جامعة امحمد بوقرة، بومرداس
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الموضوع:

الصراع والهيمنة في الجزائر من منظار علاقة الدولة بالمجتمع (1989-1992)

رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: "علاقات دولية"

من إعداد:
- أيت إدير نسيم

تحت إشراف:
- أ. د. فتحي بولعراس

لجنة المناقشة

جمال درويش	أستاذ	جامعة امحمد بوقرة، بومرداس	رئيساً
فتحي بولعراس	أستاذ	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مُشرفاً
مسعود شعنان	أستاذ	جامعة الجزائر 3	مُمتحناً
ليندة سباش	محاضر أ	جامعة امحمد بوقرة، بومرداس	مُمتحناً
آمنة سرير عبد الله	محاضر أ	جامعة امحمد بوقرة، بومرداس	مُمتحناً

جامعة امحمد بوقرة، بومرداس
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الموضوع:

الصراع والهيمنة في الجزائر من منظار علاقة الدولة بالمجتمع (1989-1992)

رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: "علاقات دولية"

من إعداد:
- أيت إدير نسيم

تحت إشراف:
- أ. د. فتحي بولعراس

"إن المسؤول عن إجهاض الدولة الوطنية، هو نحن جميعا، بتعظيمنا للدولة، وتوسيع دورها، واستسلامنا لسلطتها، وازدرائنا بقوتنا، وافتقار مجتمعاتنا لأي تنظيم داخلي يحميها من تغول الدولة ويوازن سلطتها ويقطع الطريق على مصادرتها من قبل النخب الحاكمة. لكن، يبقى السؤال الحقيقي: كيف نجحت هذه النخبة في اختطاف الدولة، وتحويلها من دولة المواطنة والشعب، إلى دولة غول، تريد أن تبتلع الشعب، وتمحوه من الوجود."

برهان غليون

شكـر وعـرفـان

الحمد لله أولاً وأخيرًا الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتنزل الخيرات والبركات وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات، لا يسعني وأنا أنهي رسالة تخرجي هذه، ومعها فصل من فصول حياتي، إلاّ أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان للأستاذ المشرف، المعلم والقدوة **"فتحي بولعراس"**، على كل ما قدمه من توجيهات منذ 2008، غيّرت نظرتي للبحث العلمي ومعها حياتي. وستبقى الدفعة الأولى للقسم، وكل من صاحبك عن قرب شاهدًا على ما قدمته. فصانع المعروف لا يقع، وإن وقع، لا ينكسر. فجزاك الله خيراً ونفع بعلمك وزادك علمًا وعملاً وإيمانا.

نسيم

مقدمة

يحظى موضوع العلاقة بين الدولة والمجتمع باهتمام بالغ من لدّن عدد مُعتبر من الحقول الفرعية في الدراسات السياسية والدولية؛ كالاقتصاد السياسي، السياسة المقارنة، الثورات المقارنة، التحليل المقارن، الإثنية والقوميات نتج عنه عشرات من الدراسات والكتابات سعت كلها إلى محاولة تفسير التغيّر و/أو غياب التغيّر داخل المؤسسات الاجتماعية وتفاعلاتها فيما بينها بما يخلق نسقاً وشبكة من العلاقات المعقدة والمتداخلة فيما بينها.[1]

وإذا كانت عديد دول العالم قد توصلت إلى توافقات بين الدولة والمجتمع كفيلة بتحقيق قدر عالٍ من التكامل والترابط في إطار ما بات يعرف في الأدبيات الأكاديمية بالتمكين المتبادل، فإن الحال لم يكن مشابهاً في الوطن العربي، حيث تبنى العلاقة بين الدولة والمجتمع في هذا الفضاء الجغرافي على الشك المتبادل والريبة وانعدام الثقة، تميل الدولة خلالها إلى الهيمنة على المجتمع وتوجيه نشاطاته، واللّجوء المفرط إلى القمع والبطش في تعاملها مع المجتمع المدني والمعارضة الفعلية. حيث تتميّز دول هذه المنطقة من العالم ببيروقراطيتها الكبيرة وشديدة المركزية؛ ما جعل منها دولة قوية جداً مقارنة بأجزاء كبيرة من مجتمعاتها.

---

[1] من أشهر من كتبوا في موضوع علاقة الدولة بالمجتمع نذكر الكلاسيكيين أمثال: ماكس فيبر، إيميل دوركايم، نوربرت الياس. أما المحدثون فنذكر منهم بارنغتون مور، صاموئيل هنتغتون، س. ن ايسنسدت، إدوارد شيلز، تيموتي ميتشل. في حين أن في الألفية الثالثة ظهر كتّاب خاضوا في موضوع علاقة الدولة بالمجتمع نذكر منهم: كاترين بون، إيفان ليبرمان، ماري أليس حداد، تامر مصطفى، باسون دولوران، وبنجامين سميث.

1. المشكلة البحثية

تشكل الجزائر إحدى النماذج المُعبّرة عن حجم الاختلال في نمط العلاقة السائد بين الدولة والمجتمع. فعلى الرغم من إقرار الانفتاح السياسي في البلاد بموجب التعديل الدستوري عام 1989، وما نجم عليه من حزمة الاصلاحات السياسية والاقتصادية التي أفرزت عشرات "الجمعيات ذات الطابع السياسي" مثلما نصّ عليه الدستور، أو ما يعرف في الأدبيات السياسية بالأحزاب السياسية، إلاّ أن ذلك لم يؤدّي إلى الانتقال الدّيمقراطي.

لقد شهدت الجزائر في الفترة القصيرة التي أعقبت الانفتاح السياسي منافسة وصراعاً كبيرين بين تنظيم الدولة الذي يسعى إلى بسط نفوذه، وفرض قواعده، ومعاييره على المجتمع، وبين التنظيمات الاجتماعية التي تريد أن تتمرد على ذلك، وتنافس الدولة في عملية الضبط الاجتماعي وفرض المعايير.

في هذا السياق، يعتبر حزب الجبهة الاسلامية للإنقاذ أكبر تنظيم سياسي واجتماعي أفرزته مرحلة الانفتاح السياسي. فقد شهدت تلك الحقبة منافسة شرسة بين جبهة الانقاذ وتنظيماتها وبين الدولة وتنظيماتها الاجتماعية حول من يبسط نفوذه ويفرض معاييره على المجتمع الجزائري. فقد تبنت جبهة الانقاذ خطابًا سياسيًا يقوم على المغالبة مستغلة في ذلك التفاف الجماهير حول شعاراتها وخطابها السياسي، وهو ما أكسبها جرأة على المضي قدماً في منافسة الدولة في عملية الضبط الاجتماعي.

وفي الوقت الذي توقع فيه المراقبون أن تؤدي هذه التحولات إلى تكريس الديمقراطية في الجزائر، وتهيئة الظروف الملائمة لولادة مجتمع مدني مُستقل، بما يُعبد الطريق نحو إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر؛ تدخلت المؤسسة العسكرية لوقف العملية الانتخابية؛ حيث أُلغيت نتائج الدور الأول من الانتخابات البرلمانية التي فازت بها جبهة الانقاذ، ومُنع إجراء الدور الثاني من الانتخابات، الأمر الذي ترتب عليه إجهاض العملية الديمقراطية في الجزائر العام 1992. وبذلك استطاعت تنظيمات الدوّلة حسم معركة فرض المعايير والنفوذ لصالحها، على حساب الجبهة الإسلامية للإنقاذ وباقي التنظيمات

الاجتماعية، حيث بدا واضحاً عدم استعداد النخب الحاكمة لتدوير السلطة من جهة، ولا أن التنظيمات الاجتماعية مستعدة لتقبّل قواعد اللّعبة الديمقراطية من جهة ثانية.

وتأسيسًا على ذلك، يمكن طرح السؤال البحثي المركزي:

- **كيف يمكن تفسير طبيعة علاقة الدولة بالمجتمع في الجزائر من منظار جويل ميغدال خلال الفترة الزمنية 1989-1992؟**

ومنه يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الظروف التاريخية لولادة الدولة الجزائرية المستجدة بعد الاستقلال؟
- ماهي معالم التحول الديمقراطي في الجزائر؟
- كيف أثرت المتغيرات الخارجية والداخلية في توجيه النشاط السياسي الجزائري بعد الانفتاح السياسي؟
- ما أسباب فشل عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر؟

2. صياغة الفروض

أ. الفرضية الرئيسية

- كلما ترسّخت مبادئ التّداول السلمي على السلطة وارتفعت معدلات الثقافة السياسية التشاركية، كلما ارتفع مستوى التمكين المتبادل بين النخب الحاكمة ومجتمعاتها.

ب. الفرضيات الفرعية

- كلما زادت استقلالية المجتمع المدني، كلما تراجعت مستويات العنف السياسي.
- كلما كانت الوحدة السياسية قادرة على الإشباع المباشر وغير المباشر للحاجات المادية والمعنوية لأغلبية أفراد المجتمع، كلما تقلّص لجوؤها لآليات الردع والقهر.
- كلما زاد انخراط المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، ارتفعت مستويات التنمية والاستقرار.

- كلما ازدادت شرعية السلطة السياسية، كلما ازداد حجم الاستجابة والامتثال لأوامرها ونواهيها.

3. أهداف الدراسة

ترمي هذه الدراسة إلى دراسة حقبة مهمة من تاريخ الجزائر الحديث من خلال إثبات فرضية مؤداها أن ترسيخ مبادئ الديمقراطية من شأنه رفع مستوى التمكين المتبادل بين الدولة ومجتمعها. حيث تهدف هذه الدراسة إلى البحث في الطريقة الأبوية التي يتعامل بها النظام السياسي الجزائري مع مكونات المجتمع، وكذا تحديد الاستراتيجيات التي تمكّن الأنظمة الأوتوقراطية المغلقة من بناء نمط مشاركة محدود ومراقب، لا يسمح بنشوء بديل سياسي منافس، مستغلّة في ذلك ظاهرة الاغتراب السياسي وتراجع مستويات الوعي لدى طبقات المجتمع.

وعليه فإن الهدف من الدراسة ليس فقط تحديد الاستراتيجيات التي يتبنّاها النظام السياسي الجزائري في مواجهة المجتمع فقط، بل يذهب كذلك إلى محاولة دراسة شاملة لمختلف المتغيرات والعوامل الداخلية والخارجية التي أثّرت في طبيعة التفاعلات بين الدولة والمجتمع في الجزائر، والوصول في النهاية إلى معرفة خصائص تلك العلاقات وأنماطها، والعوامل المؤثرة فيها.

4. أهمية الدراسة

يعتبر موضوع علاقة الدولة بالمجتمع أحد المواضيع الأكثر تعقيدًا في الدراسات السياسية المقارنة، ففي الوقت الذي يلقى الموضوع اهتمامًا وصدًا واسعًا لدى المفكرين الغربيين، قصد البحث في تطوير نمط علاقة تكاملية بين الدولة والمجتمع، يبدو أن باحثي ومفكّري الوطن العربي لا يولونه القدر الكافي من البحث والاهتمام والتأصيل النّظري. الأمر الذي جعله مفهومًا غريبًا يتداخل مع مختلف التعريفات التي تقدّم لمفهومي الدولة والمجتمع المدني.

تزداد أهمية الموضوع في العلاقة الطردية بين تحديد نمط العلاقة السائد بين الدولة والمجتمع في الوطن العربي من جهة، والقدرة على تشخيص العِلل وبعده إيجاد صيغ توافقية يمكن من خلالها إعادة صياغة نمط علاقة جديد تُراعى فيها خصوصيات المنطقة وأنماط الثقافة السائدة فيها، والتي تطرح تأثيراتها على شكل الدّولة ووظائفها. فعدم قدرة الفكر العربي المعاصر على تحديد مواطن الخلل في المنظومة العربية بأكملها يعود إلى التعامل السطحي والمنفصل للظاهرة محلّ البحث، فتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع يستلزم العودة إلى ظروف نشأة الدولة وقبلها حتى، فالظاهرة محلّ البحث مرتبطة ارتباطًا وثيقًا ببعدها التاريخي.

وتبرز أهمية الموضوع أيضًا، في طرح الباحث لموضوع جريء، يُناقش من خلاله مرحلة حساسة وحاسمة في تاريخ الجزائر المعاصر، فقد أثبت الواقع أن قدرة الجزائر في الانتقال نحو الجمهورية الثانية، وبناء دولة المواطنة حيث تُراعى فيها حريات الأفراد مرهونة -بالضرورة- بالتوصّل إلى تفسيرات وتحليلات موضوعية عن حقيقة ما جرى في الجزائر في تسعينات القرن الماضي، على الرغم من الصعوبات الكثيرة التي تعتري الموضوع من غموض وتضارب في الرّوايات والشّهادات.

5. مبررات إختيار الموضوع

تنقسم إلى مبررات ذاتية، وأخرى موضوعية:

أ. المبرّرات الذاتية

لطالما اهتم الباحث بدراسة الوضع الجزائري، والتي رأى فيها كثيرون أنها تمثّل إحدى الدول المثالية والتي يمكن أن تلعب أدوارًا متقدّمة في السياسة الدولية، وذلك انطلاقًا من جملة المقوّمات والإمكانات المادية والبشرية التي تمتلكه، بيد أنها في الوقت ذاته جعل الباحثين العرب والغربيين يتساءلون حول ما هو المسار الخاطئ الممكن حدوثه والذي أدى إلى أن تحوّلت الجزائر - في ظرف قصير- من مشروع دولة ديمقراطية قوية ينتظر منها الكثير، إلى دولة منهارة على مختلف الأصعدة السياسية، الاقتصادية والأمنية.

ب. المبرّرات الموضوعية

يمكن اعتبار موضوع علاقة الدولة بالمجتمع من بين أكبر الإشكاليات تعقيدًا والتباسًا في الخطاب السياسي العربي المعاصر، ففي الوقت الذي يلقى الموضوع اهتمامًا وصدًا واسعًا لدى المفكرين الغربيين، قصد البحث في تطوير نمط علاقة تكاملية بين الطرفين، يبدو أن باحثي ومفكّري الوطن العربي لا يولونه القدر الكافي من البحث والاهتمام والتأصيل النّظري. الأمر الذي جعله مفهومًا غريبًا يتداخل مع التعريفات المختلفة لكلا المفهومين التي تقدّم للدولة والمجتمع المدني.

ويعزو الباحث فكرة موضوع الأطروحة إلى ملاحظة حال الانسداد السياسي الذي ترزح فيه الدول العربية بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة، والذي شكّل مانعًا رئيسًا في سبيل الانفتاح السياسي. فهشاشة الوضع السياسي، الاقتصادي والاجتماعي الذي يميّزها، يضغط بشكل كبير على تناقضاتها الاجتماعية والتي قد تبرز في صور من العنف السياسي والأهلي.

هذا إضافة إلى ملاحظة طغيان الفكر الأيديولوجي والانتقائي في معالجة هذا النوع من المواضيع، إذ الغالب على من يتناولها يستسهلون الانطلاق من مقدمات مبسّطة ومريحة قصد الوصول إلى استنتاجات غير علمية تصدر عنها أحكامًا، وكأنها نتائج قاد إليها التحليل.

6. حدود الدراسة

أ. المجال الزماني

عرفت الجزائر أواخر الثمانينيات انهيارًا اقتصاديا حادًا أتبعه أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1988، والتي انجرّ عنها موجة من التحوّلات البنيوية العميقة مسّت شكل النظّام السياسي وكذا هيكله الاقتصادي، حيث تم إجراء أول انتخابات برلمانية في ظل التعدّدية الحزبية، فاز فيها حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية المقاعد. إلاّ أنها العملية التي لم يكتب لها الاستمرار بعد تدخّل المؤسسة العسكرية وإيقافها للمسار الانتخابي سنة 1992. وعليه تم تحديد الفترة الزمنية من (1988-1992).

ب. المجال المكاني

تتناول هذه الدراسة تحليل نمط العلاقة الرابط بين السلطة السياسية الحاكمة في الجزائر من جهة ومجتمعها المدني من جهة أخرى، فهي بذلك تتخذ من دولة الجزائر مجالاً مكانيًا محددًا للدراسة. إلاّ أن ذلك لا يمنع أن تعمّم نتائج الدراسة على المنطقة العربية.

7. مفاهيم الدراسة

أ. الدولة القوية[1]

الدولة هي أكبر منظمة سياسية لها وظائف. هي بنية سياسية مستقلة ذات سلطة وقوة وقدرة على حكم إقليم معين، ويمكن تصنيفها إلى نوعين: دولة قوية ودولة ضعيفة . تنجح في دمج مختلف استراتيجيات البقاء لمختلف المجتمعات مع الدولة الضعيفة هي الدولة التي استراتيجياتها. والدولة القوية تملك مستوى مرتفعاٍ من الضبط الاجتماعي، ومجموعة من استراتيجيات البقاء، وقدرات عالية من المطابقة، ومن المشاركة ومن المشروعية.

وفي نظر الباحث جويل ميغدال فإن الدولة القوية تعرّف بأنها الثابت والعامل المراقب والمتواجد في أغلب المناطق النائية. والدولة القوية، في تصوره، هي الدولة القادرة على استخراج الموارد، ومتغلغلة بشكل كامل في المجتمع.

كما يطلق عليها، أيضًا، الدولة الصّلبة وهي الدولة التي تتمكن من صهر استراتيجيات بقاءها مع استراتيجيات المجتمع؛ ل كن الأمر يتعلق بوضعية مثالية. بيد أنه يمكن أن نكون أمام حالة يكون فيها المجتمع بمستويات غير متساوية من الضبط الاجتماعي لاعتبارات اجتماعية مع مختلف القواعد والهياكل الاجتماعية. ونكون في هذه الحالة أمام مجتمع عصابات، وفي هذا النوع من المجتمعات لا يمكن الحديث عن وجود ضبط اجتماعي بمثابة اسمنت لشد التماسك الاجتماعي.

---

(1) Joel Migdal, *Strong Societies and Weak States*: *State-Society Relations and State Capabilities in the Third World* (United States: Princeton University Press,1988), 33.

ب. الدولة الضعيفة[1]

أما الدولة الضعيفة فهي الدولة التي لها حظ قليل من الضبط الاجتماعي، واستراتيجيات عديدة للبقاء، وقدرات ضعيفة ومستوى ضعيف من المطابقة، ومن المشاركة والمشروعية. كما تعرف كذلك بأنها الدولة غير القادرة على بسط هيمنتها على المجتمع، فضلاً عن انسحابها من إدارة شؤونه. ومصدر عجز الدولة هو من طبيعة المجتمعات.

ج. الضبط الاجتماعي

يشير مصطلح الضبط الاجتماعي "Social Control" إلى جميع الآليات والوسائل والممارسات الرسمية وغير الرسمية التي تستهدف تنظيم سلوكيات الأفراد والجماعات وفقاً للمعايير السائدة في المجتمع.[2]

في حين يرى جويل ميغدال الضبط الاجتماعي باعتباره: "عملية اخضاع شعب أو اقناعه بأن يتصرف تبعا لقواعد اللعبة، والتي تمثل بدورها المعايير والقوانين التي تعين حدود السلوك المقبول في المجتمع".[3]

يعتمد الضبط الاجتماعي على وسائل مختلفة يحددها المجتمع قصد التأثير على الأفراد وتوجيه سلوكاتهم. هذه الوسائل تختلف من مجتمع لآخر، فلكل مجتمع قواعده السلوكية التي يفرضها على أفراده من أجل انتهاج سلوكات تتوافق وقيم وأعراف استقرت عليها ثقافة المجتمع. وكلما اتسع نطاق الجماعات وتركيباتها تعقدت وسائل الضبط الاجتماعي فيها. غير أن أبرز الوسائل المتفق عليها، يمكن تقسيمها إلى نوعين اثنين:[4]

---

(1) *Loc.cit.*

(2) Martin Innes, *Understanding Social Control*: *Deviance, crime and social order* (England: Open University Press), 2003, 5.

(3) Joel Migdal, *Strong Societies and Weak States*: *State-Society Relations and State Capabilities in the Third World, Ibid*, 22.

(4) Stephen Moore, *Sociology Alive*! (United Kingdom: Nelson Thornes, 3rd Ed, 2001), 323.

› **الضبط الاجتماعي غير الرسمي:** والذي يتضمن العادات، العرف، الدين والقيم الاجتماعية والتي تستهدف الامتثال لمعايير وقيم المجتمع بالإضافة إلى تبني نظام مُعقد يرتبط أساساً بعملية التنشئة الاجتماعية التي تأخذ منها الدولة حيزاً كبيراً. يتم فرض هذا النوع من الضبط الاجتماعي من قبل أفراد المجتمع كالعائلة والأصدقاء. وينبع الضبط الاجتماعي في الموافقة أو رفض سلوك معين لدى الفرد.

› **الضبط الاجتماعي الرسمي:** يشمل ما تقوم به الدولة وتسنه من أنظمة وقوانين تشرف عليها هيئات ذات طابع رسمي شرعي قانوني ترتبط بالسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية مثل الشرطة والجيش. من بين الوسائل المعتمدة: التربية والتعليم، القانون، العنف المادي المشروع، الرأي العام

إن مجمل هذه الوسائل متكاملة ومترابطة فيما بينها حيث لا يستطيع المجتمع التخلي عن وسيلة من هذه الوسائل نظراً لخصائصها الوظيفية وتأثيرها الواضح والفعّال في متابعة السلوك اليومي للأفراد، والعمل على التقييم المستمر لسلوك أعضاء المجتمع.

8. المقاربة المنهجية

وقصد المعالجة العلمية للموضوع تطلبت مشكلة البحث الاستعانة بمجموعة من المناهج على النحو التالي:

أ. المنهج التاريخي

يهتم المنهج التاريخي بدراسة المعلومات والحقائق التي تتضمنها الوثائق والسجلات، أو بدراسة الظواهر الحاضرة بالرجوع إلى نشأتها، عوامل تكوينها، والتطوّرات التي مسّتها.[1]

كما أن المنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، بل ي قدّم تصوّره للظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر أو اندثارها، ويحاول الوصول إلى إيجاد القوانين التي

---

[1] مروان عبد المجيد إبراهيم، **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية** (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط٥، 2000)، 47.

تحكّمت في ذلك، وهو يستهدف التعميم بعد استخلاص العلاقات الموجودة بين ظاهرة أو حادثة ما والوضعية أو الحالة أو الظرف التي وجدت فيه.[1]

وتمّ الاعتماد على هذا المنهج بغية رصد وتتبع التطور التّاريخي لشكل العلاقة بين الدولة والمجتمع بداية من ظروف نشأة الدولة الجزائرية، وصولاً للمرحلة الحساسة التي مر بها الجزائر وما أتبعها من أحداث أثّرت ولا تزال تؤثّر في واقع ومستقبل العملية الديمقراطية.

ب. منهج دراسة الحالة

يهتم منهج دراسة الحالة بجمع البيانات العلمية كافة المتعلّقة بالموضوع محل البحث قصد الإحاطة به وإدراك خفاياه، بمعنى التعمّق في دراسة ظاهرة سياسية أو وحدة سياسية معيّنة، قصد الوصول إلى تعميمات عملية متعلّقة بما يقابلها من الظواهر السّياسية أو الوحدات السّياسية.

وقد تم اختيار دولة الجزائر كحالة للموضوع، والتي يمكن من خلالها الوقوف على ظاهرة الصراع والهيمنة من منظار علاقة الدولة بالمجتمع، ومحاولة التعرّف على العوامل المتشابكة التي لم تسمح بنجاح العملية الديمقراطية في الجزائر.[2]

9. المقاربة النظرية

وقصد الإحاطة بجميع جوانب الموضوع تم الإعتماد على المقاربة النظرية التالية:

أ. إقتراب علاقة الدولة بالمجتمع

يعدّ جويل ميغدال Migdal Joel أحد أبرز منظّري إقتراب علاقة الدولة بالمجتمع، حيث يرى أن تحليل العملية السياسية لابد أن ينطلق من تحديد طبيعة العلاقة التي تربط الدولة بمجتمعها، فكل طرف يسعى إلى فرض قواعده وبسط نفوذه على الطرف الثاني في إطار تنافسي صراعي.

---

[1] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات** (الجزائر: دار هومة، 1997)، 11.

[2] **المرجع نفسه**، 87.

وهو ما يبرز جليا في موضوع الصراع والهيمنة في الجزائر، حيث سيتم الإعتماد عليه في دراسة التنافس والصراع بين تنظيم الدولة من جهة، وبين حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ (باعتبارها أكبر تنظيم إجتماعي وسياسي أفرزته التعددية السياسية) حول صياغة المعايير وضبط قواعد الصراع.

ب. مدخل الثقافة السياسية

يعرّف كل من غابريال آلموند Almond Gabriel وسيدني فيربا Verba Sidney الثقافة السياسية بأنها: "**نمط معيّن من المعتقدات والتوجّهات المحددة للعمل السياسي، والمؤثرة في أدوار الأفراد وسلوكاتهم تجاه النظام الداخلي للدولة**".[1] وهو ما يجعل من الثقافة السياسية أداةً وآلية في يد الدولة للتأثير في المجتمع سواء خلال صياغة الأفكار، وتوجهات الدولة الرئيسية، أو في إطار تحديد الهوية الوطنية التي يلتف حولها الأفراد والجماعات، معتمدةً في ذلك على مختلف مؤسساتها الفكرية المنوطة بوظائف التنشئة، التعليم، والإعلام.

يعتبر مدخل الثقافة السياسية، مدخلاًمهًّمّا للغاية في تفسير ظاهرة الصراع والهيمنة في الجزائر من منظار علاقة الدولة-المجتمع خصوصًا في تحديد إستراتيجيات طرفي الصراع (تنظيم الدولة، وتنظيم المجتمع) وتنافسهما حول صياغة المعايير.

ج. نظرية الدولة الريعية

يعرّف عالم الإقتصاد الإيراني "حسين مهداوي" "Mahdavy Hossein" الدولة الرّيعية بأنها الدّول التي تتلقى عائدات مادية مستمرة مصدرها الريع الخارجي سواء كانت في شكل تصدير مواد خام، أو في شكل منح خارجية، أو خدمات كالتحكّم في الممرّات البحرية.[2]

---

(1) Gabriel Almond, Sidney Verba, *The Civil Culture Political Attitudes and Democracy in Five Nations* (United States: Princeton University Press, 1963), 15.

(2) Hossein Mahdavy, The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran. In *Studies in the Economic History of the Middle East: from the rise of Islam to the present day* , Ed M. A. Cook (New York: Routledge, 2014), 428.

في المقابل، يربط خلدون حسن النقيب بين إعتماد هذه الدول على العوائد النّفطية وبين بروز الدولة التسلطية في منطقة الخليج العربي، حيث يرى أن إعتماد الإقتصادات العربية على الريوع الخارجية بشكل كبير جعلها مستقلة ومتحرّرة نوعًا ما عن مجتمعاتها، وعن عائدات الضرائب التي ي فترض أن تشكّل أحد المصادر الرئيسية لخزينة الدولة.[1]

وسيتم الإعتماد على نظرية الدولة الريّعية في تحديد أثر متغير الرّيـع الخارجي في رسم طبيعة العلاقة بين الدولة-المجتمع في الجزائر، وما ترتب عنه من إقامة شبكة زبائنية تركت أثارها في عملية التحوّل الديمقراطي في الجزائر، وكرست نمطًا تعبويًا للمشاركة السياسية، تضمن آليات إستمرار وإعادة إنتاج الهيمنة والنفوذ.

د. اقتراب النخبة

يعتبر "رايت ميلز" "Mills Wright" من أوائل الباحثين الذين أثاروا الإنتباه لموضوع النخب، ودورها الرئيسي في تفسير أساليب التحكم في مفاصل المجتمع، حيث يشير في كتابه: "The Power Elite" إلى وجود فئة معيّنة متحكّمة في مفاصل الدولة ويشغلون مناصب حسّاسة أعلى هرم السلطة.[2]

في المقابل، يعتبر "توماس بوتومور" "Bottomore Thomas" في كتابه: "Elite and Society" إلى أن النخبة كإقتراب نظري لا تعالج الفئة المتحكّمة في صناعة القرار فقط، بل ي ستخدم كذلك في دراسة الجماعات (الأقلية) المتحكّمة في المجتمع وتسعى إلى فرض نسقها هي الأخرى.[3] وعليه يمثّل إقتراب النخبة أحد أفضل الإقترابات التي يمكن من خلالها تفسير حالة الصراع بين الدولة والمجتمع في الجزائر، نظرًا لما يحمله من قدرة كبيرة على دراسة الفئتين المتحكّمين في طرفيّ الصراع (الدولة والمجتمع).

---

(1) Hassan al-Naqeeb Khaldoun, *Society and State in the Gulf and Arab Peninsula* (New York: Routledge, 2012), 91.

(2) Wright Mills, *The Power Elite* (New York: Oxford University Press, 2000), 20.

(3) Tom Bottomore, *Elite and Society* (London: Routledge, 2nd Ed, 1993), 35.

10. الدراسات السابقة

إن القصد من وراء عرض مختلف الأدبيات الأساسية التي تناولت الموضوع محل البحث، سواءً في جانبه النظري، أو في جانبه التطبيقي، هو الإحاطة بالجهود التي بُذلت من قبل الباحثين في دراستهم للموضوع، والعمل على تطوير ما توصّلوا إليه من نتائج، وكذا تغطية الثّغرات أو الجوانب التي لا زالت تعرف نقصًا في الاهتمام، فالإلمام بالأدبيات السّابقة ذات العلاقة بموضوع البحث يساهم في تحديد استراتيجية البحث ومجال اهتمامه والانطلاق من النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات.

وبعد دراسة استقصائية حول موضوع الصراع والهيمنة في الجزائر من منظار علاقة الدولة بالمجتمع، اتّضح أن الموضوع في حقيقة الأمر لم يحظى بالاهتمام المطلوب، على الرّغم من أنه جاء ليناقش مرحلة مفصلية من تاريخ الجزائر المعاصر نظامًا ومجتمعًا بعد إقرار التعدّدية الحزبية وما تلاها بعد ذلك من أحداث.

وقد تمّ الاعتماد على مجموعة من الأدبيات أبرزها:

- دراسة للباحث "تشو وانغ" "Xu Wang" تحت عنوان: "التمكين المتبادل للدولة والمجتمع: طبيعتها، شروطها، آلياتها، وحدودها"[1]، وقد جاءت الدراسة في ثلاثة (03) محاور رئيسية، حاول الباحث من خلالها تحديد حوصلة عامة حول مفهومه للتمكين المتبادل، إنطلاقًا من الخلفية الفكرية للمفهوم، ثم إعتبار التمكين المتبادل كأحد الإستراتيجيات قصد تحقيق التنمية، وصولاً إلى المحور الثالث والذي يعتبره جوهر الموضوع وهو كيفية إعتماد التّمكين المتبادل كوسيلة لتحقيق الديمقراطية.

وقد سعى الباحث إلى الإجابة على ثلاث أسئلة بحثية رئيسية، هي:

(1) Xu Wang, "Mutual Empowerment of State and Society: Its Nature, Conditions, Mechanisms, and Limits," *Comparative Politics*, 31: 2 (1999), 231-249.

1. ما أنواع القوة التي يمكن تنميتها بين الدولة والقوى المجتمعية؟
2. تحت أي ظروف وبأيّ آليات يمكن ظلّها تحقيق التمكين المتبادل؟
3. ماهي القيود المفروضة على العلاقة التفاعلية بين الدولة والمجتمع في إطار التمكين المتبادل؟

وقد توصل الباحث إلى طرح علاقة الدولة بالمجتمع في إطار مفهوم التمكين المتبادل والقائم على تأكيد فكرة القيمة المضافة للعلاقة بين الدّولة والقوى الاجتماعية، وأن التفاعل فيما بينها يساهم في خلق مزيد من القوة للطرفين؛ وعليه فإنّ تحقيق التنمية الاجتماعية للقوى المختلفة المكوّنة لنسيج المجتمع من شأنها دعم القدرات المؤسّسية والهيكلية للدولة. ومنه تحقيق التنمية الاقتصادية وبعده التحول الديمقراطي

ويشير Xu Wang إلى أن تحديد طبيعة العلاقة التّكاملية بين الدولة والمجتمع تتم من خلال التمييز بين نوعين من سلطة (قوة) الدولة، والتي قد أبرزها الدكتور ميكايل مان Michael Mann في ثنائية السلطة الإستبدادية والسلطة الهيكلية؛ على أن السلطة الإستبدادية (Despotic power) تشير إلى سيطرة نخبة الدولة على القوة، وتوزيعها حسب رغباتها بشكل إنفرادي على تركيبات المجتمع المدني، ما يجعل الدولة في صراع صفري دائم مع المجتمع المدني. في حين تشير السلطة الهيكلية (البنيوية) (Infrastructural power) إلى تقوية الدولة لمؤسّسات المجتمع المدني والذي ينتج عنه إنبثاق هيكل اجتماعي قويّ يساهم في تقوية هياكل الدولة. وعليه يمكن اعتماد التمكين المتبادل كإحدى الاستراتيجيات التنموية المساهمة في ترسيخ قيم الديمقراطية بشرط تطوير ووضع آليات مناسبة لتحقيق ذلك.

› كتاب بعنوان: "بين صناديق الإقتراع والرصاص، التحوّل من التسلطية" [1] *"Between Ballots & Bullets: Algeria's Transition from Authoritarianism"* للكاتب وليام

(1) William B. Quandt, *Between Ballots and Bullets, Algeria's Transition from Authoritarianism* (United States: Brookings Institution Press, 1998).

كوانت *William Quandt*[1]، وقد حاول الباحث من خلال كتابه هذا الإجابة على مجموعة من التساؤلات، أبرزها:

1. ماهي الأسباب التي تدفع بالأنظمة التسلّطية إلى إدخال إصلاحات سياسية؟
2. كيف للدمقرطة أن تؤدي إلى أزمة سياسية؟
3. كيف يمكن للعنف السياسي أن يهدّد العملية الديمقراطية؟

وقد إختار الباحث دولة الجزائر كحالة يجيب من خلالها عن أسئلته كافة، باعتبارها أفضل مثال يمكن أن يعبّر عن "حجم الخلل الحاصل في الأنظمة التسلطية"، وكذا لتوضيع مآلات العملية السياسية في ظل تفشي حالات العنف السياسي.

وقصد الإجابة على تساؤلاته البحثية المطروحة عمّد الباحث على استخدام تركيبة منهجية ونظرية لدراسة الموضوع من جميع زواياه؛ ومنه تقسيم الكتاب لمحاور تتناسب وهذه الزوايا. حيث اعتمد في البداية على دراسة البعد التاريخي والثقافي للموضوع، والذي اعتبره أفضل إقتراب لتحليل الحالة الجزائرية، مشيرًا إلى أن العديد من الباحثين يفسّرون الصراع الدموي الذي مرّت به الجزائر إنطلاقًا من عصبية مزاج الفرد الجزائري، وبنية شخصيته التي نشأت في خضم الثورات والمعارك.

كما اعتمد على المنظور الماركسي في تحليله لمختلف طبقات المجتمع الجزائري، ودراسته لحالات التجانس بين هذه الطبقات من خلال تحديد طبيعة العلاقة بين مختلف أفراده. هذا بالإضافة إلى ربط الموضوع بجملة التحوّلات التي مسّت الاقتصاد الجزائري القائم أساسًا على الريع النفطي، والذي يربطه كثيرون -حسبه- بتعسّف نخبة صناعة القرار،

---

(1) يعتبر وليام كوانت أحد أبرز وأقدم الأساتذة في جامعة فرجينيا، كما يشتغل أستاذًا في معهد بروكينغز. عمل مساعدا لمستشار الأمن القومي National Security Council في عهد الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون وبعده جيمي كارتر. كان طرفًا فاعلاً في المفاوضات المصرية الإسرائيلية. والتي قادت نحو معاهدة كامب ديفيد. يعتبر الباحث مختصًا في شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. من أشهر كتبه حول الجزائر، كتاب:

William B. Quandt, *Revolution and Political Leadership*: *Algeria* 1954 – 1968 (United States: MIT Press, 1976).

وفي الوقت نفسه على تكوين نخبة سياسية تتحكم في العملية السياسية، قادرة على شراء السلم الإجتماعي، وتسعى إلى الإبقاء على الوضع القائم. بيد أن تراجع العائدات الريعية منتصف الثمانينيات جعلها غير قادرة على التحكم في الوضع من شأنها تفجير الأوضاع، وهو بشكل كبير ما حدث بالجزائر.

في حين ركز في محورين على دراسة الموضوع من زاوية سياسية، ألا وهي بروز تيار سياسي جديد تتعارض أيديولوجيته والتّيار السياسي الحاكم (المتمثّل أساسًا في تحالف حزب جبهة التحرير الوطني، المؤسّس العسكرية، والبيروقراطيات)، يعمل على الإطاحة به، وذلك بداية من نهاية الثمانينيات، والذي يعبّر عنه حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والذي تمكّن من تحقيق إنتصار ساحق في الإنتخابات البلدية عام 1991. قبل أن تتدخل المؤسّسة العسكرية وتقلب العملية السياسية.

وجاء المحور الثالث ليناقش آفاق التحول الديمقراطي في الجزائر، مُرجّحًا أن العملية في الشّرق الأوسط برمّتها ستكون صعبة للغاية، إلاّ أن احتمالات النجاح في نهاية المطاف لسيت منعدمة تمامًا بالشكل الذي يعتبره المؤمنون بعدم توافق الديمقراطية والإسلام.

› كتاب بعنوان: "الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية"[1] لنخبة من الباحثين العرب يتقدّمهم الأمين العام السابق لجبهة التحرير الوطني الأستاذ عبد الحميد مهري وأستاذ علم الاجتماع السياسي ناصر جابي. وقد حاولت مختلف المقالات والدراسات المشكّلة للكتاب إيجاد جذور للأزمة الجزائرية، وجملة الخيبات والتعثّرات المتلاحقة التي مسّت الساحة الجزائرية والتي شكّلت مانعًا وكابحًا للسياسات الإصلاحية والتّنموية التي كانت قد باشرتها الدولة الجزائرية في عهد الرئيس بومدين.

وقصد الإحاطة بكافة متغيّرات الموضوع، جاء الكتاب في ثلاث أقسام رئيسية (الأوضاع السياسية، الأوضاع الإقتصادية-الإجتماعية، والأوضاع الثقافية) يعالج كل قسم

---

(1) سليمان رياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).

منها شقًّا هامًّا من الموضوع محل البحث؛ فقد جاء القسم الأول ليبحث في الأوضاع السياسية التي أسبقت فشل تجربة التعددية السياسية والعجز في ممارسة التداول السلمي على السلطة. أما القسم الثاني فيركّز على دراسة الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية التي تشكّل أحد الأبعاد الرئيسية للأزمة، في حين ركّز القسم الثالث والأخير على الأوضاع الثقافية ومدى قدرة المجتمع الجزائري على تقبّل العملية السياسية.

11. تقسيمات الدراسة

قصد المعالجة الأكاديمية للموضوع محل البحث، تطلبت الدراسة تقسيمها إلى أربعة فصول، يتولى خلالها كل فصل تفسير وتحليل جزء معين وزاوية من الموضوع، تجتمع كلها في الأخير في شكل استنتاجات تجيب عن الأسئلة المطروحة، وتختبر الفرضات المقدمة.

استهدف **الفصل الأول** من الرسالة الإحاطة **بمختلف الجوانب النظرية والمفاهمية للموضوع**، بدءً من المبحث الأول والمعنون **بـ"الدولة.. المفهوم والوظائف"**، والذي يرمي إلى تحديد مفهوم الدولة ورصد نشأته ومراحل تطوّره في كلا من الفكر الغربي والإسلامي، وما طرأ عليه من تطورات واقعية ومعرفية. أمّا المبحث الثاني الذي يحمل عنوان: **"المجتمع المدني.. حدود المفهوم ودلالاته"** فيهتم برصد تطور مفهوم المجتمع المدني في الفكرين الغربي والإسلامي، وصولاً إلى تطبيقاته على الوطن العربي. في المقابل، تم تخصيص المبحث الثالث الموسوم بـ: **"إشكالات العلاقة بين الدولة والمجتمع"** للدّمج بين المبحثين الأول والثاني، أي بين مفهومي الدّولة والمجتمع المدني وبروز إقتراب علاقة الدّولة بالمجتمع لعالم السّياسة الأمريكية "جويل ميغدال" «*Joel Migdal*» الذي يدرس نمط العلاقة الناشيء بين الطرفين وصولاً لمفهوم التمكين المتبادل وتبادل الأدوار بين الدولة والمجتمع، ومحاولة تطبيق هذا الإطار التحليلي على الدّول العربية.

أما **الفصل الثاني** فسعى إلى تحديد طبيعة **العلاقة التي ميّزت الدّولة والمجتمع في الجزائر** في الفترة الممتدة من 1962 تاريخ حصول الجزائر على الاستقلال وبداية تشكّل الدولة الوطنية ذات السيادة، إلى سنة 1988 تاريخ انهيار شرعية النظام ودخوله في أزمة متعددة الأبعاد، هدّدت كيان الدولة الناشئة، واضطرته إلى إجراء تغييرات معتبرة سواءً في

الشكل أو المنطق (منطق النظام). حيث يتناول **المبحث الأول، طبيعة الدولة في الجزائر** من جذورها الأولى خلال الثورة التحريرية إلى أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1988، وما أتبعها من تحولات جذرية في طبيعة النظام السياسي الجزائري. سيتم ذلك من خلال تفكيك المتغيرات الأساسية المكونة له وفحصها وتحليلها، قصد اكتشاف العناصر الجوهرية فيه وفهم التفاعلات داخله. لفهم الأسباب الحقيقية التي أدّت إلى انسداد هذه العناصر عبر الزمن والمراحل التي تنتقل في إطارها. في حين يتصدّى **المبحث الثاني لطبيعة التنظيمات الاجتماعية في الجزائر** منذ الاستقلال إلى غاية إقرار دستور جديد للجزائر عام 1989. والذي نسعى من خلاله إلى تفسير بناء المجتمع الجزائري، ومنه تحديد سلوكات الأفراد والجماعات في طبيعة علاقتهم مع النخب الحاكمة.

في حين تصدى **الفصل الثالث** لـ"**معالم التحول الديمقراطي في الجزائر**"، فقد تم خلاله تحليل نقطة التحول الأبرز في تاريخ الجزائر الحديث، وهو الانتقال من النظام الاشتراكي للديمقراطي، من خلال إقرار التعددية الحزبية وإحداث إصلاحات سياسية واقتصادية عميقة، كان يفترض أن تنقل الجزائر إلى مصاف الدول الديمقراطية. حيث يتطرق **المبحث الأول** إلى **"أثر المتغيرات الدولية والداخلية في بنية النظام السياسي الجزائري"** من خلال تحديد المتغيرات الخارجية والداخلية المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي الذي شهدته الجزائر بعد 1988. بعد ذلك، يناقش **المبحث الثاني** بالتحليل، **أحداث تشرين الأول/ أكتوبر**، وما أحاط بها من مظاهر لتصدّعات عميقة في بنية النظام السياسي الجزائري، بلغت خلالها الصراعات الداخلية والانشقاقات مستويات عالية يستحيل إخفاؤها، أدت في الأخير إلى الانفجار. تلاه **المبحث الثالث** بعنوان: **"طبيعة الإصلاح السياسي في الجزائر"**، يتم من خلاله البحث في مجموعة الإصلاحات التي تبنّتها النخب الحاكمة قصد التأقلم ومواكبة التحولات الجذرية الدولية التي كان يشهدها العالم، وكذا كاستجابة للمطالب الاقتصادية والاجتماعية الداخلية التي أفرزتها أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1988.

أما **الفصل الرابع** والأخير، فيتطرّق إلى **الصراع السياسي وأزمة التحول الديمقراطي في الجزائر**، بدءً بتفصيل التركيبة الحزبية التي أفرزها الانفتاح السياسي، بمختلف تياراتها الوطنية، والعلمانية والإسلامية، مع التركيز على أبرز الأحزاب السياسية، مسارها السياسي وأهم المحطات التي مرت عليه. في حين أن **المبحث الثاني**، فتناول الجانب التنافسي والصراعي بين القوى المجتمعية في رغبتها للسيطرة على المجتمع؛ حيث تم تفكيك الاستراتيجيات والأدوات التي اعتمدها كل من النظام السياسي من جهة، والجبهة الإسلامية للإنقاذ من جهة ثانية بصفتها أكبر تيار أفرزته التعددية السياسية وأقواها، وكانت نتيجة هذا الصراع العنيف، إيقاف المسار الانتخابي بعد استقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد، وتعيين المجلس الأعلى للدولة لقيادة جديدة في البلاد، وهذا ما سوف نتعرض له في **المبحث الثالث** مركزين على الأسباب الأساسية التي كانت وراء تعثر المسار التعددي في الجزائر، من خلال تقديم قراءة في الانتخابات المحلية والتشريعية، ومن ثمة البحث في حيثيات اجهاض المسار الديمقراطي، والآثار التي خلفتها في طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع.

الفصل الأول

خلفية نظرية
لعلاقة الدولة بالمجتمع

المبحث الأول: الدولة.. المفهوم والوظائف

المبحث الثاني: المجتمع المدني.. حدود المفهوم ودلالاته

المبحث الثالث: إشكالات العلاقة بين الدولة والمجتمع عند "جويل ميغدال"

الفصل الأول: خلفية نظرية لعلاقة الدولة بالمجتمع

يحاول هذا الفصل الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والمفاهمية للموضوع، بدءً من المبحث الأول والمعنون بـ**"الدولة.. المفهوم والوظائف"**، والذي يرمي إلى تحديد مفهوم الدولة ورصد نشأته ومراحل تطوّره في كلا من الفكر الغربي والإسلامي، وما طرأ عليه من تطورات واقعية ومعرفية، وهو ما ترك أثره البالغ في مفهوم الدولة القومية في شكلها الحالي وانتقاله من مفهوم الدّولة المتسلّطة نحو دولة المواطنة أين تراعى فيها الحقوق وتفرض فيها الواجبات. ثم حاولنا أن نربط بين مفهوم الدولة في الفكر الغربي وتطبيقاته على الدول العربية التي لا تزال تعاني من أزمات عميقة تهدّد بقاءها واستمرارها.

أمّا المبحث الثاني الذي يحمل عنوان: **"المجتمع المدني.. حدود المفهوم ودلالاته"** برصد تطور مفهوم المجتمع المدني في الفكرين الغربي والإسلامي، وصولاً إلى تطبيقاته على الوطن العربي، ومحاولة تبيان أهم المعوقات التي يعانيها المجتمع المدني العربي في تأدية مهامه في ظل هيمنة وسيطرة تنظيم الدولة على العملية السّياسية.

في المقابل، تم تخصيص المبحث الثالث الموسوم بـ: **"إشكالات علاقة الدولة بالمجتمع عند "جويل ميغدال" وتطبيقاتها على المنطقة العربية"** للدّمج بين المبحثين الأول والثاني، أي بين مفهومي الدّولة والمجتمع المدني وبروز إقتراب علاقة الدّولة بالمجتمع لعالم السّياسة الأمريكية **"جويل ميغدال"** «*Joel Migdal*» الذي يدرس نمط العلاقة الناشيء بين الطرفين وصولاً لمفهوم التمكين المتبادل وتبادل الأدوار بين الدولة والمجتمع، حيث تم التطرّق -بالتفصيل- لكل الجوانب التي عالجها وطرحها جويل ميغدال في الموضوع، ومحاولة تطبيق هذا الإطار التحليلي على الدّول العربية.

المبحث الأول: الدّولة .. المفهوم والوظائف

يثير موضوع "**الدّولة**" سِجالات واسعة في الأدبيات السيّاسية والفلسفية، فلطالما أثيرت تساؤلات كثيرة حول نشأتها، تطوّرها وبعد ذلك فنائها. وتختلف آراء الباحثين في مفهوم الدّولة باختلاف مدارسهم وميولاتهم الأيديولوجية، ناهيك عن دينامية المفهوم واختلاف معانيه. إلاّ أن ما يتّفق(*) عليه علماء السياسة هو أن مفهوم الدّولة يُشير عمومًا إلى:

> **"أحد أشكال التّنظيم السّياسي والقانوني للمجتمع، ذات سُلطة سيادية معترف بها، يضمّ مجموعة من الأفراد الذين يقيمون بصفة دائمة في نطاق إقليمي محدّد، يخضعون لتنظيم قانوني واجتماعي معيّن، تحدّده مجموعة المؤسّسات والأجهزة التابعة للتنظيم."(**) (1)**

المطلب الأول: مفهوم الدّولة في الفكر الغربي

تعود إرهاصات نشأة الدّولة وهيكلتها إلى قرون سحيقة، عرف خلالها المجتمع البشري أشكالاً متعدّدة من التنظيم السياسي؛ سواءٌ في طابعه البدائي البسيط مثل العشيرة والقبيلة،

(*) إن التعريف المقدّم للدولة لا يعدّ التّعريف الوحيد المتداول. ولكن معظم التعاريف تحتوي على عناصر الحد الأدنى المشترك في التعريف الوارد أعلاه ولا تخرج عن جوهر الخصائص المشار إليها في التعريف المذكور.

(**) انطلاقًا من التعريف المقدّم، يمكن استنتاج الخصائص الرئيسية التالية:

- **العنصر الأول:** يشير إلى الدّولة بوصفها هيكل سياسي وقانوني، تحكمه مجموعة من القواعد المقنّنة. ويتجسّد في جهاز بيروقراطي، مدني-عسكري-أمني.
- **العنصر الثاني:** إن الدّولة ذات **سلطات سيادية**، على المستوى الداخلي من خلال الإنفراد بحق استخدام القوّة بأشكالها كافة داخل حيّزها الجغرافي. أما على المستوى الخارجي، فهو يشير إلى الحرية في إتخاذ القرارات الخارجية في ظل إحترام القوانين والمعاهدات الدولية المصادق عليها طواعية من قبل الوحدات المشكّلة للمجتمع الدولي.
- **العنصر الثّالث:** هو **الاعتراف بشرعية هذا الكيان السياسي القانوني**؛ سواءًا على المستوى الخارجي (الإعتراف الدولي بالكيـان)، أو على المستوى الدّاخلي المحلّي بإقرار أغلبية أفراد المجتمع بحق هذا الكيان في ممارسة السلطة عليهم. وهذا الإقرار قد يتراوح بين الحد الأدنى والذي يمثّله الإذعان؛ والحد الأقصى والمتمثّل في المشروعية والتأييد.
- **العنصر الرابع:** هو **شرط السكان**، وهم الذين يعيشون بشكل دائم على إقليم الدولة.
- **العنصر الخامس:** هو **شرط توافر الإقليم** الذي تمارس عليه وفيه سلطة الكيان السياسي-القانوني.

(1) Richard Mansbach, Kristian Taylor, *Introduction to Global Politics* (New York: Routledge, 2nd Ed, 2012), 584.

أو في طابعه الأكثر تعقيدًا مثل الممالك والامبراطوريات.[1] بيد أن جميعها لم تكن لتستوف كل شروط أو عناصر التّعريف الخمسة المشار إليها سابقًا.

ويؤرّخ معظم الباحثين بداية ظهور الدّولة بمعناها الحديث بمعاهدة واستفاليا* ***«Peace of Westphalia»*** عام 1648، التي أرست قواعد التعامل بين الدول الأوروبية الموقّعة عليها، وأنهت بذلك الحقبة الطويلة من الصّراع الديني في أوروبا بعد **حرب المائة عام (1337-1453)** بين فرنسا وإنجلترا، ثم **حرب الثلاثين عامًا (1618-1648)**. فقد أفرزت هذه المرحلة كيانات قانونية جديدة اجتذبت الولاء للدولة القومية ذات الاعتراف القانوني بسيادتها على أراضيها بعيدًا عن سلطة الكنيسة. وبالتالي فإن معاهدة واستفاليا مثّلت حجر الأساس في إرساء بذور التّنظيم السياسي المستحدث في بعض من دول أوروبا أولاً، والذي انتشر بعد ذلك خارج أوروبا في القرون التالية، حتى أصبحت النّمط السّائد في النظام العالمي المعاصر.

إن التحوّل في مفهوم الدّولة وسياقاته جاء نتاجًا لتطوّرات شهدها المجتمع، تم خلالها تفكيك وإعادة قراءة العلاقة بين مالكي وسائل الإنتاج والأفراد في المجتمع بعد أن كان مفهوم الدولة لا يتعدّى عناصر السّلطة في الحكم وجمع الضّرائب. وقد صاحب كل هذه التحوّلات الهيكلية بروز لنظريات متعدّدة حاولت تفسير نشأة الدولة وسلطتها ساهمت في تطوّر مفهوم الدولة؛ بداية بالسيادة المطلقة للأمير عند **ميكيافيلي**، ونظريات العقد الإجتماعي **(هوبز، لوك وروسو)** والتي ركّزت على مصالح الأفراد. أو تلك النظريات التي اعتمدت المنهج التاريخي المحافظ **(هيغل)**، والنظريّات الاشتراكية الراديكالية المناهضة للدولة **(كارل ماركس، فريديريك أنجلز**، وغيرهم).

---

(1) حسن لطيف كاظم الزبيدي، **الدولة والتنمية في الوطن العربي** (الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2008). 27.

(*) **صلح واستفاليا:** هي عبارة عن سلسلة من معاهدات السلام الموقعة بين مايو وأكتوبر عام 1648، في أوسنابروك ومونستر في مقاطعة واستفاليا بألمانيا. وقد جاءت المعاهدة لتضع حدًّا لصراع الثلاثين عامًا (1618-1648) بين الكاثوليك والبروتستانت.

1. مفهوم الدولة عند ميكيافيلي «Niccolò Machiavelli» (1469-1527)

يعتبر المفكر الإيطالي **نيكولو ميكيافيلي** المؤسّس الفعلي لعلم الإجتماع السياسي الحديث، حدّد خلالها مفهومه للدّولة، وركّز في مختلف كتاباته على كيفية بناء الدّولة القوية انطلاقًا من السّلطة المطلقة للحاكم. على اعتبار أن السّياسة هي مجال للصراع بين الأفراد والجماعات، ولذلك يجب على الحاكم أو "الأمير" أن يستخدم كل الوسائل للتغلّب على خصومه وبلوغ غايته، "**(...) فعليه أن يكون ثعلبًا ليتبيّن الشّراك، وأسدًا ليُبعد الذّئاب**".[1]

2. مفهوم الدّولة في نظريات العقد الإجتماعي

بعد أن عرفت أوروبا موجة **الإصلاحات الدينية**[*] التي سعت لتحرير المجتمع المسيحي من سطوة الكنيسة ومن تصوّرها التسلّطي الإكراهي، ما قاد نحو تطوّر فكرة السّلطة المُطلقة ليس باعتبارها مستمدّة من الدّين كما نظر إليها كل من: **توما الإكويني**[**]**«Thomas Equinas»**، وبعده **جان بودان**[***]**«Jean Bodin»**، وإنما إلى

---

[1] Niccolò Machiavelli, *The Prince* (New York: Dover Publication, Inc., 1992), 46.

[*] **حركة الإصلاح الديني:** هي حركة شهدتها أوروبا خلال القرنيين الخامس عشر والسّادس عشر انطلقت من ألمانيا بزعامة الراهب **مارتن لوثر** «***Martin Luther***» **(1483-1546)**، ثم انتقلت إلى سويسرا بزعامة **أولريخ زوينغلي** «***Ulrich Zwingli***» **(1484-1531)**، ثم نحو فرنسا وجنيف بزعامة **جون كالفن** «***John Calvin***» **(1509-1564)**، وقد استطاعت التخلّص من تصرّفات الكنيسة الكاثوليكية (صكوك الغفران، محاكم التفتيش، تقييد العقل..). وهو الأمر الذي خلّف آثارًا كبيرة على مختلف مناحي الحياة في أوروبا، أبرزها بروز نظريات العقد الإجتماعي.

[**] **توما الإكويني** «***Thomas Equinas***» **(1225-1274):** يعتبر **الإكويني** أحد أشهر الرهبان، ومن كبار المدافعين عن الهيمنة الكنسية على المجتمع الأوروبي. فهو ينظر إلى الدولة باعتبارها اجتماعًا سياسيًا طبيعيًا، يخضع فيها المواطنون للقانون المستمد أساسًا من الإله وكتبه المقدّسة. وقد ظلت فلسفته لوقت طويل المدخل الفلسفي الأساسي لمقاربة فكر الكنيسة الكاثوليكية.

لمزيد من التفاصيل عن فلسفة **توما الإكويني**، أنظر:

Robert Dyson, *Thomas Equinas, Political Writings* (United Kingdom: Cambridge University Press, 2002).

[***] **جان بودان** «***Jean Bodin***» **(1530-1596):** يقول بودان في كتابه الشهير **كتب الجمهورية الست**:" **(...)لا أحد أكبر على هذه الأرض بعد الله غير الأمراء الأسياد، وقد اختارهم الله ضباطًا ليقودوا الناس الآخرين، فمن الضّروري احترام جلالتهم بكل طواعية، التحدّث عنهم بكل شرف، لأن الذي يحتقر أميره صاحب السّيادة يحتقر الله الذي هو صورته على الأرض(...)**".

Jean Bodin, *Les Six Livres de la République* (Paris: Iacques du Puys, Libraire Iuré, 1577), 480.

كونها مستمدّة من الشّعب عن طريق التعاقد. فقد مثّل **توماس هوبز *«Thomas Hobbes»*** أبرز المفكّرين الذين أرسوا فكرة التّعاقد الذي ينقل الأفراد من الحياة البدائية التي كانوا عليها، إلى حياة منظّمة وسياسية في شكل دولة أو مدينة، والتي عرفت بعد ذلك تطوّرًا في مدلولها عند كلّ من **جون لوك *«John Locke»***، و**جان جاك روسو *«Jean Jack Rousseau»***.

تنطلق فلسفة **توماس هوبز (1588-1679)** في تفسيره لبدايات نشأة الدولة من تصوّر مؤدّاه أن حياة الإنسان البدائية التي سبقت وجود هذا الكيان قد أثبتت عدم التوافق بين الحالة الطّبيعية وصعوبة الحياة الإجتماعية. وهو ما أنتج نظامًا قائمًا على الفوضى وحرب الكل ضدّ الكل،[1] وهي الحالة التي استلزمت الإتّفاق بين أفراد المجتمع على تعيين حاكم مهمّته التّوفيق بين مصالحهم المختلفة وحماية الضعفاء من العدوان. حيث يقول **هوبز** في كتابه الشهير "**الوحش**" ***«Leviathan»***: **"(...) لقد اختار الأفراد إنشاء "الدولة" كوسيلة لتوفير حالة من الأمن، والخروج من حالة الإضطراب التي كان سببها الحروب(...)".** فالعقد هو الذي نقل الفرد من حالته الفطرية الطبيعية إلى مجتمع منظّم تسود فيه طبقة محكومة تتنازل عن حرّيتها الكاملة لصالح الطبقة الحاكمة فردًا كان أو جماعة.[2]

ويتّفق كل من **توماس هوبز وباروخ سبينوزا *«Baruch Spinoza»* (1632-1677)** على أن حياة الأفراد ورضوخهم لملك أو حاكم مستبدّ ليس إلاّ نتيجةً طبيعيةً للعقد الإجتماعي، وأن أي خروج عن الخضوغ المطلق للحاكم المفوّض من قبل المتعاقدين يُعتبر مُخالفًا لشروط العقد.[3]

---

(1) Marcel Prelot, Georges Lescuryer, *Histoire des Idées de l'Etat* (Paris: Editions Grasset, 1991), 113.

(2) Thomas Hobbes, *Leviathian, the Matter, Form, and Power of a Common-wealth Ecclesiasticall and Civil* (London: Andrew Crooke, the Green Dragon, 1651), 227.

(3) *Ibid.*, 107.

Benidict de Spinoza, *A Theologico-Political Treatise and A Political Treatise*, Tr: Robert Elwes (New York: Dover Publications, 2013), 201.

وخلافًا **لهوبز وسبينوزا**، مهّد المفكر الإنجليزي **جون لوك «*John Locke*» (1632-1704)** لمرحلة جديدة من مراحل تطوّر فكرة العقد الإجتماعي؛ فهو يبرّر نشأته برغبة المجتمع البشري في التخلي عن حالة الطّبيعة التي ميّزها إستتباب الأمن والعدل في ظل حالة القانون الطبيعي –حسبه-، والإنتقال نحو حياة أفضل وأكثر تنظيمًا، في إطار علاقة يُعتبر فيها الحاكم طرفًا من العقد، يتم التنازل له عن جزء من الحقوق والحريات في مقابل إلتزامه بالقيام بأعباء الحكم والدّفاع عن حقوق الأفراد في المجتمع الجديد.[1]

كما يعتبر **جون لوك** أوّل من نظّر لمبدأ الفصل بين السّلطات الذي طوّره **مونتيسكيو**[*] **«*Montesquieu*» (1689-1755)** بعده، حيث يميّز بين السلطة العليا المتمثّلة في الشعب، والسلطة التشريعية التي يختارها الشعب أيضًا، فالشعب في هذه الحالة يحتفظ بسلطة عليا تمكّنه من خلع الهئية التنفيذية (الحاكم) أو الهيئة التشريعية أو تغييرها.[2] بمعنى آخر أراد **لوك** تحديد السلطة السياسية وليس تمجيدها، فالشّعب وحده هو صاحب السّيادة، ويشكّل حق الأغلبية المبدأ الرئيسي في المجتمع. وتخضع إرادة الأقلية للإرادة العامة.[3]

وقد اتّخذت فكرة العقد الإجتماعي مع **جان جاك روسو «*Jean Jack Rousseau*» (1712-1778)** منحًا مغايرًا من حيث تطوّرها، فقد أسّس روسو لمفهوم الإرادة العامة التي تستهدف بالأساس تمتين العقد الإجتماعي بالشّكل الذي يؤسّس للشعب حرّية إختيار حاكمه؛ فالشعب حسب عقد **روسو** هو نفسه الحاكم والمحكوم؛ فهو حاكم بمقتضى

---

[1] John Locke, *Two Treatises of Government* (London: Whitmore and Fenn, 1821), 193-194.

[*] **مونتيسكيو «*Montesquieu*» (1689-1755):** يعتبر المفكر الفرنسي **مونتسكيو** المنظر الأساسي لمبدأ الفصل بين السلطات في كتابه: "**روح القوانين**"، حيث يقسّمها إلى ثلاث سلطات: (تشريعية، تنفيذية، وقضائية). كما يحذّر **مونتيسكيو** من تركيز السلطات العامة كافة في هيئة واحدة، أو في يد شخص واحد، فإن ذلك سيؤدي لا محالة إلى الاستبداد والديكتاتورية.

Charles de Secondat Montesquieu, *De l'esprit des lois* (Genève: Barrillot & Filles, 1748), 383-386.

[2] John Locke, *Op.cit*., 188.

[3] *Ibid.*, 190-191.

سيادته، ومحكوم بمقتضى القوانين التي تمليها سيادته، وبالتالي فإن تنازل الأفراد عن كامل حقوقهم في هذه الحالة تمّ لصالح المجتمع وليس للحاكم، ما يجعل من إرادة المجتمع أسمى من الإرادات كافة.[1]

ومن ثمّة فإن الإرادة العامة التي تنبثق من الشّعب على أساس هذا العقد الإجتماعي، وهذه الإرادة العامة هي التي تختار الحكومة التي تنفّذ أوامرها واختياراتها، فالعقد الإجتماعي يؤسّس للإرادة العامة المجسّدة في السّلطة التشريعية للمجتمع (السّيد)، ويخوّل بموجبها للحكومة (السلطة التنفيذية) تنفيذها.[2]

3. مفهوم الدّولة عند فريديريك هيغل «*Friedrich Hegel*» (1770-1831)

ينظر الفيلسوف الألماني فريديريك هيغل «*Friedrich Hegel*» للدولة الحديثة باعتبارها: "فكرة أخلاقية موضوعية من الواجب تحقيقها، وهي الرّوح الأخلاقية بصفتها إرادة جوهرية تتجلى ذاتها بوضوح، وتعرف ذاتها وتفكّر بذاتها".[3] وقد استمدّ هيغل مضمون هذا التعريف من حالة الطّبيعة التي يحدّد فيها محورية الدّولة، لكون الأفراد يعيشون في داخلها، فلذا يعتبر الأفراد روح الدّولة وواقعها.

وقد تعدّى مفهوم الدّولة عند هيغل شكله الهيكلي الجامد، فبالاضافة إلى ماديتها، بات جوهر الدّولة في احتضانها للأسرة والمجتمع المدني، وبهذا الجوهر يمكن إدراك الإرادة

---

(1) Jean-Jacques Rousseau, *Contrat Social ; ou Principes du Droit Politique* (Genève: Marc-Michel Bousquet, 1762), 37-38.

(2) *Ibid*, 34-35.

(3) Friedrich Hegel, *Lectures on the Philosophy of Religion*, Tr: Peter Hodgson and others (New York: Oxford University Press, 2006), 407.

وجعلها قانونًا تستخدمه الدولة لترسم حدودًا لنفسها.[1] وبذلك بات وجود الدّولة ضروريًا وأمرًا عقلانيًا لحماية حقوق الأفراد.[2]

لقد أعاد هيغل النظر في العلاقة بين الفرد والمجتمع وبين الدولة، وضخّ الحياة مجددًا في أفكار وأطروحات ميكيافيلي حول الدولة، حيث يشير إلى إن الفرد لا يحقق ذاته إلاّ في إطار الدّولة،[3] فالدولة بذاتها ليست مبنيّة على مصلحة الفرد، وليس هدفها الدّفاع عن المجتمع المدني. فهي من جهة تمثّل سلطة متعالية وضرورة خارجية، لكنها في الوقت عينه تشكّل غايةً وتعبيرًا عن مصالح المجتمع،[4] وتعمل على تسخير قدراتها في خدمة المجتمع، مادامت شيّدت أساسًا لرعاية مصلحة الفرد في الرّخاء والسعادة والأمن والحرّية. فبقدر ما ينال الأفراد حرية تحقيق ذاتيتهم بمقدار ما تكون الدولة قويّة ومستقرّة، ويكون أداء هؤلاء الأفراد لواجبهم كأعضاء في الدّولة شكلاً آخر لتحقيق ذواتهم، وهنا تتّحد المصالح الخاصة (الإرادة الفردية) مع المصلحة العامة (الإرادة الشاملة) على نحو لا مجال فيه لافتعال تعارض نظري بين الدولة والفرد.[5]

وفي السياق ذاته، يرى هيغل أن تطوير العلاقات بين الأفراد هو الأساس الفعلي لتطوير الدولة وتحسين اتّساقها، خصوصًا أن الدّولة هي المالكة للقوّة والسّلطة. ما معناه أن تطوّر علاقات الأفراد الإجتماعية والإنتاجية وغيرها، يقابله ضرورة تطوير الدّولة لوسائلها قصد فرض القوّة والسّلطة لتطبيق القوانين التي تعتبرها الدّولة منظّمةً للعلاقة ما بين الأفراد.[6]

---

(1) Kenneth Westphal, *Hegel's Epistemological Realism*: *A Study of the Aim and Method of Hegel's Phenomonology of Spirit, Philosophical Studies Series* (Boston: Kluwer Academic Publishers, 1st Edition, 1989), 180.

(2) Robert Wallace, *Hegel's Philosophy of Reality, Freedom, and God, Modern European Philosophy* (England: Cambridge University Press, 2005), 233.

(3) Friedrich Hegel, *Op.cit*., 300.

(4) عبد الله العروي، **مفهوم الدولة** (بيروت: المركز الثقافي العربي، ط9، 2011)، 32.

(5) Friedrich Hegel, *Op.cit*., 305-306.

(6) هيثم غالب الناهي، **الدّولة وخفايا إخفاق مأسستها في المنطقة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)، 47.

4. مفهوم الدّولة في المفهوم الماركسي

تنطلق المدرسة الماركسية من إعتقاد مفاده إن التّاريخ البشري عبارة عن صراع دائم بين الطبقات: الطبقة المسيطرة والطبقة المستغلّة، والطبقة المقهورة أو المستغلة.[1] حيث تعتبر الدّولة عند "**كارل ماركس**" ***«Karl Marx»*** **(1818-1883)** من البنى الفوقية في المجتمع، أي هي نتاج وانعكاس للبنية التحتية التي أساسها طرق الإنتاج.[2] فطرق الإنتاج هي التي تحدّد العلاقات بين الطبقات الإجتماعية. وبذلك فإن الدّولة في هذه الحالة هي نتاجٌ للصّراع بين الطبقة المتحكّمة في وسائل الإنتاج وبين الطبقة المُستغَلّة؛ فتحكّم الطبقة البرجوازية في القطاع الإقتصادي سيخوّلها تلقائيًا مُمارسة السّيطرة السّياسية على باقي طبقات المجتمع المُتحّكَم فيها.[3] ما يجعل من الدّولة بهذا المفهوم مجرّد أداةٍ في يد الطبقات المُستثمِرة للمحافظة على سيطرتها.

وقصد إلغاء الاستغلال والاضطهاد، سعى ماركس إلى مهاجمة الأسباب التي أدت إلى بروز الدولة بشكلها الليبرالي، وذلك من خلال تغيير طرق الإنتاج وإلغاء الملكية الفرديّة، ما يؤدّي إلى بروز الطبقة البروليتارية، وإنتقال السيادة إلى قبضة الطبقة العاملة، ومنه إضمحلال الدّولة نهائيًا، وإنتصار النموذج الإشتراكي. وعليه يهدف **ماركس** إلى تغيير وظيفة الدولة وطبيعتها من مفهومها التقليدي كأداة للهيمنة والسيطرة على المجتمع، إلى جعلها حكومة لإدارة شؤون الأفراد.[4]

---

(1) Paul Blackledge, *Reflection on the Marxist Theory of History* (United Kingdom: Manchester University Press, 2006), 38.

(2) Gerald Allan Cohen, *Karl Marx's Theory of History*: *a Defence* (England: Oxford University Press, 2000), 216.

(3) Paul Blackledge, *Op.cit.,* 38.

(4) Karl Marx, Friederich Engels, *The Communist Manifesto* (New York: Verso, 2012), 47-48.

ويُلخّص **"فريديريك أنجلز" «*Friederich Engels*» *(1820-1895)*** النّظرة الماركسية لنشأة الدّولة وتطوّرها بقوله:

> **«(...) الدولة إذن ليست بأيّ حال سلطة مفروضة على المجتمع من خارجه، كما أنها ليست كذلك "تجسيدا للفكرة الأخلاقية"، أو "صورة وحقيقة العقل" –كما يقول هيغل-، الدّولة بالأحرى هي نتاج للمجتمع عند درجة معينة من تطوّره؛ فهي اعتراف بأن هذا المجتمع قد تورّط في تناقض مع ذاته غير قابل للحل، وأنه قد تصدّع إلى تناقضات لا يمكن التوفيق بينها ولا طاقة له بالخلاص منها. ولكي لا تقوم هذه التناقضات، هذه الطبقات ذات المصالح الاقتصادية المتصارعة، باستهلاك أنفسها والمجتمع في نضال عقيم، أصبح من الضروري قيام سلطة تقف في الظاهر فوق المجتمع، سلطة تهدئ الصراع وتبقيه في حدود "النّظام"، وهذه السلطة المنبثقة عن المجتمع والتي تضع نفسها فوقه وتغترب عنه أكثر فأكثر هي الدولة (...)».[1]**

5. مفهوم الدولة عند ماكس فيبر «*Max Weber*» (1864-1920)

يعتبر تعريف ماكس فيبر للدّولة من أكثر التعاريف شيوعًا وتداولاً في الدراسات السّياسية، ويعرّفها على إنها: **"(...)كيان سياسي يحتكر استخدام العنف المشروع داخل المجتمع، يقف بشكل حيادي بين جميع الأفراد، ليس وسيلة في يد طرف ضد طرف آخر. فالدولة تبقى بذلك بعيدة عن أهواء الأفراد وانتماءاتهم(...)".** كما أنها ليست شكلاً من أشكال السلطة الطبيعية الموجودة ضمن المجتمع بقدر ما هي نتيجة لصيرورة تاريخية محصورة بحقبة زمنية محدّدة.[2]

---

(1) Friedrich Engels, *The Origin of the Family, Private Property and the State*, Tr: Ernest Untermann (Chicago: Charles & Co., 1902), 206-207.

(2) Max Weber, *Economy and Society*, Tr: Guenther Roth, Claus Wittich (United States: University of California, 1978), 54.

وقد احتلت مفاهيم الإكراه، السّلطة، العنف، والقوة، مكانة بارزة في دراسات "فيبر"، فالدولة في الفكر الفيبري مرتبطة بالسّيطرة، واعتماد سلطة الإكراه[1] التي يحتكرها أفراد محدّدين دون آخرين. فيحقّ لمسيّري الدّولة استخدام العنف بشكل شرعي، إمّا حفاظًا على النّظام الدّاخلي وتحقيق الضبط الإجتماعي (السلطة)، أو لمواجهة التهديدات الخارجية.[2]

لكن في المقابل يشير "فيبر" إلى أن الدّولة القوية حقًا، هي تلك التي تستطيع إخفاء القوّة في بيروقراطياتها ومؤسّساتها دون الحاجة إلى التلويح بها باستمرار، واستخدامها كأداة لتهديد الأفراد وإرهابهم. وبذلك يصبح الإكراه قائمًا في المجتمع بشكل يتطابق واللوائح القانونية وتصبح ضمانًا للأمن.[3]

وإن اعتبر فيبير أن البيروقراطية[*] تشكّل النظام الأكثر كفاءة وفعالية في تحقيق السّلطة العقلانية العادلة.[4] إلاّ أنه في مقابل ذلك يعترف بأن هيمنة الجهاز البيروقراطي، يُشكّل خطرًا حقيقيًا على مختلف المجالات السّياسية، الاقتصادية وحتى الثقافية؛ فتغوّل الجهاز البيروقراطي - حسب فيبر- يعبّر عن إفلاس سياسي للنخبة الحاكمة؛ فبمجرّد تراجع القرارات السّياسية لصالح قرارات الجهاز البيروقراطي، يصبح الجهاز الحكومي يحتل مكانة ثانوية داخل دائرة القرار السّياسي، ويكاد يشكّل مجرّد واجهة للدّولة، وهو ما من شأنه تهديد كيان الدّولة ككل. حيث إن سّيطرة البيروقراطية لا يمكن أن يؤدي إلاّ إلى دولة تسلّطية لا

---

(1) Max Weber, *General Economic History*, Tr: Frank Knight (United States: Dover Publication, 2003), 312-314.

(2) Max Weber, *The Vocation Lectures*, Tr: Rodney Livingstone (United States: Hackett Publishing Company, 2004), 34.

(3) إكرام عدنني، **سوسيولوجيا الدين والسياسة عند ماكس فيبر** (بيروت: منتدى المعارف، 2012)، 148.

(*) يُعتبر **ماكس فايبر** من الروّاد الأوائل **للنظرية البيروقراطية**، والتي يراها باعتبارها: "**تنظيم إداري يتضمن مجموعة من المعايير الاجتماعية تتولى تنظيم الأعمال وتقسيمها على مؤسّسات الدّولة يسير وفق مجموعة من القواعد المُحدّدة والموضوعية يتم من خلالها تنظيم العلاقة بين المؤسّسات بأسلوب هرمي قصد تحقيق الأهداف المسطّرة وكذا أكبر قدر من الكفاءة الإدارية**"؛

Max Weber, Economy and Society, *Op.cit.*, 956.

(4) Richard Swedberg, *The Max Weber dictionary*: *key words and central concepts* (United States: Stanford University Press, 2005), 19.

يتمتّع فيها الأفراد بحقوقهم وحرّياتهم، ولذلك رأى فيبر أنه لابد لكل دولة ديمقراطية أن تقوم بمراقبة صارمة للبيروقراطية، وأن تكون محل مراقبة من طرف الرئيس.[1]

بشكل عام، كانت هذه أهم النظريات التأسيسية لمفهوم الدوّلة في الفكر السّياسي الغربي، انطلقنا فيه من فكر أسّس للسلطة المطلقة بإسم الدّين الكنسي، إلى فكر يتخلص بالتّدريج من التسلّط عبر فكرة الدّولة بسلطة مطلقة للحاكم (هوبز وسبينوزا)، مرورًا لمفهوم الدّولة بسلطات تشريعية وتنفيذية مقيّدة بعقد إجتماعي (جون لوك)، وصولاً لفكرة سموّ الإرادة العامة للمجتمع التي يكون الشّعب فيها حاكمًا بها ومحكومًا بها بما تقرّر من قوانين تعمل على تنفيذها حكومة من إيجاد هذه الإرادة العامة ذاتها.

المطلب الثاني: مفهوم الدّولة في الفكر الإسلامي

تعتبر المرحلة من منتصف القرن الثامن ميلادي إلى غاية القرن الخامس عشر المرحلة الذهبية للحضارة الإسلامية؛ ففي تلك الفترة بلغ فيه الإنتاج الحضاري للمسلمين ذروته، ازدهرت خلالها الفلسفة، وعلم الكلام، والفقه، والتّاريخ والعلوم الطبيعية وشؤون الحكم. فحتى وإن غابت النّقاشات في مفهومي "الدّولة" و"السلطة" عن الكتابات العربية والإسلامية في مرحلة العصر الذّهبي، ولم يتمّ التطرّق إليها إلاّ حديثًا. إلاّ أننا نجد -وإن اختلفت المصطلحات- بدلاً من ذلك مناقشات حول شكل الأنظمة السّياسية وإدارة الخلافة في الحكم، وعن مؤهّلاتها وحدود الطّاعة فيها؛[2] حيث برزت عديد النّقاشات بين الفلاسفة المسلمين حول تحديد أحسن الأنظمة وصفات أفضل الحكّام، مستوحين أفكارهم من فلاسفة الإغريق في صورة كلّ من **أفلاطون** و**أرسطو**، وبصبغة من التّراث الإسلامي المستنبط -معظمهه- من القرآن الكريم ومن سنة الرسول (ص) في أقواله وأفعاله، وقد كان في مقدّمتهم **الفارابي (870-950)** و**ابن رشد (1126-1198)** وآخرون.

---

(1) George Ritzer, *Enchanting a Disenchanted World*: *Revolutionizing the Means of Consumption* (United States: Pine Forge Press, Vol_2, 2005), 55.

(2) شارلز باتروورث، "الدّولة والسلطة في الفكر السياسي العربي"، في: غسان سلامة وآخرون، **الأمة والدولة والإندماج في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ج1، 1989)، 90.

ولعل ما يشدّ الإنتباه في أطاريح هؤلاء المُفكرين السّياسيين هو اتّفاقهم جميعًا على أن الحُكم يجب أن يكون في يد فرد واحد أو بضعة أفراد، وضرورة الإمتثال لأوامره وطاعته، لتتطوّر لتصل مرحلة السّلطة المطلقة عند **ابن خلدون (1332-1402)**.[1] وهو الفكر الذي ساد طويلاً لعقود طويلة، قبل أن يسعى **الكواكبي (1855-1902)** إلى تغييره، بعد أن وجد أن سبب حالة الضّعف وتردّي أوضاع الأمّة الإسلامية يعود أساسًا لأسباب دينية، وأخلاقية وأخرى سياسية. مشيرًا إلى أن السّبب الأخير يعدّ الأكثر حسمًا وهو ما حاول تفكيكه في كتابيه: **"طبائع الإستبداد ومصارع الإستعباد"**، و**"أم القرى"**.

1. مفهوم الدّولة عند مُحمّد الفرابي (870-950)

مدرسة **أبي نصر الفرابي (870-950)**[*] خلال القرنين التاسع والعاشر للميلاد، والتي استمدّت أفكارها السّياسية من الفكر السّياسي اليوناني؛ حيث يعتبر الفرابي من أشدّ المتأثّرين بالفكر الإغريقي القديم وبالخصوص أفلاطون وأرسطو.

ويربط الفارابي بدايات الترابط الإجتماعي، بمدنية الإنسان (الإنسان مدني بطبعه) ورغبته في تحقيق الرّفاه، فالإجتماع البشري هو طريقه نحو "تحصيل الكمالات التي فطر عليها، والتي لا طاقة له بتحصيلها بمفرده".[2] ويتسنّى له ذلك، في "المدينة الفاضلة" حيث تراعى فيه الحقوق وتتحقق فيها "سعادة" الأفراد.[3] وتجدر الإشارة إلى إن **الفرابي** لم يتعرّض

---

[1] أحمد الكبسي، "تاريخية الدولة بين الماضي والحاضر"، في: عادل الشّرجبي، **أزمة الدولة في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2012)، 47.

[*] يُعتبر **أبو نصر محمد الفرابي** من أكبر الفلاسفة المسلمين على الإطلاق، اشتُهر الفارابي كشارح لكتابات **أرسطو وأفلاطون** حيث يلقّب بـ"المعلم الثّاني" بعد **أرسطو**، بإنشائه لمذهبٍ فلسفي كاملٍ. ويمثّل **الفارابي** للعالم الإسلامي ما يمثّله **أفلوطين** في العالم الغربي. وهو الذي أخذ منه **ابن سينا** وعدّه أستاذ له، كما أخذ عنه **ابن رشد** وغيره من فلاسفة العرب.
أبو ناصر الفرابي، **آراء أهل المدينة الفاضلة**، تقديم: ألبير نصري نادر (بيروت: دار المشرق، ط2، 1968)، 12.

[2] مصطفى صقر، **نظرية الدولة عند الفارابي، دراسة تحليلية لفلسفة الفارابي السّياسية** (مصر: مكتبة الجلاء الجديدة، 1989)، 14.

[3] أبو ناصر الفرابي، **السّياسة المدينة**، تقديم: علي بو ملحم (البحرين: دار ومكتبة الهلال، 1996)، 86.

صراحة إلى دراسة الدولة، لا كمصطلح ولا كمفهوم، بيد أنه اعتمد لفظ (المدينة) في إشارة إلى المدينة الفاضلة ومضاداتها، وللدلالة على معنى الدّولة.[1]

واللاّفت للنّظر أن تأثّر الفرابي بالفكر الإغريقي لم يمنعه من إضفاء الصبغة الإسلامية على أفكاره السّياسية فقد اتّخذ من الشّريعة الإسلامية وتعاليمها منطلقًا رئيسيًا لإرساء قواعده الفكرية السّياسية. ويبرز ذلك من خلال نظريته القائمة على تنازل الأفراد طواعية عن بعض من حقوقهم لصالح الرئيس[*] الذي يسعى لتحقيق سعادتهم في إطار عقد متفق عليه شبيه بعهد الرسول (ص) والخلفاء الرّاشدين من بعده. وبالتالي يكون الفارابي قد سبق كل من **هوبز ولوك وروسو** بنظريّته هذه، والتي تمثّل جوهر نظريّات العقد الاجتماعي منتصف القرن السّابع عشر.[2]

2. مفهوم الدّولة عند عبد الرحمان ابن خلدون (1332-1402)

إنّ الدّولة عند **ابن خلدون** ليست ظاهرة عفوية بل هي ثمرة صراع تفرضه ضرورات الاجتماع الإنساني[3] كوازع خارجي لابد أن يتحقق من خلال وجود قوة مستقلة تتمثّل في **العصبية**. وبذلك فإن حركة المجتمع البشري (الدولة) قائمة على أساس بيولوجي شبيه بحركة الكائن الحيّ يخضع لعوامل النمو والفناء.[4]

---

[1] علي سعد الله، **نظرية الدّولة في الفكر الخلدوني** (عمان: دار مجدلاوي، 2003)، 240.

[*] كما تتميّز مدرسة الفرابي باهتمامها بنظريّة الرّئيس، وبعنايتها بالإمام، وصفاته وشروط ترؤّسه المدينة، حيث يقول: "**فهذا هو الرئيس الذي لا يرأسه إنسان آخر، أصلاً، وهو الإمام، وهو الرّئيس الأول للمدينة الفاضلة، وهو رئيس الأمة الفاضلة، ورئيس المعمورة من الأرض كلها، ولا يمكن أن تصير هذه الحال، إلاّ لمن اجتمعت فيه بالطبع اثنا عشر حصلة، قد فطر عليها**".

المكان نفسه.

[2] محمد عوض الهزايمة، **الفكر السياسي العربي الإسلامي، دراسة في الفكر الأيديولوجي** (عمان: دار الحامد، 2007)، 227-228.

[3] عبد الرحمان ابن خلدون، **المقدمة** (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط4، [د.س.ن])، 187.

[4] يقول ابن خلدون: "**(...)العمران كلّه من بداوة وحضارة وملك وسوقة له عمر محسوس كما إن للشخص الواحد من أشخاص المكونات عمرًا محسوسًا(...)**"، **المرجع نفسه**، 371.

تحتلّ الدّولة عند ابن خلدون مكانة هامة ومتميزة في فكره وكتاباته، فقد خصص لها أجزاءًا مطوّلة من كتابه "**المقدمة**"، وبذلك يكون أوّل من أدخل مفردة "الدّولة" كمفهوم سياسي في اللغة السّياسية العربية بشكل واسع.[1] في حين أن المصطلح لم يجد نفسه وسط المصطلحات السّياسية في القاموس السّياسي للشّعوب الأوروبية إلاّ بعد ذلك بعقود طويلة مع المفكر الإيطالي **نيكولو ميكيافيلي (1469-1527)**.

إن وجود الدولة عند ابن خلدون مُرتبط أساسًا بما تحققه هذه المؤسسة من وظائف وأغراض تستفيد منها الجماعة البشرية التي تمثل إحدى عناصرها الأساسية؛ فهي على الصعيد الخارجي مكلّفة بالدفاع عن شعبها وتطوير وسائل حمايته كتنظيم الجيش وتوفير السّلاح. في حين تعمل الدوّلة داخليًا على حماية مصالح أفرادها تحسين مستوى المعيشة للأفراد، وتوفير الأمن والعدل، وكذا مراقبة الأسواق وملاحقة الغشّ.[2]

وتجدر الإشارة إلى إنّ عناصر الدّولة عند **ابن خلدون** هي نفسها عناصر الدّولة في الفّكر السّياسي المُعاصر، فقد تطرّق إلى عناصرها الأساسية: الشعب، الإقليم، والسلطة. ويولي **ابن خلدون** الأولويّة لعنصر "الشّعب" على عنصر "السّلطة" بشكل خاص، فالشعب يسبق بوجوده عملية تشكل الدولة وصيرورتها.[3]

---

[1] استعمل **ابن خلدون** في كتابه "**المقدمة**" مصطلح الدّولة بشكل غامض أحيانًا، فهو يطرح مصطلحات عدّة (الدولة، العمران، الملك، السلطان،)، تارة يستخدمها كمترادفات، كقوله في الصفحة 371: "**(...) إن العمران كله من بداوة وحضارة والمُلك له عمر محسوس (...) استحداث التجارة والفلاحة للسلطان (...)**"، وتارة أخرى كمفردات مختلفة أحدها يسبق الآخر، كتسبيق الدولة عن المُلك في الصفحة نفسها بقوله: "**إن الدولة إنما يحصل لها الملك والاستيلاء بالغلب**". أو بالتّمييز بين مفردتي "**السُلطان**" بمعنى "**صاحب السلطة**" و"**الدولة**" بمعنى "**النظام السياسي**" حين يقول في الصفحة 283: "**إن ثروة السلطان وحاشيته إنما تكون في وسط الدولة**".

[2] يقول **ابن خلدون**: "**(...) حماية الكافة من عدوهم بالمدافعة عنهم (...) حملهم على مصالحهم -الأفراد- (...) أن تكون عادلة وألاّ تكون الضرائب مرهقة للمكلف بها حتى يصبح بإمكان الرّعايا العمل بنشاط في سبيل زيادة الإنتاج فيزيد نتيجة ذلك دخل الأمّة (...) تفقدها (الدولة) المعايش والمكاييل والموازين حذرًا من التطفيف (...)**"؛ المرجع نفسه، 235.

[3] يقول **ابن خلدون**: "**إن الملك والسلطان من الأمور الإضافية، فالسلطان من له رعية، والصفة التي له من حيث إضافته إليهم هي التي تسمى المملكة وهو كونه يملكهم**"؛ المرجع نفسه، 188.

3. مفهوم الدّولة عند عبد الرحمان الكواكبي (1854-1902)

يعتبر **عبد الرحمان الكواكبي** من أبرز المفكرين العرب المعاصرين، وأحد أكبر المُعارضين للسلطان العثماني عبد الحميد الثاني وما حملته فترة حكمه من مظاهر الإستبداد والإنفراد بالحكم المطلق خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي.[1]

وينظر **الكواكبي** لمسألة الإستبداد[*] باعتبارها ظاهرة مستعصية، لها انعكاساتها على حاضر ومستقبل الدّولة والمجتمع، وهو ما حاول معالجته في كتابه: **"طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد"**، مُشيرًا إلى أن الاستبداد قد يحمل صورًا عدّة ويمس الأنظمة كافة؛ سواء في ظل الأنظمة الأوتوقراطية التسلّطية أو يمكن حتى أن تتبدّى في الأنظمة الديمقراطية التعدّدية إن هي تخلّت عن مظاهر المُتابعة والمُساءلة، حيث يقول:

> **"(...) أن صفة الاستبداد، كما تشمل حكومة الحاكم الفرد المطلق الذي تولّى الحكم بالغلبة أو الوراثة، تشمل أيضاً الحاكم الفرد المقيَّد المُنتخب متى كان غير مسؤول، وتشمل حكومة الجمع ولو منتخباً؛ لأنَّ الاشتراك في الرّأي لا يدفع الاستبداد، وإنَّما قد يعدّله الاختلاف نوعاً، وقد يكون عند الاتّفاق أضرّ من استبداد الفرد(...)".[2]**

ليشير بعد ذلك إلى أن الحاكم المُستبدّ دائمًا ما يسعى إلى تثبيت حكمه وتكريس هيمنته على المجتمع بالاعتماد على وسيلتين رئيسيّتين: أولهما رفع مستويات الجهل في أوساط المجتمع، وثانيهما اعتماد أجهزته العسكرية لإبقاء تحكّمه على الحياة السّياسية، فيقول:

---

(1) Nazih Ayubi, *Over-stating the Arab State, Politics and Society in the Midldle East* (New York: I.B.Tauris, 2008), 136-137.

(*) يعرّف الكواكبي "الإستبداد" بأنه "**تصرف فرد أو جمع في حقوق قوم بالمشيئة وبلا خوف تبعه**". في حين يصف المُستبدّ بأنه: "**يتحكم في شؤون الناس بإرادته لا بإرادتهم ويحكم بهواه لا بشريعتهم (...) المستبدّ عدو الحق وعدو الحرية (...) المستبد إنسان مستعد طبعا للشر (...) المستبد يودّ أن تكون رعيته كالغنم درًا وطاعة(...)**".

عبد الرحمان الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، تقديم: أسعد السحمراني (لبنـان: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، 2006)، 37-41.

(2) **المرجع نفسه**، 38.

"(...) ما من حكومة عادلة تأمن المسؤولية والمؤاخذة بسبب غفلة الأمة أو التمكن من إغفالها إلاّ وتُسارع إلى التلبُّس بصفة الاستبداد، وبعد أن تتمكن فيه لا تتركه وفي خدمتها إحدى الوسيلتين العظيمتين: جهالة الأمة، والجنود المنظمة، وهما أكبر مصائب القوم وأهم معائب الإنسانية (...)".[1]

وبغية تعزيز وتدعيم أسس الدّولة المدنية الحديثة التي تراعى فيها "**حرية الفرد وسعادته**" وجد الكواكبي الحل فيمن فصل السّلطات داخل جهاز الدولة، فتركيز السّلطات في يد الحاكم، يعدّ المصدر الرئيسي لتغوّل الحاكم واستبداده، فهو يتساءل: **"هل يُجمع بين سلطتين أو ثلاث في شخص واحد؟ أم تُخصص كل وظيفة من السّياسة والدين والتعليم بمن يقوم بها بإتقان؟ ولا إتقان إلا بالاختصاص (...) ولذلك لا يجوز الجمع منعا لاستفحال السلطة".[2]**

في المقابل، يحمّل الكواكبي مسؤولية استبداد الحاكم لأفراد المجتمع أيضًا، فهم المسؤولون الحقيقيون على محاسبة ومراقبة عمل حكّامهم، وتنازلهم عن أدوارهم هذه تزيد من تفشي حالة الظّلم والاستبداد:

"الحكومة المستبدة تكون طبعا مستبدة في كل فروعها: من المستبد الأعظم إلى الشرطي، إلى الفرّاش، إلى كنّاس الشوارع؛ ولا يكون كل صنف إلاّ من أسفل أهل طبقته أخلاقًا، لأنّ الأسافل لا يهمّهم طبعًا الكرامة وحسن السّمعة، إنّما غاية مسعاهم أن يبرهنوا لمخدومهم بأنّهم على شاكلته، وأنصار لدولته، وشرهون لأكل السقطات من أي كانت، ولو بشرًا أم خنازير، آبائهم أم أعدائهم، وبهذا بأمنهم المستبد ويأمنونه فيشاركونه".[3]

وتأسيسًا على ما سبق، يبدو أن الفكر الإسلامي خلال عصوره الذّهبية انشغل بمفاهيم الدّولة الشّرعية، أو الخلافة، وركّز على موضوع الأمّة الإسلامية أكثر من تركيزه على الدولة. فقد ظلت الخلافة محور الاهتمام السياسي الإسلامي، دون أن يتطوّر الأمر إلى فقه المؤسّسات، وفقه القانون العام الذي عرفته أوروبا لاحقًا في عصر النّهضة فكرًا وتنظيمًا

---

[1] المرجع نفسه، 39.

[2] المرجع نفسه، 178.

[3] المرجع نفسه، 83.

وممارسة، (فصل السلطات، العقد الإجتماعي، الحرّيات العامة، وصولاً إلى حقوق الإنسان ودولة الرّفاه).[1]

وما يلفت النّظر، هو ارتباط جميع الإمبراطوريات الإسلامية بمن يمثّلها من الأشخاص أو أسماء الأسر الحاكمة أو العشائر (كالأموية، العباسية، الفاطمية، الأيوبية والعثمانية). وهو ما انعكس على نموذج الدولة العربية الرّاهنة التي ترتبط كثيرًا بشخص الحاكم أو الزّعيم، أو الطائفة أو الحزب أو العائلة الملكية، الحاكم أو السّلطة، الذين لا يخضعون لقوانين الدولة، بل ترى نفسها البديل الوحيد للدولة.

المبحث الثاني: المجتمع المدني، حدود المفهوم ودلالته.

يعتبر "المجتمع المدني" من المصطلحات التي شهدت تبلورًا كبيرًا خلال العقود الأخيرة، سواءً كان ذلك في شقّه المعرفي الأكاديمي، أو في شقّه السّياسي الواقعي. وعلى الرغم من الأهمية والإنتشار الكبير الذي اكتسبه هذا المفهوم، إلاّ أن الأكاديميين يجدون صعوبات بالغة في تحديد معالمهة. فتعريف المجتمع المدني بحد ذاته يعتبر محلّ جدل عند مختلف المدارس السياسية، وذلك بالنّظر إلى "مطّاطية المفهوم وديناميكيته"[2]، وناهيك عن اللّبس الذي يشوب دوره بحكمه الوسيط بين الدولة والمجتمع. وهذه الاختلافات كلها مردّها تعارض الأيديولوجيات السّياسية مع فكرة المجتمع المدني، خلفياته، وتداعياته على بنية النظم السّياسية. إلاّ أن ما يتّفق[*] عليه علماء السّياسة، هو أن مفهوم المجتمع المدني يُشير عمومًا إلى:

---

[1] أحمد الكبسي، **مرجع سبق ذكره**، 46.

[2] John Ehrenberg, *Civil Society*: *The Critical History of an Idea* (New York: New York University Press, 2nd Edition, 2017), 272.

[*] إن التعريف المقدّم للمجتمع المدني لا يعدّ التّعريف الوحيد المتداول، لكنّه الأهم من حيث الذيوع والانتشار. فمعظم التعاريف التي قدّمها الباحثون والمختصّون تحتوي على عناصر الحدّ الأدنى المشترك في التعريف الوارد أعلاه، ولا تخرج عن جوهر الخصائص المشار إليها في التعريف المذكور.

"مجموعة من التنظيمات التطوّعية المُستقلة ذاتيًّا عن الدولة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدّولة، هي غير ربحية، تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل، أو بعض فئاته المهمّشة، أو لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة بقيم ومعايير الإحترام والتّسامح، والمُشاركة، والإدارة السّلمية للتنوع والاختلاف وقبول الآخر(**)".[1]

وبناء على التعريف الموسّع المذكور، فإن مؤسّسات المجتمع المدني تشمل المؤسّسات التقليدية الاجتماعية مثل: العشائرية والقبلية والطائفة، إضافة إلى المؤسّسات الحديثة في صورة الجمعيات والنقابات والأحزاب، والأندية، والاتحادات، والتعاونيات، ومراكز البحث والجامعات، ومنظمات حقوق الإنسان...

وبالتالي، فإن جوهر المجتمع المدني يتمثّل في تنظيم الأفراد داخل مجتمعاتها وتفعيل مشاركاتهم في تقرير مصيرهم، وتحديد السّياسات التي ترسم ملامح حياتهم العامة والخاصة. ولذلك فليس المهم في مفهوم المجتمع المدني وتكويناته، سواء كانت تقليدية أم حديثة،

(**) إنطلاقًا من التعريف المقدّم، يمكن استنتاج العناصر الرئيسية التي يتّفق عليها أغلب الباحثون، وهي كالتالي:

- **العنصر الأوّل:** يعبّر المجتمع المدني عن رابطة اختيارية يدخلها الأفراد طواعية، وهو ما يميّزه عن الأسرة أو القبيلة، فالإنتماء له إختياري، ويعبّر عن طموحات الأفراد وقناعاتهم.
- **العنصر الثّاني:** إن المجتمع المدني هو القطاع المنظّم للمجتمع، فهو يعبّر عن مجموعة أنساق من المنظّمات تعمل وفقًالشروط وقواعد ترتضيها منظّمات المجتمع المدني.
- **العنصر الثّالث:** إن المجتمع المدني قطاع غير ربحي، وإذا ما حقّقت بعض الأرباح والمداخيل، فهي تتّجه لمصاريف المنظّمة وأنشطتها، ولا يوزّع على مجالس الإدارات.
- **العنصر الرّابع:** إن منظّمات المجتمع المدني تهدف إلى تحقيق النفع العام للمجتمع.
- **العنصر الخامس:** إن مؤسّسات المجتمع المدني -نظريًا- تتمتّع باستقلالية نسبية عن النواحي المالية والإدارية والتّنظيمية عن هيمنة الدّولة، ومن هذا المنطلق فإنها تجسّد معنى قدرة أفراد المجتمع على تنظيم نشاطاتهم بعيدًا عن تدخّل الدولة.
- **العنصر السّادس:** يشمل المجتمع المدني العديد من المكوّنات، من بينها: المؤسّسات التقليدية الاجتماعية، في صورة: العشائرية والقبلية والطائفة، إضافة إلى المؤسّسات الحديثة مثل الجمعيات والنقابات والأحزاب، والاتحادات، والتعاونيات، ومراكز البحث والجامعات، ومنظمات حقوق الإنسان...

[1] أماني قنديل، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008)، 64.

وإنما القيم التي تقوم عليها، من قبول الاختلاف وحقّ الآخرين في تكوين منظّمات تحقّق مصالحهم، وتحميها، وتدافع عنها.[1]

المطلب الأول: التطوّر التاريخي لمفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي

يرتبط مفهوم "المجتمع المدني" ارتباطًا وثيقًا بالحضارة الغربية، ويضرب بجذوره في أصول تشكّل حضاراتها القديمة. فقد عرفته التجمّعات البشرية القديمة والمدارس الفكرية بصيغ وتسميات مختلفة، بيد أنّها وإن اختلفت في إيجاد توصيف واحد واضح للمجتمع المدني، إلاّ أنها تتفق على قواسم مشتركة بين التفسيرات المتعددة التي أعطتها له، ولا تحيد عن معناه العام المرتبط بعلاقة الأفراد بحاكمهم، وكيفية إدارة شؤونهم العامة.[2]

برز مفهوم المجتمع المدني بشكل كبير في القرن السّابع عشر في أحضان مفكري العقد الاجتماعي الرافض لمبدأ الحق الطبيعي والإلهي للملوك،[3] وقد جاءت نظرياته بديلاً للنظام الإقطاعي الذي تأسس على مبدأ خضوع الشعب (الرعية) المطلق للحاكم باعتباره ممثلا للقوة الإلهية وخليفة الله فوق الأرض. وبالتالي التشريع لقيام نظام اجتماعي لا يستمد شرعيته من المقدس الديني أو الملكية المطلقة، وإنما من تعاقد المواطنين مع الحاكم الذي يكفلهم حقوقهم الطبيعية والأساسية كحق الحرية والمساواة والعدالة.

1. المجتمع المدني عند مُفكري العقد الإجتماعي

إنّ التحوّلات الكبيرة الذي شهدها الفكر السّياسي الغربي، يعبّر عن إرادة المجتمع الغربي ورغبته في الإنتقال من حالة الطّبيعة (مبدأ الحق الطبيعي والإلهي) إلى نظرية العقد الإجتماعي التي بُنيت على اعتبار أن المجتمع سابق على الدّولة، وقادر على تنظيم نفسه

---

[1] عيسى الشماس، **المجتمع المدني (المواطنة والديمقراطية)** (دمشق: منشورات اتحاد الكتّاب العرب، 2008)، 12.

[2] مصطفى كامل السّيد، "مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي"، في: سعيد بنسعيد العلوي وآخرون، **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، 643.

[3] لمزيد من المعلومات، أنظر:

John Figgis, *The Divine Right of Kings* (United Kingdom: Cambridge University Press, 2nd Ed, 1917).

خارج حدود الدّولة، ويبقى هو وحده مصدر شرعية الدّولة ورقيبها.[1] وقد مثّل هذه النّظرية ثلاثة من كبار فلاسفة ومفكري عصر التنوير في أوروبا؛ **توماس هوبز** «*Thomas Hobbes*» (1588-1679)، **جون لوك** «*John Locke*» (1632- 1704)، **وجان جاك روسو** «*Jean- Jacques Rousseau*» (1712-1778).

يعتبر **توماس هوبز** من أوائل من نادى بفكرة العقد الاجتماعي كوسيلة للقضاء على حالة الفوضى وحرب الكل ضدّ الكل الناتجة عن عدوانية الإنسان وأنانيته.[2] وعليه اتّفق الأفراد على التّنازل عن حقوقهم الطّبيعية جميعها لصالح التنظيم السّياسي المتمثّل في الدولة والتي تمتلك الصّلاحيات كافة في تشريع القوانين وتطبيقها -بسلطة مطلقة- قصد تحقيق العدل والمساواة.[3]

وعلى الرّغم من ضيق الحيّز الممنوح للمجتمع المدني ومؤسساته في مراقبة عمل الدولة، إلاّ أن ذلك لا يمنع المواطنين من مُمارسة أنشطتهم المختلفة في شكل جمعيات تتولّى مهمّة الدفاع عن الحرية الفردية للمواطنين.[4] وبذلك فقد ساهم **هوبز** في إقامة وتأسيس اللّبنات الأولى للمجتمع المدني بمفهومه الحالي.

في المُقابل، يرفض الفيلسوف والمفكر الإنجليزي **جون لوك** خضوع المُجتمع المدني المُطلق للسّلطة السّياسية، على اعتباره سابق في تكوينه عن الدّولة (السّلطة)، وبالتالي فإن المُجتمع المدني يُمثّل أداة الضّمان الرّئيسية لتحقيق المُساواة بين الأفراد؛[5] ففي ظل غياب القوانين والتشريعات، قد تزيد حدّة التّنافس والصّراع بين الأفراد بفعل الأنانية وحبّ التملّك،

---

[1] عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، 63.

[2] Norberto Bobbio, *Thomas Hobbes and the Natural Law* Tradition, Tr: Daniela Gobetti (Chicago: The University of Chicago Press, 1993), 98.

[3] Thomas Hobbes, *Op.cit*., 227.

[4] Jose Harris, *Civil Society in British History*: *Ideas, Identities, Institutions* (New York: Oxford University Press, 2005), 18.

[5] John Locke, *Op.cit*., 259-260.

وهنا يجد الناس أنفسهم في حاجة إلى سلطة أو قوّة عمومية تفصل بين المصالح المتضاربة بالعدل والإنصاف وتطبيق القوانين لتحقيق الأمن والسلام، وهو ما يوفّره العقد، وحينئذ فقط تتحقق مبادئ المجتمع السّياسي أو المدني حسب **لوك**.[1] فالمجتمع المدني لا يمكن أن يتأسس على مبدأ الخضوع والعبودية للحاكم الذي أيّده **هوبز**. وبالتالي فإن **جون لوك** قد أعطى للمجتمع المدني استقلالية أكبر ودورًا أوسع في مواجهة استبداد السّلطة وبطشها، مع القُدرة على الإطاحة بها -سلميًا- في حال ما أخلّت السّلطة بتعهّداتها تجاه مواطنيها.

في حين يطرح الفيلسوف الفرنسي **جان جاك روسو** في كتابه "**العقد الاجتماعي**" فكرة "**الإرادة العامة**" كوسيلة لتجاوز التّفاوتات الاجتماعية وضمان الحرّية والمُساواة المُطلقة للأفراد أمام القانون. وعلى سيادة الشّعب المطلقة. وقصد تحقيق المبادئ الأخلاقية للمجتمع المدني المنشود لدى **روسو** يجب أن يشعر النّاس بالانتماء إلى المجتمع وكونه بات جزءً من مجتمع أهداف وقيم عامة ومشتركة، تؤسّس لمنطق المصلحة العامة للمجتمع. والضامن لاستمرار هذه العلاقة حسبه هو تساوي الجميع أمام قواعد هذا التنظيم الاجتماعي الجديد، فلا وجود لشخص خاضع لآخر بل الجميع محكومين بمبدأ الإرادة العامة.[2]

مما تقدّم يتّضح أن عبارة "المجتمع المدني" قد تم اعتمادها في الفكر الغربي الكلاسيكي، للدلالة على مجموع التجمّعات البشرية التي تجاوزت حالة الطّبيعة المقدّسة، وانتقلت إلى نظام جديد مدني تأسّس على عقد اجتماعي موحّد بين الأفراد، بتداخل كبير بين تنظيمي "الدولة" و"المجتمع المدني". فقد كان من الصّعب جدًّا التمييز بين المفهومين، فكليهما كانا يُشيران إلى نموذج من التّرابط السّياسي يحكم الصّراع الاجتماعي تسيّره مجموعة من القوانين المنظّمة لشكل العلاقة بين الأفراد.[3] وبهذا المعنى، فإن التعريف الكلاسيكي

---

[1] John Locke, *Op.cit.*, 193-194.

[2] Jean-Jacques Rousseau, *Op.cit.*, 37-38.

[3] مايكل إدواردز، **المجتمع المدني: النظرية والممـارسة**، تر: عبد الرحمان شاهين (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السّياسات، 2015)، 24.

(التقليدي) للمجتمع المدني يشير إلى: **"ذلك المجتمع المنظّم تنظيمًا سياسيًا أساسه الحرّية الفردية وسيادة الشّعب، والتي يكفلها العقد الإجتماعي ويحميها من تغوّل السّلطة (الدّولة)، ومؤسّساته المدنية والدّينية، وبعيدًا عن كافة أشكال الفروقات الإجتماعية والتمايز العرقي"**. لتوضع بذلك أولى لبنات النظام السياسي والاجتماعي الحديث، الذي تولّى فيما بعد **فريديريك هيغل** *«Friedrich Hegel»* تطويره بمنظور مغاير عن ذلك الذي رسمه فلاسفة العقد الاجتماعي.

2. المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث

وإذا كانت مدرسة القانون الطبيعي، وخصوصًا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، قد اهتمّت بالتمييز بين المجتمع المدني (الذي اعتبر قرين المجتمع السّياسي) وبين المجتمع الطبيعي الذي سبق الدّولة في تصوّر أعلامها، فإن الفلسفة الهيغلية والمدرستين الليبرالية والماركسية قد اهتموا بالتمييز بين المجتمع والدولة، وإن اختلفوا في تحديد نمط العلاقة بينهما.

أ. أولوية الدولة على المجتمع المدني عند هيغل «Hegel» (1770-1831)

وقد جاءت نظرية الفيلسوف الألماني جورج فريديريك هيغل حول المجتمع المدني مختلفة إلى حد كبير عن نظريات أعلام العقد الاجتماعي (هوبز، لوك، وروسو)، ففي الوقت الذي ينظر فيه سابقوه إلى الدولة باعتبارها مجرّد وعاء فقط لرغبات المجتمع لا دور لها في عملية الإنتقال من المجتمع الطبيعي نحو المجتمع المدني، يرى هيغل أن تحرّك المجتمع المدني في منأى عن تسيير الدّولة يخلق منظومة غير مستقرة، يغلب عليها طابع الصّراع والتمزّق نتيجة التّنافس بين مكوّناته وتضارب مصالح أفراده. في حين تبرز الغاية من تدخّل الدولة في العمل على ضمان تماسك المجتمع المدني ووحدته، وتوجيهه نحو غاياته الأخلاقية.[1]

---

(1) Friedrich Hegel, *Op.cit.*, 407.

ويمكن تفسير الرغبة الملحّة التي أبادها هيغل في الفصل التام بين الدولة والمجتمع المدني، ومحاولة تبرير تواجد الدّولة والحاجة لتطويق المجتمع المدني لصالح دولة قوية وكبح نزوعه للتحرر من سطوة الدولة. إلى أحوال المجتمع الألماني المفكك في بداية القرن التاسع عشر وعدم قدرته على تحقيق وحدته نتيجةً للصراعات المادّية بين مكوّنات المجتمع المدني قبل أن تتحقق وحدته.[1] وبهذا لم تعد الدولة في المنظومة الهيغلية تركيبًا صناعيًا حاصلاً بفعل التعاقد الحرّ بين المواطنين، بل إنها أصبحت الجوهر والأصل. فالدولة -وفق **هيغل**- هي التي تحقّق المجتمع المدني، ويرفض النظرية التي تؤسّس الدولة على العقد الاجتماعي.[2]

وعلى الرغم من الإنتقادات الكبيرة التي وجّهها **هيغل** للمجتمع المدني، إلاّ أنه يبقى يرى فيه الوسيط الإجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدّولة[*]، وكذا المنظّم للعلاقات المتبادلة بين الأفراد. فجوهر المجتمع المدني الهيغلي يرتكز على سعي كل فرد نحو تحقيق المصالح المادية والاقتصادية الشخصية والذي يؤدّي في الأخير إلى تفعيل مبدأ الاعتماد المتبادل بين الأفراد المنضوين تحت إطار دولاتي والمعبّر عن المصلحة الجماعية المشتركة،[3] والذي تتبنّى فيه الدولة مسؤولية التنسيق والتنظيم بين مبادئ الفردية

---

[1] مصطفى كامل السّيد، **مرجع سبق ذكره**، 644-645.

[2] أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2008)، 122.

[*] حيث يقول هيغل: "**يقع المجتمع المدني بين مؤسستي العائلة والدولة، فالدولة تضمّ الطبقات الاجتماعية، والجماعات المهنية يعملون في إطار اقتصاد السّوق ويتمتّعون بالحقوق المدنية، في حين أن المجتمع المدني يتشكّل أساسًا من أفراد وطبقات وجماعات ومؤسسات تنتظم كلها داخل القانون الذي تفرضه الدّولة**".

Friedrich Hegel, *Elements of the Philosophy of Right*, Ed. Allen Wood, Tr: Hugh Nisbet (United Kingdom: Cambridge University Press, 8th Ed, 2003), 220.

[3] أحمد شكر الصبيحي، **مرجع سبق ذكره**، 21-22.

والجماعية من خلال مجموعة القوانين والنظم التي ترسمها الدولة، التي يبقى وجودها ضروريًا لوجود المجتمع المدني.[*]

ب. مفهوم المجتمع المدني عند كارل ماركس «Karl Marx» (1818-1883)

نطلق مفهوم **ماركس** للمجتمع المدني من خلال نقده للفكر السّياسي الهيغلي، ونظرته لكل من الدّولة والمجتمع، رغم أن كلاهما انطلقا من أرضية واحدة تقريبًا، وهي أنّ المجتمع المدني عبارة عن كيان مُنفصِل عن الدولة يتوسّطه الفرد، ويتفاعل عن طريق التّنافس والصّراع المادي الطبقي بين الأفراد. غير أن تصوّره للعلاقة بين المجتمع المدني والدّولة كان مغايرًا لتصوّر **هيغل**، مثلما اختلف تصوّره عنه قبل ذلك في قضايا التنظيمات الاجتماعية، ونوع القوى المحرّكة للتطوّر التاريخي.

فالمجتمع المدني وفقًا **لكارل ماركس** يشمل النّشاط الاقتصادي للمجتمع والطبقات القائمة فيه. فالبناء الاجتماعي للتنظيم بمعناه العام والمرادف لمفهوم المجتمع ومكوّناته وفق المنظور الماركسي يتكون من بنيتين أساسيتين: تحتية وفوقية؛ حيث تتألف البنية التحتية (*sub-structure*) من علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج، . في حين تضمّ البنية الفوقية (*super-structure*) مجالات السياسة، والقانون، والفن، والأدب، والفلسفة، والدين، وانطلاقا من التفاعلات في البنية التحتية يتم التغيير في البناء الاجتماعي.[1] وبالتالي فإن المجتمع المدني (البنية التحتية) في رأي **كارل ماركس** هو القاعدة التي تحدّد طبيعة البنية الفوقية بما فيها من سلطة سياسية ومعتقدات.

---

[*] وهي الفكرة ذاتها التي سبقه إليها الفيلسوف والعالم الاقتصادي الإنجليزي **آدم سميث «Adam Smith» (1732-1790)** في تفسير نشوء المجتمعات المدنية التجارية. حيث يرى آدم سميث أنها ترتكز على المجتمع والأفراد نفسهم في صناعة المجتمع المدني وصياغته، الذي سيؤدي بعفويته إلى صناعة ثروة الأمة والمجتمع، في ظل مراقبة الدولة وتدخّلها نادرًا بصفة اليد الخفية، وبمسؤوليات محدودة وضيقة، لا تتجاوز حماية إقليم الدولة وممتلكات أفرادها من الاعتداء.

Robert Hefner, *Democratic Civility, The History and Cross-cultural Possibility of a Modern Political Ideal* (United States: Transaction Publisher, 1998), 56-57.

[1] حسين صديق، "الاتجاهات النظرية التقليدية لدراسة التنظيمات الاجتماعية"، **مجلة جامعة دمشق**، ع3-4 (2011): 327.

وقد استهدف **ماركس** إسقاط النّظام الاجتماعي التقليدي الذي يقوم على شتى أنواع الاستغلال والاغتراب. ويتمّ ذلك بمجرّد التحرّر من استغلال الطّبقة البرجوازية المتحكّمة في مفاصل المجتمع، وذوبان كل الطبقات الاجتماعية في الطبقة البروليتارية، يتم -تلقائيا- زوال المجتمع المدني ومنه اندثار الدّولة ككل. وهو ما يؤسّس لنظام اجتماعي جديد.[1]

وقد ازدادت الشروح حول النظرية الماركسية بعد ماركس من طرف أتباع فكره، ومنهم المفكّر الشيوعي الإيطالي **أنطونيو غرامشي** الذي ترك بصمة واضحة في مجال المجتمع المدني.

ج. المجتمع المدني عند غرامشي «*Gramsci*» (1891-1937)

خضعت الماركسية لتطوير جدّي على يد **الفيلسوف الإيطالي أنطونيو غرامشي**، ولا سيما مفهومه للمجتمع المدني، الذي يختلف اختلافًا جوهريًا عن **ماركس**؛ ففي الوقت الذي يصنّف فيه **ماركس** المجتمع المدني ضمن البنية التحتية، ينظر **غرامشي** للمجتمع المدني باعتباره جزءٌ من البنية الفوقية، والتي تنقسم بدورها إلى مجتمع مدني ومجتمع سياسي، وظيفة الأول الهيمنة الثقافية والأيديولوجية، ووظيفة الثّاني السّيطرة والإكراه المشروع. وبذلك، فإن نقل **غرامشي** للمجتمع المدني من البنية التحتية إلى البنية الفوقية يؤدّي حتمًا إلى تعديل حاسم في العلاقات الجدلية، بغلبة البنية الفوقية على البنية التحتية.[2]

ويشير ذلك إلى أنّ هيمنة (*Hegemony*) السّلطة السّياسية الحاكمة وتحكّمها في مؤسّسات المجتمع المدني يمنحها القُدرة على التحكّم بتركيبات المُجتمع إقتصاديًا، والأهم من ذلك التحكّم به أيديولوجيًا، من خلال توجيه نشاطات الاتحادات المهنية والنّقابات العُمالية والأحزاب السّياسية، بل وحتى المؤسّسات الدّينية، بما يسمح بنشر عقيدة السّلطة المنتهجة ورؤيتها للعالم. في المقابل، تبدأ هذه الهيمنة في التلاشي والانهيار بمجرّد أن تنجح الطّبقات الاجتماعية المهمّشة في تطوير مؤسسات المجتمع المدني الخاصة بها، وتوجيهها

---

(1) Karl Marx, Friederich Engels, *Op.cit.*, 47-48.

(2) Richard Kilminster, *Praxis and Method, A Sociological Dialogue with Lukacs, Gramsci and the early Frankfurt School* (New York: Routledge Liberary Editions, 2014), 132-134.

في إطار هيمنتها المضادة (*Counter Hegemony*)، التي يعتبر ظهور بوادرها علامة على تحوّل ثوري قادم في المجتمع، ولا يقتصر فيه انتقال أجهزة الدّولة من الحُكّام السّابقين إلى مُمثّلي الطّبقة الصّاعدة، وإنما يمتدّ هذا التحوّل إلى العلاقات الإنتاجية ذاتها وقوى الإنتاج/ أو قاعدة نمط الإنتاج ذاته.[1]

وقد بنى **غرامشي** تصوّره هذا انطلاقًا من جملة التحوّلات التي شهدتها القارة الأوروبية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، واحتدام الصراع بين الطبقات المتعارضة في المجتمع، الأمر الذي استدعى الطبقة الرأسمالية -باعتبارها الطبقة السّائدة- إلى بلورة آليات فعالة لإدارة هذا الصراع واحتوائه بما يضمن تحقيق مصالحها واستقرار المجتمع. تمثّلت هذه الآليات في السّيطرة المباشرة بواسطة جهاز الدولة، وكذا اعتماد آلية الهيمنة الأيديولوجية والثقافية من خلال منظّمات اجتماعية غير حكومية. حيث يعتبر **غرامشي** أن السّيطرة على جهاز الدولة وحده يعدّ غير كافٍ للوصول إلى السّلطة والحفاظ عليها، بل لابد من تحقيق الهيمنة الأيديولوجية على المجتمع أيضًا.[2]

ومن هنا **فغرامشي** لم يلغ دور الدّولة، ولا أهميتها، بل رأى أن العمل في إطار المجتمع المدني هو جزء من العمل في إطار الدولة، فكلاهما يسيران في الاتجاه نفسه، ويجمع بينهما الرّغبة في الهيمنة الاجتماعية.

وعليه، فإن مفهوم المجتمع المدني في الفكر السّياسي الغربي كان نتيجة لصيرورة تاريخية انتقلت من التنظير للسّلطة المطلقة مع **هوبز**، إلى تأسيس فكرة الليبرالية والفرد الحر عند **لوك** و**روسو**، والتي أعطت الفرد حقوقه وحريته في المشاركة السياسية واختيار

---

(1) Marco Fonseca, *Gramsci's Critique of Civil Society*: *Towards a New Concept of Hegemony* (New York: Routledge, 2016), 28-29.

(2) Hagai Katz, "Civil Society Theory: Gramsci", in: Helmut Anheier, Stefan Toepler, *International Encyclopedia of Civil Society* (United States: Springer, 2010), 408-409.

حكامه، قبل أن تتحول إلى مجتمع مدني مستقل عن السّلطة وغير خاضع لإرادتها في المدارس الحديثة، ليحتّل مكانة راقية لدى الطرح الغرامشي.[1]

المطلب الثاني: التطوّر التاريخي "للمجتمع المدني" في الفكر العربي والإسلامي.

إن الحديث عن المجتمع المدني ومظاهره في التاريخ العربي، أو الإسلامي على وجه أعم، يثير عددًا من التساؤلات والتحفّظات. حيث يبقى المصطلح، سواءً في نشأته أو في استخدامه المعاصر شديد الالتصاق بالتجربة الغربية، والبدايات الأولى لتشكّل مفهوم المواطنة في الاجتماع السياسي الأوروبي الرافض للهيمنة الكنسية-الكهنوتية (سمة المواجهة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر)، والمواجه كذلك للطّابع العسكري التوتاليتاري للدولة (سمة المواجهة في مرحلة ما بين الحربين العالميتين).[2]

وبناءًا على هذه المعطيات، يذهب بعض الباحثين إلى القول بصعوبة تلمّس وجود مظاهر المجتمع المدني في الخبرة العربية الإسلامية. حيث يؤكدون أن المجتمع المدني يجد أساسه الأيديولوجي في تفاعل مجموعة قيم ومعتقدات، تتمثّل في: اللّيبرالية، والرأسمالية، والعلمانية. فنشأة المجتمع المدني في الفكر الغربي -كما سبق الإشارة إليه في مواضع عدّة- جاء نتيجة الفصل بين "المدني" و"الكنسي" بعد أن كانت السّلطة الزّمنية والدّينية ترتكزان في يد الحاكم (خليفة الله في الأرض). وهو ما لا يتفق مع القيم الإسلامية السّائدة في الأقطار العربية؛ فالإسلام -في حقيقته العقدية- نظام شامل ومتكامل ينظّم حياة المسلم الإجتماعية، الإقتصادية والسّياسية.[3]

---

[1] علي المحمداوي، حيدر ناظم، **مقاربات في الديمقراطية والمجتمع المدني** (دمشق: دار صفحات للنشر والتوزيع، 2011)، 47.

[2] وجيه كوثراني، "المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي"، تعقيب مجدي حمـاد، في: سعيد بن سعيد العلوي، **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2001)، 145-146.

[3] **المرجع نفسه**، 119.

وعلى النقيض من ذلك، يربط فريق آخر من الباحثين ميلاد المجتمع المدني وانبثاقه بجملة التحولات التي عرفها المجتمع العربي الإسلامي المعاصر، والتي تعود حتى إلى الفترة التي أسبقت تشكّل الدّولة الإسلامية، من خلال ممارسات مجلس العشيرة ودور أهل الحلّ والعقد. فصحيح أن مصطلح "المجتمع المدني" لم يسبق وإن استخدمه المسلمون، غير أن معانيه قد استخدمت من قبل في التراث الفكري الإسلامي والعربي سواءًا في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء من بعده، أو في عهد الفلاسفة والمفكّرين المسلمين **كالفارابي** و**ابن خلدون** على سبيل المثال.

وقدّ تردّد في تراث العرب والمسلمين عبر تاريخ علاقاتهم الاجتماعية والسياسية والثقافية، مفاهيم مقابلة لمفهوم المجتمع المدني، مثل مصطلحات الأخ، والأخوية، والإخوان، والأهل... وكلها تنم عن وجود اجتماع سياسي سمته الأساسية الإنتماء إلى الإسلام، أو الولاء إلى "الأمّة" أو الجماعة القائمة على عنصري العقيدة واللّغة.[1]

وللقدرة على التميز بين ما سبق ذكره وتجاوز الإختلاف في المصطلحات يقترح الأستاذ الدكتور "**وجيه كوثراني**" إستخدام مصطلح "المجتمع الأهلي" لتوصيف مظاهر العلاقة بين المجتمع العربي كأفراد، وبين الدّولة بوصفها هيئة حاكمة ومنظّمة وضابطة لعلاقات هؤلاء الأفراد، بالشّكل الذي يوازي مفهوم المجتمع المدني الحديث. وهو ما يمكن تسميته إصطلاحًا -حسب كوثراني- بـ"المجتمع الأهلي" في التاريخ الاجتماعي-السياسي العربي.[2]

وقد سعى المختصّون في الفكر الإسلامي والعربي للبحث عن نموذج مشابه لنموذج المجتمع المدني في التاريخ والممارسة السّياسيتين العربيتين. وأولى جوانب هذا التشابه هو التبرير النظري للمجتمع المدني من داخل المنظومة الفكرية العربية والإسلامية، وفي هذا السّياق يؤكّد "**عبد الحميد الأنصاري**" وآخرون، أن الثّوابت الإسلامية ومضامينها تستوعب جيدًا مضامين وقيم المجتمع المدني، ولا تشكّل مطلقًا تناقضًا لقيم المجتمع الإسلامي والعربي. فجذور المجتمع المدني موجودة بكثافة في عمق المجتمع العربي الإسلامي،

---

[1] وجيه كوثراني، "المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي"، في: سعيد بن سعيد العلوي، **مرجع سبق ذكره**، 120.

[2] **المرجع نفسه**، 119.

وبخاصة الدولة التي بناها الرسول صلى الله عليه وسلم ومن بعده دولة الخلافة[1]. والتاريخ الإسلامي وفق "**فهمي هويدي**" يعجّ بالكيانات السّياسية والمؤسّسات التي نهضت بأدوار المجتمع المدني، في صورة العلماء والأئمة، والقضاة، ونقابات الحرف وشيوخ العشائر وقادة الطوائف.[2] ومن مظاهر المجتمع "المدني" في التّراث الإسلامي، ما يلي:

› الشورى:

تحتلّ الشورى مرتبة متقدّمة في الحياة الإسلامية، وهي من الأصول الجوهرية التي يرتكز عليها نظام الحكم في الإسلام، والمعنى المنقول لكلمة الشّورى هو: **"استطلاع رأي من ذوي الخبرة فيه للتوصّل إلى أقرب الأمور للحق"**،[3] وذلك قبل حتى أن يتم إنشاء الدولة الإسلامية المحمّدية، وتحوّلها إلى نظام سياسي للدّولة، وهذه هي القيمة المستمدّة من تقدم آية الشّورى المكية (قبل بناء الدّولة) ﴿**وأمرهم شورى بينهم**﴾،[4] على آية الشورى المدنية (بعد بناء الدولة) ﴿**وشاورهم في الأمر**﴾.[5] وهو ما يوحي بأن وضع الشورى أعمق في حياة المسلمين من مجرّد أن تكون نظامًا سياسيًا للدّولة. ولهذا نجدها مقرونة بالعبادات في الآية التي سبق ذكرها: ﴿**الذين استجابوا لربّهم وأقاموا الصّلاة وأمرهم شورى بينهم وممّا رزقناهم ينفقون**﴾.[6]

---

(1) عبد الحميد الأنصاري، نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني، **المستقبل العربي**، ع.272 (2001): 113-114.

(2) فهمي هويدي، "الإسلام والديمقراطية"، **المستقبل العربي**، ع166، 1992، 10.

(3) يوسف الشكري، **حقوق الإنسان في ظل العولمة** (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010)، 137.

(4) **القرآن الكريم**، "سورة الشّورى"، الآية 38.

(5) **القرآن الكريم**، "سورة آل عمران"، الآية 159.

(6) **القرآن الكريم**، "سورة الشّورى"، الآية 38.

› الوقف:

كما تبرز في العقيدة الإسلامية ظاهرة "الوقف"[*] والتي استوقفت الباحثين سواء الغربيين أو العرب، بما تشكّله من إدارة مستقلة لموارد تدار ذاتيًا ويستخدم ريعها للصّالح العام بعيدًا عن سلطة السلطان أو الحاكم. فالوقف نظام إسلامي ذو أبعاد دينية، اجتماعية، اقتصادية، يغطّي الكثير نواحي الحياة. وتشمل نشاطات الوقف الإسلامي، النشاطات الاستهلاكية والإنتاجية؛ في صورة المصانع والمشافي والمدارس والعقارات، التي من شأنها أن تعود بالفائض المالي على الوقف؛ لينهض بالمشاريع المرتبطة به. ولم تقتصر مساهمة الوقف في الحياة الإقتصادية والاجتماعية والثّقافية العربية فقط، بل إنه كان وراء تأسيس ونمو عشرات المدن الجديدة. في حين انتشر الوقف النقدي بقوّة في الفترة العثمانية والتي كانت تقدّم بفائدة محدّدة للتجار وأصحاب الحرف ليتحوّل الوقف إلى تنظيم مؤسّسي مالي مصغّر يتولّى تمويل مشاريع أفراد المجتمع.[1]

› فرض الكفاية:

وتعتبر التطوّعية وعدم استهداف الرّبح من المقومات الأساسية للمجتمع المدني الإسلامي وهو ما يتسق مع كثير من المفاهيم الإسلامية كمفهوم الإنفاق في سبيل الله **﴿وأنفقوا في سبيل الله ولا تُلقوا بأيديكم إلى التهلكة وأحسنوا إنّ الله يحبُّ المُحسنين﴾**.[2]

وكذلك مفهوم فرض الكفاية أو الواجب الكفائي الذي يمكن اعتبار المجتمع المدني في الإسلام بمثابة تطبيق له. ويتمثل الواجب (الفرض) الكفائي في جملة الأعمال الاجتماعية التي يتولاّها جماعة المكلفّين كتعلمّ الحرف والصنائع، وبناء المستشفيات، والقضاء،

---

[*] يأتي الوقف لغة، بمعنى الحبس أو المنع من التصرّف، أما اصطلاحًا فيقصد به "**إخراج الشّيء من مِلك الواقف المالك إلى مِلكٍ خاص أو عام دون إمكان التصرّف في أصل العين، بل الإستفادة من منافعه**". محمد صادق الكرباسي، **شريعة الوقف** (بيروت: بيت العلم للنّابهين، 2011)، 12-13.

[1] عاطف أبو سيف، **المجتمع المدني والدولية: قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني** (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005)، 92.

[2] **القرآن الكريم**، "سورة البقرة"، الآية 195.

والإفتاء... وتمثل كما هو واضح شكل من أشكال المجتمع المدني ومؤسساته. في حين أن تدخّل الحاكم "الدولة" بأوامره وقراراته في تعيين الواجب الكفائي وتحويله إلى واجب عيني يبقى مقيّدًا بضوابط متعددة أهمها مصلحة الجماعة، وبالتالي فهو لا يلغيها بل يكمّلها ويغنيها.[1]

1. تكوينات "المجتمع الأهلي" التقليدي في التاريخ الاسلامي

عرف المجتمع الاسلامي وعلى امتداد تاريخه، تعددية عرقية، دينية وسياسية، رافقها بروز العديد من التنظيمات التطوّعية غير الرّبحية، والتي تمتعت بقدر من الاستقلالية عن السّلطة السياسية، والتي مثّلت نواةً يمكن اعتبارها نواة لمؤسسات "المجتمع الأهلي" الاسلامي، في شاكلة المذاهب الفقهيّة والطرق الصّوفية، والجماعات المهنية (نقابات)وغيرها. وفيما يلي أبرز هذه التكوينات أو المؤسسات:

أ. المساجد ودور العبادة

إن للمسجد أهمية وقداسة بالغة في المجتمع الإسلامي. فهو يعتبر الحجر الأساس ومحور حركة الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وقد شكّل على مرّ التاريخ مركزًا للإشعاع الثقافي والتعليمي والتربوي بما يبثّه من قيم أخلاقية واجتماعية، وذلك علاوة على دورها الرئيسي كمكان يلتقي فيه الناس لممارسة العبادات والشعائر الدّينية المختلفة.

ب. الأوقاف

لعبت الأوقاف أدوارًا متقدّمة في المجتمع الإسلامي قبل وبعد إنشاء الدّولة، فقد عملت على توفير مختلف المتطلبات الاجتماعية والثقافية للمجتمع؛ من مدارس، ومكتبات ومستشفيات، وما إلى ذلك من جوانب الحياة الأخرى. ويمكن القول إن معظم الهياكل والمؤسّسات التي تم تأسيسها في القرن الرابع الهجري، في عهد **الدولة السلجوقية (1037-1194)**، و**الدولة الأيوبية (1174-1252)** في المشرق قامت بشكل أساسي على الأوقاف،

---

[1] صبري محمد خليل، "مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة السياسية الغربية والفكر السياسي الاسلامي"، <https://bit.ly/2INdYkE>.

كما أن مئات المؤسسات الاجتماعية والدينية كالجوامع والمدارس والزوايا والمستشفيات في مدن بلاد الشام قبل **العهد العثماني (1299-1923)** وبعده، قد نشأت واستمرت بفضل الدّعم الذي أمّنته لها مؤسّسة الأوقاف.[1] ثم بدأ في الإنكماش منذ نهاية القرن العشرين نتيجة التوجّه نحو نموذج الدّولة الحديثة في أواخر الدولة العثمانية والدول المنبثقة عنها، والتي أخذت تتولى مهام التعليم والصّحة والرّعاية الاجتماعية، ثم نموذج الدّولة الشمولية في النصف الثاني للقرن العشرين التي أرادت أن تحتكر رعاية المجتمع وفق أيديولوجيتها. غير أنها فشلت في ظل تراجع فعالية النّخب الحاكمة وتعثّرها في تحقيق وعودها.[2]

ج. الطُّرق الصوفية

كان إنتشار الطّرق الصّوفية[*] سواءً في المشرق أو المغرب العربي تعبيرًا عن الحاجات الضّرورية للأفراد التي لم تستطع مؤسّسات الدولة توفيرها. وذلك بالإضافة إلى دورها المركزي في نشر الإسلام باعتبارها تمثل الجانب العملي من التصّوف وهو جانب ارتبط بحياة المجتمعات الإسلامية والجماهير ارتباطًا مباشرًا. كما لعبت الطرق الصوفية دورًا سياسيًا واجتماعيًا مُهمًا في المجتمع الاسلامي، وخاصة تلك الطرق التي انتهجت منهجاً خلقياً قويماً يتّفق والقيم الدّينية. وقد انتسب عموم النّاس في تلك الطّرق على اعتبارها من أنجع السبل لتوحيد الصّفوف وكسب وزنٍ اجتماعي وسياسي مهمّ من شأنه دفع أذى الحكّام وسطوتهم. وساهمت في حفظ المجتمع من التفكّك في الوقت الذي بلغ فيه النظام السّياسي مداه في الفساد.[3]

---

[1] **المصدر نفسه.**

[2] محمد الأرناؤوط، **الوقف في العالم الإسلامي، ما بين الماضي والحاضر** (بيروت: جداول للنّشر والتوزيع، 2011)، 9.

[*] يعتبر الشّيخ "عبد القادر الجيلاني" أوّل مؤسّسي الطرق الصّوفية ببغداد، حيث أسس الطريقة القادرية والتي تعتبر لدى الكثير من العارفين والباحثين بميدان التصوّف أول طريقة صوفية في العالم الإسلامي والتي كانت متزامنة مع ظهور الطريقة المدينية التي أسّسها الشيخ "أبي مدين شعيب" بمدينة بجاية في القرن نفسه. والتي انتشرت بعد ذلك وتشعّبت منذ القرن الرّابع عشر ميلادي في جميع أنحاء العالم الإسلامي.

مختار الطاهر فيلالي، **نشأة المرابطين والطرق الصوفية وأثرهما في الجزائر خلال العهد العثماني** (الجزائر: دارالفكر القرافيكي للطباعة والنشر، 1976)، 35.

[3] أحمد حسين حسن، **الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني** (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000)، 203-206.

د. الأصناف (نقابات الحرف والصنائع)

ارتبط ظهور "الأصناف" أو "الجماعات المهنية والنقابات" في المجتمع الاسلامي بتطوّر الحياة المدينيّة في المدن العربية الإسلامية، وذلك بداية من القرن الثّالث عشر ميلادي (القرن السّابع هجري).[1] وقد اعتُبِرت الأصناف وسيلة من وسائل الضّبط الاجتماعي؛ فقد كان التجّار والحرفيّون يختارون منهم جماعة تتولّى عملية مراقبة جودة الصّناعة، يتقدّمهم أكبر التجّار (الشهبندر)، والذي كان يتولّى خدمة التّجار والدفاع عنهم، وتخفيف وطأة رجال الإدارة والمحتسبين (أصحاب الأسواق) المكلّفين من قبل السّلطة الحاكمة. بيد أن الأصناف ما فتئت تتراجع كتنظيم اجتماعي، إلى أن زالت تماماً في القرن العشرين ميلادي (القرن الرابع عشر الهجري)، وحلت محلّه النقابات في شكلها الحديث. وقد شكّلت "الأصناف" سمة من السّمات التقليدية للمدنية الاسلامية.[2]

هـ. جماعات العلماء والقضاة وأهل الإفتاء

وقد استطاع هؤلاء الإحتفاظ باستقلالية نسبية عن السّلطة الحاكمة في أحوال كثيرة، تمكّنوا خلالها من الحفاظ الكيان الاجتماعي للمجتمع الاسلامي، وبخاصة في عصور الإنحطاط والتّدهور؛ وذلك من خلال التّوعية وغرس القيم الأخلاقية وتثبيت المبادئ الأساسية للاسلام، بهدف وقاية البنية التحتية وعلاجها من مفاسد الحكم وسيئاته،[3] أملاً في التغيير والإصلاح والمنشودين، وتطبيقاً لقوله تعالى: ﴿**إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم**﴾.[4]

لطالما شكّلت مختلف التكوينات الآنف ذكرها صلب المجتمع الأهلي الإسلامي، وقامت على أسسها المدن والمماليك العربية الإسلامية، غير أنه سرعان ما تراجع بعضها،

---

[1] أحمد خليل، **موسوعة أعلام العرب المبدعين في القرن العشرين** (القاهرة: دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، 2001)، 572.

[2] صبري محمد خليل، **مرجع سبق ذكره.**

[3] **المكـان نفسه.**

[4] **القرآن الكريم**، "سورة الرّعد"، الآية 11.

وزال بعضها الآخر، حيث توّقف تبلور قوى المجتمع الأهلي التي قامت في القرون الإسلامية الأولى لجملة من الأسباب، أبرزها هو عناية الفقه الإسلامي بالأحكام أكثر من عنايته بالمنظومة الحقوقية والقضائية والإدارية للدّولة، وهو ما أدّى إلى غياب فقه دستوري يتم من خلاله تشكيل مجموعة المؤسّسات السّياسية والهياكل الإدارية التي تتولّى عملية التنسيق بين التنظيم السّياسي (الدولة) وتنظيماته الإجتماعية. بعبارة أخرى، إن انعدام وجود هيكل مؤسّس لممارسة الشّورى، أو الوقف وغيره، وكذا غياب نمط لهذه الممارسة، جعل هذه المفاهيم تتلاشى.[1]

ويرجع باحثون آخرون سبب انهيار الحيّز العام (المجتمع الأهلي) في المجتمع الإسلامي إلى تغلغل الدّولة السّلطانية "المستبدّة" وسطوتها على المجتمع، وتحكّمها بمفاصله، فقد استطاعت النّخب الحاكمة استمالة العلماء وضمّهم كموظّفين في جهازها، فبات قاضي القضاة، والمفتي، ولجان الإفتاء، والأئمة، وغيرهم يتلقّون رواتبهم من خزينة الدّولة. في حين وبذات القدر سيطرت الدّولة على الوقف وجعلت منه مؤسّسة رسمية تدار من قبل موظّفين رسميين. في حين أن جماعات المتصوّفة فقد انغلقت على نفسها وتقوقعت إلى زوايا وتكايا بعيدة عن النّشاط العام. وبذلك تقهقر تطوّر الحيّز العام في المجتمع الإسلامي وصارت فرص نموّ مجتمع مدني عربي عسيرة.[2] وقد تزامن ذلك مع انحدار حضاري شامل استمر لقرون عدّة، إذ بدأت مرحلة ضعف ثم تدهور المجتمع العربي وأنظمته السّياسية بدءً من القرن العاشر ميلادي (القرن الرابع هجري)، وقد وصل هذا الضّعف إلى أشدّ لحظاته في القرون الثلاثة التالية التي شهدت سقوط القدس في أيدي الصّليبية الأوروبية عام 1099م، وبعده سقوط بغداد عاصمة الخلافة العربية-الإسلامية على أيدي المغولية التتارية عام 1258، إلى غاية اندثار عهد الخلافة الإسلامية بسقوط الدّولة العثمانية عام 1923.[3]

---

[1] أحمد شكر الصبيحي، **مرجع سبق ذكره**، 46-47.

[2] عاطف أبو سيف، **مرجع سبق ذكره**، 94-95.

[3] سعد الدين ابراهيم وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2005)، 105-106.

2. المجتمع المدني في الفكر العربي الإسلامي المعاصر

وفي ظل حالة الإنحدار والتقهقر الكبير التي عرفها المجتمع الإسلامي، برزت بعض من المحاولات الإصلاحية، والتي سعت إلى طرح نماذج بديلة، ومشاريع إصلاحية نهضوية، هدفها إعادة النهوض بالمجتمع الإسلامي. وفي ذلك يبرز كلّ من **رفاعة الطّهطاوي**، قائد النّهضة المصرية في عهد والي مصر محمّد علي باشا، وكذلك أحد رموز الإصلاح في تونس، وهو المفكر **خير الدين التّونسي**، وغيرهم من الرّواد الذي حاولوا إعادة بعث المجتمع العربي الإسلامي، بأفكار وطروحات حديثة تصبّ أغلبها في دمج التراث الإسلامي التقليدي، وأفضل الأفكار والممارسات السّياسية في العالم الغربي:

أ. المشروع النهضوي لرفاعة الطهطاوي (1801-1873)

يُعتبر **رفاعة الطهطاوي** من أوائل المفكرين الذي وضعوا المعالم الأولى لمركب ثقافي جديد يجمع بين الحداثة والتراث، وهو يعدّ الرّائد الأول في الفكر العربي الحديث وأوّل مفكّر عربي حديث يتناول موضوع الحرّيات والحقوق المدنية[*]، بعد أن وقف على التجربة السّياسية الأوروبية، وبشكل خاص على التجربة الفرنسية وتشبّعه بحقوق الأفراد وبمدى قدرة الشّعوب على إحداث الثّورة. كما مكّنته قراءاته الفلسفية والسّياسية وإطلاعه على كتابات المفكّرين الغربيين أمثال مونتيكسيو وروسو وفولتير وغيرهم من استيعاب الإطار النظري للثورة العلمية التي مسّت أوروبا عامة، وفرنسا خاصة.[1]

---

[*] يقول الطهطاوي: "وبسطُ الكلام على عموم الرّعية أن يُقَال: إن لهم حقوقًا في المملكة، تسمّى: بالحقوق المدنية، يعني: حقوق أهالي المملكة الواحدة بعضهم على بعض، وتسمى بالحقوق الخصوصية الشخصية في مقابلة الحقوق العمومية، وهي عبارة عن الأحكام التي تدور عليها المعاملات في الحكومة ... فالحقوق المدنية المذكورة هي حقوق أهل العمران بعضهم على بعض، لحفظ أملاكهم وأموالهم ومنافعهم، ونفوسهم، وأعراضهم وما لهم وما عليهم مُحافَظة ومُدافَعَة". رفاعة الطهطاوي، **مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية** (مصر: مؤسّسة هنداوي للتعليم والثّقافة، 2014)، 306.

[1] معن زيادة، "المجتمع المدني والدولة في فكر النّهضة العربيّة الحديثة"، في: سعيد بن سعيد العلوي، **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2001)، 157-158.

أدرك **الطهطاوي** من خلال المقارنة، الاختلاف الجوهري بين النظام السّياسي الإسلامي الذي يستمدّ مشروعيّته من تطبيقه للشّريعة الإسلامية(القانون الشّرعي)، وبين النظام السّياسي الأوروبي، الذي يستمد مشروعيته من تعاقده مع المواطنين ومشاركتهم (القانون العقلي). وانطلاقًا من ذلك، قدّم الطهطاوي نظرية سياسية مُحدّدة، حاول من خلالها إقامة مشروع نهضوي من شأنه إعادة النظام السّياسي الإسلامي إلى الواجهة، وذلك من خلال دمج الأسس والمبادئ العامة التي تنهض بها النظرية السّياسية الأوروبية، إضافة إلى أفضل ما قدّمته النظرية السّياسية الإسلامية. ويؤكّد فيها مشروعية الأخذ بالنظام السّياسي والقانوني للدولة الحديثة، لأنه لا يتناقض مع الإسلام، بل يحقّق المُثل التي نادى بها الإسلام في العدالة الاجتماعية.[1]

ب. خير الدين التونسي (1810-1887): رائد إصلاح سياسي

اشتهر **خير الدين التونسي** في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وسار على خطى الطّهطاوي في المطالبة بتحقيق إصلاحات تجديدية حديثة، حثّ من خلالها على الاستفادة من التجربة الأوروبية الرائدة في تلك الفترة، فقد اطّلع خلال إقامته بفرنسا على الحركة العلمية والمظاهر الحضارية، كما وقف على معالم الحياة السّياسية الجديدة في أوروبا وعايش التطوّرات السّياسية التي رافقتها تأصيلات نظرية لكبار الفلاسفة والدّارسين.[2] بالمقارنة مع مظاهر التخلّف التي كانت تعيش بها تونس وبقيّة البلدان العربية. وقد كان من أشدّ المتأثّرين بأعمال الطهطاوي ونصح بمطالعتها.

عمِل "**خير الدين التونسي**" على صياغة مشروع نهضوي حديث في كتابه: "**أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**" سنة 1867، والذي بناه على مرحلين: الأولى عرض خلالها فكرة الإقتباس من التجربة الأوروبية وإقناع المعاصرين بذلك، والثّانية عرض مضمون المشروع النهضوي التحديثي فيما يتعلّق بالإصلاحات السّياسية في الدّولة وسيادة القانون.

---

[1] **المرجع نفسه**، 158.

[2] أماني قنديل، **مرجع سبق ذكره**، 58.

وقد واجه "**التونسي**" معارضة شديدة من معاصريه المثقّفين والقراء الذين كانت غالبيتهم الساحقة تتشكّل من المُحافظين الذين يرون أن الإقتباس من العالم الغربي والاستفادة من تجاربهم خطرًا على ثقافتهم الأصلية، على اعتبار أنّ الإصلاحات التجديدية التي ينادي بها تتناقض مع الأصول الشّرعية في الإسلام(*)، وبالتالي تلحق الضّرر بمصالح المجتمع. وهو ما سعى إلى دحضه من خلال تقديم أدلة نقلية من القرآن الكريم والسنة النبويّة التي تدعم موقفه التجديدي، وتثبت أن الإقتباس من الغرب -فيما ينفع- لا يتعارض بتاتًا مع الأصول الشّرعية، حتى وإن بدت تفاصيله مختلفة عمّا هو مألوف. مؤكّدًا أن العرب لو تابعوا مسيرتهم الحضارية لتوصّلوا إلى ما توصّل إليه غيرهم. ولا حرج لهم في الوقت الراهن إذا ما هم أخذوا عن غيرهم، فالعالم حسبه وحدة واحدة متماسكة(**).[1]

أما فيما يخصّ مرحلة الإصلاحات السّياسية في الدّولة وسيادة القانون: رأى "التونسي" أن الدولة تتكوّن في ثلاثة **"إن الدولة إما أن تكون أوتوكراتيك أي استبدادية، وإما أن تكون أريستوكراتيك أي زمامها بيد الأعيان، أو ديموكراتيك، أي أمرها بيد العامة (الشّعب)"**.[2] ويبدو أنه كان أكثر ميلاً إلى الدولة الأريستوكراتيك التي زمامها بيد الأعيان، أو الملكية المقيّدة. والتي كانت الأقرب والأكثر إنتشارًا بين أنظمة الحكم المتّبعة سواءً في الغرب أو الشّرق. لكننه في الوقت ذاته شدّد على ضرورة حماية القوانين المنظّمة للعلاقة بين الحاكم والمحكوم والتي

(*) يقول "التونسي: "**ثمة مصالح تمسّ الحاجة إليها، بل تتنزل منزلة الضّرورة، يحصل لها اسقامة أمورهم وانتظام شؤونهم، لا يشهد لها من الشّرع أصل خاص، كما لا يشهد بردّها، بل أصول الشّريعة تقتضيها إجمالاً ونلاحظها بعين الاعتبار. فالجري على مقتضيات مصالح الأمة، والعمل بها حتى تحسن أحوالهم ويحرزوا قصب السّبق في مضمار التقدّم لا يمكن أن يكون متعارضًا مع الشّريعة وكل ما يحتاج إليه إتّفاق نخبة من حملة الشّريعة ورجال عارفين بالسّياسات ومصالح الأمة، متبصّرين في الأحوال الداخلية والخارجية، ومناشئ الضّرر والنّفع، يتعاون مجموع هؤلاء على نفع الأمة. بجلب مصالحها ودرء مفاسدها**".

خير الدين التونسي، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك** (الجزائر: المؤسّسة الوطنية للكتاب، 1986)، 151-152.

(**) "**لم نتوقّف أن نتصوّر الدنيا بصورة بلدة متّحدة، تسكنها أمم متعدّدة، حاجة بعضهم لبعض متأكّدة... ما ينجز بها (أحد الشّعوب) من الفوائد العمومية مطلوب لسائر بني جنسه**". المرجع نفسه، 82.

[1] معن زيادة، **مرجع سبق ذكره**، 163.

[2] عبد الهادي الفضلي، **الحضارة الإسلامية بين دواعي النّهوض وموانع التقدّم** (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2013)، 109.

تمنح المحكومين دعامتي الحرية والعدل، وتعزيز العمل بالتشاور وتبادل الرأي، ورفض إستبداد الحاكم بالسّلطة أوالانفراد بها حتى ولو كان الحاكم يتّصف بالعلم والعدل، لأن **"العمل بالرّأي الواحد مذموم ولو بلغ صاحبه ما بلغ من الكمالات والمعارف".**[1]

كما ظهرت بعد مشروعي الطهطاوي والتونسي بعض المحاولات غير المكتملة التي تسعى هي الأخرى لتقديم مشروع إصلاحي متكامل للنّهوض بالمجتمع العربي المترنّح، ومواكبة التقدّم الحضاري الذي بلغته البلدان الأوروبية، إلاّ أن أغلبها لم تكن بالمستوى الشمولي والمتكامل الذي جاءت به أفكار الرائدين **(الطهطاوي والتونسي)**، وإنّما ظلت بعض هذه المشاريع في إطار سياسي لم تتعدّ إلى ما هو أبعد، وتضيق حدوده وتتسع من مفكر لآخر، أمثال **علي باشا مبارك** (1824-1893)، **جمال الدين الأفغاني** (1839-1897)، **الشيخ محمد عبده** (1849-1905)، **عبد الرحمان الكواكبي** (1854-1902)، **محمد رشيد رضا** (1865-1935) وغيرهم.[2]

---

[1] الناصر المكني، **الإسلام والدستور** (تونس: منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2014)، 110.

[2] لمزيد من التفاصيل، أنظر:

معن زيادة، **مرجع سبق ذكره**، 166-170.

المبحث الثالث: إشكالات علاقة الدولة بالمجتمع عند "جويل ميغدال" وتطبيقاتها على المنطقة العربية

يعتبر موضوع علاقة الدولة بالمجتمع أحد أبرز المواضيع الحديثة في السياسة المقارنة، لما يحمله من تعقيدات وإشكالات تمسّ جانبه النظري أو العملي. ذلك أن هيكل المجتمع وقواه الاقتصادية وأنماط الثقافة السائدة فيه تطرح تأثيراتها على شكل الدولة ووظائفها. ما يعني أن شكل الأنظمة السّياسية، وتنظيماتها المجتمعية، يمكن تفسيرها في ضوء طبيعة المجتمع، تاريخه وثقافته. وبالتالي، يمثّل تحليل نمط العلاقة السّائد محورًا هامًا في الاتّجاهات الفكرية كافة، حيث يكتب الشّاعر والفيلسوف الفرنسي "بول فاليري" (1871-1945) «*Paul Valéry*» في وصفه للدّولة، فيقول : **"إن كانت الدّولة قويّة فإنها ستسحقنا، وإن كانت ضعيفة فسنهلك"**[1]، في حين يرى "توماس باين" (1737-1809) «*Thomas Paine*»، أحد قادة الثّورة الأمريكية أن **"المُجتمع هو نِتاج رغبات الأفراد، في حين أن الدّولة هي نتاج ضعفهم".**

وفي ظل هذا التّضارب، يبرز "جويل ميغدال" أحد أهمّ الباحثين في العلوم السّياسية الذّين تصدّوا لموضوع العلاقة بين الدّولة والمُجتمع، حيث تمكّن من الانتقال من النّقاشات الكلاسيكية التي تركزت بشكل رئيسي حول نظريات مركزية الدولة، أو مركزية المجتمع، وصولاً لمفهوم التّمكين المُتبادل وتبادل الأدوار بين الدّولة والمجتمع، على اعتبار أن الدولة لا تنفرد بممارسة الضّبط الاجتماعي، بل بات لباقي القوى الاجتماعية أدوار مختلفة في تحديد المعايير التي يتم على أساسها تسيير المجتمع.

المطلب الأول: من هيمنة الدّولة إلى تراجع قدراتها الاختراقية

إن نشأة الدّولة في الفكر الغربي -كما سبق الإشارة إليه- جاء نتيجة صيرورة تاريخية خلصت نحو مفهوم الدّولة القومية المضطلعة بالمهام التنظيمية والتوزيعية، وبالتالي فإن تواجدها في المحيط الغربي كان طبيعيًا ومتوافقًا مع نمط الحياة السّائدة هناك، حيث لا

(1) «Si l'Etat est fort, il nous écrase. S'il est faible nous périssons» ; Paul Valéry, *Regards sur le Monde Actuel et Autres Essais* (Paris: Gallimard, 1945), 72.

يمكن تصوّر غياب تنظيمات الدّولة في المجتمعات الغربية نظرًا لأدوارها المتقدمة في هيكلة المجتمع وضمان استمراريه. ما يعني أن المجتمعات الغربية تتقبّل بشكل كبير تواجد مفهوم "الدّولة القوية" التي تستند إلى قدرات عالية في الاستخراج (*Extraction*)، والإختراق (*Penetration*)، والضّبط (*Regulation*).[1]

وقد سعت الدّولة الحديثة إلى صياغة مجموعة من القواعد والقوانين المنظّمة لتعاملات الأفراد داخل المجتمع. حيث استطاعت فرض نفسها على نحو متزايد، لتشكّل بذلك نموذجًا للدّولة القوية، والتي تمكّنت مع مرور الوقت من بناء مجتمعات متناسقة متجانسة مع بعضها بعضًا. وقد حاول **تشارلز تيلي** «*Charles Tilly*» إبراز مدى تغلغل الدّول في الحياة اليومية للأفراد، من خلال دراسته التي عمِد فيها على إحصاء متوسط نسبة الضرائب التي يدفعها العامل الفرنسي في مقابل عدد ساعات السنة؛ وقد توصّل إلى نتيجة مفادها أن الفرد الفرنسي كان يدفع ما مقداره خمسون ساعة عمل سنويًا سنة 1600، في حين أنه دفع ما مقداره 650 ساعة في السنة سنة 1966، وهي زيادة هائلة بنسبة 1200%.[2]

وفي ظل النجاح الكبير الذي عرفته هذه السّياسات في فرنسا وبعده في باقي دول أوروبا، توسّعت، لتترك أثرها على باقي دول العالم، حيث سعى قادة الدّول بحلول منتصف القرن العشرين، إلى إنشاء تنظيم الدّولة الخاص بهم، وفق مجموعة من القواعد المشتركة التي تحكم حياة الأفراد، وتسيّر تفاصيل حياتهم. وهو ما كان يتوافق في الغالب مع برامج واستراتيجيات هيئة الأمم المتحدة.[3]

وعلى اعتبار أن أيّ تحوّلات تمسّ الواقع الدّولي يستلزم -بالضّرورة- تحوّلات أخرى تمسّ الأطر النّظرية المفسّرة للظّواهر السّياسية، فقد عرف عقدي الخمسينيّات والسّتينيات

---

(1) Joel Migdal, *Strong Societies and Weak States, State-Society Relations and State Capabilities in the Third Word* (United States: Princeton University Press, 1988), 15-16.

(2) Charles Tilly, *As Sociology Meets History* (New York: Academic Press, 1981), 203-204.

(3) Joel Migdal, «Strong Societies and Weak States, State-Society Relations and State Capabilities in the Third Word», *Op.cit.,* 16-17.

من القرن العشرين سيطرة اقتراب الدّولة (*Statist Approach*) على تحليل الظواهر السّياسية، وقد شكّل مفهومه بؤرة الاهتمام. وقد تزامن ذلك، مع بروز نموذج دولة الرّفاهية[1](*Welfare State*) في معظم الدّول الصّناعية المتقدمة، مما عكس اتجاها عامًا نحو توسيع وظائف الدّولة، والرّفع من نطاق سطوتها على المجتمع، على أساس افتراض مؤدّاه أن تحقيق دولة الرّفاه يستلزم دورًا حيويًا من النّخب الحاكمة في قيادة وتوجيه عملية التنمية، سواءً بتوفيرها للإمكانات البشرية والمادية، أو بفرضها للسّياسات الاقتصادية والاجتماعية المنظّمة لعمل المجتمع. وبالتالي فإن تحقيق مستويات عالية من التّنمية يستدعي بناء دولة قوية تتولّى عملية التحوّل الاجتماعي.[2]

وكان من أهم معايير تميّز الدّولة عن سائر الفاعلين الآخرين، في نظر أنصار هذا التيّار، هو قدرتها على تسيير الصّراعات بين القوى والجماعات المتنافسة في المجتمع. إما من خلال تفضيل بعضها على حساب أخرى، أو باستخدام العنف المادّي في حال ما بلغ الصّراع الاجتماعي ذروته. لتصبح الدّولة بذلك هي الفاعل الوحيد القادر على حسم الصّراعات.[3]

غير أنه، وفي الوقت الذي تمكنت فيه بعض الدّول -أكثر من غيرها- من تطوير قدراتها والتّغلغل أكثر فأكثر في التفاصيل اليومية لأفراد المجتمع، واجهت دول أخرى صعوبات جمة، تتعلّق في الغالب بالتفاوت الكبير في حجم القُدرات (*Abilities*) التي تمتلكها الدّول. فتحقيق الأهداف المُسطّرة من قبل هيئة الأمم المتّحدة، تستلزم حدًا أدنى من القدرات البشرية والمادّية، لا تستطيع جميع الوحدات السّياسية المكوّنة للمجتمع الدّولي توفيرها.

---

[1] لمزيد من المعلومات عن "**دولة الرفاهية**"، أنظر:

Amy Gutmann, *Democracy and the Welfare State* (United States: Princeton University Press, 1988) ; Francis Castles and Others, *The Oxford Handbook of the Welfare State* (United Kingdom: Oxford University Press, 2010) ; Giuliano Bonoli, David Natali, *The Politics of the New Welfare State* (United Kingdom: Oxford University Press, 2012).

[2] Mitchell Timothy, « The Limits of the State: Beyond Statist Approaches and Their Critics », *American Political Science Review*, 85:1, (1991): 77-95.

[3] Mehran Kamrava, *Understanding Comparative Politics*: *A Framework for Analysis* (London: Routledge, 1996), 158-161.

بالإضافة إلى عوامل أخرى تتعلّق باختلاف ثقافات صُنّاع القرار، وكذا نظرتهم للطّريقة المُثلى لتطوير قدرات مجتمعاتهم.[1]

وبناءً على ما سبق ذكره، يرى "ميغدال" أن فهم الاختلافات في قدرات الدّول يحتاج إلى أكثر من مجرد تعريف مبسّط للدّولة، يعتبرها "منظمة سياسية تتحكّم في إقليم معين فقط". بل أنها باتت أكبر من ذلك بكثير، فهي ترتبط كذلك بنظرة القائد السّياسي للدّور الذي يجب أن تؤدّيه دولته.[2] وفي سبيل تحقيق ذلك، يسعى قادة الدّول في بداياتهم الأولى إلى احتكار الوسائل الرّئيسية للإكراه المادّي في مجتمعاتهم؛[3] من خلال إحكام السّيطرة على الجيوش والقوات النّظامية، والقضاء على الأطراف المُعارضة. ثم العمل بعد ذلك على تحقيق إستقلالية صناعة القرار، على النّحو الذي يضمن هيمنتها على العملية السّياسية، الاقتصادية، والاجتماعية داخل إقليمها على حساب باقي القوى المجتمعية. وفي الوقت ذاته، يتولى تنظيم الدّولة عملية التّنسيق بين مُختلف مُكوّنات المجتمع وأطيافه، بالشّكل الذي يسمح بتماسك الإطار الكلّي للدّولة.[4] ويتفق معه في ذلك "جيمس مالوي" *«James Malloy»* الذي ينظر إلى الدّولة باعتبارها: **"مجموعة هياكل حكومية تمتاز بالقوّة، والاستقلالية النّسبية عن باقي القوى المجتمعية، تسعى إلى تمثيل مصالح المجتمع، بما يتوافق ونظام التعدّدية المطبّق".**[5]

---

[1] Joel Migdal, *State in Society* (United Kingdom: Cambridge University Press, 2004), 48-49.

[2] Alfred Stepan, *The State and Society*: *Peru in Comparative Perspective* (New Jersey: Princeton University Press, 1978), xi-xiii.

[3] يعرّف فيبر الدّولة على إنها: "**(...) كيان سياسي يحتكر استخدام العنف المشروع داخل المجتمع، يقف بشكل حيادي بين جميع الأفراد، ليس وسيلة في يد طرف ضد طرف آخر. فالدّولة تبقى بذلك بعيدة عن أهواء الأفراد وانتماءاتهم (...)**".
Max Weber, «Economy and Society», *Op.cit.,* 54.

[4] Joel Migdal, «Strong Societies and Weak States, State-Society Relations and State Capabilities in the Third Word», *Op.cit.,* 18-19.

[5] James Malloy, «Authoritarianism and Corporatism in Latin America: The Modal Pattern», in: James Malloy, A*uthoritarianism and Corporatism in Latin America* (United States: University of Pittsburgh Press, 1977), 4.

وبناءً على تعريف **ماكس فيبر** للدّولة ومختلف التحليلات التي سبق ذكرها، يقدّم **جويل ميغدال** تعريفه الخاص للدّولة، حيث يعتبرها:

> **"تنظيم يتألّف من مجموعة وكالات (تنظيمات)، تتولّى فيها السّلطة التّنفيذية عملية التّنسيق فيما بينها، كما تتولى كذلك صياغة القوانين، والمعايير المُناسبة التي تسير وفقها التّنظيمات الاجتماعية الأخرى. مع إمكانية استخدام القوّة إن لزِم الأمر".[1]**

وفي ظل السّعي لتحقيق الأهداف المسطّرة، قد تعتمد النّخب الحاكمة على مجموعة من الوسائل للتواجد بشكل مكثّف في مختلف مفاصل المجتمع، وإعادة تشكيله بما يتوافق وأيديولوجيته. وفي هذا الإطار، يرى "كوغلر" و"دومك" «*Kugler and Domke*»: "أن اكتساب أدوات النفوذ السّياسي يرتكز بشكل كبير في تعبئة الموارد البشرية والمادية، فالقُدرة على تحقيق التّعبئة الشّعبية والمادية اللاّزمة لتحرّك الدّولة، يعدّ مصدر القوّة الحقيقية في النّظام العالمي، ومن شأنها تحديد طبيعة العلاقة بين الدّول والمجتمع".[2]

وقد تجلّى ذلك في اللّبنات الأولى لنشأة الدّولة الأوروبية الحديثة، فنموّها ارتبط بتطوير ثلاث أعمدة رئيسية: أوّلاً، قوات نظامية دائمة تتولّى عملية تطبيق القوانين وتحقيق الاستقرار الأمني، ثانيًا، آليات لتحصيل وجمع الضرائب، وثالثًا، مجموعة موسّعة من المحاكم القضائية، التي تستهدف الانتقال من القانون العرفي أو الإقطاعي نحو دولة القانون. بعبارة أخرى، فإن المحاكم، جنبًا إلى جنب مع القوّات النظامية (الشّرطة والجيش) كانت

---

(1) State is: «*An organization, composed of numerous agencies led and coordinated by the state's leadership (executive authority) that has the ability or authority to make and implement the binding rules for all the people as well as the parameters of rule making for other social organizations in a given territory, using force if necessary to have its way*» ; Joel Migdal, «Strong Societies and Weak States, State-Society Relations and State Capabilities in the Third Word», *Op.cit.,* 19.

(2) *"The foundation of power in the global system is the relationship between state and society. Governments acquire the tools of political influence through the mobilization of human and material resources for state action".* ; Jacek Kugler, William Domke, "Comparing the Strength of Nations," *Comparative Political Studies* 19 (1986): 40.

ضرورية لنقل أدوات الضّبط الاجتماعي نحو الدّولة، يرافقها في ذلك، تحسين ظروف تحصيل الضرائب.[1]

كما قد تستهدف بعض النظم السّياسية دعم بعض القوى والجماعات على حساب أخرى، قصد كسب ولائهم وخدماتهم لتطبيق استرتيجياتهم، مع الحفاظ في الوقت نفسه على مسافة آمنة بينها وبين هذه الجماعات أو الفئات؛ فحفاظ الدّولة على مسافة بين مختلف القوى الاجتماعية تجعلها تعمل بحرية أكبر، وتمكّنها من إعادة التشكيل، أو طلب الدّعم. وبهذه الطريقة يمكن للدّولة التّضييق حتى على أقوى الجهات الاجتماعية الفاعلة أو تحييدها وفق ما تقتضيه شروط المرحلة.[2]

وتشمل آليات الضّبط الاجتماعي كذلك تتبّع السلوكيات الاجتماعية للأفراد، ومنه تحديد الضّوابط والقواعد القانونية اللاّزمة لتسيير المجتمع. فالضّبط الاجتماعي عند ميغدال يمثّل ركيزة أساسية لاستمرارية الدّولة، ومصدر السّلطة الحقيقي.[3] أو بوصف أدق، ما أسماه مايكل مان «*Michael Mann*» بسلطة البُنية التحتية «*Infrastructural Power*».[4]

وقد تعتمد تنظيمات الدّولة وفي حال ما تراجعت قدراتها على أسلوب المكافآت للحصول على قدر معيّن من التوافق والانسجام الذي يسمح بتمرير بعض القوانين وتطبيقها. فأسلوب المكافآت المختلفة ليست مجرد تحفيزات فردية اعتباطية، بل تتبنّى نمطًا معيّنًا يستهدف إقناع الأفراد وإخضاعهم. فهي تسعى إلى إشباع قدر معيّن من الاحتياجات المادّية للأفراد بطريقة مُجدية وهادفة. فهذه الأساليب سواءً كانت دينية أو أيديولوجية أو غير ذلك، تسهّل من عملية الضّبط الاجتماعي. وخلاف ذلك يجعل باقي

---

(1) Joel Migdal, « State in Society », *Op.cit.,* 51-52.

(2) Joel Migdal, «Strong Societies and Weak States, State-Society Relations and State Capabilities in the Third Word», *Op.cit.,* 6.

(3) Joel Migdal, « State in Society », *Op.cit.,* 111.

(4) Michael Mann, "The Autonomous Power of the State: Its Origins, Mechanisms and Results," *Archives Europienes de Sociologie* 25 (1984): 189.

التنظيمات الاجتماعية غير قابلة للاختراق. في المقابل، قد تعتمد النّخب الحاكمة على أسلوب التهديد والعقاب، والذي قد يتضمّن العنف الجسدي (*Physical Violence*)، التجريد من المناصب (*Withdrawal of Status*)، أو حتى النفي (*Ostracism*).[1]

كما قد تعتمد النُّخب الحاكمة على تطوير علاقاتها مع التّنظيمات الاجتماعية المشاركة في عملية الضّبط الاجتماعي، وذلك من خلال ربط مهام قادة التنظيمات المذكورة بمصالحهم الشخصية. وفي أحيان أخرى، تعيينهم في مؤسّسات تابعة للدولة، أو ترقيتهم لمناصب أعلى، وهو الأمر الذي يسهّل من عملية مراقبتهم، والتحكّم في قراراتهم.[2]

وإلى جانب التعيينات التي تحفزها المصالح المشتركة والولاء الشخصي، قد تعتمد الحكومات على أسلوب "المساومات العرقية" «*Ethnic bargaining*»؛ وينطوي هذا المعيار على نوع خاص من التعايش القائم على هوية الجماعة. حيث أشارت الدكتورة "سينثيا إنلو" «*Cynthia Enloe*» إلى: "**أن النّخب الحاكمة وفي حالات عديدة تعتمد في تعييناتها للمناصب الحكومية على الانتماء العرقي، والذي يهدف إلى تشتيت التهديدات المحتملة للسلطة وإضعافها**".[3] وهو تمامًا ما اعتمدته دولة لبنان بعد استقلالها عام 1943 على سبيل المثال؛ فنتيجة للتعدّد الطائفي، واعترافًا بالقوة الثابتة للهويّات الدّينية بدلاً من الهويات الوطنية، تعتمد لبنان على نظام توزيع السّلطات على الطوائف الثماني عشر المؤلفة للنسيج اللّبناني.[4]

---

(1) Joel Migdal, «Strong Societies and Weak States, State-Society Relations and State Capabilities in the Third Word», *Op.cit.,* 26.

(2) *Ibid,* 220.

(3) Cynthia Enloe, "Police and Military in the Resolution of Ethnic Conflict", *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, Vol_{433} (1977): 140-141.

(4) Organisation for Economic Co-operation and Development, *Global Forum on Transparency and Exchange of Information for Tax Purposes Peer Reviews*: *Lebanon* 2012 (Paris: OECD, 2012), 11.

ومن المؤكد أن التعيينات القائمة على الولاء والمصلحة الشخصية، والمساومة العرقية لم تشكل سوى جزء من سلسلة الاستراتيجيات والأدوات التي تعتمدها الهيئات الحكومية في اختراقها للتنظيمات الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، قامت رئيسة وزراء الهند "إنديرا غاندي" «*Indira Gandhi*» (1917-1984) مطلع سبعينات القرن العشرين، بتعيين العديد من الوجوه الجديدة في مناصب حسّاسة من الحكومة الهندية، وكذا رؤساء الأحزاب. وكان الهدف الرئيسي من سلسلة التغييرات هذه، هو استعادة السّيطرة على عملية الضّبط الاجتماعي، وكسر شبكة المصالح المعقّدة التي كانت تربط الوزراء ورؤساء الأحزاب السّابقين بعضهم ببعض.[1]

وفي الحالات التي تستطيع فيها النّخب الحاكمة التغلّب على باقي التّنظيمات الاجتماعية، يجوز للدّولة تطبيق قواعدها وفرض معاييرها كاملة على المجتمع، كما هو الحال في النُّظم الشمولية. أو قد تختار تفويض بعض تلك السّلطات لوكالات (قوى، تنظيمات) أخرى بآليات مغايرة، مثل المؤسسات الدينية[*] أو رجال الأعمال. حيث تسمح القواعد والمعايير المطبّقة للنخب الحاكمة إمكانيات الحفاظ على الوضع القائم، أو تغييره وفق ما تقتضيه الحاجة. غير أن الحال يختلف لدى بعض المجتمعات، التي قد تواجه انقسامات عميقة بين تنظيماتها الاجتماعية، والتي تمسّ قواعد اللّعبة السّياسية وبنية تشكيل المجتمع ككل. وهو ما يقود نحو المواجهة المباشرة فيما بينها قصد تحقيق الضّبط الاجتماعي وأدواته.[2]

---

[1] Joel Migdal, «Strong Societies and Weak States, State-Society Relations and State Capabilities in the Third Word», *Op.cit.,* 221.

[*] تعتبر المؤسّسات الدّينية واحدة من أهم المؤسّسات التي تسهم في التأثير في المجتمع. وإن كان دورها قد خفت قليلاً في العالم الغربي، إلى أنها لا تزال تلعب أدوارًا جد متقدّمة في العالم الإسلامي والعربي، ولذلك عملت الحكومات -على مر العصور- على إضعافها وتفكيك مصادر قوتها، لتتحوّل بعد ذلك المؤسّسات الدينية إلى مصادر لتعبئة الأفراد، وإخضاعهم لمشاريع الحاكم ولسياساته العامة.

[2] Joel Migdal, « State in Society », Op.cit., 50.

وتجدر الإشارة إلى أن عدم امتثال بعض التنظيمات الاجتماعية والأفراد للقواعد التي تفرضها الدّولة، لا يمكن اعتباره مجرّد انحراف شاذ عن القاعدة العامة، بل هو إشارة إلى صراع جوهري بين التنظيمات الاجتماعية حول صياغة المعايير. فهذه الصراعات تتجاوز الأدوار الرّسمية لأجهزة الدّولة ومؤسّساتها السّياسية في تحقيق سيطرتها على مجتمعها، ومن شأنها التأسيس لمرحلة جديدة، تتولى خلالها تنظيمات اجتماعية مغايرة عملية صياغة المعايير، وهو في الغالب ما يتعارض مع رغبات وأهداف أطراف من النخب الحاكمة.[1]

وهو الوضع نفسه الذي ساد منذ منتصف السبعينات، وصولاً إلى نهاية الثمانينات، فقد عرفت المرحلة فشل جل السّياسات التنموية التي تبنّتها العديد من دول العالم الثالث، في ظل احتكار مؤسّسات الدّولة لتخطيط السّياسات العامة وتنفيذها دون مشاركة الأطراف الفاعلة في المجتمع، وهو ما قاد في أحيان كثيرة إلى انهيار مؤسّسات الدّولة وتفكّكها، وفي أحيان أخرى، فقدان تعبيرها عن الصّالح العام، بوقوع مؤسساتها في قبضة بعض الأقليات أو الفئات التي باتت تستخدم جهاز الدّولة لتحقيق مصالح جماعتها على حساب باقي تنظيمات المجتمع.

إن مختلف هذه الأزمات ساهمت في تعميق مظاهر الانقسام في المجتمع وبروز مختلف أشكال العنف الإثني والديني والطائفي،[2] بالإضافة إلى توجّه العالم نحو تبني النهج الليّبرالي الرأسمالي (الموجة الثالثة للدّيمقراطية)[3] في شتى أرجاء العالم. وهو ما ترك أثره على

---

(1) *Ibid,* 115.

(2) لمزيد من المعلومات، أنظر:

Edward Azar, *The Management of Protracted Social Conflicts*: *Theory and Cases* (United Kingdom: Dartmouth Publishing Company, 1990).

(3) لمزيد من المعلومات، أنظر:

Samuel Huntington, *The Third Wave*: *Democratization in the Late Twentieth Century* (United States: University of Oklahoma, 1993).

أبعاد علاقة الدّولة بالمجتمع والتّفاعل فيما بينهما.[1] ففي ظل الفراغ الكبير الذي تركته مؤسّسات الدّولة، برزت تنظيمات المجتمع المدني، كبديل ناجع بامكانه الاضطلاع بعدد من الوظائف التي ارتبطت في وقت مضى بالدّولة وحدها. وهو الأمر الذي مهّد الطريق نحو بروز طرح جديد لإحلال علاقة التّفاعل المُتبادل بين الدّولة والمجتمع في البؤرة المركزية للتحليل، بدلاً عن "الدّولة"، على أساس أن تجارب الدّول النّامية قد أثبتت أن تأثير المجتمع في عملية التحوّل لا يقلّ، بأي حال، عن تأثير الدّولة، فلا يجوز إغفاله أو تهميشه في التحليل.

وقد لقي مفهوم "التّمكين المُتبادل" للدّولة والمجتمع دعمًا وصدًا كبيرين فى الكتابات المتعلقة بالدراسات التنموية والموجة الثالثة لعملية التحوّل الدّيمقراطي. خصوصًا أن الواقع قد أثبتت أن التّفاعل الإيجابي بين الحكومات والمجتمعات ساهمت في رفع الجهود التنموية داخل الدّولة. فقد بات معروفًا أن تضافر الجهود بين الدّولة والمجتمع المدني من شأنه تقوية مؤسسات الدّولة وتحقيق فعاليتها في خلق بيئة ملائمة لنمو المجتمع المدني.[2]

ووفق هذا المعنى، فإن الدّولة القوية ليست فقط تلك التي تمتلك القدرة على فرض سطوتها على المجتمع، وبسط هيبتها على أرجاء الإقليم كافة، وإنما هي أيضًا الدّولة "الفعالة" التي بمقدورها رسم السّياسات، ووضع الخطط، والاستراتيجيات، وإصدار القرارات وتنفيذها. كما يعتبر إحياء مؤسسات المجتمع المدني. وتفعيل دورها كقنوات وسيطة منظمة بين الدّولة والمجتمع، خطوة حيوية على طريق تعزيز قوّة الدّولة من خلال تدعيم قدرتها الاستجابية لما يطرحه عليها المجتمع من مطالب.[3]

---

(1) Thomas Janoski, *Citizenship and Civil Society*: *A Framework of Rights and Obligations in Liberal Traditional and Social Democratic Regimes* (United Kingdom: Cambridge University Press, 1998), 144.

(2) Xu Wang, "Mutual Empowerment of State and Society: Its Nature, Conditions, Mechanisms, and Limits," *Comparative Politics*, 31: 2 (1999): 232.

(3) *Ibid*, 232-233.

حيث دعى "ميغدال" إلى ضرورة الابتعاد عن تصوير الدّولة كمنظّمة مستقلة، وأن يُعاد فهمها على اعتبارها كيان يرتبط عضويًا بغيره من الكيانات في إطار شبكة من العلاقات التي من شأنها تقييد إستقلاليته وحرية حركته إزاء ما عداه من قوى المجتمع.[1]

غير أن الطّابع الصّراعي، يبقى السّمة الغالبة في تفاعلات الدّولة والمجتمع، حيث يذهب "ميغدال" إلى التأكيد على أن وفي إطار محاولة مكوّنات الدّولة إختراق المجتمع والتّغلغل في مفاصله، ينتج عنها إحدى الحالات الأربع التّالية:[2]

(1) **التحوّل الجذري للمجتمع**: حيث يؤدّي اختراق الدّولة وتغلغلها في المجتمع إلى إخضاع القوى المجتمعية الأخرى والهيمنة عليها بشكل كامل. ففي هذه الحالة، تنجح الدّولة في تغيير هوية المجتمع وثوابته، حتى ولو تطلّب ذلك استخدام العنف المادي والمعنوي وغيرها من الوسائل القصرية. ويعتبر النموذج الصيني الحالة الأقرب إلى ذلك، فقد تمكّنت النّخب الحاكمة من الإستفادة من الحروب الأهلية الطويلة التي عانت منها الصّين، بالإضافة إلى حربها مع اليابان، ناهيك عن الثّورة المعرفية التي مكّنتها من إحداث تغييرات جذرية في المجتمع الصّيني قادت فيما بعد إلى إعتماد النهج الإشتراكي كنموذج حكم.

(2) **تأسيس الدّولة القائم على التنظيمات الإجتماعية**: في هذه الحالة، تقوم الدّولة بإنشاء بعض التنظيمات الاجتماعية الجديدة لتشكيل نمط جديد من السّيطرة، يراعي في الوقت ذاته تواجد باقي التنظيمات الاجتماعية التقليدية، وبالتالي تسعى تنظيمات الدّولة إلى التكيّف مع تكوينات المجتمع، وهو ما يمنحها تحكّمًا جزئيًا في المجتمع، حيث يصّعب على النّخب الحاكمة تطوير قدراتها الإستخراجية والتوزيعية. وتعتبر البرازيل النموذج الأبرز لهذه الحالة، حيث حمل الانقلاب العسكري عام 1964 بوادر للإنتقال من حكم الأوليغارشية

---

(1) Joel Migdal, «Researching the State», in: Mark Lichbach, Alan Zuckerman, *Comparative Politics*: *Rationality, Cuture, and Structure* (United Kingdom: Cambridge University Press, 2nd Ed, 2012), 192.

(2) Joel Migdal, "The State in Society: An Approach to Struggles for Domination," in Joel Migdal, and others, *State Power and Social Forces*: *Domination and Transformation in the Third World* (United Kingdom: Cambridge University Press, 1994), 24-25.

نحو حكم التكنوقراطية، غير أن عدم قدرة الدّولة على التحكّم الجيّد في التنظيمات الإجتماعية، سرعان ما لبث أن عادت لتأسيس الأوليغارشية القديمة نفسها، والتحالف مجدّدًا مع القوى التقليدية ذاتها، التي سبق أن تم إقصاؤها. بعدما أدركت أنها لن تبلغ أيًّا من أهدافها التّنموية دون مباركة من هذه القوى.

(3) **إدماج القوى الإجتماعية الموجودة في الدّولة**: في هذا النوع تتواجد عناصر الدّولة عبر سيطرة التنظيمات الإجتماعية، ولكن دون حدوث تغييرات راديكالية في نمط الهيمنة، أو بمعنى آخر يمكن القول أن تواجد الدّولة قد يعمم أنماط جديدة من الهيمنة، تتوزّع على تنظيمات اجتماعية عدّة، وهو ما لا يسمح للدولة فرض معاييرها أو نموذجها على المجتمع.

(4) **فشل الدّولة في محاولات التغلغل:** في هذه الحالة فإن عدم قدرة الدّولة على التغلغّل في مفاصل المجتمع، يجعل هامش تأثير تنظيماتها في المجتمع محدودًا جدًا.

وبناءً على ما سبق ذكره، لاحظ ميغدال وجود تفاوتات واضحة في أنماط ومستويات الضّبط الاجتماعي عبر المجتمعات المختلفة. ففي الدّول القوية يرتفع مستوى الضّبط، ويتمركز في قمة هرم السّلطة. والعكس صحيح في الدّول الضّعيفة، حيث يكون المستوى العام للضّبط متدنّيًا. وبناء على تلك المحاور، قدّم تصنيفًا رباعيًا بحسب معياري القوّة والضّعف في كل من الدّولة والمجتمع معًا **(أنظر جدول رقم 01)**:

جدول رقم 01: توزيع الضّبط الاجتماعي بين الدّولة والمجتمع

	دولة قويّة	دولة ضعيفة
مجتمع قوي	ــــــــــــ	مشتتة أو منتشرة (*Diffused*) (حالة سيراليون)
مجتمع ضعيف	هرمي (*Pyramidal*) (حالة فرنسا، إسرائيل)	فوضوي (*Anarchical*) (حالة الصين 1939-1945، المكسيك 1910-1920)

المصدر:

- Joel Migdal, «Strong Societies and Weak States, State-Society Relations and State Capabilities in the Third Word», Op.cit., 35.

ويقسّم "ميغدال" المجتمعات "الضّعيفة" التي يكون فيها المستوى العام للضّبط الاجتماعي منخفضًا إلى نوعين؛ النّوع الأول من المجتمعات الضعيفة يعرف بالمجتمعات مركزية الضّبط الاجتماعي، والتي يأخذ فيها المجتمع الشّكل الهرمي، ويتركّز الضّبط الاجتماعي في قمة الهرم (صُنّاع القرار). في حين أن النّوع الثاني من المجتمعات الضعيفة، هي التي تتقاطع في ضعفها مع الدّولة، فيتّخذ فيها الضّبط الاجتماعي الشّكل الفوضوي غير المنظم.[1]

في المُقابل، يختلف كلا النوعين المذكورين عن "المجتمعات القوية" التي تنتج المواجهة بينها وبين الدّول الضّعيفة، ضبطًا اجتماعيًا مُشتّتًا، وموزّعًا على مختلف التّنظيمات الاجتماعية المستقلة جزئيًا.[2] في حين يعتبر "ميغدال" أن العالم لم يشهد بعد نموذج الدّولة القوية-المجتمع القوي.

(1) Joel Migdal, «Strong Societies and Weak States, State-Society Relations and State Capabilities in the Third Word», Op.cit., 34-35.

(2) *Ibid,* 35.

المطلب الثّاني: التغيّرات الاجتماعية في دول العالم الثّالث

يُعدّ التغيّر من السّمات، التي لازمت الإنسانية، منذ فجر نشأتها حتى وقتنا الحاضر. ولذا، فإن المتتبعّ لديناميات التّفاعل داخل المجتمع سيلاحظ حجم التحوّل في نمط التّفاعل. ولا يقتصر التغيّر على النواحي الاجتماعية فقط، وإنما تعداها إلى النواحي الاقتصادية (أساليب الإنتاج)، والسّياسية (الديمقراطية)، وغيرها. وعليه، فإن مفهوم التغير الاجتماعي (*Social Change*) يشير إلى كل التحولات التي تطرأ على البناء الاجتماعي، سواء في الوظائف أو القيم أو الأدوار الاجتماعية للتنظيمات الاجتماعية. وقد يترك التغيّر آثارًا إيجابية على المجتمع ورقيّه، كما قد يكون تغيّرًا سلبيًا يزيد من تفكّك المجتمع وتشظّيه.[1]

ويعتقد "ميغدال" أن العديد من الاقترابات التي ارتبطت بالتغيّر الاجتماعي والسّياسي في دول العالم الثالث، قد أغفلت جوانب مهمّة في تفسيرها للصّراعات الدّاخلية؛ **فنظرية التّحديث** مثلاً قد قلّلت من حجم الصّراعات وآثارها على بنية المجتمع وتطوّره. في حين أن الكثير من **الأدبيات الماركسية** تنظر إلى جميع الصراعات -مهما اختلفت- على أن أساسها صراع طبقات. بينما تجاهلت نظريات أخرى كل التّفاعلات الدّاخلية التي تمسّ المجتمع، وتصرّ على ربطها بالتحولات الدّولية فقط ودور القوى الكبرى فيها، كما هو الحال مع **نظرية التّبعية ونظريات النّظام العالمي**.[2]

في المقابل، يؤسّس "ميغدال" لنموذجه من خلال التركيز على تحليل مختلف التّفاعلات الحاصلة بين الأطراف المتصارعة داخل الوحدة السّياسية، ما معناه دراسة التّفاعل بين تنظيم الدّولة وباقي التنظيمات الاجتماعية مثل العشائر والقبائل والجماعات العرقية، وما شابه ذلك، وسعي كل طرف إلى فرض منطقه ومعاييره على المجتمع.[3]

---

[1] للمزيد من التفاصيل حول الموضوع، أنظر:

Charles F. Andrain, *Comparative Political Systems*: *Policy Performance and Social Change* (New York: M.E. Sharpe ,1994).

[2] Joel Migdal, « State in Society », *Op.cit.,* 65.

[3] *Ibid*. 64.

في حين يتبنّى مجموعة من الصّحفيين والباحثين في علم الاجتماع، الطّرح المرتبط بالضّعف الهيكلي للوحدة السّياسية وعدم قدرتها على استيعاب موجة التغيّرات التي تتوالى على مجتمعاته، فبعض الدّول تبدو قويّة ظاهريًا، غير أنها -وفي كثير من الأحيان- مُجرد واجهة لا تعكس واقعها الحقيقي، الذي يميّزه غياب الاستقرار السّياسي، وعدم كفاءة وفعالية النّخب الحاكمة في تنفيذ برامجها وسياساتها العامة. وفي السّياق ذاته، كتب الصّحفي الأمريكي "**سيروس سولزبرغر**" «*Cyrus Sulzberger*»، في صحيفة "نيويورك تايمز": **"إن إحدى السّمات البارزة خلال سنوات عملي (بدءً من سنة 1939، توفي سنة 1992) كانت إنشاء دول جديدة، معظمها متخلّف وضعيف. وهناك بالطّبع استثناءات لهذه القاعدة، في صورة كل من الهند، إسرائيل، باكستان، وفيتنام، لكن الغالبية العظمى عاجزة".**[1] ويوافقه في ذلك أستاذ العلاقات الدّولية بجامعة ستانفورد الأمريكية "**ستيفن كراسنر**" «*Stephen Krasner*» حين يقول: **"إن المؤسّسات المحلّية لمُعظم البلدان النّامية ضعيفة جدًا".**[2]

ويُلاحِظ ميغدال أن مُختلف الصّراعات التي شهدتها دول العالم الثالث جاءت في إطار هيمنة النّخب الحاكمة على المجتمع. فقد تزايد عدد الصّراعات وحدّتها بشكل كبير في الفترة التي تلت تفكّك الإمبراطوريات والمستعمرات؛ فجميع الدّول المستقلة عرفت صراعات بين تنظيماتها الاجتماعية حول صياغة المعايير، ووضع الاستراتيجيات الملائمة للسّيطرة على الموارد البشرية والمادية التي توفّرها الدّولة، ومنه الهيمنة على المجتمع.[3] فقد سعت النّخب الحاكمة مباشرة بعد حصولها على الاستقلال إلى بسط سيطرتها على مجتمعاتها،

---

(1) Cyrus Sulzberger, «Memories: VI--Lands of the Free», *New York Times*, December 24, (1977): 14.

(2) Stephen Krasner, *Structural Conflict*: *The Third World Against Global Liberalism* (United States: University of California Press, 1985), 28.

(3) Joel Migdal, «Strong Societies and Weak States, State-Society Relations and State Capabilities in the Third Word», *Op.cit.,* 26.

حيث تمكّنت من تحويل المشهد السّياسي والاجتماعي لمجتمعاتها، معتمدة في ذلك على كل ما تمتلكه من أبنية سياسية ومن أدوات للسيطرة على الشعوب.[1]

غير أن الإشكال الذي وقعت فيه غالبية هذه الدّول، هو أن تخطيطها للنّظام الاجتماعي الجديد كان طموحًا للغاية، لدرجة تتجاوز سقف الواقع (*Surrealistic*)، حيث يشير **ويلدافسكي** «*Wildavsky*» إلى أن: **"النّخب الحاكمة سعت لتحويل النّمط الاجتماعي السّائد وضبط مجتمعاتها، إلاّ أن النتائج جاءت عكسية، وانتهت باستيعاب هذه البيئة لها. وهو الوضع نفسه السّائد في جميع البلدان الفقيرة".**[2]

ويُجمِع الباحثون على أن الدّول الضّعيفة (*Weak States*) ليس المقصود بها دول أفريقيا جنوب الصّحراء وبعض من دول آسيا فقط، بل تمتدّ لعدد من دول أمريكا اللاّتينية، والتي تُعرف بالبيروقراطية السّلطوية (*Bureaucratic-authoritarian*). حيث يرى "لين هامرغن" «*Linn Hammergren*» أن نجاح حكومات أمريكا اللاّتينية في تنفيذ تشريعاتها يبقى محدودًا، على الرّغم من أن الدّساتير والتّشريعات غالبًا ما تمنح الحكومة المركزية سُلطات أكبر، بيد أنها تبقى حِبرًا على ورق، ولا يتمّ ترسيخها على أرض الواقع.[3]

ويوضّح "ميغدال" بأن الأُسس التي يقوم عليها الضّبط الاجتماعي في دول العالم الثالث تنطلق من جُملة القيم، والمُعتقدات المُشتركة والمُترسّخة في مُجتمعاتها على مرّ العقود، والعديد من هاته العادات والقِيم قد تطوّرت خلال الحِقب الاستعمارية التي عرفتها دول العالم الثالث.[4]

---

(1) *Ibid*, 206.

(2) Aaron Wildavsky, «If Planning is Everything, Maybe It's Nothing», *Polics Sciences*, (1973): 128.

(3) Linn A. Hammergren, "Corporatism in Latin American Politics: A Reexamination of the 'Unique' Tradition", *Comparative Politics*, 9: 4 (1977): 449.

(4) Joel Migdal, «Strong Societies and Weak States, State-Society Relations and State Capabilities in the Third Word», *Op.cit.,* 36.

فالتّمازج بين المتناقضات التي تحملها التّجربة الاستعمارية من جهة، إلى جانب التّراكمات المختلفة تمامًا من المُعتقدات والأفكار المُنتشرة في أوساط الُمجتمع من جهة ثانية، خلق مجتمعات من الصّعب للغاية رصد تحرّكاتها أو توقّع مآلاتها.[1] غير أن الإحتمال الأكبر أن قوّة التّنظيمات الاجتماعية التقليدية (العشائر، القبائل، والجماعات العرقية، وما إلى ذلك) والمُنتشرة بكثرة في دول العالم الثالث تجعل من الهيكل الهرمي المركّز في نموذج الدّولة القوية والمجتمع الضّعيف **(أنظر الجدول رقم 01 - صفحة 79)** احتمالاً بعيد التّطبيق، في ظل العقبات العديدة التي يضعها زعماء القبائل، قادة العشائر، مُلاّك الأراضي، الفلاّحين وغيرهم من التنظيمات الاجتماعية. فطبيعة الُمجتمعات وبنيتها التقليدية تتميّز بالاستقلالية في اتخاذ القرار، وتتخذ شكل شبكة العنكبوت في توزيعها، فحتى وإن تمّ التخلّص من بعض التنظيمات الاجتماعية، يبقى المجتمع قائمًا ومن الصّعب ضبطه اجتماعيًا.[2]

وهو ما يفسّر الصّعوبات الكثيرة التي واجهتها النّخب الحاكمة في دول العالم الثالث في تحقيق الضّبط الاجتماعي، فبالنظر إلى حالة التشظّي العرقي واللّغوي المُنتشر بكثرة في هذه الدّول، باتت قُدرات الضّبط الاجتماعي مشتّتة بين التّنظيمات الاجتماعية المختلفة، فهي من جهة، تكمّل بعضها بعضًا، لكنها في الوقت ذاته تقوم على قدر من الاستقلالية في إقرار الاستراتيجيات، وفي آليات تطبيقها.[3]

كما يرى "ميغدال" أن سبب تعثّر العديد من دول العالم الثالث، يعود إلى الانخفاض المفاجئ في مستويات الرّقابة الاجتماعية التقليدية؛[4] فقد أدت التغيّرات في قوانين حيازة الأراضي، والاجراءات الضريبية، وإنشاء خطوط السّكك الحديدية إلى تغيّرات جذرية في النسيج الاجتماعي، وهو ما جعل الاستراتيجيات والحلول القديمة غير ذات صلة بالمشاكل

---

(1) Anthony Giddens, *The Nation-State and Violence* (United States: Uiversity of California Press, 1987), 51.

(2) Joel Migdal, « State in Society », Op.cit., 67.

(3) *Ibid*, 199-200.

(4) Joel Migdal, «Strong Societies and Weak States, State-Society Relations and State Capabilities in the Third Word», Op.cit., 95.

الجديدة؛ فقد تلاشت الأشكال التقليدية لوسائل الرّقابة الاجتماعية، ما يعني أن أساليب النّبذ الاجتماعي أو المكافآت و/أو العقوبات باتت غير ذات معنى في المجتمعات التي أصبح فيها الأفراد دون أراضٍ أو وسائل إنتاج(*)، في مقابل بروز أنماط جديدة من استراتيجيات توزيع الضّبط الاجتماعي، لم تتمكّن النّخب الحاكمة من فرضها على تنظيمات المجتمع.(1)

وعلى الرّغم من إخفاق الدّولة في تنمية قدراتها الاستخراجية، التنظيمية والتوزيعية، إلاّ أن التّقليل من شأن تأثيرها يعدّ مُجافيًا للواقع؛ فالدّولة، لا تزال التّنظيم الأبرز في العديد من الدّول النّامية،[2] خصوصًا في ظلّ احتفاظها بقدراتٍ كبيرة جدًا في إختراق النّسيج الاجتماعي، وتغيير طبيعة الحياة السّياسية والاجتماعية في القرى والمداشر.[3]

وسواء انتهت دول العالم الثّالث بعد استقلالها، إلى مجتمعات هرمية، يتركز فيها الضّبط الاجتماعي في يد مجموعة مركزية واحدة، أو إلى مجتمعات شبكيّة، يتوزع فيها الضّبط الاجتماعي على مجموعة من التّنظيمات الاجتماعية، فإن التوزيع سيبقى مختلاً، نظرًا لعدم مُراعاته لطبيعة المجتمع أو بنيته، بل أن التوزيع الجديد للرّقابة الاجتماعيّة يرتبط أساسًا بتوجيه تدفّق القوّة، والموارد البشرية والمادية في المجتمع، لخدمة المصالح الضّيقة للنّخب الحاكمة وحلفائها من القوى الغربية، التي لا تزال تمتلك اليد الطولى في العديد من دول العالم الثالث. وإن اختلفت أشكال الهيمنة السّياسية الغربية من بلد إلى آخر، إلاّ أن جميعها زاد من حدّة التشرذم والانقسامات الاجتماعية بين القبائل والجماعات العرقية داخل المجتمع الواحد.

(*) في خضمّ هذه التغيّرات، برزت طبقة البروليتاريا كفاعل رئيسي في المجتمع، ففي ظل العجز المالي، بات الفلاحون وأصحاب رؤوس المال مجبرين على بيع أراضيهم والتخلّص من نشاطاتهم لصالح الدّولة المركزية، وهو ما مكّن النخب الحاكمة من مصادرة وسائل الإنتاج لصالحها.

(1) *Ibid,* 84.

(2) *Ibid,* 34.

(3) *Ibid,* 5.

المطلب الثّالث: سياقات العلاقة بين الدّولة والمجتمع في المنطقة العربية

إنّ البحث في التطوّر التاريخي للعلاقة بين الدّولة والمجتمع في المنطقة العربية، تجعلنا نقف على حجم الصّراعات التي تميّز العلاقة بين النخب الحاكمة، من جهة، وبين مختلف التنظيمات الاجتماعية المكوّنة للمجتمع. وحتى وإن تمايز نمط العلاقة بين التقارب حينًا والتنافر أحيانًا أخرى. إلاّ أن الإطار العام يشير إلى حالة من التوجّس والارتياب المُتبادل. فقد وجدت التنظيمات المجتمعية الضعيفة نفسها في مواجهة سلطة سياسية شديدة المركزية تتحكّم في أدوات العنف الأمنية، بالاضافة إلى جهازها البيروقراطي القوي. مستمدّة شرعيّتها في الغالب من مزيج من الغلبة العسكرية والمصادر الدّينية.

وإذا ما حاولنا تقسيم الفترة الممتدّة من خمسينيات القرن العشرين والتي تمثل في المجمل فترة إستقلال معظم الدّول العربية، وصولاً إلى يومنا هذا، يُمكن تقسيمها إلى ثلاث فترات تباينت خلالها العلاقة بين الدّولة المجتمع:

1. فترة الخمسينات-السّتينات: دولنة المجتمع

شهد الوطن العربي ظاهرة نمو اجتماعي-اقتصادي ملحوظ في العقود الثّلاثة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وهي الفترة التي ولدت فيها معظم الدّول العربية المستقلة. إلاّ أن هذا النمو كان فجائيًا، غير متّسق بين نموّه السّياسي-الاقتصادي ونموّه الاجتماعي، وهو التشوّه الذي برز في نمو تنظيميّ الدّولة والمجتمع على حدٍّ سواء.[1]

فقد تمكّن زعماء الأحزاب السياسية وضبّاط الجيش المُنتمون إلى الطبقة البرجوازية الصغرى من الاستيلاء على السّلطة في مرحلة ما بعد الاستعمار في العديد من أقطار العالم العربي ولاسيما الأقطار الأربعة الرئيسية: مصر، سوريا، العراق، الجزائر، بالإضافة إلى تونس إبان الحكم البورقيبي. وقد حاولت هاته القيادات تطبيق خططها الطّموحة للتوسّع التعليمي

---

[1] يحيى الجمل، أنظمة الحكم في الوطن العربي، في: سعد الدين إبراهيم وآخرون، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984)، 355.

والصّناعي. في ظل اعتماد الإقتصاد المُخطط مركزيًا، حيث تتولّى فيها السّلطة السّياسية السّيطرة التامة على السياسات الاجتماعية والاقتصادية للدّولة. ويبدو أن القاسم المشترك بين كل هذه الأنظمة هو رفضها القاطع لقواعد الدّيمقراطية التي تفرض التداول السّلمي على السّلطة، واحترام سيادة الشعب، وضمان حقوق الإنسان. حيث انحصرت انجازات النخب الحاكمة في الشّق الاجتماعي مثل تعميم التعليم، وتحسين ظروف العيش، وتحرير المرأة (بالنسبة للنموذج التونسي). وأخرى اقتصادية مثل تركيز أسس صناعة ثقيلة، وتأميم النفط...[1]

ولعلّ ما سهّل من هيمنة الدّولة على مجتمعاتها هو احتفاظ القيادات العربية الجديدة بالبنى السّياسية نفسها، ونمط التسيير ذاته الذي ساد خلال الفترة الاستعمارية،[*] والتي كانت تستهدف آنذاك السيطرة على الإقليم المحتل، وليس الاستجابة لاحتياجات السّكان المحلّيين. وعليه، فإن الحكومات التي تولّت الحكم بعد الاستعمار حافظت على العلاقة ذاتها مع بالمجتمع، وهي في مجملها علاقة انفصالية، تسهدف احتواء المجتمع وفرض إرادتها على مواطنيها. وفي الوقت نفسه قدرة محدودة على اكتساب الشّرعية.[2]

وقد تميّزت هذه الحقبة بتقوية الجهاز الإداري المركزي للدّولة، وتعظيم دور الأجهزة الأمنية، والقضائية، بالإضافة إلى الهيمنة على مختلف المؤسسات الثّقافية، وإلحاقها بالدّولة، توازيًا مع تفكيك القوى الاجتماعية والأهلية المستقلة الفاعلة في المجتمع، قصد تحقيق مسعى النّخب الحاكمة في بناء سلطة مركزية مطلّقة الصّلاحيات، وهو ما مكّنها من اكتساب قدرة عالية على النفاذ إلى صلب البنية الهيكلية للمجتمع، بما في ذلك علاقاته الأسرية. وقد اتّجهت معظم الدّولالعربية نحو التّفكيك غير المدروس لمختلف الوحدات

---

[1] مراد مهنّي، "الأنظمة الأبوية المستحدثة في العالم العربي الحديث، الأبوية البورقيبية -مثالاً-"، **مجلة دفاتر السّياسة والقانون**، ع5، (2011): 316.

[*] لمزيد من المعلومات عن العلاقة بين **الميراث السّلطوي والاستبداد السّياسي**، أنظر:

Hannah Arnedt, *The Origins of Totalitarism* (United States: Harcourt Brace Jovanovich, 1973).

[2] رفيق عبد السلام بوشلاكة، "الاستبداد الحداثي العربي: التجربة التونسية نموذجًا"، في: إسماعيل نوري الربيعي، **الاستبداد في نظم الحكم العربية الحديثة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، 86-87.

النظامية لصالح نواة مركزية واحدة، كما كان واقع الحال في مصر (الرئيس جمال عبد الناصر)، وتونس (الرئيس بورقيبة)، والجزائر (الرئيس هواري بومدين)، وغيرهم.[1]

وبناءً على ذلك، اعتبرت الدّول العربية المستقلة حديثًا دولاً إستبدادية تسلّطية، خصوصًا أن معظمها وصل للحكم عن طريق انقلابات عسكرية شعبوية (سورية، مصر، العراق، السودان، اليمن، الجزائر، ليبيا، موريتانيا، والصّومال). حيث قامت هذه الأنظمة "الرّاديكالية" بإنهاء التجارب اللّيبرالية الوجيزة التي مرّت بها بعض مجتمعاتهم قبيل الإستقلال وبعده مباشرة. وصار نظام الحزب الواحد أو النخب الضيقة هو النّمط السّائد، تتخلّلها بعض الشّعارات الشّعبوية. وهو الأمر الذي أنتج "عقدًا اجتماعيًا" صريحًا أو ضمنيًا، بمقتضاه تلتزم السّلطة السّياسية بتأدية مهامها التّنموية، والوفاء بالاحتياجات الأساسية لمواطنيها، وترسيخ دعائم الإستقلال السّياسي، وتحقيق طموحات قومية أخرى (كالوحدة العربية وتحرير فلسطين). في مقابل القبول بالأوضاع السّياسية السّائدة، وعدم المُطالبة الشّعبية بالمُشاركة السّياسية اللّيبرالية، ولو إلى حين.[2]

ومهما كان لهذا العقد الإجتماعي الشعبوي من إنجازات في بداياته، إلاّ أنه سرعان ما تراجع وفقد بريقه؛ وذلك نتيجة لهزيمة الدّول العربية على يد إسرائيل عام 1967، وفشلها في تحرير فلسطين، وما تلاها من انتكاسات مُتتالية بلغت ذروتها في أزمة الخليج (1990-1991). وهو ما أدّى إلى تهاوي ما تبقّى من ثقة في هذا العقد الاجتماعي الشعبوي، واستمرار التآكل المُستمر لشرعيّة مُعظم الأنظمة العربيّة.[3]

وفي ظلّ تزايد حدّة الرّفض الشّعبي للسّياسات المُنتهجة من قبل السّلطات الحاكمة، أبدت النّخب الحاكمة تشبّثها بالسّلطة، وكذا تصعيد مُمارساتها القمعية التعسفية، حيث

---

[1] **المرجع نفسه**، 98-99.

[2] إبراهيم سعد الدين، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، في: منيرة أحمد فخرو، **المجتمع المدني والتحوّل الديمقراطي في البحرين** (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع، 1995)، 20.

[3] **المرجع نفسه**، 21.

قامت السلطة السياسية بإخضاع المجتمع لنوعين من القمع؛ قمع سياسي تمارسه عليهم الدّولة، وقمع اجتماعي تمارسه عليهم النخب المحلية. وهو ما يطلق عليه **"ميغدال"** بالفوضى المنظّمة، لأن الإستقرار السياسي والاجتماعي في ظل هذا النوع من الأنظمة مرهون باتفاق المصالح بين النّخب الحاكمة على المستوى المركزي والنّخب المحلية.[1] وهو ما انعكس سلبًا على مؤسّسات المجتمع المدني، التي إمّا تعرّضت للحضر التّام، بتطبيق ترسانة من القوانين والأحكام. أو تم إختراقها، وضمّها بالكامل إلى الحزب الأوحد المُمسك بزمام السّلطة. في حين تكيّفت قلة قليلة منها مع الأطر القانونية الجديدة، وحاولت الاحتفاظ بنشاطها، مع كثير من التنازلات، والحذر من تعليق نشاطاتها.

2. فترة السبعينات-الثمانينات: تراجع الدّولة في مقابل انتعاش تنظيمات المجتمع المدني

يبدو أن الدّور التوسعي للدّول العربية قد بلغ منتهاه فترة السّبعينات، فقد أدّت مجموعة الأحداث الإجتماعية والسّياسية داخليًا، وإقليميًا، ودوليًا إلى إجبار الدّولة على التّراجع، فقد شهد عقدي السّبعينات والثمانينات مزيجًا من السّياسات الاجتماعية والاقتصادية المشوّشة؛ فقد أدّت الطفرة النّفطية الأولى في السبعينات إلى إغراء العديد من الدّول الفقيرة ذات الكثافة السكانية بتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي التي سادت في العقود اللاّحقة، غير أن هذه السياسات الجديدة المتّبعة قد أثبتت فشلها، وترتب عليها قدر من الضعف الهيكلي والمؤسّسي؛ حيث ازدادت حدّة ضغوط التضخّم، وإزدادت معدّلات الفساد، وتصاعدت نسبة الدّيون الخارجية في معظم الدّول العربية.[2] ما أجبر بعض النّظم الحاكمة إلى الإنسحاب بشكل غير منظّم، ملأته إمّا الحركات الإسلامية المتطرّفة، أو بعض الحركات الإنفصالية كما هو الحال في كل من العراق، مصر، السودان، والصّومال.

---

(1) Joel Migdal, «Strong Societies and Weak States», *Op.cit.,* 266.

(2) Beblawi Hazem, « The Rantier State in the Arab World », in: Giacomo Luciani, «Arab State», *Op.cit.,* 95.

إضافة إلى ما سبق ذكره من أزمات، عرفت مُعظم الدّول العربية جُملة من الصِّراعات الإقليمية، ناهيك عن الصّراعات الدّاخلية القديمة التي بقيت دون حلّ، مضافًا إليها ما استجدّ من صراعات لم تستطع النّخب الحاكمة بعد الإستقلال من إدارتها. ومن بين الخلافات القديمة المؤجّلة: الصّراع العربي الإسرائيلي، الصّراع العراقي الإيراني، قضية الصّحراء الغربية، والصّراعات الداخلية القائمة في كل من لبنان ، والسودان، والصومال. وكل هذه الخلافات قد ساهمت في تأجيج التشرذم المجتمعي، بتحوّل الولاءات للعرق والدّين، دون مؤسّسات الدّولة الحديثة.[1]

وفي ظل تراجع دور الدّولة العربية، انتعشت بعض المؤسّسات المدنية السابقة للحقبة الشعبوية؛ ونشأت مؤسسات جديدة. ومن بين هذه المؤسّسات منظمات حقوق الإنسان، ففي أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان 1982 -أحد أشد إنتكاسات بعد هزيمة 1967- طفت إلى السّطح مثل هذه المؤسّسات على مستوى الوطن العربي كلّه، أو على مستوى الأقطار منفردة. فقد تكاثرت مئات من التّنظيمات التطوّعية الخاصة، وهيئات تنمية المجتمعات المحلية في العقدين الماضيين. وتشير الإحصائيات أن عدد الهيئات غير الحكومية العربية قد انّتقل من عشرون ألف هيئة في منتصف ستينيات القرن العشرين، إلى أزيد من ثمانون ألف في أواخر الثمانينات.[2]

ويرجع هذا النمو المضطرد للتنظيمات المدنية العربية إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، بعضها عوامل داخلية ترتبط أساسًا بتزايد احتياجات الأفراد والجماعات المحلية، سواء مادية كانت في صورة الإسكان، الرّعاية الصحية، زيادة الدخل، وتحسين نوعية التعليم، وتوفير المواد الاستهلاكية.. أو معنوية من خلال المطالبة بالتعددية السياسية والثقافية وحرية الرأي والتعبير في ظل إتساع نظاق التعليم المجاني في مختلف الأنظمة العربية. وأخرى

---

[1] إبراهيم سعد الدين، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، في: منيرة أحمد فخرو، "المجتمع المدني والتحوّل الديمقراطي في البحرين"، **مرجع سبق ذكره**، 16.

[2] محمد فرحان سند، **أثر المتغيّرات الدّولية والاقليمية على تطور المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي** (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015)، 79-80.

عوامل خارجية، تبرز في تزايد الضّغوط الغربية المُمارسة على الدّول العربية، قصد تطبيق القيم اللّبرالية الديمقراطية، وتعميم المشاركة السّياسية.[1]

3. فترة ما بعد التّسعينيات: أفضلية جديدة للدّولة على المجتمع

تعتبر الأحزاب السياسية[*] والنقابات المهنية مؤشرًا من مؤشّرات التّعددية السّياسية، فهي تلعب دورًا أساسيًا في التعبير عن مختلف الاتجاهات السياسية في الدّولة، وهو ما يمكّن الشّعب من المشاركة في الشؤون العامة والحياة السياسية كيفما كان شكل أنظمتها السّياسية، سواءٌ كانت ديمقراطية، أو استبدادية، ليبرالية أو اشتراكية، متقدمة أو نامية.[2]

عرفت المرحلة التي تلت تسعينيات القرن العشرين إنشاء عشرات الأحزاب السّياسية في مختلف ربوع الوطن العربية، فمع إتّساع هامش الحرّيات، عادت بعض الأحزاب السّياسية العتيدة إلى النّشاط منذ أواخر السبعينيات كحزب الوفد (1918)، وحزب مصر الفتاة (1936) في مصر. في المقابل برزت عشرات الأحزاب الأحزاب الجديدة، منها 47 حزبًا بالجزائر، 42 حزبًا باليمن، 23 حزبًا بالأردن، 19 حزبًا بالمغرب، 13 حزبًا بمصر، 11 حزبًا بتونس، وخمسة أحزاب بموريتانيا.[3]

بالإضافة إلى الأحزاب السّياسية، تلعب النّقابات المهنية دورًا محوريًا في تنشيط الحياة السّياسية للمجتمعات العربية، ويرجع ذلك في جزء منه إلى المستوى الجيد من التّعليم

---

[1] ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الدّيمقراطي في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004)، 281-285.

[*] يمكن رسم الخريطة الحزبية في الوطن العربي على النحو التالي:

- دول تسمح بالعمل الحزبي، وهي: الأردن، السودان، اليمن، تونس، المغرب، الجزائر، موريتانيا، جيبوتي، جزر القمر، الصومال، لبنـان، فلسطين، مصر، وليبيـا بعد الثّورة.
- دول تسمح لأحزاب وتمنع أخرى مثل العراق في فترة صدام حسين، وسورية قبل الثورة، وهما أقرب عمليًّا إلى الحزب الواحد.
- دول لا تأخذ بنظام الأحزاب مثل جميع دول الخليج العربي (السعودية، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات، وعمان).

[2] Kay Lawson, *Political Parties and Democracy* (United States: PRAEGER, Vol5, 2010), 89.

[3] إبراهيم سعد الدين، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، في: منيرة أحمد فخرو، "المجتمع المدني والتحوّل الديمقراطي في البحرين"، **مرجع سبق ذكره**، 24.

والوعي السّياسي. ونظرًا لما تمتّع به من استقلالية نسبية في مواردها المالية، باتت لهذه النقابات المهنية العربية الريادة في حركة المجتمع المدني في بلادها. ففي السودان مثلاً تمكّنت هذه النقابات من خلع النظام العسكري الحاكم مرّتين (1964، 1975). في حين أنّها تحوّلت إلى جماعات ضغط قويّة في كل من مصر، والمغرب، وتونس، خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات. ومن بين أشدّ هذه النقابات المهنية نفوذًا وتأثيرًا، نقابات الأطباء، والمهندسين، والمعلّمين، وانضمّت اتحادات رجال الأعمال مؤخّرًا إلى صفوف النقابات المؤثّرة. هذا ناهيك عن النقابات والاتحادات العمالية.[1]

ولعلّ ما يمنح هذه النّقابات أدوات القوّة والنّفوذ الاجتماعي، هو عضويّتها في الاتحادات العربية، واتّصالها الوثيق بنظيراتها على المستوى الدّولي؛ في صورة كل من اتحاد المحامين العرب، واتحاد المهندسين العرب، اتحاد الكتاب العرب، اتحاد الطلبة العرب، وغيرها من المنظّمات. إضافة إلى ما سبق، فإن لهذه النّقابات المهنية العربية مكانة مرموقة وسط المؤسّسات الانتاجية والخدمية، بما في ذلك المؤسّسات التي تديرها الدّولة، فلا يسهل حلّها أو عزلها من قبل النخب الحاكمة، لذلك فهي تتخذ قرارًا بالإضراب مثلاً (وهو ما حدث بالفعل في السّودان عام 1975)، يمكن لها أن تصيب المجتمع والدّولة بالشّلل التام.[2]

وفي الوقت التي تحضر بعض الأقطار العربية إنشاء الأحزاب السياسية، أو تخضعها لقيود مشدّدة، تبرز بعض الهيئات المدنية البديلة التي تتولى النهوض بوظائف الأحزاب في مناقشة القضايا العامة، وصياغة البدائل السياسية في صورة جمعية الخليجيين في الكويت، ومنتدى الجسرة الثقافي في قطر، وجمعية المهن الاجتماعية بالإمارات العربية المتحدة. وجماعة الاخوان المسلمون في مصر- رغم حظر حزب العدالة والتنمية- إلاّ أن جميعها لطالما حققت انتصارات خلال الإنتخابات المحلية، خصوصًا في ظل ارتباطها ببعض النقابات المهنية الهامة كنقابات الأطبّاء والمهندسين والُمحامين.

---

[1] المرجع نفسه، 25-26.

[2] المكان نفسه.

وتبرز الإحصائيات، أن العالم العربي يزخر بعدد هائل من المنظمات والاتحادات والجمعيات غير الحكومية، إذ يشير "علي الكنز" أن الجزائر وحدها امتلكت سنة 1992 أكثر من 25 ألف جمعية مستقلة تأسّست في ظرف سنتين فقط من انهيار النظام الحزبي الذّي كان سائدا في تشرين الأول/ أكتوبر 1988[1]، في حين أنها امتلكت منتصف الألفية الجديدة 57 ألف منظمة غير حكومية منها 842 جمعية وطنية. تليها المغرب التي يصل عدد منظّماتها غير الحكومية إلى نحو ثلاثين ألف منظمة، ثمّ مصر بأكثر من 16 ألف منظمة غير حكومية، ويتدنى عدد المنظمات الأهلية في دول الخليج ليصل في البحرين إلى حوالي 400 منظمة، والسعودية بـ 230 جمعية وطنية.[2] في المقابل يذكر سعد الدين إبراهيم ما يربو عن سبعين ألف منظمة غير حكومية في الوطن العربي كانت سائدة سنة 1996، ولاشّك أنّ أعداد الجمعيات والمنظّمات غير الحكومية في تزايد مستمر منذ ذلك الحين.[3]

إلاّ أن هذه الطّفرة العدديّة في التنظيمات المدنية العربية لا تعني أن جميعها على القدر نفسه من الفعالية، فالواقع يشير إلى أن هذه الزيادات الهائلة في أعداد الأحزاب السّياسية أدّت إلى تشرذم وانقسامات في الأحزاب القائمة ، وهو ماخلق غالبية حزبية تعدّ أصغر حجمًا من أن يكون لها شأن في الحياة العامة ببلادها.[4] فجلّ الأحزاب السّياسية لا تملك فرصة حقيقية في المُشاركة في السلطة على أساس التنافس والتداول السلمي بينها. وحتى وإن سلّمنا بلعب تنظيمات المجتمع المدني أدوار متقدمة خلال فترات متقطعة من العقود السّابقة، إلاّ أن الواقع وفي أغلب الحالات يشير إلى هيمنة تنظيمات الدّولة على المجتمع، إضافة إلى اكتسابه لاستقلالية نسبيّة في اتخاذ القرار وتسيير شؤون المجتمع.

---

(1) علي الكنز، "من الإعجاب بالدّولة إلى اكتشاف الممارسة الاجتماعية، في: سعيد بنسعيد العلوي، "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الدّيمقراطية"، **مرجع سبق ذكره**، 212.

(2) باقر سلمان النجار، "المجتمع المدني في الوطن العربي: واقع يحتاج إلى إصلاح"، في: أحمد عوض الرحمون، وآخرون، **الدّولة الوطنية المعاصرة، أزمة الاندماج والتفكيك** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، 62.

(3) عزمي بشارة، **المجتمع المدني، دراسة نقدية** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات، ط6، 2012)، 300.

(4) رائد فوزي احمود، "الأحزاب السياسية في الوطن العربي.. وإشكاليات العلاج"، في: أحمد عوض الرحمون، وآخرون، **الدّولة الوطنية المعاصرة، أزمة الاندماج والتفكيك** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، 126.

والجدير بالذكر أن جل المهتمّين بالشأن العربي يعترفون بالإستقلال النّسبي الذي تتمتّع به الجماعة الحاكمة عن مجتمعاتها، بل وبدرجة واسعة منه، فالنخب الحاكمة لم تشهدّ تحدّيًا حقيقيًا من القوى الاجتماعية لاستمرار أنظمتها، أو للإبقاء على سطوتها وهيمنتها على مجتمعاتها، بأسلوب شبيه جدًا بأساليب المحتلّ أيام الحقبة الإستعمارية. إذا ما استثنينا في ذلك دولة لبنان ودول الخليج العربي التي يعتبر مصدر حكامها امتدادًا للقبيلة المتسيّدة. ويبدو أن الحديث عن أزمة الدّيمقراطية في الوطن العربي، يعبّر عن هذا الإعتراف، وإنقطاع الصّلة بين الجماعة الحاكمة من ناحية، ومطالب وتطلّعات المواطنين من ناحية أخرى.[1]

وإذا ما حاولنا إسقاط نموذج "جويل ميغدال" في تحديده لأنماط العلاقة بين الدّولة والمجتمع، والمعايير التي يتم وفقها توزيع الضّبط الاجتماعي، مع استخدام تصنيف يجمع أهم المتغيّرات المؤثّرة على قوّة الدّولة، وتنظيمات المجتمعية **(أنظر الجدول رقم 02، صفحة 94)**، فمن الممكن استخراج أربع نماذج يمكن تصنيف الدّول العربية وفقها. ويتّضح أن معظم الدّول العربية منذ نشأتها وصولاً إلى يومنا هذا لم تستطع بعد الاستقرار في النموذج رقم (01)، أي نمط **"الدّولة القويّة والمجتمع القوي"**، والذي يكفل قدرًا عاليًا من التّمكين المُتبادل بين الطرفين، على اعتبار أن التّنافس الشّريف بين مختلف التنظيمات الاجتماعية، من شأنه الرّفع من كفاءة مؤسّسات الدّولة، ومن فعاليتها.

---

[1] عدنان السيد حسين، تاريخية الدولة بين الماضي والحاضر: ظروف النشأة وآثارها، في: عادل الشّرجبي، **أزمة الدولة في الوطن العربي**، تعقيب: كامل السّيد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2012)، 101.

جدول رقم 02: نماذج العلاقة بين الدّولة والمجتمع في الوطن العربي

	دولة قوية	دولة ضعيفة
مجتمع قوي	(1) تكامل وتناسق بين التنظيمات، تنافس مضبوط بقواعد واضحة، في ظل مشاركة سياسية مقبولة، وفي ظروف ديمقراطية.	(2) حكم مفروض من خلال جماعات ضغط تسيطر على الدّولة على حساب الجماعات الأخرى. (أولى سنوات استقلال الدّول العربية).
مجتمع ضعيف	(3) حكم تفرضه دولة مستقلة، ونخبة متحكمة في موارد الدّولة وفي رسم السياسات. (مرحلة الخمسينات والسّتينات).	(4) صراعات داخلية وحروب أهلية، وتفكّك أجهزة الدّولة، مع تبعية للقوى الأجنبية.

المصدر: من إعداد الباحث.

ويشير واقع الدّول العربية إلى أن كلها تتأرجح بين النّماذج (2) و(3) و(4). فمساحة الحريات المتاحة في الوطن العربي تبقى محدودة، بالمقارنة بمواقع كثيرة في العالم، فسلطة الدّولة ما زالت مطلقة وغير خاضعة للمساءلة أو التداول. في المقابل، هناك بعض من الدّول العربية تندرج في الوقت الراهن في النموذج الرابع نظرًا للظروف التي تعاني منها كل دولة، والأمر يرتبط بكل من الصّومال، عراق ما بعد الغزو الأمريكي 2003، السّودان بعد إنفصال الجنوب 2011، ليبيا بعد ثورة 17 فبراير 2011، وسوريا بعد الثورة التي تحوّلت إلى حرب أهلية لم تعرف مآلاتها بعد. وهو النموذج الذي في الغالب ما يرتبط بالدّول التي تعاني من أزمات داخلية حادّة، ومن حروب أهلية طاحنة، ويتضمّن النموذج أقصى درجات المزج بين ضُعف الدّولة من جهة، وضُعف القوى الإجتماعية من جهة ثانية.

استنتاجات

إن تمكين قوى المجتمع المدني وتعزيز أدوارها، لا يعني بحال من الأحوال إضعافًا لقدرة الدّولة على القيام بوظائفها، فتحقيق التّنمية الاجتماعية للقوى المختلفة المكوّنة لنسيج المجتمع، من شأنه المساهمة في دعم القدرات المؤسّسية والهيكلية للدّولة، كما أن المجتمع المدني الفعّال لا يصلح إلاّ في إطار دولة قوية تؤمن بقواعد اللّعبة الديمقراطية، وتستند إلى مبادئ المواطنة وسيادة القانون.

وبناءً على ذلك، تعتبر عملية بناء الدّولة والمجتمع، عمليتان متكاملتان ومتزامنتين، يستلزمان التحرّك في الوقت ذاته، فغيابهما معًا أو غياب أحدهما يقود لا محالة نحو مظاهر التسلّط والاستبداد، وانعدام الأمن والاستقرار؛ فالإكتفاء ببناء الدّولة، يؤدّي إلى دولة تسلّطية، تعمل على تضييق هامش حرّية الأفراد، وبالتالي تغدو الدّولة في حال قوّتها أداةً للقمع السّياسي.[1] الذي تحاول من خلاله تعويض افتقارها للشّرعية اللاّزمة لاستمرارها، ما يجعلها في خانة الدّول الهشّة، التي تحمّل في طياتها بذور انهيارها. في المقابل، ينجرّ عن عملية بناء الُمجتمع في ظل ضعف الدّولة وترهّلها، مزيد من الصّراعات المُحتدمة بين القوى المجتمعية، فغياب الأسس الدستورية والضوابط القانونية، من شأنه تأجيج الخلافات بين الحشود والجماهير، التي قد تتحوّل إلى حروب أهلية ونزاعات اجتماعية ممتدة. فالحشود كما وصفها المؤرّخ الفرنسي "غوستاف لو بون" «*Gustave Le Bon*» "**مستعدة دائمًا للتمرّد على السّلطة الضعيفة، وللخضوع للسّلطة القوية**".[2] وبالتالي، فإن بناء الدّولة القابلة للإستمرار يتطلّب تحقيق سيادة الدّولة، وبناء شرعيّتها، بالاضافة إلى تحقيق الإنصهار الاجتماعي بين جموع القوى المُشكّلة للمجتمع.

---

(1) Bertrand Badie, Pierre Birnbaum, *The Sociology of the State*, Tr: Arthur Goldhammer (Chicago: The University of Chicago Press, 1983), 31.

(2) « *A crowd is always ready to revolt against a feeble, and to bow down servilely before a strong authority* » ; Gustave Le Bon, *The Crowd: A Study of the Popular Mind* (New York: Casimo classics, 2006), 25.

وعلى النقيض من التّجربة الأوروبية، التي كانت نشأة الدّولة الحديثة فيها انعكاسًا لرغبة القوى المجتمعية المحلّية في إقامة كيان، يسمح بتمثيل أفراد المجتمع وخدمة مصالحهم، وفق مفهوم **"الدّولة الوظيفية"** (حسب جورج بيردو)[1]، كان قيام معظم الدّول في العالم العربي ترجمة لصراعات القوى الدّولية، وتنافسها على تقسيم مناطق النّفوذ. ولذلك نشأت الدّول العربية، وهي تفتقر منذ البداية إلى المشروعية اللاّزمة للنهوض بأحوال المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، وبناء دولة مؤسّسات تعبّر عن مجتمعها وتشعرهم بالانتماء.

وبالرغم من هامش الحرّية النسبية الذي استطاعت منظّمات المجتمع المدني تحقيقه في مواجهة سطوة النّخب الحاكمة، إلاّ أن العلاقة بين الدّولة والمجتمع في مجملها لا تزال مختلّة، وتميل نحو استمرار سيطرة الدّولة وتغوّلها على مجتمعاتها، وذلك من خلال اعتمادها على مختلف القيود والضوابط القانونية والادارية والمالية التي تفرضها النظم الحاكمة، والتي تحول دون تمتّع هذه التنظيمات باستقلالية حقيقية عن أجهزة الدّولة ومؤسّساتها، وهو ما يبقي حرّيتها في حدود ما ترسمه السّلطة السّياسية.

ومن المؤكد أن غياب عملية التّمكين المُتبادل بين الدّولة والمجتمع المدني في المنطقة العربية قد ترك أثره البالغ على مسألة محورية تتمثّل في أزمة الدّولة القطرية في العالم العربي، والتي تبرز ملامح أزمتها في عدم اكتمال عملية بنائها المؤسسي في كثير من الحالات، والتي غالبًا ما ارتبطت بالتبعية الهيكلية البنيوية للخارج، بالإضافة إلى تضخّم أجهزتها الأمنية، فضلا عن غلبة الطّابع التّسلطي والاستبدادي على أجهزة الدّولة، وبروز ظاهرة الاستعصاء الديمقراطي في المنطقة العربية.

[1] لمزيد من المعلومات، نظر:

George Burdeau, *L'Etat* (Paris: Edition du Seuil, 1970), 168-169.

الفصل الثاني:

الدولة والمجتمع في الجزائر (1962-1989)

المبحث الأول: طبيعة الدولة في الجزائر

المبحث الثاني: طبيعة التنظيمات الاجتماعية في الجزائر

الفصل الثاني: الدولة والمجتمع في الجزائر (1962-1989)

يسعى الفصل الثاني إلى تحديد طبيعة العلاقة التي ميّزت الدّولة والمجتمع في الجزائر في الفترة الممتدة من 1962 تاريخ حصول الجزائر على الاستقلال وبداية تشكّل الدولة الوطنية ذات السيادة، إلى سنة 1988 تاريخ انهيار شرعية النظام ودخوله في أزمة متعددة الأبعاد، هدّدت كيان الدولة الناشئة، واضطرته إلى إجراء تغييرات معتبرة سواءً في الشكل أو المنطق (منطق النظام).

سيتناول **المبحث الأول، طبيعة الدولة في الجزائر** من جذورها الأولى خلال الثورة التحريرية إلى أحداث الثامن من تشرين الأول/ أكتوبر 1988 وما أتبعها من تحولات جذرية في طبيعة النظام السياسي الجزائري. سيتم ذلك من خلال تفكيك المتغيرات الأساسية المكونة له وفحصها وتحليلها قصد اكتشاف العناصر الجوهرية فيه وفهم العلاقات التي تربط بينها، والأسباب الحقيقية التي أدّت إلى انسداد هذه العناصر عبر الزمن والمراحل التي تنتقل في إطارها.

إن فهم هذه الأحداث وتفكيكها وتشريحها يعُد المفتاح الأساسي لفهم العديد من التطورات السياسية التي شهدتها الساحة الجزائرية في المراحل الموالية رغم قصر مدّتها التي لا تتجاوز الثّلاث سنوات.

في حين يتصدّى **المبحث الثاني لطبيعة التنظيمات الاجتماعية في الجزائر** منذ الاستقلال إلى غاية إقرار دستور جديد للجزائر عام 1989. والذي نسعى من خلاله إلى تفسير بناء المجتمع الجزائري، ومنه تحديد سلوكات الأفراد والجماعات في طبيعة علاقتهم مع النخب الحاكمة.

المبحث الأول: طبيعة الدولة في الجزائر

يتناول هذا المبحث طبيعة الدولة في الجزائر من جذورها الأولى خلال الثورة التحريرية إلى أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1988، وما أتبعها من تحولات جذرية في طبيعة النظام السياسي الجزائري. سيتم ذلك من خلال تفكيك المتغيرات الأساسية المكونة له وفحصها وتحليلها، قصد اكتشاف العناصر الجوهرية فيه وفهم التفاعلات داخله. لفهم الأسباب الحقيقية التي أدّت إلى انسداد هذه العناصر عبر الزمن والمراحل التي تنتقل في إطارها. حيث سينطلق البحث أولاً في تحليل طبيعة الدولة في المنطقة العربية وأبرز مميّزاتها. ليتم بعد ذلك، إسقاط هذه المميزات على الحالة الجزائرية، من خلال دراسة تطور الدولة الجزائرية وظروف نشأتها من تاريخ الاستقلال إلى أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1988.

المطلب الأول: طبيعة الدولة في المنطقة العربية

شهد مفهوم الدّولة ووظائها بعد الثّورة الصّناعية تحوّلات عدّة؛ فبعد أن كان الهدف الأوّل من تأسيس الدولة هو تحقيق الأمن والحفاظ على حياة وممتلكات الأفراد، باتت الدولة اليوم ذات سلطة متميّزة بجوهرها وفكرتها عن مفهومها التقليدي. فنتيجة لاتّساع أدوارها كفاعل، تمكّنت الدولة من لعب أدوار إيجابية أخرى كإعادة توزيع الدّخل القومي، وتنظيم العلاقات بين الأفراد وفق نظام الحقوق والواجبات، والذي تُنظّمه مجموعة من الأطر القانونية والأنظمة الدستورية التي يتحوّل بموجبها الأفراد من مُجرّد رعايا للحاكم إلى مواطنين في دولة قانون.[1] فالدولة الحديثة في الفكر الغربي تنتمي إلى المجتمع وهي نِتاج لسيرورته التّاريخية، فالشّعب هو مصدر السّلطة التي يُعاد إنتاجها وفقًا "للعقد الاجتماعي" المُبرم بينه وبين حاكمه. ومن خلاله يتمّ الإنتقال من نموذج الدّولة التّقليدية إلى نموذج **"الدّولة الوظيفيّة" «*L'Etat Fonctionnel*»** حسب وصف أستاذ الفقه الدّستوري **جورج بوردو «*George Burdeau*».**[2]

---

[1] أحمد بعلبكي وآخرون، **جدليات الإندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي** (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، 52-53.

[2] George Burdeau, *Op.cit.*, 174.

إن مُختلف المراحل التي مرّت بها الدولة القومية في أوروبا، لم يشهدها الفكر السّياسي العربي والإسلامي. فالقرون الأربعة الماضية التي استطاعت فيه القارة الأوروبية تحقيق قفزتها النّوعية نحو الأمام، وتمكّنها من إعادة تنظيم هياكلها الإجتماعية والسّياسية. عرف العالم العربي والإسلامي في القرون نفسها مراحل من الإنحطاط والتقهقر، حيث لم تستطع خلالها الإمبراطورية العثمانية مواكبة التطوّرات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعة والثقافية التي كانت تمرّ بها أوروبا.[1]

ويرجع هيثم غالب النّاهي أسباب هذا التراجع إلى الطبيعة الهيكليّة التي أُسّست عليها **الإمبراطورية العثمانية (1299-1923)** والتي كانت تسيطر على مقدرات معظم المنطقة العربية. فنشأة السّلطة العثمانية كانت مبنيّة أساسًا على التمرّد والقوّة العسكرية، حيث لم يتمكّن مُعظم السّلاطين الذين تربّعوا على سدّة الحكم من إدراك مفهوم الدّولة المدنية ومأسستها.[2] فعِوض تبنّي النهجً المدني على الشّاكلة الأوروبية، إلتزمت السّلطة بنهج التّعقيد العسكري. وعلى الرغم من توسّع سلطة الإمبراطورية، وخلقها لوظائف تنفيذية للعسكر والقضاء والتموين، إلاّ أن جميعها كانت مُجرّد مُقاطعات تحمِل في طياتها سمات الولاء المُطلق لسيّد السّلطة (السّلطان) ووجوب طاعته. وهو ما أدى إلى إلغاء المجتمع الذي تمّت معاملة أفراده بصفتهم رعايا للسّلطان تحكمهم ولاءاتهم للسّلطة.[3]

إن الطّرح القائل بأن ضعف عملية بناء الدّولة في العهد العثماني السّبب الوحيد للبداية المتعثّرة للدولة القومية العربية أمرًا مجافٍ للحقيقة؛ فبالاضافة إلى الضعف الهيكلي البنيوي، فقد برزت قضية الإستعمار وكل ما حملته الحقبة الإستعمارية من مشكلات لا تزال أثارها بادية للعيان. بل إن هناك من يعتبرها السّبب الرئيسي لمعظم الأزمات التي يشهدها العالم

---

(1) غسان سلامة وآخرون، **المجتمع والدّولة في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2005)، 107.

(2) هيثم غالب الناهي، **مرجع سبق ذكره**، 117-118.

(3) **المرجع نفسه**، 122.

العربي، وأن المنطقة العربية لم تعرف يومًا هيكلة شبيهة بمفهوم الدولة في الفكر الغربي[*] إلاّ بعد تبعات الاستعمار الأوروبي ونظام الانتداب.[1] فنشأة أغلب هذه الكيانات لم تكن إنعكاسًا لرغبات قواها المجتمعية المحلّية -كما هو الحال في التجربة الغربية- بقدر ما كانت ترجمةً **لصراعات القوى الدّولية** وإعادة تركيب جغرافية المنطقة[**] بما يخدم مصالحها الإقتصادية والأيديولوجية، ويكرّس هيمنتها على الأقاليم العربية[2]. وهي الحقبة التي تمّ خلالها ما يسمّيه **بيرتران** بادي «*Bertrand Badie*» بـ"**استنساخ نموذج الدّولة الأوروبية**

---

[*] يُعارض نفر من الباحثين وفي مقدمتهم "**إيليا حريق**" الاتجاه الذي يشير إلى أن الدولة العربية حديثة النّشأة وأنها من مخلّفات العهد الإستعماري، حيث يؤكّد على أن أغلب الدّول العربية القائمة حاليًا لها جذورها وامتداداتها التاريخية وأنها نشأت كحصيلة لعوامل داخلية وإقليمية أصيلة سبقت ظاهرة الإستعمار الأوروبي بكثير. فحتى وإن كانت تقليدية في مراحلها الأولى، إلاّ أنها كانت تتمتع بالاعتراف الشّرعي في المجتمع القائمة فيه، كما كان لها حدودًا جغرافية أو على الأقل نواة جغرافية تشكّل قاعدة حكمها1. في حين لا ينفي أصحاب هذا الاتجاه وجود بعض الدول العربية التي نشأت كنتيجة للخطط والسياسات الإستعمارية ولم ترتبط نشأتها بأي معطيات تاريخية محلية، في صورة كل من سورية، العراق، لبنـان والأردن.

إيليا حريق، "نشوء نظام الدّولة في الوطن العربي"، في: حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السّياسية العربية، الإتجاهات الحديثة في دراستها** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2008)، 27-48.

[1] بهجت قرني، "وافدة، متغربة، ولكنها باقية، تناقضات الدّولة العربية القطرية"، في: غسان سلامة وآخرون، **الأمة والدولة والإندماج في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، 51-52.

[**] وقد قام الاستعمار في حالات بعمليات تجزئة وتفتيت بعض الكيانات القائمة مثل حالة بلاد الشّام والتي قُسّمت إلى كل من سورية، لبنان، فلسطين، والأردن، وقد اقتطعت أجزاء من سورية وضُمّت إلى كل من تركيا والأردن ولبنـان. وفي حالات أخرى قام الاستعمار بضم كيانات قائمة لخلق كيانات أكبر، مثلما هو الحال بالنسبة إلى الدّولة اللّيبية التي تم فيها تجميع لثلاث ولايات عثمانية متجاورة -برقة، طرابلس، فزان خلال فترة (1911-1918)-، والدولة السّودانية التي ضُمت إليها مناطق غرب السودان خلال فترة الحكم الإنجليزي-المصري في النصف الأول من القرن العشرين. وفي حالات ثالثة، دولة مثل اليمن ومعظم الدول الخليجية وإن لم تتعرّض لاحتلال الاستعماري المباشر، إلاّ أن ترسيم حدودها شابه تأثير كبير من الاستعمار البريطاني.

حسنين توفيق إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، 93-94.

[2] سالم توفيق النجفي، "أزمة الدولة القومية المعاصرة.. التفكيك والإندماج"، في: أحمد عوض الرحمون وآخرون، **الدولة الوطنية المعاصرة، أزمة الإندماج والتفكيك** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، 11.

في المنطقة العربية"[1]، وذلك من دون مُراعاة التمايزات الفكرية والدّينية، والتنوّعات العرقية والثقافية، وكذا إختلافات الواقع التاريخي والاجتماعي بين المنطقتين.[2]

إن بروز الدولة الوطنية العربية الحديثة إلى حيّز الوجود كدول مستقلّة جاء محمّلٌ بالعديد من الأعباء الدّاخلية والإقليمية؛[3] فتفاقم المشكلات التي ورثتها عن مرحلة ما قبل الإستقلال من ناحية، وتزايد حدّة المشكلات النّاجمة عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي أتبعت مرحلة ما بعد الاستقلال من ناحية أخرى، جعلها تقف عاجزة -بدرجات متفاوتة- عن طرح وتنفيذ سياسات وإجراءات فعّالة للتّصدي لتلك المعضلات، وبخاصة في ظل حالة الضعف الهيكلي الداخلي في بعض الدول من ناحية، وتعدّد مصادر الخلافات الحدودية والصراعات العربية-العربية[*] من ناحية ثانية، وتزايد الضّغوط الخارجية وعمليات الاختراق الأجنبي للوطن العربي من ناحية ثالثة.[4]

لا شك في أن الأزمة البنائية التي تعانيها الدولة القطرية العربية تترك تأثيراتها السّلبية في أداء الدّولة وفعالية أجهزتها من ناحية، وفي طبيعة علاقاتها بمجتمعها من ناحية ثانية، وفي نمط علاقتها بالعالم الخارجي من ناحية ثالثة. وإن كانت درجة حدّة هذه الأزمة وأبعادها تتفاوت من حالة لأخرى ومن دولة لأخرى.[5]

---

(1) Bertrand Badie, *L'Etat Importé*: *Essai sur l'Occidentation de l'Ordre Politique* (France: Librairie Arthème Fayard,1992).

(2) عدنان السيد حسين، **مرجع سبق ذكره**، 103-104.

(3) حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السّياسية العربية، الإتجاهات الحديثة في دراستها، مرجع سبق ذكره**، 94.

(*) تتأتّى معظم الخلافات العربية-العربية من قضية ترسيم الحدود التي لم يراعي فيها المستعمر معطيات الجغرافيا والتاريخية للمنطقة. من أبرز أمثلة الخلافات الحدودية: النّزاع المصري-السوداني حول منطقة حلايب، النّزاع الجزائري-المغربي (حرب الرّمال 1963)، النزاع الجزائري-المغربي حول قضية الصّحراء الغربية، النّزاع السعودي-اليمني (1926)، النزاع القطري-البحريني (1935)، النزاع السعودي-الكويتي، النزاع العراقي-الكويتي (1990)، وغيرها من النزاعات.

(4) حسنين توفيق إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، 95.

(5) **المرجع نفسه**، 91.

وفيما يلي أهم وأبرز الأبعاد والمظاهر المشكّلة للأزمة البنائية في الدّولة العربية التي تتداخل بعضها ببعض لتشكّل جميعها التفسير الأمثل للظاهرة الأكثر جدلاً وهي قضيّة التسلّط والاستعصاء الديمقراطي في الأقطار العربية:

1. تدخّل المؤسّسة العسكرية في العملية السياسية في المنطقة العربية

من النافل القول إن مهام المؤسّسة العسكرية في الدّولة الدّيمقراطية الحديثة يحدّدها دستور الدّولة، ولا تتعدّى مهمّة الدفاع عن السيادة العليا للدولة ومواجهة العدوان الخارجي أو الدفاع عن سيادة القانون بأمر من القضاء ورقابته. وإن كانت تسعى لتطبيق قدراتها التأثيرية لتحقيق مصالحها، إلاّ أنها لا تؤدّي أيّ أدوار سياسية حقيقية، ولا تتدخّل في الصّراعات السّياسية الدّاخلية إلاّ فيما يتعلق بالأمن القومي، حتّى حينما تشهد العملية السّياسية فيها حالاتٍ حادة من الصّراع والأزمات(*). لذلك لم يعرف الغرب ظاهرة الانقلابات العسكرية، ولا ظاهرة تدخل الجيش في الحياة السياسية، ذلك ان السياسة فيها لعبة مدنية صرف ومجال مفتوح للمنافسة بين المواطنين يحكمه الدستور والقانون.[1]

في المقابل، يعتبر موضوع دور الجيش أو المؤسسة العسكرية في صناعة القرار في الوطن العربي موضوعًا مسكوتًا عنه من قبل المفكّرين والباحثين، وذلك لما يعتريه الموضوع من غموض، وقد صنّف لفترة طويلة في خانة المحرمات السياسية. وتُشير طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السّياسية في المنطقة العربية إلى تحوّل في وظائف الجيش(**) ومزيد من التورّط في الحياة السّياسية، وسط تأثيرات واسعة في نمط العلاقة سواءً

(*) تعتبر **إيطاليا** من أكثر الدول الديمقراطية الأوروبية تعرّضًا للأزمات السّياسية الحادّة، ففي عقود صغيرة استهلكت ما يزيد عن عشرات الحكومات، ومع ذلك لم يحدث أن تدخّلت المؤسسة العسكرية يومًا ما لتكريس الاستقرار السّياسي، أو فرض تشكيل معيّن للحكومة، أو أبعد من ذلك أن يتولّى بنفسه مسؤولية الانتقال السّياسي. ففي المنظومة الغربية، يؤمن الجميع العملية الديمقراطية معرّضة للتهديد بمجرّد أن يلعب الجيش أدوارًا سياسية معيّنة.

(1) عبد الإله بلقزيز، السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة، في: أحمد ولد داداه وآخرون، **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، 17-18.

(**) يُرجع باحثون **أسباب هذا التّحول المخيف في وظائف المؤسّسة العسكرية في الكيانات السياسية العربية** إلى المكانة المرموقة التي تحظى بها المؤسسة العسكرية في عدد من الأقطار العربية بصفتها من سلالة جيش التحرير والسبب الرئيسي في

بينها وبين السّلطة، أو في توازنات الحقل السّياسي وعلاقتها بمجتمعاتها، وهو ما يترك أثره البالغ في كبح عملية التحوّل الديمقراطي وتراجع النظام المدني لصالح النظام العسكري.[1] ففي بعض الحالات، تهيمن النخب الحاكمة السياسية على المؤسّسة العسكرية باعتبارها السّلطة المهيمنة على كافة المؤسّسات السيادية وفي مقدمتها قوات الشّرطة ومؤسسة الجيش، من خلال ربطه بسياسات الحزب الحاكم وأيديولوجيته الحاكمة.[2] ويتم الاعتماد عليها لتحقيق مصالح النخب الحاكمة الضّيقية على حساب باقي أطياف المجتمع، كما تميل إلى الإعتماد عليها لقمع باقي التنظيمات الاجتماعية المُعارضة. وواقع الأمر يثبت في عديد الحالات إستخدام النظم الحاكمة قوات الشرطة لقمع المظاهرات والتجمعات -المكفولة دستوريًا-، ووصلت في مرات عدّة إلى استخدام الجيوش في مواجهة المواطنين قصد احتواء الوضع وإبقاء سطوتها على السّلطة. يكون الجيش في هذه الحالة أداة بيد السلطة الحاكمة المستبدة.[3]

وفي حالات أخرى، تتحوّل المؤسّسة العسكرية من مجرّد أداة في يد النخب الحاكمة، إلى الطّرف المُسيطر على العملية السياسية برمّتها، وتبرز عادة في أسلوب الإنقلابات العسكرية لتغيير النظام الحاكم، لتتغير بذلك ماهيته ووظيفته من جيش حامي لحدود الدولة القومية، إلى نخب سياسية تتولّى رسم السياسات العامة للدّولة، ويمكن أن تُدار هذه السّلطة سواءً عن طريق الحُكم العسكري المُباشر، أو من وراء ستار من خلال شخصية سياسية صورية في الواجهة، وهو الوضع الغالب على المشهد السّياسي العربي خصوصًا فترة

استقلالها، وإذا ما أضفنا إلى ذلك التشكّل غير الطبيعي للدولة الوطنية الحديثة كما تم الإشارة إليه سابقًا، وطريقة تشكلها كهجين من بقايا الدولة السلطانية المتسلّطة، ومن هياكل ونصوص قانونية شكلية مشوّهة من الإدارة الاستعمارية، انتهاءً بضعف الطبقة الوسطى في المجتمع العربي، وعدم تعاظم دورها السياسي بما يناسب حجمها الاجتماعي، وبقيت بما يكاد يشبه الرعايا بدل المواطنين.

[1] مركز دراسات الوحدة العربية، "مقدّمة"، في: أحمد ولد داداه وآخرون، **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، 9.

[2] إبراهيم عبد المعطى، وضعية الجيش في النظم السّياسية، **المعهد المصري للدراسات السّياسية والاستراتيجية**، (2016): 3.

[3] عبد الإله بلقزيز، السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة، **مرجع سبق ذكره**، 21.

الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، كما كان الحال في مصر، العراق، سورية، الجزائر، ليبيا، اليمن، ويبقى الهدف الرّئيسي من ذلك تكريس سيطرة "العسكر" على العمليّة السّياسية ومنه أي أطراف مُعارضة من الوصول إلى مراكز صناعة القرار.[1]

2. ظاهرة الدّولة الرّيعية في المنطقة العربية

تعتبر ظاهرة الدولة الرّيعية[*] أحد أبرز المظاهر التي شهدها العالم المعاصر ابتداءًا من النّصف الثّاني من القرن العشرين. وإن اختلفت تعريفات الدّولة الرّيعية، إلاّ أن في مُجملها تُشير إلى: **"تلك الدّول التي تعتمد على جزء كبير من إيراداتها (أكثر من 40%)، من النّفط أو من مصادر أجنبية أخرى"**.[2] وتعتبر الأقطار العربية التجسيد الأمثل لظاهرة الدّولة الرّيعية، فقد باتت مصادر الرّيوع الخارجية المُحرّك الأساسي لاقتصاداتها. ففي الوقت الذي عمِدت فيه الحكومات الغربية إلى تطبيق سياسة تنمية فعّالة قائمة أساسًا على تطوير نظام مالي حديث وزيادة الاعتماد على الضرائب، أبقت الحكومات في الأقطار العربية على النظم المالية والضريبية التقليدية نفسها التي أثبتت فشلها، واستمرّت في توزيع ريعها الاقتصادي

---

(1) Keven Koehler, «Officers and Regimes: The Historical Origins of Political-Military Relations in Middle Eastern Republics», in: Holger Albrecht and Others, edi., *Armies and Insurgencies in the Arab Spring* (United States: University of Pennsylvania Press, 2016), 40.

(*) إن أوّل وصف للدولة التي تعتمد على مصادر خارجية للدخل بعيدًا عن الضرائب بمفهوم **الدّولة الرّيعية** جاء على يد الكاتب حسين مهداوي في دراسة قام بها حول إيران. وقد جاءت مساهمة مهدوي هذه بعد تضاعف العائدات النفطية الإيرانية ابتداءً من تأميم الصناعات النفطية عام 1951.

Hossein Mahdavy, « patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: Case of Iran », in: M.A Cook, ed., *Studies in Economic History of the Middle East*: *From the Rise of Islam to the Present Day* (London: Oxford University Press, 1970), 428-467.

(2) Giacomo Luciani, « Allocation vs. Production States: A Theoretical Framework », in: Hazem Beblawi, Giacomo Luciani, ed., *The Rentier State* (New York: Routledge Library Editions, 2016), 13.

على المجتمع في صورة برامج وسياسات اقتصادية واجتماعية هدفها تغطية عجزها التنموي، وهو الأمر الذي ينطوي عليه نتائج مدمّرة للإقتصاد والتّنمية.[1]

وتشير معظم الأدبيات والدراسات التي تناولت ظاهرة الدّولة الرّيعية إلى أن إعتماد معظم إقتصاديات الدول العربية المُفرط على الريع الخارجي، سواءً الموارد النفطية أو غيرها[*] مكّنها من تحقيق إستقلالية كبيرة عن مجتمعها وحررها من أي ضرورة لتطوير قاعدة إنتاجها المحّلي، أو تطبيق نظام ضريبي صارم.[2] وهو ما أسهم في تكريس الظاهرة التسلّطية في المنطقة العربية وتعطيل المشاركة السّياسية بها.[**] فتركّز الثروة الرّيعية في يد عدد محدود من الأفراد التي تتولّى إعادة توزيعها أو استخدامها على غالبية أفراد المجتمع لا يلبث أن يؤدّي إلى السّطوة السّياسية أيضًا.[3] فتحوّل المجتمعات العربية إلى مجتمعات إستهلاكية مكّن نظمها السّياسية من خلق شبكات زبونية بينها وبين محكوميها قائمة على

---

[1] Hazem Beblawi, Giacomo Luciani, « Introduction », in: Hazem Beblawi, Giacomo Luciani, ed., *The Rentier State* (New York: Routledge Library Editions, 2016), 9-10.

[*] يذهب الدكتور **حسنين توفيق إبراهيم** إلى التفريق بين **"الدولة الريعية"** و**"الدولة شبه الريعية"**؛ ففي حين تعتمد الدولة الرّيعية على النّفط كمصدر رئيسي لإيراداتها، تعتمد الاقتصاديات ذات الطابع شبه الرّيعي على مصادر خارجية أخرى غير العائدات النّفطية، في صورة: إيرادات السّياحة، المعونات الخارجية، ومداخيل رسوم استعمال الممرات المائية، فضلاً عن التحويلات المالية للأفراد العاملين في الدّول الريعية.

حسنين توفيق إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، 102.

Hazem Beblawi, « The Rentier State in the Arab World », in: Giacomo Luciani, ed., *The Arab State* (United States: University of California Press, 1990), 88.

[2] Jean Leca, «Social Structure and Political Stability: Comparative Evidence from the Algerian, Syrian and Iraqi Cases », in: Giacomo Luciani, ed., *The Arab State* (United States: University of California Press, 1990), 151.

[**] تشير الأدبيات السياسية والتطبيقات الواقعية إلى وجود علاقة طردية بين المداخيل النفطية والانفتاح السّياسي؛ فكلما انخفضت العائدات النّفطية شرعت الأنظمة في إجراءات للإصلاح السّياسي، وكلما ارتفعت هذه العائدات تراجعت المبادرات الإصلاحية.

[3] Hazem Beblawi, « The Rentier State in the Arab World », in: Hazem Beblawi, Giacomo Luciani, ed., *The Rentier State* (New York: Routledge Library Editions, 2016), 51.

سياسة كسب الولاء وشراء السّلم الاجتماعي، فقدرة الدّولة على تقديم المنح والهبات[*] يعفيها من أي شكل من أشكال المساءلة الدستورية، ويقلّص من تنامي المطالب والضغوطات الشّعبية بالمشاركة السّياسية سيرًا على مبدأ **"لا ضرائب دون تمثيل" «*No* Taxation Without Representation»**،[1] ويطلق **مايكل روس «Michael *Ross*»** على هذا البعد في إعاقة الدّيمقراطية بـ"التأثير الرّيعي" **«*Renti*er Effect»**.[2] في حين يسمّي اعتماد النظم السّياسية على أجهزتها القمعية وبالأخص مؤسستها العسكرية للتصدّي لأي محاولات زعزعة إستقرار النظام من طرف الجماعات المناوئة بمفهوم "التأثير القمعي" **«Repression Effect»**. حيث تتمكّن النظم السّياسية العربية بالاعتماد على العامل الرّيعي من تعزيز سيطرتها على مجتمعاتها، وتدعيم قدرتها على الإستمرار.[3]

3. أزمة الشّرعية السياسية

إنّ أحد العناصر الأساسية لقيام النّظام السّياسي هو إقرار أغلبية الأفراد بشرعيته، وبحقه في ممارسة وظيفته الردعية حيالهم[4]. في حين أن اكتساب النظام لشرعيّته مُرتبطٌ بدرجة تمثيله للمُجتمع وتكويناته من جهة، وبفعالية أدائه وأدواره الرّدعية وغير الرّدعية (التنظيمية، التقنية والتوزيعية). في حين أن عدم قُدرة النّظام السّياسي على أداء وظائفه المنوطة به وتآكل شرعيته يجعله عُرضة للتّغيير وقابلاً للإنهيار سواءً في أسسه وقواعده

---

[*] إن قدرة الدول العربية على شراء السلم الاجتماعي وكسب ولاء الأفراد يتعزز عبر العطايا التي تقدّمها الحكومات لمواطنيها، وقد تتمثّل هذه العطايا والهبات في شكل خدمات، ابتداءً من التعليم المجاني، والرعاية الصحية، وتقديم القروض وانتهاء بدعم أسعار الكهرباء والماء والسكن. وهو ما ترتّب عنه بروز مجتمعات عربية استهلاكية تعتقد أن كل هذه المنح والهبات مسؤوليات تقع على عاتق الأنظمة، أو يطلق عليه **بالعقلية الرّيعية.**

Hazem Beblawi, « The Rentier State in the Arab World », in: Giacomo Luciani, ed., *The Arab State*, *Op.cit*., 88.

[1] Hazem Beblawi, «The Rentier State in the Arab World », in: Hazem Beblawi, Giacomo Luciani, ed., *The Rentier State*, *Op.cit*., 53-54.

[2] Michael Ross, « Does Oil Hinder Democracy? », *World Politics*, 53, n° 2, (2001): 327-328.

[3] *Ibid.*, 335-336.

[4] Jean-Marc Coicaud, *Legitimacy and Politics, Contribution to the Study of Political Right and Political Responsability* (United Kingdom: Cambridge University Press, 2002), 11.

وأشخاصه بمجرد بروز تحدّيات داخلية أو خارجية.[1] وقد عرف التّاريخ أمثلة لدولٍ وأنظمة استمرّت في الوجود دون شرعية لسنوات طويلة نتيجة غياب هذا التحدّي أو البديل الجاد. كاستمرار الدولة العثمانية طوال العقود التي سبقت تفكّكها رغم الأزمات الداخلية والخارجية الحادّة التي عرفتها، وتتشابه في ذلك مع العديد الحالات من دول العالم الثالث والعالم العربي.

تعاني غالبية النظم السّياسية العربية من أزمة الشّرعية وتعاظم الفجوة بين المجتمع والدولة، والتي تكاد تصل إلى حد القطيعة، والتي تعود في جزء كبير منها إلى أسباب هيكلية مُرتبطة ببناء الدولة القطرية في المنطقة العربية، والمُزاوجة بين التراكمات التاريخية الموروثة عن استبداد السّلطة العثمانية، وبعض من القواعد والترتيبات المشوّهة كميراث لتطوّر الدولة في الحقبة الاستعمارية.

ويبدو أن أزمة الشّرعية والمشروعية التي تتخبّط فيها معظم الأقطار العربية تزداد عُمقًا وخطورة بمرور السّنين، في ظل التّراجع المُستمر لمصادر الشّرعية التي تعتمد عليها النظم السّياسية العربية، والتي استُخدمت على نطاق واسع من قبل الحكومات الاستبدادية في خمسينيات، ستينيات وكذا سبعينيات القرن العشرين لإضفاء الشرعية على سيطرتها التّامة على مختلف مفاصل السّلطة، بالإضافة إلى العثرات والهزائم المتتالية التي مُنيت بها هذه الأنظمة، وإخفاقها في تحقيق الاندماج السّياسي والاجتماعي، والتنمية الإقتصادية، والعدالة في توزيع الثّروة، واستشراء حالة الفساد، وسوء تسيير موارد الدّولة.[2]

وتعتمد النظم السّياسية العربية على مجموعة متنوّعة من المصادر لتحقيق شرعيّتها والتي تختلف باختلاف طبيعة المجتمع ومسيرة تطوره وتكويناته الاجتماعية الداخلية. إلاّ أن غالبيتها تعتمد على المصادر التالية:

---

[1] سعد الدين ابراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، **مرجع سبق ذكره**، 47-48.

[2] Sabri Sayari, *Democratization in the Middle East, Trends and Prospects* (Washington: National Academy Press, 1993), 4.

أ. الشّرعية التقليدية

تمثّل الشّرعيّة الدّينية والأعراف القبلية والعشائرية من المصادر التقليدية لاكتساب الشّرعية في الدول العربية، وواحدة من أكثر المصادر اعتمادًا لتحقيق رضا المحكومين، فهي سندان ثمانية نظم سياسية ملكية (الأردن، المغرب، السعودية، عمان، الإمارات، البحرين، الكويت، قطر).[1] حيث يحتمي النظامين "الأردني والمغربي" وراء نسب حاكميها إلى النّسل النبوي الشّريف. في حين يستمد "النظامين السّعودي والعماني" على شرعيتهما التقليدية من مذهبين دينيين؛ المذهب الحنبلي-الوهابي بالنسبة للنظام السعودي، والمذهب الخارجي الإباضي للنظام العماني. أما الأنظمة الملكية الأربعة الباقية في أقطار الخليج العربي (عمان، الإمارات، البحرين، الكويت، قطر)، فتستقي شرعيّتها التقليدية تاريخيًا من العشيرة أو القبلية. فضلاً عن بعض النّظم الجمهورية كالنظام السّوداني أثناء حكم **النميري** (1969-1985) وحكم **عمر البشير** (1989-إلى يومنا هذا).[2]

ب. شرعية الشّخصية الكاريزمية

ويكون فيه الحاكم نفسه هو مصدر الشّرعية بسبب قصور المصادر الأخرى للشّرعية. وتلك الظاهرة لا تنطبق فقط على بعض الدّول المحافظة كالمغرب والأردن، ولكنها تمتدّ لتشمل الدّول الثورية مثل مصر في عهد **جمال عبد النّاصر (1918-1970)**، والجزائر في عهد هواري بومدين، أو عراق صدّام حسين. والواقع أن شخصانية السّلطة حتى وإن آتت أكلها في مرحلة معيّنة، إلاّ أنها تبقى مصدرًا مؤقّتًا، وفقدان الزعيم بوفاته يؤدي إلى شغور مصدر الشّرعية والاستقرار السّياسي للدولة (حالة الجزائر ومصر بعد وفاة كل من الرئيس هواري بومدين، وجمال عبد النّاصر).[3]

---

[1] عبد الإله بلقزيز، "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات"، في: علي خليفة الكواري، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، 135.

[2] علي الدين هلال، نيفين مسعد، **النظم السّياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط7، 2014)، 72.

[3] **المرجع نفسه**، 72-73.

ج. الشرعية الثورية-الوطنية

قد تعتمد بعض النّظم العربية على ماضيها النضالي والثّوري للتعويض عن شرعيتها المفقودة، فهي تعمِد إلى تبرير شرعيتها بشعارات الوطنية والقومية العربية، والنهوض ببرنامج تنمويّ تحرري يواجه من خلاله النفوذ الأجنبي. فلطالما تغنّت النظم العربية بالعمل على تحقيق الوحدة العربية وتحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي والدفاع عن الوحدة العربية. وللإشارة فإن أغلب هذه النظم وصلت للسّلطة بطرق ملتوية سواءً عن طريق الانقلابات العسكرية أو الانقضاض على تجربة ديمقراطية وليدة مهما كان حجم تشوّهها.[1]

د. الشّرعية الدّستورية:

تستند نظرياً إلى فكرة قيام السّلطة على مقتضى القانون الأساسي للدّولة، والذي يحكمه التداول عن طريق الانتخابات، ووفق مبدأ "الشّعب مصدر السّلطة"، إمّا التداول على منصب رئيس الجمهورية في النظم الجمهورية، أو حياة تمثيلية من خلال البرلمانات في النظم الملكية.[2] بيد أن النظم العربية قد بنت نموذجها الخاص للشّرعية الدّستورية، فهي لم تتوانى في إنشاء القنوات المؤسّسية في صورة البرلمانات والأحزاب السّياسية ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها، بيد أن جميعها مشوّهة وفارغة من مضمونها الحقيقي. على أمل أن تمثّل هذه المؤسّسات متنفّسًا وكابحًا لتعاظم الرفض الدّاخلي للنظام. فمختلف هذه التنظيمات السّياسية لم تشكّل يومًا تهديدًا للنّظام القائم.[3]

ومن خلال تتبّع المسار التاريخي لتطوّر الدّولة العربية ونشأتها، يبدو أن الطريق نحو الدّيمقراطية في الوطن العربي مليء بالعثرات؛ فمصادر الشّرعية التي تمّ التطرق إليها آنفًا تلعب دورًا كبيرًا في كبح مسارات عملية الانتقال الدّيمقراطي. فالواضح أن السلطة السّياسية لم تتحصّل على شرعيّتها بوسائط التّمثيل والاقتراع الدّيمقراطيين. ووفقًا لهذا المنطق فإن

---

[1] عبد الإله بلقزيز، "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات"، **مرجع سبق ذكره**، 143-144.

[2] Sabri Sayari, *Op.cit.*, 4.

[3] Barry Ruban, *The Middle East, A Guide to Politics, Economics, Society, and Culture* (London: Routledge, 2015), 44.

آليات الانتقال الديمقراطي، وفي ظل عبث الأنظمة الحاكمة في أدواتها، باتت مُجرّد آليّة لتحقيق النّخب السّياسية لشرعيّتها المزعومة، واستئثارها بالسّلطة لأطول قدرٍ مُمكن من الزّمن.[1]

4. ظاهرة الدولة التسلّطية والإستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي

على الرّغم من وجود العديد من التفاوتات والاختلافات بين الأقطار العربية، سواءً في شكل أنظمتها، أو في طريقة اختيار حكّامها، إلاّ أن سمة التسلّط والاستبداد تمثّل القاسم المُشترك بين غالبيتها العظمى.[2] فبمجرّد حصول الدّول العربية على إستقلالها الجزئي أو الكلي، سعت النّخب الحاكمة لتقويض روح الدّيمقراطية، ذلك أن الأنظمة التي شرعت في انفتاح ديمقراطي، سواءً نتاجًا لضغوطات خارجية، أو تلبية لمطالب شعبية، أرادت من خلاله إعادة إنتاج النظام نفسه ببعض التغييرات السطحية[*]، وكذا تضييق المجال أمام التنظيمات المجتمعية السّاعية إلى التأثير في العملية السّياسية ومُمارسة حقها في المعارضة،[3] وذلك بالاعتماد على استراتيجيّتين إثنين:

أوّلاً: العمل على إنشاء أحزاب سياسية جديدة موالية للنظام القائم تعمل على دعم السياسات العامة المنتهجة، في مقابل تشجيع الانقسامات داخل باقي الأحزاب الجماهرية الكبرى المعارضة واختراقها لتشتيت جهودها، واستخدام أجهزة الأمن لتزوير الإنتخابات إن

---

[1] عبد الإله بلقزيز، "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات"، **مرجع سبق ذكره**، 144-145.

[2] حسنين توفيق إبراهيم، "النظم السّياسية العربية، الإتجاهات الحديثة في دراستها"، **مرجع سبق ذكره**، 112.

[*] هناك ما يكاد يكون إتّفاقًا عامًّا على إن النّظم السّياسية العربية كافّة تسعى لحصر العملية السّياسية وتركها مُتاحة فقط لجماعات معيّنة دون غيرها، خاصة في الأجهزة الحساسة، قد يكونون من السّنة أو التكريتيين في العراق على عهد صدام حسين، أو هم من المسلمين في مصر والسّودان، أو من يسمّون "بحزب فرنسا" أو "الفرانكوفيليين" في الجزائر، أو من دافعي الرشاوي وأصحاب المحسوبية في حالات أخرى.

عدنان السيد حسين، **مرجع سبق ذكره**، 106.

[3] عبد النّور بن عنتر، "إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي"، في: ابتسام الكعبي وآخرون، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2012)، 61.

تلزّم الأمر؛ وهو ما من شأنه أن ينتج حكومات وبرلمانات معطّلة وغير معبّرة عن طموحات المُجتمع وانشغالاته.[1]

ثانيًا: إن سعي الأنظمة العربية الإبقاء على الوضع القائم وتثبيت نّظمها، يدفعها نحو عقد التّحالفات مع القوى الغربية؛ ففي حالات عديدة كان إستقلال الدول جزئيًا أو مرحليًا في حالة كل من (مصر، العراق، تونس، المغرب، ليبيا، والأردن)، حيث ظلت الهيمنة الغربية قائمة، ولو بطريقة غير مباشرة. ولا تتوان النظم العربية في تقديم التنازلات والإمتيازات لصالح القوى الغربية في مقابل الإقرار بالشرعية الدولية للنظام السّياسي القائم وتثبيته.[2]

كل هذه العوامل جعلت التّجربة الديمقراطية في الوطن العربي محكومًا عليها بالإجهاض والموت المُبكّر، فقد بات واضحًا للعيان أن المُراد بالعملية الديمقراطية تجديد شرعية الأنظمة القائمة،[3] حيث لم يحدث في الوطن العربي أن أدّت إنتخابات إلى تغيير جذري في السّلطة أو وصول قوى شعبية إلى مناصب صنع القرار[*].[4] فقد برعت الأنظمة العربية في تقنيات الالتفاف على التجربة الديمقراطية وإفراغها من محتواها.[5]

---

[1] سعد الدين ابراهيم وآخرون، "المجتمع والدولة في الوطن العربي"، **مرجع سبق ذكره**، 190.

[2] **المكان نفسه.**

[3] خلدون حسن النّقيب، **الدولة التسلّطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1996)، 343.

[*] قد تصنع حالتي **تونس ومصر** بعد ثورات الرّبيع العربي الاستثناء بوصول الإسلاميين إلى سدّة الحكم، سواءً بتسلّم محمّد الغنّوشي الحكومة المؤقّتة في تونس، ثم انتخاب النّاشط الحقوقي منصف المرزوقي رئيسًا للجمهورية التونسية. أو بوصول محمّد مرسي كأول رئيس مدني محسوب على جماعة الإخوان المسلمين المُعارض للنظام السّابق. بيد أن ما يجب التّنويه إليه، أن كلا من الدّولتين المُشار إليهما عانت ولا تزال تعاني من ثورات مضادّة، قادتها أطراف من النظام السّابق بدعم من أطراف خارجية، بدايةً بالانقلاب العسكري النّاعم الذي قاده وزير الدفاع القائد العام للقوات المسلحة عبد الفتاح السّيسي في يوليو 2013 ضد الرئيس الشّرعي المنتخب. وكذلك وصول الباجي قايد السّبسي والذي يعتبره عديد من المُحلّلين أحد أطراف الثورة المُضادّة في تونس نظراً لارتباط اسمه بالنظم الاستبدادية التي حكمت تونس من قبل، في صورة تقلّده لعديد المناصب في عهد الحبيب بورقيبة.

[4] ثناء فؤاد عبد الله، **الدّولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصّراع** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، 175.

[5] عبد النّور بن عنتر، **مرجع سبق ذكره**، 61.

المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي الجزائري 1962-1989

شهدت الجزائر تحولات وأحداث سياسية كبيرة في مسيرتها التاريخية منذ نشوء الدولة الحديثة في العشرينيات من القرن الماضي، وقد كان لهذه التحولات والأحداث الأثر البالغ على إدارة شؤون الدولة شملت مجمل النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن نعبر عنها بدلالة الفاعلية السياسية والاستقرار السياسي والتغير الاجتماعي ودرجة الشدة الديمقراطية والنموذج الاقتصادي. وهي مؤشرات يؤدي قياسها إلى معرفة طبيعة النظام السياسي وعوامل الانسجام والتفكك فيه بل وتدقيق النظر في قدراته على ضمان نصاب البقاء وإعادة إنتاج نفسه في مراحل حساسة من حياته.

يجد الدارسون لنظام الحكم في الجزائر صعوبة كبيرة في تحديد طبيعته، نظراً لشح المعلومات وتضارب البيانات المتداولة من جهة، وكذا سرّيتها من جهة ثانية. ومع هذا فقد ظهرت بعض الدراسات الجادة التي تناولت طبيعة نظام الحكم في الجزائر، والتي تجمع على البنية المُعقدة للنظام السياسي الجزائري، وكذا على المكانة المتميّزة التي حظيت ولا تزال تحظى بها المؤسسة العسكرية قبل الاستقلال وبعده.

إن الحديث عن دور طبيعة النظام السياسي الجزائري تجبرنا على العودة إلى السياق الذي نشأت فيه الدولة الوطنية الجزائرية الحديثة، ففهم الصراعات التي سبقت النشأة من شأنه توفير حجر أساس يمكن بعده تفسير مختلف الخصائص التي يميّز بها النظام السياسي الجزائري عن غيره من الأنظمة، وكذا توفير السياق الذي سيساهم في تفسير الأحداث التي رافقت التطور السياسي للكيان.

بمجرد التّوقيع على "اتفاقيات إيفيان" ودخولها حيّز التنفيذ في 19 آذار/ مارس 1962، وكذا الإعلان الرّسمي لاستقلال الجزائر في 05 تموز/ يوليو 1962 باشر المجتمع الجزائري ومختلف نخبه السّياسية عملية بناء الأمة، والتّأسيس لنواة دولة وطنية جديدة بهياكلها ومؤسّساتها السّياسية والاقتصادية والثقافية. وذلك انطلاقاً من مجموعة الوثائق والنّصوص المرجعية للثّورة التحريرية، بعيداً عن نموذج الدّولة السّلطانية التقليدية التي

سبق تجسيدها في ظلّ الحكم العثماني، أو نموذج الدّولة الكولونيالية التي جسّدتها تجربة الحكم الاستعماري.

إلاّ أن تحقيق هذا الطّموح لم يكن ليمرّ دون صعوبات، فمثل كثير من الدول الآفرو-آسيوية المُستقلة حديثاً، ورثت دولة ما بعد الاستقلال مجموعة من الأزمات على مستوى قياداتها، ونخبها السّياسية والعسكرية؛ حيث تكوّنت الدولة في مناخ من التنافس الشّديد بين مختلف محاور ومراكز القوى التي قادت الثّورة التحريرية، لأجل الاستيلاء على مقاليد الحكم، أو على الأقل الاستفادة من بعض المكاسب والامتيازات التي قد يتيحها الوصول إلى السّلطة.[1]

إن هذا التّنافس المذكور لا يُعتبر وليد اللّحظة، بل له امتداداته السّابقة في التّاريخ القريب للثّورة، بدءً بالصّراع بين "المصاليين" و"المركزيّين" داخل صفوف حركة الانتصار للحرّيات الدّيمقراطية (M.T.L.D)، [*] وصولاً إلى الخِلاف بين هيئة الأركان العامة للجيش

---

[1] الطاهر سعود، **مرجع سبق ذكره**، 292.

[*] لقد شكلت مرحلة النضال السياسي الطويل الأساس الذي قامت عليه الدولة الوطنية بعد فشل، الحركة العسكرية التي شهدتها بداية الاحتلال في تحقيق الاستقلال وقد ساهم هذا النضال في رسم معالم الدولة الجزائرية، وشكلت خيبات الأمل التي توالت على مجهودات الحركة الوطنية في الحصول على أبسط الحقوق، القطيعة التي انتهى إليها رواد الحركة الوطنية الجزائرية، وبالخصوص التيار الوطني الاستقلالي الذي أخذ على عاتقه ضرورة إحياء، أو بعث الدولة الجزائرية بطريقة جديدة. ولقد كان الحّل العسكري محل اختلاف في الحركة الوطنية الاستقلالية الممثلة في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ومن ثمة تقرر مواصلة العمل السياسي من جهة وإنشاء المنظمة الخاصة كجناح عسكري للحزب. ورافق هذا النشاط المزدوج على الجبهتين السياسية والعسكرية أزمة داخل الحزب، عبرت في الحقيقة عن اختلاف في الرؤية السياسية والمستقبلية بين قيادة تحبذ التحفّظ على العمل المسلح، وشباب يرون فيه الوسيلة الوحيدة للحصول على الاستقلال. لقد بدأت الأزمة فعلياً في نيسان/ أبريل 1953، بانعقاد المؤتمر الثاني للحزب، وبروز صراع بين تيار أتباع "مصالي الحاج" الذين كانوا يسعون إلى بسط نفوذهم والاستحواذ على قيادة الحزب، وبين تيار أعضاء اللّجنة المركزية الذين انتقدوا طريقة تسيير الحزب غير الديمقراطية، وانفراد "مصالي الحاج" بعملية صناعة القرار. وفي ظل الصّراع على الزعامة الذي رافق الأزمة، برز تيار راديكالي حاول التّوفيق بين طرفي الخلاف، وكان قد ارتسمت معالمه مع النشاط العسكري للمنظمة الخاصة، حيث تولّى عملية التحضير لثورة 1954، وعقد اجتماع 22 الذي تمخض عنه الاتفاق على بداية العمل المسلح، وبعد ذلك تحرير بيان أول نوفمبر 1954.

Mahfoud Bennoune, Ali El Kenz, *Le Hasard et l'Histoire*: *Entretiens avec Belaïd Abdesselam* (Alger: ENAG, 1990), 35.

والحكومة المؤقّتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) عشية الإستقلال.فحالة الوحدة "الظّاهرية" التي جمعت الأطراف السّياسية أيام الثّورة سرعان ما تلاشت وأفضت عن حالة من التنافس الذي تحوّل بعد ذلك إلى صدام وصراع مفتوح كاد يضع الأمة الجزائرية في مهب حرب أهلية استنزافية جديدة لا يُعرف نتائجها.[1]

وبناءً على ما سبق ذكره، كان مسار التّاريخ السّياسي للدّولة الوطنية النّائشة مُخالفاً لكل التوقّعات والطّموحات التي حلم بها الشعب الجزائري؛ بالنظر إلى الصّورة التي ارتسمت عن ثورة التّحرير الجزائرية، كأعظم ثورة في القرن العشرين تِبعاً للتّضحيات الكبرى التي قدّمها الشّعب الجزائري، وقدرته على هزم أقدم وأعتى القوى الإستعمارية الإستيطانية.[2] فعملية الإنتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة ما بعد الثورة عرفت توقّفاً في عملية "الإطراد الثوري"، في مرحلة حسّاسة تختصّ ببناء الدّولة والحفاظ على الخطّ والنهج الثوريين.[*]

وعليه، فإن الظروف التي رافقت ميلاد الدولة الجزائرية المستقلة، من تأزم الوضع الأمني ووصول الأطراف السياسية المُشكلة لمختلف هيئات الثورة التحريرية إلى المواجهة العنيفة،كان يوحي بأن الصّراع على السّلطة سيأخذ هو الآخر شكلا لا يقلّ عنفاً. وهو ما ارتسمت معالمه في أزمة صائفة 1962 وما أتبعها من خلافات بين الأطراف الفاعلة أخذت جميعها إسم المشروعية التاريخية والثورية شعارًا لها.

تشير الأمثلة التاريخية إلى أن معظم المجتمعات التي مرّت بتاريخ استعماري طويل، كان للعمل المسلح فيها دور أساسي في بناء الدولة، وكما تم الإشارة إليه في المطلب السابق (ظروف نشأة الدولة العربية) كان الجيش وريث الشرعية التاريخية بعد استعادة السيادة

---

[1] الطاهر سعود، **مرجع سبق ذكره**، 292.

[2] وناس المنصف، **الدّولة والمسألة الثّقافية في المغرب العربي** (تونس: سراس للنشر، 1996)، 8.

[*] يشير **مالك بن نبي** في الفصل الأول (طريق الثورة) من كتابه: "**بين الرّشاد والتّيه**" أن نجاح ثورة ما أو فشلها، يرتبط أساساً بمدى قدرتها الحفاظ بمحتواها، وإلاّ فإنها ستفقد جوهره، فالثورة حسب مالك بن نبي: "**لا ترتجل، إنها اطراد طويل يحتوي ما قبل الثورة والثورة نفسها وما بعدها.**"، غير أن الخوف الأعظم من تولّد ثورة مضادة مقنّعة تستهدف احتلال مراكز استراتيجية قبل أن تحتلها ثورة أخرى أصيلة، يندس فيها مجموعة من الانتهازيين وأصحاب المصالح. أنظر: مالك بن نبي، **مشكلات الحضارة: بين الرشاد والتيه** (دمشق: دار الفكر، 2002)، 14.

وبناء الدولة على أنقاض الإدارة الإستعمارية (ويغلب أن تأخذ الدولة المتشكلة بعضاً من السمات المُشابهة للنموذج الإستعماري وأسسه التسييرية) سيرافق عملية الكفاح ضد الاستعمار معارك وصراعات داخلية من أجل التحضير لأخذ السلطة بعد الاستقلال.

تعتبر الحالة الجزائرية أحد أبرز الحالات لتداخل الأدوار العسكرية مع الأدوار السياسية، فمن أبرز المفارقات التي تنفرد بها النخب العسكرية الجزائرية أنها أحدث نشأة من وجود الدولة الجزائرية نفسها، حيث يقول رشيد تلمساني في هذا الصدد: "يفترض أن الدولة هي من تنشأ جيشها، غير أن في الحالة الجزائرية الجيش هو الذي أنشأ الدولة."[1] لذلك كان من المنطقي في ظل نظام سياسي قائم على المشروعية التاريخية -على الأقل إلى غاية 1988- أن تكون للنخب العسكري كلمة الفصل في اختيار القيادات السياسية (اختيار بن بلة أو اختيار خليفة بومدين مثلاً)، وكذا القدرة على تنحيتها إذا ما ارتأت هذه النخب ذلك (إنقلاب 19 حزيران/ يونيو 1965 مثلاً).

1. أزمة صيف 1962 وتولي أحمد بن بلة الحُكم

تمثّل وثيقة مؤتمر طرابلس[*]، المعروفة ببرنامج طرابلس أو ميثاق طرابلس، تحوّلاً نوعياً بارزاً في مسيرة الثّورة الجزائرية، وبعبارة أدق، فإن هذا الميثاق يكتسب أهمية كبرى في تحليل بنية الدّولة الجزائرية، شكل نظامها السياسي، وكذا تحديد هوية هيكلها المجتمعي.

---

(1) Rachid Tlemçani, *Election et élites en Algérie, Paroles de candidats* (Alger: Chihab Edition 2003), 34.

(*) انعقد مؤتمر طرابلس بالعاصمة اللّيبية طرابلس في الفترة الممتدة من (25 أيار/مايو- 07 حزيران/ يونيو 1962)، حيث تم اعداد لجنة مختلطة من ممثّلي مختلف الوزارات قصد إعداد الوثيقة، وقد تكونت من الأعضاء التالية أسماؤهم:
أحمد بن بلة (عضو في الحكومة)؛ محمد يزيد (عضو في الحكومة)، مصطفى الأشرف (عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية)؛ رضا مالك (رئيس تحرير صحيفة المجاهد)؛ محمد حربي (موظّف في وزارة الشؤون الخارجية)؛ محمد الصديق بن يحي (عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية)؛ عبد المالك تمام (عضو سابق في المجلس الوطني للثورة التحريرية).

فميثاق طرابلس جاء ليرسم المرجعيّة الأساسية للدّولة الجزائرية الحديثة، ويتحدّد وفقه نمط الدّولة والأُسس الاجتماعية والاقتصادية التي سوف تقوم عليها بعد الاستقلال.[1]

وقد صادق المجلس الوطني الجزائري بشكل سريع على الجزء الأول من الوثيقة، والتي كانت تحمل الهيكل العام للتوجّه الإقتصادي للدّولة الجزائرية، بالاضافة إلى تقديم تحليلٍ موجزٍ، لأحوال الجزائر الاقتصادية والاجتماعية، منذ خضوعها للاستعمار الكولونيالي.[2] غير أن الجزء الثّاني من الوثيقة والمتعلّق بتشكيل المكتب السّياسي لم يتمّ الاتفاق عليه بوصول النّقاشات إلى طريق مسدود، فبعضهم اصطف إلى جانب رؤية "كريم بلقاسم" حول تشكيلة المكتب السّياسي، في حين اصطف البعض الآخر إلى جانب رؤية "بن بلة".

وفي ظل الإخفاق في تقريب وجهات النظر، بقي الانقسام على حاله، وغادر رئيس الحكومة المؤقتة "بن خدة" إلى تونس، وهكذا فإن "المجلس الوطني للثورة الجزائرية لم يختتم أشغاله رسمياً، ولم ينتخب أية هيئة سياسية، كما أنه لم يجدد ثقته للحكومة المؤقّتة، وهو ما زاد من عُمق الأزمة وجعل من تسويتها بالطّرق السّلمية غير وارد،[3] خصوصاً أن سلطة المكتب السّياسي وشرعيته الثّورية تخوّل له الإشراف على انتخابات المجلس التأسيسي، وكذا تكوين أول حكومة للجزائر المستقلة. لتبرز بذلك أحد أبرز خصائص المشهد السّياسي الجزائري، وهو أن جوهر الصّراع بين مختلف القوى السّياسية الفاعلة لم يكن مردّه الإختلافات الفكرية أو الأيديولوجية، وإنما يتعلّق بالمناصب السّياسية وتوزيعها، استناداً إلى ولاءات شخصية مصلحية وجهوية.[4] وهو الأمر الذي يؤكده رئيس الحكومة المؤقتة في تلك الفترة "بن يوسف بن خدة" بالقول بأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار أزمة صيف 1962 أزمة اختلاف أيديولوجي أوعقائدي، فمجموعة تلمسان لم تكن أكثر ثورية، ولا

---

[1] عبد المالك حمروش، **التربية والشخصية الجزائرية العربية الإسلامية، بين عبقرية ثورة التحرير وضلال الثورة المضادة** (الجزائر: مطبعة عمار قرني، [د.س.ن])، 18.

[2] عبد الناصر جابي، الحالة الجزائرية، في: أحمد يوسف أحمد وآخرون، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية**، تحرير وتنسيق: نيفين مسعد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، 90.

[3] الطاهر سعود، **مرجع سبق ذكره**، 296.

[4] عبد الناصر جابي، "الحالة الجزائرية"، **مرجع سبق ذكره**، 90-91.

اشتراكية، ولا تجديدية من مجموعة الجزائر، في حين يعتبرها بن خدة أنها أزمة أخلاقية تنم عن اللاّمسؤولية والفردية التي طغت على نزعة المصلحة العامة.[1] ويضيف "محمد بوضياف" في السّياق ذاته أن **مؤتمر طرابلس** كان منبراً لعدد من التيارات المتطلّعة إلى الإستيلاء على السلطة، وأبرز هذه المنابر هيئة الأركان العامة.[2]

وهكذا تم فضّ الاجتماع وبقيت المشكلة مطروحة. بينما استمرت التجاذبات بين الأطراف المتنازعة؛ لكل استراتيجيته الخاصة قصد الوصول إلى أعلى هرم السّلطة والإطاحة بخصمه. بيد أن ما فجّر القضية أكثر وزاد من تعقّدها هو قرار الحكومة المؤقتة القاضي بإقالة هيئة الأركان العامة وعزل قيادتها مُمثّلة في شخص بومدين ومساعديه. بيد أن ضبّاط جيش الحدود رفضوا القرار وأعلنوا ولاءهم لقائدهم.[3] لتفقد بذلك الحكومة المؤقتة (G.P.R.A) سيطرتها على الوضع. ليتوزّع الخلاف في الدّاخل على شكل محورين أو مجموعتين متنازعتين، هما: الحكومة المؤقتة المُتحالِفة مع مجموعة تيزي وزو بزعامة **كريم بلقاسم** و**محمد بوضياف**، والولاية التاريخية الثانية (قسنطينة)، الولاية الثالثة (القبائل)، والولاية الرّابعة (العاصمة)، إلى جانب فدرالية جبهة التحرير في أوروبا. أما المجموعة الثانية فقد أطلق عليها مجموعة تلمسان، وعلى رأسها أحمد بن بلة وهيئة الأركان العامة المشرفة على جيش الحدود بزعامة العقيد بومدين، منظمة إليها الولاية الأولى (الأوراس)، الولاية الخامسة (وهران)، والولاية السّادسة (الصحراء)، بالإضافة إلى مع بعض السّياسيين وخاصة القياديين السّابقين في الاتحاد الدّيمقراطي للبيان الجزائري (U.D.M.A) بزعامة "**فرحات عباس**".[4]

---

(1) Benyoucef Ben Khedda, *L'Algérie à l'Independence, la Crise de* 1962 (Alger: Edition Dahleb, 1997), 85.

(2) Mohamed Harbi, *Le F.L.N, Mirages et Réalités* 1945-1962 (Alger: E.N.A.L ; 1993), 324-225.

(3) رياض صيداوي، **صراعات النخب السّياسية والعسكرية في الجزائر، الحزب، الجيش، والدولة** (عمان: دار فارس للنّشر والتوزيع، 2000)، 39.

(4) الطاهر سعود، **مرجع سبق ذكره**، 296.

غير أن الغلبة كانت لصالح المجموعة الثّانية، التي استطاعت فرض منطقها الخاص. حيث أعلن أحمد بن بلة عن تشكيلة المكتب السّياسي الذي سيخلف في مهامه المؤسّسات الشّرعية (المجلش الوطني للثّورة والحكومة المؤقتة)، في تعدّ واضح على المؤسسات الرّسمية، وصفه "محمد بوضياف" بـ"**الإنقلاب الذي يدلّ على التأسيس لديكتاتورية ذات ملامح فاشية.. ويعبّر عن إرادة رجال متعطّشين للسّلطة**".[1]

وقد استطاعت الأطراف المتنازعة بعد ذلك التوصّل إلى اتّفاق حذر، يقضي بالتعجيل في انتخاب هئيات جديدة للجمهورية الجزائرية، وهكذا تولى المكتب السّياسي إعداد قوائم الترشيحات وتوجّه الجزائريون شهر أيلول/ سبتمبر للاقتراع؛ حيث تم انتخاب أول مجلس تأسيسي برئاسة "فرحات عباس" في 20 أيلول/ سبتمبر 1962، وانبثقت عنه أول حكومة برئاسة "أحمد بن بلة". وأعلن ميلاد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشّعبية التي انضمت رسمياً إلى الأمم المتحدة في 08 تشرين الأول/ أكتوبر 1962. بيد أن هذه التسوية المرحلية سرعان ما تفكّكت، وتوالت الاستقالات داخل المؤسّسات الوليدة؛ باستقالة الأمين العام للحزب "محمد خيضر" (01 نيسان/ أبريل 1963) وخلافة "بن بلّة" له. ثم شملت رئيس المجلس التأسيسي "**فرحات عباس**" في أيلول/سبتمبر 1963 احتجاجاً منه على كيفية المصادقة على مشروع أول دستور للجمهورية الجزائرية.[*]

في حين انظمّ "**محمد بوضياف**" إلى المعارضة بتأسيس حزب الثورة الاشتراكية (P.R.S) بعد استقالته من المكتب السّياسي، وحذا حذوه "**حسين أيت أحمد**" الذي أسّس حزب جبهة القوى الاشتراكية (F.F.S). قبل أن يلجآ إلى الخارج رفقة "**كريم بلقاسم**" في

---

[1] Benjamin Stora, *Algérie Histoire Contemporaine* 1830-1988 (Alger: Casbah Edition, 2004), 232.

[*] جاءت استقالة فرحات عباس بعد قيام رئيس الحكومة أحمد بن بلة بتشكيل لجنة لإعداد مشروع أول دستور للجزائر، ومناقشته في إطار ندوة وطنية لإطارات الدّولة والحزب، والتي صادقت عليه في03 تموز/ يوليو 1963 باعتباره المشروع الرسمي للدستور إلى جانب ثلاثة مشاريع أخرى هي مشروع "فيدرالية فرنسا"، ومشروع "فرحات عباس"، ومشروع "مراد أوصديق"، حيث تم تجاهل هذه المشاريع، والأخذ بمشروع المكتب السّياسي، وهو ما احتجّ عليه "فرحات عباس" بصفته رئيساً للمجلس التأسيسي، مؤكداً أن المجلس صاحب السّيادة، وهو الوحيد المؤهل لدراسة مشاريع القوانين قبل التصويت عليها، ورأى أن العمل الذي قام به المكتب السياسي يعتبر إهانة للمجلس وخرق للقانون. أنظر: عبد الناصر جابي، **مرجع سبق ذكره**، 91-92.

وقت لاحق.[1] أما رموز أخرى فقد تعرّضت إما للإعدام (حالة العقيد **محمد شعباني** 1964)،[2] أو الإغتيال (حالة **محمد خيضر** الذي اغتيل في إسبانيا مباشرة بعد خروجه من الجزائر 1967)، وهو الوضع الذي أحدث فراغاً سياسياً وأيديولوجياً مهولاً، بإبعاد كبار قادة ثورة التّحرير وإرغامهم إما على مغادرة الوطن، أو تشكيل معارضات سياسية وأخرى مسلحة.[3]

وعليه، انتهت أزمة صيف 1962 باستحواذ أحمد بن بلة بشكل كبير على مؤسسات الدّولة، بفضل التأييد الكبير الذي عرفه من هيئة الأركان العامة وجيش الحدود بزعامة العقيد هواري بومدين، وهو ما وضعه في طريق مفتوح للتّحضير لأول دستور للجزائر تم تقديمه للاستفتاء الشّعبي، ثم المصادقة عليه في 08 أيلول/سبتمبر 1963عام 1963. ليصبح **أحمد بن بلة** بعد ذلك بشهر 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1962، كأول رئيس جمهورية للجزائر المستقلّة، بعد أن تم الانتخاب عليه في الجمعية التأسيسية الوطنية بنحو (141) صوتًا من أصل (194).

وقد حمِل الدستور الجديد العديد من الانتقادات من القوى المعارضة للنزعة التسلطّية التي سار وفقها الرئيس **أحمد بن بلة**، فوفق ماكان متوقّعاً جاء دستور 1963 ليثبّت النهج الاشتراكي ويفرض الأحادية الحزبية (المادة 23)[4]، حيث قام أوّل رئيس للجزائر بإصدار قانون منع الأحزاب السياسية، فكان على رأس ضحاياه الحزب الشيوعي الجزائري (P.C.A)، الذي رفض حلّ نفسه في بداية ثورة التحرير، وانضمام أعضائه فرادى إلى جبهة

---

[1] الطاهر سعود، **مرجع سبق ذكره**، 296-297.

[2] أنظر: كمـال شهريت، **العقيد شعباني، موعد مع الموت** (الجزائر: منشورات الجزائر للكتب، 2017).

[3] محمد العربي زبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)** (دمشق: منشورات اتحاد الكتّاب العرب، ج2، 1999)، 217.

[4] République Algérienne Démocratique et Populaire, *Constitution* 1963 (Algérie: République Algérienne Démocratique et Populaire, 1963), 5.

التحرير، كما فعلت كل الأحزاب الجزائرية. ومثله في ذلك حزب جبهة القوى الاشتراكية (F.F.S) **لحسين أيت أحمد**، وحزب الثورة الاشتراكية (P.R.S) **لمحمد بوضياف**.[1]

2. إنقلاب 19 حزيران/ يونيو 1965

في ظل تقليص دستور 1963 للكثير من صلاحيات المجلس التأسيسي (أو الجمعية الوطنية)، وجعله تابعاً للحزب،[2] توجّه الرئيس أحمد بن بلة نحو السّيطرة شبه الكلية على الكثير من مراكز القرار، وذلك باستخدام صلاحياته كرئيس دولة، الأمر الذي جاء منسجماً مع ميله إلى الزعامة، والفردانية في اتخاذ العديد من القرارات دون العودة إلى مؤسسات الدّولة.

وقصد السّيطرة المُطلقة على عملية صنع القرار، تحرّك الرئيس أحمد بن بلة نحو تفكيك مركز السّلطة الوحيد الباقي خارج سيطرته، ونعني بذلك الجيش وقياداته المتمثّلة في وزير الدفاع العقيد **هواري بومدين**، حيث حاول الرئيس **أحمد بن بلة** عزل وتنحية مختلف رجالات المؤسّسة العسكرية، بدءً بتنحية مختلف العناصر الرئيسية المحسوبة على العقيد بومدين، والمكوّنة "لجماعة وجدة"؛ حيث بادر في البداية إلى تنحية **أحمد مدغري** من وزارة الدّاخلية وربط صلاحياتها بالرئاسة، كما دفع **قايد أحمد** إلى التخلي عن وزارة السّياحة، بالإضافة إلى تحجيم صلاحيات وزارة التوجيه الوطني التي كان يشرف عليها **شريف بلقاسم** الذي كان تحت سلطته أيضاً وزارات الإعلام والتّعليم الوطني والشّباب، وبلغ هذا التحرّك أوجّه بمحاولة تنحية **عبد العزيز بوتفليقة** من منصبه كوزير للخارجية، وإلحاقه كمستشار برئاسة الجمهورية في أيار/مايو 1965.[3]

---

[1] عبد الناصر جابي، "الحالة الجزائرية"، **مرجع سبق ذكره**، 91-92.

[2] تشير المواد رقم 24-26 إلى أن لحزب جبهة التحرير حقّ مراقبة المجلس الوطني والحكومة، وكذا حق تحديد سياسة الأمة. وفي حين تشير المادة 27 إلى أن السّيادة للشّعب يمارسها عن طريق ممثليه في المجلس الوطني الذين يرشّحهم حزب جبهة التحرير.

République Algérienne Démocratique et Populaire, "Constitution 1963", *Op.cit.,* 5.

[3] Marina Ottaway, David Ottaway, *Algeria*: *The Politics of a Socialist Revolution* (United States: University of California Press, 1970), 184.

حيث يشكّل هذا الرّباعي (أحمد مدغري، قايد أحمد، شريف بلقاسم، عبد العزيز بوتفليقة) بالإضافة إلى العقيد هواري بومدين، النّواة الصّلبة "لجماعة وجدة"، وسقوط أعضائها يعدّ تحدٍ مباشر لمؤسسة الجيش، والتي من شأنها إضعاف سيطرة العقيد بومدين على الوضع.[1]

كما حاول الرئيس أحمد بن بلة اختراق مؤسسة الجيش، بخلق تنافس داخلي بين وزير الدفاع **هواري بومدين** و**العقيد طاهر زبيري** الذي عيّنه **بن بلة** قائداً جديداً لهيئة الأركان الجيش الوطني الشعبي في غياب وزير الدفاع بومدين، ومن دون علمه، غير أنه سرعان ما خيّب توقعات بن بلة، بتحالفه مع العقيد بومدين، والمساهمة كذلك في إنجاح انقلاب 19 حزيران/ يونيو 1965.[2]

وقد بلغ التنافس والصّراع على كسب أدوات القوة أوجّه، حيث سعى الرئيس بن بلة إلى خلق قوة عسكرية موالية له في مؤتمر الجزائر 1964، عندما اقترح تكوين ميليشيات شعبية تحت قيادة الحزب قصد "مواجهة قوى الثورة المضادة".[3] في حين كان الهدف الرئيسي من هذه المليشيات هو تكوين جيش موازي للمؤسسة العسكرية يعمل على التّحرر من قبضة الوصاية التي كان تفرضها وزارة الدّفاع على مؤسسة الرئاسة. وقد أجاز الأعضاء المشاركين في المؤتمر الإقتراح، في حين عارضه بومدين. وقد منحت قيادة الميليشيات لـ"محمود قنز" أحد المقّربين من قيادة الجيش،[4] غير أن حنكة العقيد بومدين سمحت له باختراق هذه الميليشيات وكسب قادتها لصالحه، حيث لم تتدخل هذه الميليشيات لإيقاف عملية الإنقلاب التي قادها بومدين في 19 حزيران/ يونيو.

---

[1] Benjamin Stora, *Algeria* 1830-2000*, A Short History*, Tr: Jane Marie Todd (London: Cornell University Press, 2004), 141.

[2] رياض صيداوي، **مرجع سبق ذكره**، 45.

[3] لطفي الخولي، **عن الثورة في الثورة وبالثورة: حوار مع بومدين** (قسنطينة: منشورات التجمع الجزائري البومديني الإسلامي، [د.س.ن])، 61.

[4] الطاهر زبيري، **نصف قرن من الكفاح، مذكرات قائد أركان جزائري** (الجزائر: الشروق للإعلام والنشر، 2011)، 103.

ويرى متابعون إلى أن مختلف القرارات التي تم ذكرها حاول من خلالها الرئيس بن بلة القيام بتغيير نوعي في موازين القوى السياسية هي التي عجّلت الإطاحة به، وهو على مشارف المؤتمر الآفرو-آسيوي الذي كان يمكن أن يمنحه ثقلاً دولياً، ويجعل من محاولة إبعاده من منصبه مهمّة صعبة.

كل هذه الأسباب بالإضافة إلى الطّموح الشّخصي لقائد الأركان في الوصول إلى أعلى هرم السلطة تظافرت لتكوّن حافزاً للانقلاب على بن بلة، حيث قال بومدين في هذا الشّأن: **"كان من الضّروري أن تعود السّلطة إلى أيدي من يحسنون قيادة الرجال في ساحة المعركة".**[1] في حين يلخّص عبود بالصوف تفكير هواري بومدين في إقدامه على القيام بهذا الإنقلاب بقوله:

> **"كنت أعرف أن بومدين لم يكن يريد رؤية بن بلة على رأس الجمهورية الجزائرية لثلاث أو أربع سنوات، أي ما يكفي من الوقت في تلك الأوضاع كي يوزع قوته في كل مكان وما أن يسيطر على الأرض مع القوة العسكرية حتى يصبح بغنى عن بن بلة، وبذلك كان يزيد من أمله في تحقيق هدفه في السّيطرة على السّلطة بأكملها [...] لم يكن الهدف إقصاء بن بلة، بل كان الهدف هو النّظام.. والسّماح لبومدين الجلوس على رأس السّلطة إلى الأبد".**[2]

ختاماً، يمكن اعتبار العملية التي قادها هواري بومدين في 19 حزيران/ يونيو 1965 نتيجة طبيعية للتطوّرات التي عرفتها الجزائر منذ 1962، والتي امتازت بوجود صراع خفي بين أحمد بن بلة من جهة، وهواري بومدين وجماعته من جهة أخرى،[3] هذا الصّراع الذي تمتدّ جذوره إلى ما قبل انعقاد المؤتمر التأسيسي للحزب في نيسان/أبريل 1964؛ حيث يرى العديد من الباحثون والمؤرّخون إلى أن هواري بومدين كان يستهدف منصب الرئاسة منذ البداية، حتى قبل إنشاء الحكومة المؤقتة، وكان على يقين أن ذلك يستلزم توفّر ثلاثة عناصر

---

(1) Ania Francos, Jean-Pierre Séréni, *Un Algérien Nommé Boumediène* (Paris: Stock, 1976), 84.

(2) الجزيرة نت، "عبود بوالصوف.. حياته النضالية ضد المستعمر"، **الجزيرة نت**، «https://bit.ly/2zuoEE1»، تم الاطلاع عليه: 2018/07/12، تم وضعه: 2005/10/04.

(3) Mahfoud Bennoune, Ali El Kenz, *Op.cit.,* 297.

رئيسية هي: القوة العسكرية، الغطاء الأيديولوجي، والشرعية التاريخية، وفي ظل امتلاكه للقوّة العسكرية، وكذا سهولة توفير الغطاء الأيدلويوجي بإعداد برنامجٍ سياسي يستسغ تطلّعات المجتمع ومحفّزاته، إلاّ أنه بقي يفتقد للشّرعية التّاريخية[1]، فهو ليس من قدماء المنظمة الخاصة، ولا هو من التاريخيين التّسع.(*) وبالتالي بحث العقيد بومدين عن واجهة سياسية لقيادة أركانه، وقد وجد في شخص القادة المسجونين (أحمد بن بلة، حسين أيت أحمد، محمد بوضياف، رابح بيطاط، محمد خيضر)-انطلاقاً من أن بعضهم من الآباء المؤسّسين للثورة- حلفاء تتوافر فيهم مواصفات تغليب الكفة لصالحهم. حيث وقع اختياره على محمد بوضياف، لكن مساعده عبد العزيز بوتفليقة نصحه بأحمد بن بلة لسهولة مراسه وقربه الأيديولوجي من الشّعب الجزائري.(2)

3. فترة حكم الرئيس هواري بومدين (1965-1978)

في 19 حزيران/ يونيو 1965، اعتقل الرئيس بن بلة، واستولى الجيش على مقاليد الحكم بقيادة وزير الدّفاع العقيد هواري بومدين، واستطاعت المؤسّسة العسكرية التأسيس لموقفها وصياغة مبررات تدخلها لإزاحة الرئيس من منصبه، وقدّمت الأمر على أنه تصحيح يستهدف إعادة السّيادة للشّرعية الثّورية، والقضاء على الحكم الفردي الذي انتهجه الرئيس بن بلة، والرّجوع إلى سلطة الشّعب، حسب البيان الذي تلاه قائد إنقلاب 19 حزيران/ يونيو، والذي أعلن فيه عن تشكيل مجلس الثّورة كقيادة جماعية للبلاد إلى غاية اعتماد دستور جديد.(3)

---

(1) Lahouari Addi, L'armée au secours de la démocratie en Algérie?, *Le Monde diplomatique* (1991): 6. «https://www.monde-diplomatique.fr/1991/08/ADDI/43689».

(*) يعرفون بالقادة التسعة للثورة الجزائرية، وهم: محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، العربي بن مهيدي، رابح بيطاط، كريم بلقاسم، أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين أيت أحمد.

(2) رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصّراع بين المدنيين والعسكريين** (الجزائر: دار المعرفة، 2003)، 53-54.

(3) وزارة الإعلام والثقافة، **خطب الرئيس بومدين: 19 جوان 1965-19 جوان 1970** (قسنطينة: مطبعة البعث، ج3، 1970).

إن القضية الأساسية في أي عمل سياسي، هي قضية اتخاذ القرار. وهو مرتبط بمن يمتلك السّلطة، والذي يتفرّع إلى محدّدين، الأول يتعلّق بالشّرعية، والثاني بموارد السّلطة وميل ميزان القوّة. ومن الناحية النّظرية امتلك مجلس الثّورة كل الخصائص والمحدّدات التي تجعل منه مصدراً لصنع القرار.[1] حيث يتكون المجلس من جهازين رئيسيين: الجهاز الأول هو الأمانة التنفيذية المؤقتة للحزب، الذي يشكّل القوة العليا والقادرة على التوجيه، مدعّماً بالمنظمات الوطنية والجماهيرية كاتحاد العامل، والفلاحين والطلبة، وقدماء المجاهدين.. في حين يمثّل الجهاز الثاني الحكومة، بأجهزتها المختلفة.[2]

وبناءً على هذا الوضع الجديد، بات مجلس الثورة يشكّل مركز القرار الجديد في الجزائر، علماً بأن مراكز القرار الأخرى قد تم حلّها أو إضعافها، فقد تمّ تعليق العمل بدستور 1963، ومنح الصلّاحيات التّشريعية والتّنفيذية كلها لصالح الهيئة الجديدة. كما تمّ حلّ المكتب السياسي لجبهة التحرير، ، وتغيير تسميته لـ"الجهاز المركزي للحزب"، مع تعيين أحد أعضاء مجلس الثّورة رئيساً للحزب، ليخفت بذلك نجم حزب جبهة التحرير الوطني كأحد أهم مراكز صنع القرار في النظام السّياسي الجزائري.[3]

وقد ضمّ المجلس، 26 عضواً، يترأسهم وزير الدفاع ورئيس الحكومة **هواري بومدين**، ومدير ديوانه الرائد **عبد القادر شابو** (الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني)، إضافة إلى ثمانية مسؤولين مدنيين، لكنهم أعضاء سابقين في جيش التحرير الوطني: **عبد العزيز بوتفليقة** (وزير الشباب والسياحة، ثم وزير الشؤون الخارجية)، **قايد أحمد** (وزير السّياحة السّابق)، **شريف بلقاسم** (وزير الإرشاد والتوجيه سابقاً، التي تجمع قطاعات الثقافة والتربية، والشبيبة، والإعلام)، **أحمد مدغري** (وزير الداخلية السّابق)، **علي منجلي** (نائب رئيس الأركان خلال الثورة، ونائب رئيس المجلس الشّعبي الوطني، انسحب من مجلس الثورة عام 1967)،

---

[1] عبد السلام فيلالي، **الجزائر... الدولة والمجتمع، 1965-1979** (الجزائر: الوسام العربي للنشّر والتوزيع، ج2، 2016)، 39.

[2] لطفي الخولي، **مرجع سبق ذكره**، 146.

[3] عبد الناصر جابي، "الحالة الجزائرية"، **مرجع سبق ذكره**، 95.

محمدي السعيد (قائد عسكري بارز أثناء الثورة، ووزير المجاهدين السابق)، **الطيي العربي** (المدير العام للأمن الوطني السّابق)، **محمد الصالح يحياوي**(قائد الناحية العسكرية الثالثة -بشار-). خمسة كانوا مسؤولي الولايات بعد الإستقلال: **الطاهر زبيري** (رئيس هيئة الأركان العامة سنة 1965)، **صالح بوبنيدر** (قائد الولاية الثانية -قسنطينة-، انسحب من مجلس الثورة عام 1968)، **محند أولحاج** (قائد الولاية التاريخية الثالثة -القبائل- والتي باتت تعرف بالناحية العسكرية السابعة بعد إعادة تنظيم الجيش الوطني الشّعبي)، **يوسف الخطيب** (قائد الولاية الرابعة -الجزائر العاصمة-)، **بوحجار بن حدو** (قائد الولاية الخامسة من 1956-1962). قادة القطاعات العسكرية الخمس: **سعيد عبيد** (قائد الناحية العسكرية الأولى -البليدة-)، **بن جديد شاذلي** (قائد الناحية العسكرية الثانية -وهران-)، **صالح سوفي** (نائب سابق)، **بن أحمد المدعو عبد الغني** (قائد الناحية العسكرية الرابعة -ورقلة-)، **عبد الله بلهوشات** (قائد الناحية العسكرية الخامسة -قسنطينة-). بالإضافة إلى **بوجنان أحمد** (عضو في لجنة الولاية الخامسة في مؤتمر طرابلس)، و**عبد الرحمان بن سالم** (ضابط سابق في قيادة الأركان العامة)، **أحمد بن الشريف** (قائد الدرك الوطني)، **وأحمد دراية** (مدير الأمن الوطني). وفي الأخير مسؤولان مدنيان سابقين من فترة بن بلة، **بشير بومعزة** (وزير العمل والشؤون الاجتماعية السّابق)، **وأحمد محساس** (وزير الزراعة السابق).[1]

ومن خلال ملاحظة التركيبة البشرية للمجلس، يتجلّى غياب التجانس بين أعضائه، وأول ما يحدّد هذا التعارض هو اختلاف القيم، التوجّهات والأيديولوجيات. فحتى وإن غطّى الهدف المشترك المتمثّل في إبعاد الرئيس أحمد بن بلة من سدة الحكم على كل هذه التباينات في البداية، إلاّ أنها سرعان ما طفت إلى السطح؛ حيث يقول محمد العربي زبيري في شهادته: **"والواقع أن هذا الأخير –يقصد مجلس الثورة- ولد شبه ميّت لأن أعضاءه كانوا غير متجانسين، وكان بعضهم غير قادرين حتى على إدراك الدّور المطلوب منهم تأديته خارج**

---

[1] Paul Balta, Claudine Rulleau, *L'Algérie des Algériens, vingt ans après..* (Algerie: Éditions Ouvrières, 1981), 25 ; Ferhat Abbas, *L'Indépendance confisquée*: 1962-1978 (Algerie: Flammarion, 1984), 104-106.

حضور الاجتماعات عندما يدعون إليها. لأجل ذلك، وبعد حوالي ثلاثين شهراً من تكوينه، لم يبق منه سوى ثلثي الأعضاء [..]". ويضيف زبيري في مدى فعالية ونجاعة المجلس بقوله: **"[..] وحتى بكامل أعضائه، فإن مجلس الثورة لم تكن له صفة المؤسّسة المسيّرة. بل كان غرساً من دون فروع وتنظيماً من دون هياكل داخلية، ولم تكن له اجتماعات منظمة، وحتى عندما يجتمع، فإن أعضاءه قلما يحضرون بالكامل، ونادراً ما تكون الاجتماعات فيه مخصّصة لدراسة قضايا مصيرية".**[1] وما يقصده من كلامه هذا هو وجود جماعة محدودة العدد يسيّرها الرئيس بومدين، ويتحكّم من خلالها في أدوات القوّة الفعلية ومحدّداتها.

وقد تبيّن أن السّلطة الفعلية كانت بيد رئيسه العقيد **هواري بومدين**، ومجموعة صغيرة من قُدامى **"مجموعةوجدة"** المشاركين في عملية 19 حزيران/ يونيو، والذّين احتلّوا مواقع سياسية مهمّة داخل الحكومة، وأسنِدوا للمناصب الوزارية هامة، كوزارة الخارجية **(عبد العزيزبوتفليقة)**، ووزارة الداخلية **(أحمد مدغري)**، وكذا وزارة الإرشاد والتوجيه **(شريف بلقاسم)** -قبل إبعاده-. وإضافة إلى هذه النّواة، تبرز أسماء أخرى قريبة منها احتلت مواقع عسكرية وأمنية مهمة، كقائد الدرك الوطني **(أحمد بن شريف)**، ومدير الأمن **(أحمد دراية)**، ومدير الأمن الوطني ووزير الفلاحة لاحقاً **(الطيبي العربي)**، وقبلهم **قايد أحمد** الذي كُلّف فيما بعد بمسؤوليات على رأس جهاز الحزب، قبل أن يخرج إلى المعارضة وينقل إلى المنفى. ليعرف المشهد السّياسي لاحقاً خلافات بين "جماعة وجدة" وباقي الأعضاء الفاعلين، وهو ما عجّل بسقوط أسماء كثيرة من قائمة أعضاء المجلس.[2]

فبعد سنوات قليلة من تأسيس مجلس الثّورة، بدأت أولى التصدّعات، فكان كلّ من **علي محساس** و**بشير بومعزة** أول المنسحبين منه عام 1966، كتعبير عن رفضهما لهذا الاستقطاب الجديد في تفاعلات السلطة. ثم تبعهم **علي منجلي** سنة 1967. وبعدها محاولة

---

[1] محمد العربي زبيري، الزعيم الكبير وصغار الزعماء (14)، **الشروق أونلاين**، تاريخ الإطلاع: 2018/07/15، تم وضعه: 2007/06/27، «https://bit.ly/2LdD8Ng».

[2] عبد الناصر جابي، "الحالة الجزائرية"، **مرجع سبق ذكره**، 96.

الانقلاب الفاشل التي قاده **الطاهر زبيري** في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1967[*]، والتي أدت إلى عزله وتولي **بومدين** منصبه. وكذلك انتحر كل من سعيد عبيد (قائد الناحية العسكرية الأولى -البليدة-) أثناء محاولة **الطاهر زبيري** الإنقلابية.

ولم يتوقّف النزيف عند هذا الحدّ، فقد شهدت مرحلة السبعينيات مزيداً من التقلّص، بابتعاد أو إبعاد كل من العقيد **صالح بوبنيدر**، العقيد **يوسف الخطيب**، **علي منجلي**، **محمدي السعيد** عن الساحة السّياسية لأسباب مختلفة[*]، إضافة لوفاة بعض الأعضاء كالعقيد **عباس**، وكذا العقداء **عثمان**، **وعبدالرحمان شابو** في كانون الأول/ديسمبر 1970، ثم **محندأولحاج** عام 1972،[1] وهي السّنة نفسها التي شهدت بدايات تفكّك "**جماعة وجدة**" المكوّنة من كبار الضّباط الذين ساهموا في انقلاب 1965؛ ففي كانون الأول/ ديسمبر 1972 جرّد بيان صادر عن الرئاسة **قايد أحمد** من وظائفه كمسؤول في جبهة التحرير الوطني. في حين توفّي بعد ذلك وزير الداخلية وعضو مجلس الثورة القوي **أحمد مدغري** في عام 1974 "مُنتحراً" وفقا للرواية الرسمية. في حين تم إبعاد وزير الدّولة **شريف بلقاسم** في عام 1975، ليبقى ذلك **عبد العزيز بوتفليقة** الوحيد من فريق وجدة، الذي احتفظ بمنصبه كوزير للشّؤون الخارجية.

---

[*] يشير الرائد لخضر بورقعة إلى إن المحاولة الانقلابية الفاشلة التي قادها رئيس الأركان العامة العقيد الطاهر زبيري يوم 11 كانون الأول/ ديسمبر 1967 لم تكن الأولى ولا الأخيرة بل سبقتها محاولات، ولحقتها محاولات أخرى تم احتواؤها جميعها، ولم يظهر منها للعيان إلاّ القليل، نظراً لما تتمّتع به الأجهزة المخابراتية من قوّة ونفاذ، وما تتميّز به وسائل الدّعاية الحكومية، والمهـارة في التعتيم الإعلامي. أنظر: لخضر بورقعة، **مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة** (الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2000)، 171.

[*] يعتقد عبد الحميد الإبراهيمي أن العديد من الأعضاء لم يفضّلوا الابتعاد عن الحياة السّياسية وإنما جرى إبعادهم بطرق ملتوية، حيث يقول أنه: "**[..] جرى إقصاء مسؤولي جيش التحرير الوطني السابقين على مراحل، فبعضهم كالرائد علي منجلي والعقيد صالح بوبنيدر، والعقيد يوسف الخطيب أبعدوا عام 1967 عن مجلس الثورة [..]**". أنظر: عبد الحميد الإبراهيمي، **في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).

[1] عبد الناصر جابي، "الحالة الجزائرية"، **مرجع سبق ذكره**، 96-97.

وبحلول عام 1975، أي بعد مرور عشر سنوات على الانقلاب، لم يتبقّى من مجلس الثّورة سوى 12 عضوا من أصل 26 عضو. فقد استبعد بومدين معظم "مؤسسي" هذا المجلس لمصلحة موظفين كبار ومدراء، أبرزهم: بلعيد عبد السلام، وسيد أحمد غزالي، ومحمد الياسين. وبعد عام 1976، حاولت السلطة إعادة دمج قسم من النخبة المثقفة، بضمّ رجال مثل مصطفى الأشرف، ومم بن يحيى ورضا مالك في آخر حكومة شكلها بومدين في شهر نيسان/ أبريل 1977.[1]

ويرجع العديد من المتابعون للشأن الجزائري إلى أن عملية إفراغ مجلس الثورة من محتواه، وكذا تحييد أهم المنافسين المحتملين لقيادة الدولة، جاء نتيجة الطّموحات الشّخصية لرئيس مجلس الثورة، حيث أن نمط القيادة "الجماعي" الذي تم تبنّيه منذ 19 حزيران/ يونيو 1965 بات لا يستجيب لتطلّعات بومدين، ولا يتيح مجال المضيّ قُدُماَ في تنفيذ خططه ومشاريعه على مختلف الأصعدة.

إن مختلف التحرّكات التي أقدم عليها رئيس مجلس الثورة مهّدت له الطريق نحو "مأسسة الحكم الفردي"؛ فتفكّك "جماعة وجدة" أوحت بانتقال قريب نحو مرحلة سياسية جديدة، فبعد الصّورة القويّة التي رسمها بومدين لنفسه، من خلال النّجاحات الكبيرة التي حققتها سياسات بومدين، وكذا بروز نجمه كزعيم من زعماء دول العالم الثالث في إطار حركة عدم الإنحياز، بات هواري بومدين بحاجة لصفة قانونية، وإطار دستوري شرعي يدعم موقفه، ويمنحه التّفويض اللاّزم قصد المواصلة في تطبيق برامجه ومأمورياته. وهو ما وجده في مشروعه رباعي الذي يتضمن إعداد ميثاق وطني، دستور جديد، تنظيم إنتخابات رئاسية مضمونة النتائج، وأخرى تشريعية.[2] تمكّنه من إضفاء "الشّرعية الشّعبية" لمرحلة حكمه خلفاً "للشّرعية الثّورية".[3]

---

[1] Benjamin Stora, *Algérie HistoireContemporaine* 1830-1988, *Op.cit.*, 253-254.

[2] عبد السلام فيلالي، "الجزائر... الدولة والمجتمع، 1965-1979"، **مرجع سبق ذكره**، 470.

[3] عبد الحميد الإبراهيمي، **مرجع سبق ذكره**، 140.

وبناءً على ما سبق ذكره، تم إعداد وثيقتيان مهمّتان، أحدهما ذو طابع سياسي أيديولوجي (الميثاق الوطني 1976) والذي اعتبر بمثابة عقد بين الحاكم والمحكومين، حيث تضمّن المحاور الكبرى لبناء المجتمع الإشتراكي ووحدة القيادة السياسية للحزب والدولة. أما الآخر فيعتبر إطاراً قانونياً للدّولة (دستور 1976)[*] والذي شارك في إعداد مشروعه لجنة خاصة ضمّت متخصصين في السياسة والقانون في إطار حزب جبهة التحرير الوطني.[1]

وقد كرّس الدّستور الجديد رئاسية النّظام السياسي الجزائري، وتفوق الدّولة والحكومة على أية مؤسسة تمثيلية أخرى حزبية أو منتخبة. فرئيس الدّولة هو أيضاً الرّئيس الأعلى للقوّات المسلّحة. يتولى عملية رسم السياسة العامة، وينفذها. يقوم كذلك بتعيين أعضاء الحكومة، ويعزلهم من مناصبهم، وليسوا مسؤولين إلاّ أمامه. ويمتلك زمام المبادرة في إصدار القوانين، كما هي الحال للبرلمان. ويتقاسم أيضاً مقاليد السّلطة القضائية مع المجلس الشعبي الوطني.[2]

وبذلك استطاع الرئيس الجديد للجزائر هواري بومدين جمع الكثير من مصادر القوة التي حضّر لها منذ الأيّام الأولى للإستقلال، والتي وفّرتها له مختلف المناصب التي تقلّدها على مر السّنين، وكذا فرض سيطرته على أجهزة الدّولة كافة، ليصبح رجل الحزب، والإدارة، والجيش، (رئيس الجمهورية، رئيس مجلس قيادة الثورة، رئيس الحكومة، ووزير الدفاع، والقائد العام للقوات المسلحة والأمن العسكري).[3]

ولهذا فإن التصوّر السائد لـ"المشاركة" كان أقرب إلى مفهوم "التعبئة" منه إلى المشاركة، كمبدأ سياسي وكإجراء نظامي، والمتوقّع في هذا الإطار ألاّ يسمح بوجود معارضة نظامية، ولا حتى معارضة داخلية مُثمرة داخل حزب واحد، لا تسمح آليات عمله بتعدّد

---

[*] تمّ الاستفتاء حول الميثاق الوطني في 27 حزيران/ يونيو 1976، والمصادقة على الدستور في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1976، وأخيراً الإنتخابات الرّئاسية في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1976، التي لم يترشّح لها إلاّ رئيس المجلس الثوري بومدين.

[1] محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، 98.

[2] Benjamin Stora, *Algérie Histoire Contemporaine* 1830-1988, *Op.cit.*, 259.

[3] عبد الناصر جابي، "الحالة الجزائرية"، **مرجع سبق ذكره**، 85.

الآراء وتداول المسؤوليات نظراً لافتقاده لقاعدة شعبية عريضة ومهيكلة، ولطبيعة تنظيمه البيروقراطية وأيديولوجيته الشمولية وقياداته الزعيمية.[1]

4. فترة الحكم الأولى للرئيس الشاذلي بن جديد (1979-1989)

يأتي هذا العنوان ليناقش الفترة الأولى من حكم الشاذلي بن جديد وصولاً لأحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1988 التي مهدت الطريق امام طرح دستور 1989، وفسح المجال أمام التعددية الحزبية. حيث اختلف المتتبعون للسياسة الجزائرية حول تقييم مرحلة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد (1979-1992)، فإن اعتبرها البعض أنها مرحلة عرفت تفتّحاً وإطلاقاً للحريات مقارنة بسلفه بومدين، يرى البعض الآخر أنها مثّلت "عشرية سوداء" لتطور الدولة الجزائرية. ويعكس هذا التضارب حالة الصراع على أعلى هرم السلطة بين مؤسّسة الرئاسة التي تقف خلفها المؤسسة العسكرية، ومؤسسة حزب جبهة التحرير الوطني.[2]

أ. الصراع حول خلافة الرئيس بومدين

أعلنت الإذاعة والتلفزيون الجزائريين خبر وفاة الرئيس هواري بومدين صبيحة يوم الأربعاء 27 كانون الأول/ ديسمبر 1978، فاجتمع المجلس الشعبي الوطني في اليوم نفسه، ليكلّف رئيسه رابح بيطاط بتولي منصب رئاسة الدّولة بالنّيابة لمدة 45 يوماً، بموجب المادة 117 من دستور 1976، وذلك إلى غاية تنظيم انتخابات رئاسية.[3]

---

[1] اسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2009)، 108-109.

[2] رابح لونيسي، **مرجع سبق ذكره**، 189.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 117، دستور 1976

كان للوفاة المفاجئة للرّئيس "**هوّاري بومدين**"[*] وقع كبير على النظام السّياسي الجزائري، فقد كان من الصّعب للغاية تعويض الوزن الكبير الذي مثّله "بومدين"، وهو ما ترك فراغاً رهيباً في السّاحة السّياسية-العسكرية.[1] كما طفى إلى السّطح من جديد الصّراع بين العسكري والسّياسي، الذي لطالما انتهى بانتصار العسكري. فقد مثلت وفاته مناسبة جديدة لامتحان القوة بين الطرفين داخل دواليب صنع القرار. فالاعتقاد السائد كان يذهب في اتجاه المفاضلة بين كل من "محمد **الصالح يحياوي**"، الرّجل القويّ والمسؤول التّنفيذي المكلّف بجهاز حزب جبهة التحرير الوطني، والمدعوم من مناضلي الحزب، ومن المنظّمات الجماهيرية التابعة له، في مقابل "**عبد العزيز بوتفليقة**"، وزير الخارجية، وأبرز فرد من "جماعة وجدة" المقرّبة من الرئيس المتوفي "هواري بومدين"، والمدعوم من رجال الإدارة ومدراء المؤسّسات الإقتصادية.[2] غير أن خلافة الرئيس بومدين، حُسِمت وبمقاييس عسكرية بحتة لصالح شخصية عسكرية لم يكن اختيارها مطروحاً، تمثّلت في العقيد **الشاذلي بن جديد**[**]، على اعتباره الضّابط الأقدم والأرفع رتبة عسكرية، على الرغم من عدم امتلاكه للمؤهلات اللاّزمة لاعتلاء كرسي الرئاسة.[3] حيث يصف الجنرال "خالد نزار" في مذكراته الموقف فيقول: "**نظراً لحساسية الوضع والفراغ الذي تركه بومدين بعد وفاته،**

---

[*] إلى غاية كتابة هذه الأسطر، يبقى سبب وفاة الرئيس هواري بومدين غامضاً، فالبعض يشير إلى مرض نادر فتّاك. في حين يشير البعض الآخر إلى إمكانية تعرّضه للاغتيال بالرصاص. أما آخرون فيذهبون إلى اغتياله من قبل المخابرات الأمريكية، أو حتى السوفياتية. ويعكس هذا التضارب إلى حقيقة السّرية المطلقة التي تلفّ دواليب الحكم في الجزائر ومؤسّسات صنع القرار.

[1] Khaled Nezzar, *Mémoires de Général Khaled Nezzar* (Alger: Edition Chihab, 1999), 130.

[2] رياض صيداوي، **مرجع سبق ذكره**، 48.

[**] ولد الشاذلي بن جديد يوم 14 نيسان/ أبريل 1949، بولاية الطارف (الجزائر)، من عائلة فلاحية فقيرة. كان شاذلي بن جديد ضابط صف في الجيش الفرنسي. التحق بجيش التحرير الوطني عام 1955. تسلق بسرعة التسلسل التراتبي في جيش التحرير، وأصبح عضواً في هيئة الأركان العامة تحت إمرة العقيد بومدين. تولّى إدارة المنطقة العسكرية الثانية (وهران) في شهر حزيران/ يونيو 1964 لغاية 1989. ومع أنه كان عضواً في مجلس الثورة اعتباراً من عام 1965، إلاّ أنه عاش على هامش القرارات السياسية الكبرى. أنظر:

Benjamin Stora, Algérie, Histoire Contemporaine 1830-1988, *Op.cit.,* 296-297.

[3] *Loc.cit.*

أُجبرنا على المبادرة سريعاً باختيار من يخلفه سواءٌ من المكتب السياسي أو خارجه، إلى أن استقر الخيار على الشّاذلي بن جديد"[1] وبذلك نجحت المؤسّسة العسكرية في التّحكم -مرة أخرى- في العملية السّياسية في الجزائر ومخرجاتها. ليؤكّد مقولة: "**إن الجيش يمتلك كل السلطة، وسيعمل جاهداً للحفاظ عليها، ولن يكون ذلك صعباً**".[2]

ويرى نفر من الباحثين يتقدّمهم المؤرّخ الفرنسي "بنجامين ستورا" أن السّبب في اختيار "الشاذلي بن جديد" ذو الشخصية السياسية الباهتة، للتربّع على أهم منصب سياسي في الدوّلة، يعود إلى رغبة السّلطة الفعلية في إضعاف منصب الرئاسة كمركز قرار بعد "تجربة بومدين" التي منحته سلطة كاملة على كل مفاصل الدولة، وأخذت أبعاداً وطنية ودولية واسعة.[3]

في المقابل، تعدّدت التّفسيرات والتّحليلات حول سبب رفض المؤسسة العسكرية لكل من "بوتفليقة" و"يحياوي"، وحسمه الصّراع لصالح الشّاذلي بن جديد؛ حيث يرجع مُراقبون سبب رفض "محمد الصالح يحياوي" إلى هزيمته في معركة أمغالا الأولى (يناير 1976)[*] في الصحراء الغربية عندما كان قائداً على الجيش هناك عام 1976، بالإضافة إلى دوره المشبوه في محاولة "الطاهر زبيري" الإنقلابية في عام 1967. بالإضافة إلى أن وصول "يحياوي" إلى منصب الرئاسة من شأنه تحقيق مكاسب جوهرية لحزب جبهة التحرير الوطني، وإعادة الاعتبار للسّياسي على حساب العسكري، وإمكانية تحوّله من مجرّد مزكٍ للقرارات، إلى صانع فعليّ لها.[4]

---

(1) Khaled Nezzar, *Op.cit.*, 130.

(2) رياض صيداوي، **مرجع سبق ذكره**، 48-49.

(3) عبد الناصر جابي، الحالة الجزائرية، **مرجع سبق ذكره**، 85-86.

(*) **معركة أمغالا الأولى (29-27 يناير 1976):** وقعت المعركة على الأراضي الصحراوية، 260 كلم غرب الحدود مع الجزائر، بين القوات المسلحة الملكية المغربية من جهة وثلاثة ألوية من الجيش الجزائري وعناصر من البوليساريو على ثلاث جبهات (أمغالا، المحبس والتفاريتي). وانتهت بتفوق الجيش المغربي، وتراجع القوّات الجزائرية.

(4) رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصّراع بين المدنيين والعسكريين** (الجزائر: دار المعرفة، 2003)، 193-194,

في حين أن تردّد المؤسسة العسكرية في اختيار "عبد العزيز بوتفليقة" يرجع إلى طبيعة شخصيّته القويّة المدعومة بعلاقات خارجية وطيدة نسجها أثناء تولّيه وزارة الخارجية لأكثر من خمسة عشر سنة، مما سيسمح له بفرض قراراته كما فعل سابقه الرئيس بومدين. وهو ما ترفضه السّلطة الفعلية، مفضّلة شخصية "ضعيفة" في الرئاسة يسهل تسييرها والتحكّم بها.[1]

وفي ظل حسم المؤسسة العسكرية في أمر خليفة الرئيس بومدين، والإستقرار على اختيار العقيد الشاذلي بن جديد، لم يكن أمام مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني إلاّ تزكية بن جديد كمرشّح لرئاسة الجمهورية، بعدما اعتقد الكثير من مناضلي الحزب المؤمنين بأيديولوجيته بأنه سيكون لهم دور في صناعة رئيس الجزائر بعد وفاة بومدين.[2] حيث انتُخب أميناً عاماً لجبهة التحرير الوطني في المؤتمر الرّابع للحزب المنعقد في يناير/كانون الثاني 1979. وفي 7 فبراير/شباط 1979 انتخب الشاذلي بن جديد رئيساً للجزائر مع تمسكه بحقيبة الدفاع الوطني والتي احتفظ بها حتى عام 1990، قبل أن يسندها لقائد الأركان "خالد نزار".

بيد أن الواقع أثبت أن الذّين جاءوا ببن جديد قد أخطأوا التقدير،[*] فقد أظهر الرئيس فيما بعد حنكة سياسية استطاع من خلالها إزاحة الكثير من خصومه، وانقل حتى على الذين جاؤوا به إلى الرّئاسة.

---

[1] **المرجع نفسه**، 194.

[2] **المرجع نفسه**، 191.

[*] يُشير عبد العزيز رحابي (وزير ودبلوماسي سابق) إلى أن الشاذلي بن جديد نفسه كان قد أكدّ لشخصه أن نخبة صناعة القرار تعتبره غير كفء لمنصب الرّئاسة، وأن تعيينه سيتم لمرحلة انتقالية فقط، والتي لن تتجاوز السنة الواحدة.

الجزيرة الوثائقية، سنوات الشاذلي بن جديد، **قناة الجزيرة الوثائقية**، نشر في: 2017/11/10، شوهد: 2018/07/23، «https://www.youtube.com/watch?v=KrpUjHBm75w».

ب. سيطرة الشاذلي بن جديد على حزب جبهة التحرير الوطني

أدرك "الشاذلي بن جديد" بمجرد وصوله إلى سدّة الحكم في 7 فبراير/شباط 1979 أن طبيعة النظام السّياسي في الجزائر تستدعي تركيز السّلطات في يد الرئيس،[1] وإقصاء كل الأطراف الفاعلة التي من شأنها التشويش، أو قلب الأوضاع داخل النظام. فالتاريخ السياسي للجزائر المعاصرة أثبت عدة مرات بأنه كلما تعدّدت مراكز القوة داخل النّظام السّياسي كلما غاب الاستقرار. فقد سبق أن وقع ذلك في عهد بن بلة وصراعه مع الحكومة المؤقتة، في حين لم يتمكّن بومدين من فرض الإستقرار إلاّ بعد إفشاله لانقلاب قائد الأركان العامة الطّاهر زبيري عام 1967.[2]

وبالتالي، فإن المشهد السّياسي في الجزائر بعد صعود الرئيس الجديد تلخّص في رغبة "الشّاذلي بن جديد" تقوية موقعه، وإزاحة المعارضين له تدريجياً داخل الحزب الحاكم والسلطة والجيش، من خلال تحقيق قدر من الإستقلالية، سواءُ عن المؤسسة العسكرية التي زكّته لمنصب الرّئاسة، أو عن الشخصيات القوية من ضبّاط الجيش الفاعلين من بقايا نظام بومدين.

عَمِد الرّئيس الجديد للجزائر في بدايات فترته الرئاسية على إعادة هيكلة حزب جبهة التحرير الوطني بما يتماشى وطموحاته، فبفضل تعديل القوانين الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني في الدّورة الاستثنائية للجنة المركزية للحزب (15- 19 حزيران يونيو 1980)، بات للأمين العام للحزب (الرئيس بن جديد) صلاحية تعيين المسؤولين في اللّجنة المركزية، أعضاء المكتب السياسي للحزب، وكذا مختلف المناصب الإدارية داخل الحزب.[3] وقصد تحقيق السّيطرة الكاملة على الحزب، تولّى "بن جديد" مهمّة تعيين مكتب سياسي جديد[*]

---

[1] Miriam Lowi, *Oil Wealth and the Poverty of Politics*: *Algeria Compared* (United Kingdom: Cambridge University Press, 2009), 104.

[2] رابح لونيسي، **مرجع سبق ذكره**، 195-196.

[3] Benjamin Stora, *Algérie Histoire Contemporaine* 1830-1988, *Op.cit*., 300.

[*] تشكّل المكتب السّياسي الجديد من: الشاذلي بن جديد، رابح بيطاط، عبد الله لهوشات، محمد الصالح يحياوي، عبد العزيز بوتفليقة، محمد سعيد معزوزي، بوعلام بن حمودة.

استبعد من خلاله عدداً من معارضيه، كان على رأسهم رجل النّظام القويّ "بلعيد عبد السلام"، بالإضافة إلى توقيف "محمد الطيبي العربي"، "أحمد بن شريف"، "محمد قنز"، "مصطفى بوعرفة"، وغيرهم.[1] في المقابل، تمّ تطويق أحد المُنافسين الرئيسيين لبن جديد على رئاسة الجمهورية "محمد الصالح يحياوي"، وإخراجه من الباب الضّيق، بعد تعيين "محمد الشريف مساعدية" مسؤولاً على الأمانة العامة للحزب.[2]

بعد السّيطرة على الحزب، سعى بن جديد إلى تغيير التركيبة العسكرية للجيش الوطني، فأبعد عدداً من الضّباط الأساسيين سواءُ من خلال إحالتهم للتقاعد أو عن طريق تحييدهم عن العمل العسكري، وإدماجهم في القطاع السياسي والإداري،[3] مثل "سليم سعدي" الذي عيّنه وزيراً للفلاحة (1979-1984)، و"لحسن سوفي" الذي عيّنه وزيراً للعدل. في مقابل ذلك، تم استقطاب عدد من الضّباط الشّباب المنحدرين من الشّرق الجزائري، كقيادات مستقبلية ستتولى عملية صناعة المرحلة التي أعقبت مرحلة الرئيس بومدين، ومن هذه الأسماء نجد: الجنرال "محمد مدين"، "محمد بتشين"، "حسين بن علام"، "عبد الله بلهوشات"، "مصطفى بلوصيف"، وآخرون. كما خصّ في الوقت ذاته، الضّباط الذين خدموا الناحية الغربية بعد الإستقلال بمعاملة متميّزة بحكم شغله لمنصب قائد الناحية العسكرية الثانية (وهران) لفترة طويلة.

ويبدو أن محاولات "بن جديد" لإطباق السّيطرة على خيوط اللّعبة السّياسية، لم تكن لتتحقق دون تحييد ما تبقى من "جماعة وجدة"، في صورة ابعاده لـ"عبد العزيز بوتفليقة"، أحد رموز نظامي "بن بلة"، و"بومدين"، والذي تمّت متابعته بقضية اختلاس

---

(1) الطاهر بن خرف الله، **النخبة الحاكمة في الجزائر 1962- 1989** (الجزائر: دار هومة، ج2، 2007)، 196.

(2) رابح لونيسي، **مرجع سبق ذكره**، 200.

(3) أنظر:

Lahouari Addi, *L'impasse du populisme, l'Algérie, collectivité politique et Etat en construction* (Alger: Entreprise National de Livre, 1990).

الأموال العمومية.[1] كما لم يسلم من تحركات "بن جديد" قيادات المؤسسة العسكرية التي ساهمت في تنصيبه رئيساً للجمهورية، حيث عمل على إضعاف أحد أقوى رجالات النظام السّياسي الجزائري في تلك الفترة، من خلال التضييق على مسؤول الأمن العسكري "قاصدي مرباح" الذي كان له الدور الأبرز في تزكية وتحضير العقيد بن جديد لمنصب الرئاسة، حيث نُقِل من رئاسة جهاز الأمن العسكري إلى الأمانة العامة لوزارة الدفاع الوطني، وهو منصب إداري أكثر مما هو منصب عسكري كتمهيد لإبعاده نهائياً عن الجيش، قبل أن يوجّه لمناصب وزارية (وزير الصّحة، وزير الصّناعة، وزير الفلاحة). قبل أن يتولى رئاسة الحكومة بعد أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1988، ليتحول بعد ذلك إلى رئيس حزب سياسي صغير يسمى "الحركة الجزائرية للعدالة والتنمية (MAJD)" بعد أن كان على رأس أقوى جهاز في الدولة وهو الأمن العسكري.[2] وبناءً على ما سبق، يبدو أن "الشاذلي بن جديد" قد استطاع، إلى حد كبير، نقل مركز القوّة داخل المؤسسة العسكرية من "جماعة وجدة"، إلى "جماعة الشّرق".[3] لتدخل الجزائر مرحلة أخرى من الحكم العسكري، بأسماء مختلفة.

على الصّعيد الاقتصادي، حمل برنامج الرئيس "الشاذلي بن جديد" توجهات جديدة تستهدف تحسين مستوى النّمط الإستهلاكي للمواطنين، من خلال "**برنامج مكافحة النّدرة**" "*Programme Anti Pénurie*"، رافعاً شعار "من أجل حياة أفضل"، حيث أغرقت الأسواق بالمواد الإستهلاكية، ورفعت القيود عن الواردات، وهو ما أضفى طابعاً ليبرالياً على بعض معالم الإقتصاد الجزائري.[4]

وقد عرف برنامج مكافحة الندرة خلال سنواته الأولى نجاحاً كبيراً، فلأول مرة، شهد المجتمع الجزائري نوعاً من الرّفاهية، وتوفّر للمنتوجات، وهو ما أرضى الطبقة الوسطى بصفة عامة، حيث تمكّنت الطبقة المتوسّطة من شراء سيارات جديدة، وكذا توسيع

---

(1) El Moudjahid, Arrêt de la Cour des Comptes à l'encontre de Abdelaziz Bouteflika, *El Moudjahid*, 09/08/1983.

(2) رابح لونيسي، **مرجع سبق ذكره**، 196-197.

(3) Benjamin Stora, *Algeria* 1830-2000, *A Short History*, *Op.cit*., 180.

(4) Massensen Cherbi, *Algérie* (France: De Boeck Superieur, 2nd Ed, 2017), 114.

نشاطاتها الإقتصادية.[1] وقصد تمويل هذه السياسة الإقتصادية الجديدة، استفاد الرئيس بن جديد ارتفاع أسعار النفط مطلع 1979، من خلال الثورة الإيرانية. فهذه "الصدمة النفطية" الثانية جعلت سعر برميل النّفط يقفز من 13 إلى 30 دولاراً أمريكياً. حتى إنه بلغ مستويات تاريخية بتجاوزه حاجز الأربعين دولاراً. كسب من خلاله دعم الطّبقة المتوسّطة، والطبقة البرجوازية الصغيرة المتشكّلة.[2] حيث استعُمِلت مداخيل العائدات النّفطية كوسيلة لكسب الشرعية وشراء السّلم الاجتماعي. عِوض استثمارها في مشاريع تنموية من شأنها تحسين أداء الإقتصاد الجزائري الذي يعتمد في صادراته بشكل مُطلق على قطاع المحروقات.[3]

غير أن هذه الطّفرة النّفطية سرعان ما تراجعت، لتشهد أسعار النّفط أواخر عام 1985 إنهياراً تاماً، إذ هوى سعر البرميل فجأة من 30 دولاراً إلى أقل 10 دولارات. وهو الإختلال في ميزان المدفوعات الذي لم يستطع النظام الحاكم تغطيته، في ظل انخفاض عائدات الدولة بالعملة الصعبة لنحو 80%، لتلجأ قيادات الدّولة إلى الإقتراض لموازنة مستويات الانفاق الباهضة، ثم إلى فتح المجال أمام الخواصلإقامة عمليات تجارية مع شركاء أجانب، مع إعادة توزيع أراضي المجالات الزراعية العامة. لتشمل العملية بيع العديد من الشركات الوطنية بالدينار الرّمزي، غير أن فارق ميزان المدفوعات كان كبيراً. وبناءً على ذلك، أُجبِرت النّخب الحاكمة على خفض نسب الإستيراد إلى مستويات منخفضة، ترتّب عنها حالة من الغليان والتذمّر الشعبي.[4]

لكن أمام ازدياد حدة الاستياء الشّعبي، وما راوده (أتبعه) من مظاهرات واضطرابات كعلامة على أزمة الدولة والمجتمع التي غذّتها أزمات أخرى ضاعفت من حدّة هذا الإستياء، كأزمة سياسية واقتصادية، وانهيار لدعائم الدولة الرّيعية في الجزائر، بالإضافة إلى أزمة

---

(1) Miriam Lowi, *Op.cit*., 107.

(2) Liess Boukra, *Algérie*: *la Terreur Sacrée* (France: Farvre Sa, 2002), 81.

(3) Miriam Lowi, *Op.cit*., 108.

(4) لياس بوكراع، **الجزائر، الرعب المقدّس**، تر: خليل أحمد خليل (الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2003)، 102.

للشّرعية التي تفتقر إليها السلطة السّياسية. وقد كان ردّ القوى الاجتماعية المختلفة عنيفاً، في أكبر احتجاجات عرفتها الجزائر في تلك الفترة، عرفت بأحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1988. تلاها بعد ذلك تشريع دستور جديد عام 1989، حَمِل تحوّلات جوهرية للنظام السّياسي الجزائري، وفسح المجال أمام التعددية الحزبية.

المبحث الثاني: طبيعة التنظيمات الاجتماعية في الجزائر (1962-1989)

يستهدف هذا المبحث دراسة طبيعة التنظيمات الاجتماعية في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية إقرار دستور جديد للجزائر عام 1989. سينطلق المطلب الأول في دراسة شكل التنظيمات الاجتماعية في المنطقة العربية عمومًا قصد استخلاص أبرز مميزاته، وكيف ينعكس ذلك بالضرورة على أدائه. في حين يتولى المطلب الثاني والمتضمن شكل التنظيمات الاجتماعية في الجزائر (1962-1989) عملية الإسقاط التطبيقي، حيث يشرح ظروف نشأة المجتمع الجزائري ومختلف المراحل التي مر عليها سواءً فترة الاستعمار الفرنسي، أو بعد الاستقلال واعتماد النخب الحاكمة على النظام الاشتراكي الذي يقوم أساسًا على الأيديولوجية الواحدة، التي تعني التضييق على الحريات السياسية، وكبح تحرّكات المجتمع المدني وضبطه. وبذلك، يناقش هذا المبحث بالتحليل سلوكات الأفراد والجماعات في طبيعة علاقاتهم مع النخب الحاكمة على مر المراحل والرؤساء.

المطلب الأول: شكل التنظيمات الاجتماعية في المنطقة العربية

جاء تطوّر مؤسّسات المجتمع المدني في الدول الأوروبية الغربية نتاجًا لصيرورة تاريخية وتفاعل مستمرّ مع نشوء وتطوّر مفهوم الدّولة القومية نفسها –تعاونًا كان أو مواجهة-، وهو ما أدّى في النهاية إلى قيام مجتمع مدني مستقل عن المجتمع السّياسي، قادر على أداء أدواره المشاركتية، التوعوية والرّقابية. في حين أن نشأة الدولة الحديثة في معظم الأقطار العربية قد غُرست بُناها أثناء خضوعها للاستعمار الأوروبي، وأن الدّولة المستحدثة هي نفسها التي أنشأت المؤسّسات التي تحتاج إليها، وجعلتها تسير وفق مقتضاها وقوانينها.[1] ما يعني أن تطوّر بنية الدّولة القومية العربية لم يقابله تطوّر في بنية مفهوم المجتمع المدني ومؤسّساته.

---

[1] علوان البيج، "الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السّلطة"، في: علي خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الدّيمقراطية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002)، 175.

وعليه، يبدو أن محاولات مقاربة المجتمع المدني العربي، بنظيره الغربي، يعدّ أمرًا مجافيًا للممارسة السّياسية؛ فمفهوم المجتمع المدني لدى الطرفين يشير إلى تصوّرات ودلالات مختلفة، سواءً من حيث مضموناته أو من حيث تنظيماته. فقد بات من النّادر إيجاد مجتمع مدني في المنطقة العربية، قادر على فرض إرادته، أو التأثير في قرارات النّخب الحاكمة، كما هو الحال في الدّول الأوروبية.[1] ومرد ذلك جملة من الإشكلات والقضايا نبرزها كالتالي:

1. النموّ المشوّه للدولة "المتدخّلة" وأثره في أداء المجتمع المدني

يرجع كثير من المحلّلون سرّ فشل الدّولة العربية القطرية لنموّها غير المكتمل أساسًا، فالدولة القطرية ورثت الكثير من طباع الدّولة السّلطانية العثمانية، وكذا من الحكم العسكري الذي خلقته إدارات الاحتلال الغربي (كما تم التطرّق إليه سابقًا في المبحث الأول)، كما حمِلت في ثناياها العديد من التّحدّيات الدّاخلية والخارجية بدءً من الضّعف الداخلي لمؤسّساتها، وانتهاءً بالصّراعات الحدودية، وهو ما أدّى إلى مزيد من التشرذم المجتمعي وتحوّل ولاءات الأفراد للعرق والطّائفة والقبيلة، دون المؤسّسات الحديثة الخاصة بالمجتمع المدني، بل ودون الدّولة نفسها. ما يعني أن الدّولة القطرية الحديثة المتشّكلة لا هي استفادت من مؤسّساتها الإسلامية التقليدية وبنت عليها هويّتها الخاصة، ولا هي طوّرت أجهزتها القطرية المعاصرة؛ بل صمّمت نظامًا هجينًا يضمّ مزيجًا من المتناقضات، فهي تأخذ من الإقطاعية، ومن الرأسمالية، ومن السّلطانية، وفوق كلّ ذلك تعاني من تبعيّة كبيرة للقوى الأجنبية.[2]

ومما لا شك فيه أن الضّعف الهيكلي للدّولة المستحدثة هو أحد عوامل تعثّر المجتمع المدني العربي. فهشاشة الدّولة وتخوّفها من التفكّك يجعلها معادية للمجتمع المدني، وهو

---

[1] باقر سليمان النجار، **ومرجع سبق ذكره**، 61.

[2] إبراهيم سعد الدين، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، في: منيرة أحمد فخرو، **المجتمع المدني والتحوّل الديمقراطي في البحرين** (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع، 1995)، 15.

الأمر الذي أنتج حضورًا مُكثّفًا لأجهزة الدّولة "المتدخلة" في الحياة العامّة والخاصّة، فالدولة لم تعاد المجتمع المدني فحسب، بل سعت لإحكام قبضتها عليه وتضييق الخناق على مؤسّساته، وتوجيه نشاطاته؛ فهي تمنع تأسيسها من الأصل، أو تحاصر أنشطتها في حالة السّماح بقيامها.[1]

وإلى جانب هذه الآليات الاستيعابية لبعض قوى وتنظيمات المجتمع المدني، فإن النّخب الحاكمة تقوم غالبًا بتشكيل مجتمع مدني وهمي بديل خاصّ بالدّولة وبيروقراطيتها بالشّكل الذي يجعلها مجرد امتدادٍ لأجهزة الدولة. وفي الوقت نفسه، تسعى لتعميق الخلافات والانفسامات داخل البعض أحزاب المعارضة بهدف تقليص دورها، وتحجيم فاعليتها بالشكّل الذي يسمح للنّظام التحكّم في الحياة السيّاسية والاجتماعية.[2]

2. غياب قيم الديمقراطية

إن العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية علاقة تداخل وترابط، فالمجتمع المدني ينتعش في إطار الدّيمقراطية كما أنه يشكل في الوقت نفسه ركيزة ترسيخ الديمقراطية واستقرارها؛ فتنظيمات المجتمع المدني تلعب دور الوسيط بين المواطن والدّولة، وتتولّى عملية تنظيمها سواءً من تعسّف الدّولة ضد الأفراد، أو أعمال العنف السياسي التي قد تلجأ اليها بعض القوى والجماعات. كما تتولّى عملية تدريب الأعضاء وتقديم البدائل الموضوعية التي من شأنها تعزيز وإرساء قيم الديمقراطية.[3]

في حين يبقى موضوع التحوّل الديمقراطي في العالم العربي من القضايا الشائكة والعسيرة، فغياب أسس الديمقراطية منعت إنفتاح المجتمع المدني العربي ونموّه، وهي التي يُفترض أن تكون تربة خصبة لانتعاشه وتطوّره. ومردّ ذلك ربما، هو غياب ديمقراطيين حقيقيين في النّخب العربية سواءً الحاكمة أو المحكومة، على حدّ وصف **الأستاذ غسّان**

---

[1] حاتم علوان، "واقع المجتمع المدني في الوطن العربي"، **مجلة كلية الآداب**، ع98 (2011): 709.

[2] **المرجع نفسه**، 700.

[3] حسنين توفيق إبراهيم، "النظم السّياسية العربية، الإتجاهات الحديثة في دراستها"، **مرجع سبق ذكره**، 161.

سلامة في كتابه: "**ديمقراطية من دون ديمقراطيين**"[1]. فكبرى الأحزاب السّياسية العربية، قد استولت على الحكم عن طريق انقلابات عسكرية. بل حتى أن الأحزاب السّياسية العربية التي لطالما نادت بتطبيق الأسس اللّيبرالية كانت تقليدية في هيكلتها، ولم تشهد ممارسة ديمقراطية داخل حزبها منذ تأسيسها، حيث يظل مسؤولوها متشبثين بأعلى المناصب في الأحزاب لعقود من الزّمن، وتم في مرات عديدة توريث السّلطة للأبناء.[2]

3. غياب الاستقلالية المادية

لاشك أن أهم مؤشرات فعالية المجتمع المدني هو استقلاليّته المادية عن مختلف القوى السّياسية والإقتصادية. فقضية تمويل تنظيمات المجتمع المدني ذات صلة مباشرة بأهداف هذه التنظيمات، وأنشطتها، ومستقبلها. فتمويل التنظيمات يرتبط ارتباطًا وثيقًا باستقلاليتها في التحرّك أو في الرقابة على عمل الحكومة. فسواءً كان التمويل رسميًا من الأجهزة الحكومية أو أجنبيًا من جهات أو منظّمات اقليمية ودولية، سيؤثّر بشكل مباشر في توجّهات هذه المؤسّسات لتصبح حبيسة شّروط ومخطّطات الجهات المانحة. وفي هذه الحالة، لم يعد المجتمع المدني سلطة مستقلة تقف بين الفرد والدولة للحد من تعسفات السلطات العمومية وحثها على الاستجابة لحاجيات المواطنين، وهو ما يفقدها كافة أشكال الصدقية والثّقة.

4. أثر التكوينات الاجتماعية التقليدية في فعالية تنظيمات المجتمع المدني

إن التنظيمات الحديثة للمجتمع المدني في العديد من دول الوطن العربي تتأثر بدرجات متفاوتة بالتكوينات التقليدية العشائرية والقبلية والطائفية؛ فالواقع الاجتماعي في العديد من دول الوطن العربي انعكس سلبًا على بنية بعض تنظيمات المجتمع المدني وخاصة الأحزاب السّياسية، ففي دول مثل: لبنان، واليمن، والسّودان، والجزائر، نشأت

---

(1) Ghassan Salamé, *Democracy Without Democrats ? The Renewal of Politics in the Muslim World* (London: I.B.Tauris Publishers, 2001).

(2) سامية طايل، **أزمة التنظيمات السّياسية في مصر، دراسة حالة: حزب الوفد وجماعة الإخوان المسلمين** (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2014)، 255.

أحزاب عديدة ذات طابع قبلي، عرقي، ديني، وطائفي تعبّر عن هذه الانتماءات، وتزيد من حجم الإنقسامات الدّاخلية والتشتّت المجتمعي بدلاً من أن تسهم في تقديم البدائل والحلول للأزمات الداخلية، على النحو الذي يقلّص من الانقسامات التقليدية. ناهيك عن بعض الحالات التي تورّطت فيه الدّولة ذاتها، وأصبحت طرفًا في النزاعات الأهلية الداخلية بسبب طبيعتها العصبية، مما ساهم في تأكلها وضعفها أو تفككها على نحو ما حدث في الصومال أو السّودان، ويحدث حاليًا في ليبيا وسورية.[1]

ويرى المفكر "**متروك الفالح**" أن صلب أزمات المجتمع المدني يكمن في ضعف القوى المدينية وتريّف المدينة ذاتها في المجتمع العربي.[2] فهو ينطلق في مناقشته للمجتمع المدني العربي من فرضية مفاده: **"كلما تزايد تريف المدن تراجعت فعالية المجتمع المدني"**؛ فمن خلال دراسته لبنية المدن العربية -الحامل المفترض لمفهوم المجتمع المدني وتبلوره- توصّل إلى نتيجة مفادها أن النزوح الرّيفي لآلاف القرويّين للمدن العربية الكبرى، وتركزهم في تجمّعات بشرية، قاد إلى ترييف المدينة (المدينة المريّفة)، وتشكّل خلفيات اجتماعية قبلية أو طائفية، يتعذّر في خضمّها الحديث عن أي أدوار للمجتمع المدني العربي، نظرًا لضعف هيكلتها، وتبعيّتها للدّولة.[3] وبالتالي فإن أي مقاربة لمفهوم المجتمع المدني في سياقه العربي -حسب **الفالح**- لابد أن تأخذ بعين الإعتبار التباينات بين الأقطار العربية، والازدواجية داخل المجتمعات العربية (بين مجتمع تقليدي ومحاولات تحديث غير ناجزة).

وإنطلاقًا من الأزمات والإشكالات العديدة التي يواجهها المجتمع المدني العربي، يطرح عديد الباحثين والمفكرين حلولاً واقتراحات من شأنها بناء مجتمع مدني عربي على قدر عالٍ من الفعالية، حيث يجمع هؤلاء على أن بناء المجتمع المدني في السياق العربي لا ينبغي أن يتم عن طريق النّقل الصّلب لخبرة المجتمعات الغربية في التحديث. بل عن طريق تبيئتها وفقًا لخبرات المجتمع الأهلي ومن تقاليده العربية. فإن كان مفهوم المجتمع المدني قد ارتبط

---

[1] حاتم علوان، **مرجع سبق ذكره**، 709-710.

[2] عاطف أبو سيف، **مرجع سبق ذكره**، 103.

[3] غازي الصوراني، **تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي** (القـاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2013)، 13.

بخبرات التطوّر السّياسي في الغرب، فإن هذا لا يعفي المجتمع المدني العربي في البحث عن نفسه ضمن تطور المجتمع المعربي المعاصر وتشكل الدولة العربية القطرية وطبيعتها في الحكم وسياساتها المحلّية وارتباطاتها بالخارج.[1] ناهيك عن تكريس وتجذير بعض المبادئ العامة مثل تحقيق التوازن بين الدولة والمجتمع، والحد من تسلّط الدّولة وبطشها بالمواطنين، وتحديث مؤسّساتها بما يتوافق والمعطيات الحضارية للثقافة والواقع السّياسي والاجتماعي العربي الراهن.[2]

كما يعدّ من الضّروري تطوير فهم واضح للمجتمع المدني في سياقه العربي المعاصر، يستند في ذلك إلى الخبرات الثّقافية والسياسية، العربية والإسلامية، وإلى الواقع العربي المعاصر مُستلهمًا تاريخ المفهوم وسيرورته التاريخية في أوروبا والغرب عمومًا، دون أن ينفصل على السّياق العام للعلاقات الدولية الرّاهنة. حيث ينوّه المفكر "**عزمي بشارة**" في معرض حديثه عن الدّيمقراطية بأنها أصبحت نظامًا سياسيًّا شاملاً متكاملاً بالإمكان التعلّم منها دون توقّع عودة العملية التاريخية ذاتها التي قادت إلى تشكّل الديمقراطية.[3]

المطلب الثاني: شكل التنظيمات الاجتماعية في الجزائر (1962-1989)

ناضل المجتمع الجزائري طويلاً ضد المستعمر الفرنسي قصد استرجاع حرّيته المسلوبة بأبعادها المختلفة (حرية التعبير، والتفكير، والتدبير)، ولكن بمجرد الإنتقال إلى مرحلة الإستقلال، وتحت عديد التّبريرات تمت "مصادرة" هذه الحرّيات من جديد، و"صودر" تبعاً لذلك الإستقلال وفق تعبير "فرحات عباس" في كتابه: " *l'Indépendance Confisquée*"، فقد عرفت التّنظيمات الاجتماعية تضييقاً كبيراً للحرّيات، خصوصاً

---

(1) عاطف أبو سيف، **مرجع سبق ذكره**، 115.

(2) حسنين توفيق إبراهيم، "بناء المجتمع المدني: المؤشّرات الكمّية والكيفية"، في: سعيد بنسعيد العلوي وآخرون، **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، 702.

(3) عزمي بشارة، المجتمع المدني، دراسة نقدية، **مرجع سبق ذكره**، 26.

الحرّيات السّياسية، فقد اعتبرت القيادات الجديدة[*] أن تجربة التعددّية تحمِل في طيّاتها أوجهاً مُزيّفة للديمقراطية الغربية ذات التوجّهات الاستعمارية، والتي من شأنها زرع الفتنة والانقسام في أوساط المجتمع الواحد. وهذا المسلك حرم النّخب الجزائرية من مُمارسة حقّها الشّرعي في إنشاء تنظيمات أو جمعيات حزبية تُتيح لهم التّعبير عن آرائهم وتوجهاتهم الفكرية، في إطار المعارضة المشروعة.[1]

عَمِدت القيادة السياسية في الجزائر بعد الإستقلال إلى بناء مشروع مجتمع من أعلى، قائم على أساس الحزب الواحد الذي يقود الدّولة النّاشئة، ويحدّد معالمها، حيث سخّرت الدّولة كل امكانياتها التعبوية من أجل نشر مبدأ الحزب الواحد، والالتفاف حول مشروع الحزب، فقد شهدت الحركة الجمعوية انتكاسة كبيرة نظراً لاخضاعها لمستويين من الرّقابة، تتمثّل الأولى في الرّقابة السّياسية في إطار المجالس المنتخبة، والثانية على مستوى تمثيل المصالح الاجتماعية والاقتصادية المشروعة في إطار اتحادات مهنية وطلابية يخضع تأطيرها لحزب جبهة التحرير الوطني. وفي ظل انضواء كل هذه "المنظّمات الجماهيرية"[**] تحت الحزب، تمّ دولنة المجتمع المدني ومراقبته عن قرب. وعلى هذا المنوال، تمكّن الحزب من إحكام سيطرته على مختلف الهيئات الاجتماعية مثل التجمّعات الطّلابية، النّقابات العمّالية والحركات الشّبانية وغيرها من الفئات الاجتماعية الأخرى التي كانت في أغلبها لا تتقاسم

---

[*] في ظل إضعاف النّخب السّياسية والثّقافية والتضييق على عملها، برزت المؤسسة العسكرية كأكثر المؤسّسات قوّة وتنظيماً في البلاد، حيث باتت لها صلاحيات واسعة في استبعاد أو تحييد أي منافس على مقاليد السّلطة.

[1] الطاهر سعود، **الحركات الاسلامية في الجزائر، الجذور التاريخية والفكرية** (دبي: مركز مسبار للدراسات والبحوث، 2012)، 299.

[**] يشير مشروع "برنامج طرابلس 1962" إلى المُنظّمات الجماهرية، فيقول: **"إن تنوع احتياجات الوطن تعبر عنها المنظمات الجماهرية والحزب يساعد على إحداث هذه المنظمات [..] فالمنظمات الجماهيرية تضم الشباب والطلبة والنساء والنقابات من الدفاع عن مصالحهم الخاصة وضمان مشاركتهم المنظمة ضمن مهام الثورة. يجب على النقابات بصفتها منظمات الطبقات الكادحة أن تقدّم دعمها في إطار اختصاصها من أجل وضع وتطبيق السياسة الاقتصادية والاجتماعية [..] فالحزب الطلائعي للجماهير الشعبية هو وحده الذي يضمن التنسيق بين القوى الثورية داخل الوطن والاستثمار بصفة نظامية للإمكانيات والوسائل المتوفرة لدى المجتمع"**. أنظر: عبد القادر جغلول، آسيا خلادي، **النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)** (الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2008)، 107.

توجّهات النّخب الحاكمة نفسها. حيث اعتمد الحزب على ترسانة من النصوص القانونية والدستورية التي تمنحه كافة الصلاحيات المذكورة، فقد نصّ دستور 1963 على عدم جواز المسّ بـ"مبدأ وحدانية جبهة التحرير الوطني"(المادة 22)،[1] الذي يمثّل "حزب الطّليعة الواحد في الجزائر" (المادة 23).[2] كما تولّى الحزب مُهمة اختيار المرشّحين للتّمثيل النّيابي ومُراقبة نشاطهم، إذ تتمتّع جبهة التحرير الوطني باحتكار دستوري للتّمثيل.[3]

وقصد الانفراد بتأطير المجتمع وتعبئته سياسياً، عمِل النّظام السّياسي من خلال جهازه السّياسي (حزب جبهة التحرير الوطني) على تطوير أجهزته الأمنية، وأدواته الرّدعية ومؤسّساته العِقابية لمواجهة أي أصوات معارضة، حتى ولو كانت أطرافاً من داخل الحزب نفسه. وهو الوضع الذي خلق شروخاً كبيرة بين نخب تلك المرحلة وبين قادة ثورة التحرير أنفسهم، انضافت إلى التراكمات السّابقة من الإقصاء والتهميش لا تزال بعض تداعياتها حاضرة إلى يومنا هذا. وهو ما يُعدّ في مجمله إهداراً لطاقات البلاد، وكفاءاته السّياسية في مرحلة كانت فيها الدّولة الوطنية في أمس الحاجة إلى خبرات جميع أطياف المجتمع، وجهوده لإعادة البناء الوطني.[4]

1. أثر الخيارات الأيديولوجية في بنية المجتمع الجزائري بعد الاستقلال

على الصعيد الأيديولوجي، أبرزت القراءة المسحية لمختلف النصوص القانونية والدستورية (ميثاق طرابلس 1962، دستور 1963، ميثاق الجزائر 1964) أن المرجع الأيديولوجي المُحدد لملامح مشروع الدولة والمجتمع في الجزائر هو النظام الاشتراكي. ولعل

---

(1) النّص الكامل للمادة 22 هو كالآتي: "**لا يجوز لأي كان أن يستعمل الحقوق والحرّيات السّالفة الذكر (ورد ذكرها في المواد 11-21، كالحق في الإضراب والانتخاب والسكن، حرية التعبير والإعلام...) في المساس باستقلال الأمة وسلامة الأراضي الوطنية، والوحدة الوطنية ومؤسّسات الجمهورية ومطامع الشّعب الاشتراكية، ومبدأ وحدانية جبهة التحرير الوطني**". الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشّعبية، دستور 1963، المادة 22، 5.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "دستور 1963"، المادة 23، 6.

(3) تشير المادة 27 من دستور 1963 إلى: "**إن السّيادة الوطنية للشّعب يمارسها عبر ممثّليه في مجلس وطني، ترشّحهم جبهة التحرير الوطني، وينتخبون باقتراع عام مباشر وسري لمدة خمس سنوات**". الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "دستور 1963"، المادة 6،23.

(4) الطاهر سعود، **مرجع سبق ذكره**، 299-300.

ما تجدر الإشارة إليه هو أن اختيار العمل بمبادئ الاشتراكية لم تكن وليدة قناعة ذاتية مؤسسة على تحليل موضوعي للواقع الجزائري إبان تلك المرحلة، بقدر ما فرضتها عوامل خارجية تمثّلت بالخصوص في الظروف الدّولية والعالمية التي قسّمت العالم حينها إلى معسكرين متنافسين، المعسكر الرأسمالي والمعسكر الشّيوعي. وبالنّظر إلى الدّور الذي لعبته دول المحور الشّيوعي (الاتحاد السوفياتي، ودول أوروبا الشّرقية والصّين) في تأييد ومناصرة حركات التحرر في العالم الثّالث، فإنها استطاعت جذب واستقطاب العديد من رموز تلك الحركات، ومن بينها الجزائر. وهو ما يبرز في اختيارات النخب الحاكمة بعد الإستقلال، وموقف المجتمع ونخبه من كل ذلك.[1]

إذا كان نظام بن بلة قد اعتمد على بعض من أدبيات الحركة الوطنية وكذا من أدبيات الثورة التحررية في اخيار الاشتراكية كأيديولوجية، فإن الرئيس هواري بومدين كان أكثر اقتناعاً وإصراراً على تطبيق مدولالتها. وإذا كان تطبيق الاشتراكية قد اتخذ مع بن بلة طابع التسيير الذاتي فإنه بومدين اعتمد شعار الثورات الثلاث (الصناعية، الزراعية، والثقافية)، والتأميمات الكبرى أواخر الستينيات وبداية السبعينيات.[2]

ويبرز اختيار الإشتراكية كأيديولوجيا جلياً في النصوص الرّسمية التي أقرها النظام الحاكم الجديد بعد الانقلاب. فأولى القرارات -كما سبق ذكره في المبحث الأول- كان حل كل المؤسسات الدستورية السّابقة (المكتب السياسي للحزب، الجمعية الوطنية)، وكذا إلغاء العمل بكل النصوص والمواثيق التي أعدّها سابقه بن بلة، بدءً بدستور 1963، وميثاق 1964. على أن يتم إقرار ميثاق جديد يصف تصوّر الرئيس بومدين للمجتمع الجزائري. مع الانتقال من مرحلة الشرعية الثورية إلى مرحلة الشّرعية الشّعبية المبنية على الانتخابات.[*][3]

---

[1] الطاهر سعود، **مرجع سبق ذكره**، 301-302.

[2] **المرجع نفسه**، 351.

[*] حتى ولو كان ذلك بطريقة شكلية ومظهرية، فقد باشرت السّلطة الجديدة تنظيم مجموعة من الانتخابات بدءً من الانتخابات البلدية (1967، 1971، 1973)، والولائية (1969، 1974، 1975)، ثم الرئاسية (كانون الأول/ ديسمبر 1976)، والتشريعية (شباط/ فبراير 1977)، مع تنظيم استفتاء على الميثاق الوطني في 27 حزيران/ يونيو 1976.

[3] الطاهر سعود، **مرجع سبق ذكره**، 352.

والمُلاحظ أن حين أن كلاً من ميثاق ودستور 1976 أقرا في مواضع عدّة اختيار النهج الاشتراكي، فالمادة العاشرة من دستور 76 تنصّ بأن اختيار الاشتراكية "اختيار لا رجعة فيه".[1] وقد تم إشراك أطياف المجتمع في مناقشة نصوص ميثاق 1976 ومحاولات إثرائه من خلال حملات واسعة من النقاشات العامة، قبل اعتماده بعد استفتاء شعبي شهر حزيران/ يونيو 1976 بنسبة 98.5% من الأصوات المعبّر عنها.[2]

وقد عملت القيادة الحاكمة على ترسيخ مبادئ الاشتراكية ليس فقط في النصوص الرّسمية بل في بنية المجتمع الجزائري، ومحاولة تغييرها جذرياً لتعميم مبادئ التنظيم الاشتراكي الذي يمسّ بالأساس الروابط والعلاقات والمبادئ الموروثة عن التنظيم الاجتماعي التقليدي، وإعادة تكييف المجتمع الجزائري بما يتوائم وأخلاقيات ومتطلبات المجتمع الإشتراكي التي تتّخذ من الصّالح العام هدفها الأسمى.[3]

2. أثر الخيارات الثّقافية في بنية المجتمع الجزائري بعد الاستقلال

أما في المجال الثّقافي، وتطبيقاً لنصوص "ميثاق طرابلس" و"ميثاق الجزائر"، فقد أطلقت النّخب الحاكمة حملات لمحو الأميّة بعد أن تجاوزت في تلك المرحلة حاجز 85% أكثرها من بين النساء، وهو ما كان يشكّل عائقاً كبيراً أمام محاولات إعادة بناء المجتمع والدولة معاً، مُرتكزة في ذلك على فلسفة تسعى إلى الإرتقاء بالثقافة الجزائرية إلى "**ثقافة وطنية وثورية وعلمية**".[*] وبالبدء في عمليات التعريب التي انطلقت في البداية بالسنوات الأولى من التعليم الإبتدائي، قبل أن اعتمادها فيما بعد كمادة إجبارية في مراحل التعليم الأخرى.[4]

---

(1) République Algérienne Démocratique et Populaire, Front de libération nationale, *Charte Nationale* 1976, 7.

(2) Benjamin Stora, Algérie, Histoire Contemporaine 1830-1988, *Op.cit*., 257.

(3) République Algérienne Démocratique et Populaire, Front de libération nationale, *Charte Nationale* 1976, 53.

(*) "إن دورها كثقافة وطنية يتمثّل في مرحلة أولى ي إعطاء اللّغة العربية المعبرة الحقيقية عن القيم الثقافية لبلادنا." منشورات ANEP، **النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954** (الجزائر: منشورات ANEP، 2009)، 80.

(4) الطاهر سعود، **مرجع سبق ذكره**، 309.

في المقابل، نظّر ميثاق 1976 إلى العامل الثّقافي باعتباره أساس تحقيق الوثبة التّنموية بل تم اعتباره المحرّك الرئيسي لباقي الثورات، وكما جاء في الميثاق فإن "**تحقيق اشتراكية وسائل الإنتاج هو الشّرط المسبق لبناء الاشتراكية، ولكن من الضروري أن تكون مرفوقة بتحوّل فكري وأخلاقي عميق.. ولا يمكن أن تؤمّن مسيرة الثّورة ما لم تكيّف الأخلاقيات الاشتراكية الذهنيات والسّلوك**".[1]

إن أبرز ما يمكن ملاحظته في قضية اللّغة، أن اللّغة الفرنسية بقيت اللّغة المهيمنة في عديد المجالات الحساسة كالإدارة والاقتصاد، ومختلف أجهزة ومؤسسات الدّولة، والتعليم العالي الجامعي، على الرّغم من أن معظم الوثائق المرجعة للثّورة والدولة الجزائرية تؤكد على أهمية وضرورة إعطاء اللّغة العربية قيمتها الحقيقية في مجمل الجهد الوطني.[2] فأول دستور للبلاد 1963 نصّ على أن الإسلام دين الدولة (المادة 04)، وأن اللغة العربية هي اللّغة القومية والرسمية للدولة (المادة رقم 05)، وعلى ضرورة تعميم استعمالها في أقرب وقت، إلاّ أنه عاد ليؤكد في المادة 76 منه إلى جواز استعمال اللّغة الفرنسية مؤقتاً إلى جانب اللّغة العربية.

ويتّضح الاعتماد الواسع للّغة الفرنسية في مختلف الأوساط التربوية والثقافية والإعلامية، بناءً على بنود التّعاون الثّقافي التي رسمتها **اتفاقيات إيفيان**[*] في سبيل ترقية

---

(1) République Algérienne Démocratique et Populaire, Front de libération nationale, *Charte Nationale* 1976, 63-64.

(2) **المكان نفسه.**

(*) يبرز التأثير الثقافي الفرنسي في عديد المواضع من "**إتفاقيات إيفيان**"، فحتى النصوص الرّسمية كانت تبلّغ باللّغة الفرنسية وباللّغة العربية -تم تسبيق اللّغة الفرنسية عن العربية-، كما أن مختلف المعاملات بين المرافق العامة الجزائرية وبين الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام يمكن أن تستخدم فيها الفرنسية، بالإضافة إلى النشاطات التي تتعلّق بالحياة السياسية والإدارية والقضائية.1 (ص.100). في حين يشير الجزء الثالث: "الفرنسيون المقيمون في الجزائر بصفة أجانب"، في الصفحة 103، إلى أن: "**للفرنسيين الحق في استعمال اللغة الفرنسية في جميع علاقاتهم مع القضاء والإدارات [..] (كما) يستطيع الفرنسيون فتح وإدارة منشآت خاصة للتعليم والأبحاث في الجزائر، طبقا للنظم التي نص عليها إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي [..] تفتح الجزائر أبواب مؤسساتها التعليمية للفرنسيين**".

بن يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير في الجزائر: إتفاقيات إيفيان**، تر: لحسن زغدار، محل العين جبائلي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009).

وتعزيز موقع اللّغة الفرنسية[*]. في السّياق ذاته وصف "دانيال غيران" "*Daniel Guérin*" الوضع بقوله:

> **"لم تدرّس اللّغة الفرنسية من قبل لمثل هذا العدد الكبير من الجزائريين.. لا تدرّس العربية لا في الطور الثانوي أو الجامعي، اتفاقية التعاون بين فرنسا والجزائر فسحت المجال لاعتماد العديد من المدارس، حتى في القرى النائية. ومما يبعث على السرور، رؤية مئات الأطفال يحملون اللّوحات ويترنمون معاً بالفرنسية [...] إن قضية التّعريب، رغم التصريحات الرّنانة للمسؤولين إلاّ أنها تبقى مجرد خرافة، ما دام المداولات في الجمعية الوطنية تجرى بلغتنا."(1)**

وهو نفس ما انتهى إليه "محمد صالح الهرماسي" حين وصف ممارسات مجموعات عريضة من النّخب الثّقافية بأنها ليست سوى امتداداً هي الأخرى لفكر وثقافة الدّولة الاستعمارية الأم.[2]

3. أثر الخيارات الاقتصادية في بنية المجتمع الجزائري بعد الاستقلال

بغضّ النظّر عن الخيارات الأيديولوجية التي تبنّتها النّخب الحاكمة في سبيل بناء المجتمع الجزائري الاشتراكي، يبرز القطاع الفلاحي كأحد أبرز القطاعات حيوية في مجتمع ما بعد الاستقلال، على اعتبار أن طبقة الفلاحين والعُمال بوجه عام كانوا يشكّلون القاعدة

---

[*] تنص المادة الأولى في الباب الأول للتعاون، في (إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي): **"تتعهد فرنسا، في حدود إمكانياتها، بوضع الوسائل اللازمة تحت تصرف الجزائر لمساعدتها في تطوير التعليم وفي التدريب المهني والبحث العلمي [...] في إطار المعونة الثقافية والعلمية والفنية، تضع فرنسا تحت تصرف الجزائر هيئة التدريس والفنيين والمتخصصين والباحثين الذين تحتاج إليهم في التعليم والتفتيش وتنظيم الامتحانات والمسابقات وسير المرافق الإدارية والأبحاث."** بن يوسف بن خدة، **مرجع سبق ذكره**، 116.

(1) Daniel Guérin, *Ci-gît le Colonialisme*: *Algérie, Inde, Indochine, Madagascar, Maroc, Palestine, Polynésie, Tunisie*; *témoignage militant* (Paris: Walter de Gruyter, 1973).

(2) محمد صالح الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، 73.

النّشيطة للحركة،[1] حيث باشرت إدارة الرئيس بن بلة عملية "**التسيير الذاتي**"،[*] من خلال مصادرة الملكيات الكبيرة للأراضي التي استحوذ عليها المعمّرون الأوروبيون، والإقطاعيون الجزائريون المتحالفون مع النظام الكولونيالي، وتم توزيعها على صغار الفلاحين والمعدمين.[2] فقد أثبت أسلوب التسيير الذاتي للعمّال نجاعته، حيث أخذ العمال على عاتقهم مهمة تنظيم صفوفهم وإدارة الوحدات الانتاجية سواءٌ في القطاع الزّراعي أو الصّناعي، الذي عرف نقصاً حاداً في اليد العاملة المؤهّلة والتي كان يشرف عليها سابقاً الفرنسيون[**].[3]

في حين عرفت الجزائر مرحلة حكم هواري بومدين انطلاقة تنموية كبيرة، ، فبعد ثلاث سنوات من تجربة التسيير الذاتي (1962-1965)، عمِد النّظام الجديد إلى مباشرة عديد المشاريع الإصلاحية في مجالات الزراعة والصّناعة، بدءً بخلف شكل مُختلف من التّنظيم الاقتصادي الجزائري هو المؤسسات الوطنية الكبرى لتحلّ محل المؤسّسات ذاتية التسيير، ثم أتبعها عملية التأميم الواسع للثروات الطبيعية.

---

[1] توفيق المديني، **المجتمع المدني والدولة السياسي في الوطن العربي** (دمشق: منشورات اتحاد الكتّاب العرب، 1997)، 933.

[*] يعرّف محمد السويدي التّسيير الذّاتي «self-management» على أنه: "**نوع من التّنظيم السّياسي والاقتصادي والاجتماعي يمثّل محتواه الأيديولوجي السّبيل الرئيسية التي اختارتها الجزائر للإفضاء إلى الاشتراكية والتي توفّق بين مصالح العمال الذين ارتقوا من صف الأجير إلى صفّ المنتج الحر والمسؤول، بمشاركتهم المباشر في تسيير الوحدات الإنتاجية، واهتمامهم المعنوي والمادي بثمرة إنتاجهم وبين مصالح المجموعة الوطنية بأخذ قسط من أرباح المنشأة لفائدة المجموعة وبإخضاع مخططات تنمية الوحدة لمخططات التنمية الوطنية والاقليمية**". لمزيد من المعلومات عن التسيير الذاتي، أنظر: محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007)، 121.

[2] Gérard Chaliand, *l'Algérie est–elle socialiste* (Paris: Francois Maspero, 1964), 50.

[**] كان عدد السكان الناشطين من الأوروبيين عشية الاستقلال يقدّر بـ: 33000 عمال منشآت. 15000 من الإطارات السامية، وذوي المهن الحرة، 100.000 من الإطارات المتوسطة والموظفين، 35000 من العمال المختصين، أي حوالي 200.000 شخص يحتلون مناصب أو أعمالاً تتطلب خبرة فنية. أنظر: جبهة التحرير الوطني، **ميثاق الجزائر، مجموع النصوص المصادق عليها من طرف المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني** (قسنطينة: مطبعة جريدة النصر، [د.س.ن])، 96.

[3] Bernard Cubertafond, *l'Algérie Contemporaine* (Paris: Presses Universitaires de France, 1981), 59.

وقد تدعّمت هذه الخيارات بمشروع الإصلاح الزراعي الذي أقرّه مرسوم 71-73 الصادر في الثامن من تشرين الثاني/ نوفمبر 1971، والهادف إلى الحد من التّباين في توزيع الملكية، وكذا تنظيم الإنتفاع بالأرض. فالمادة الأولى لقانون الثورة الزراعية جاء بعبارة " **الأرض لمن يخدمها، و لا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها و يستثمرها**".[1] وعزّزه ميثاق 1976 في العديد من فقراته باعتباره وثيقة مرجعية للسّياسات التنموية في البلاد.

غير أن كثير من المُلاحظين أشاروا إلى أن مختلف البرامج والمشاريع التنموية بتنوّعها ورغم ما حملته من نجاحات أبرزت حيوية وديناميكية للقوى الاجتماعية، وأظهرت وعياً ونهجاً بهذه القوى في الدّفاع عن مصالحها،[2] إلاّ أنها سرعان ما أبانت عن عيوب كثيرة مسّت صُلب بنية المجتمع الجزائري، فخروج المجتمع منهك القوى من الاحتلال الفرنسي وما سببه من تفكيك للمنظومة الاجتماعية، بالإضافة إلى ضغوط التحوّلات العميقة والمتتالية التي عرفها بعد اعتماد كل مُخطّط طفت مشكلتي الطّبقية والنّزوح الريفي إلى السّطح.

اتّسم المجتمع الجزائري منذ القدم ببنيات اجتماعية غلب عليها الطّابع الزراعي، والنظام العائلي القبلي، إلاّ أن الحقبة الاستعمارية والسياسات التي انتهجتها أدت إلى تحولات عميقة كان لها الأثر البالغ اتجاه العلاقة مدن-أرياف، فاعتماد الاستعمار الفرنسي سياسة الإفقار باستيلائه على الأراضي الزّراعية واملاكها للمُعمرين أدى إلى حالة من النّزوح نحو المدن.[3] غير أن حدّة الظاهرة تضاعفت خلال سنوات الاستقلال؛ فبالإضافة إلى الزيادة الطبيعية للسّكان، وعودة الجزائريين المقيمين في دول الجوار كتونس والمغرب، كان للسّياسات الاقتصادية التنموية المُنتهجة، خصوصاً مخططات التّنمية (1969-1977) دور كبير في اختلال التوازن بين السّكان والموارد الاقتصادية، حيث تضاءلت فرص العمل وتفشّت البطالة بأشكالها المختلفة. ما أجبر سكان الأرياف للانتقال إلى المدن بحثاً عن العمل

---

[1] وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، **الثورة الزراعية (النصوص الأساسية)** (الجزائر: وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، 1974)، 19.

[2] محمد السويدي، **مرجع سبق ذكره**، 122.

[3] رشيد زوزو، الهجرة الريفية في الجزائر: الظاهرة القديمة الجديدة، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع** (2013): 143.

وعن ظروف العيش الكريم الذي توفّره المُدن، كتوفر فرص العمل والتعليم واحتلال مراكز اجتماعية عالية بفضل تمركز الصناعة والنّشاطات التجارية والخدمية.[1]

تتسبّب ظاهرة النزوح الريفي في اختلالات كبيرة في تركيبة المجتمع، وتوزيعه، وتتحدد ملامح تغير حجم السكان في اتجاهين عكسيين، يتمثل أحدهما في زيادة سكان المدن المستقبلة، ويتمثل الآخر في تناقص السّكان في المناطق الريفية. حيث يختل التركيب من حيث العمر والنوع والمهنة والطبقة والمستوى التعليمي، وهذا تبعاً لخصائص المهاجرين.

غيّرت هذه العملية موازين القوى بين الرّيف والمدينة، فقد عرف معدل النّمو الحضري السنوي في الجزائر نسباً عالية جداً، فبعدما كان عدد سكان المدن لا يتجاوز 17% سنة 1954، ارتفع ليصل نسبة 30% في أولى سنوات الاستقلال. ومع تطبيق المخططات التنموية (المخطط الثلاثي 69/67، المخططين الرباعيين 73/70 – 77/74، المخططين الخماسيين في الثمانينيات)، مثّل عدد الوافدين للمدن من سكان الأرياف أزيد من 1.7 مليون نسمة. ليتجاوز عدد سكان المدن 50% من تعداد السّكان بحلول سنة 1987.[2]

وفي ظل عدم قدرة المدن على استيعاب هؤلاء النازحين في فضائها العمراني، أدى استقرار أعداد كبيرة من النازحين على هوامش المدن إلى بزور ظاهرة جديدة هي ظاهرة العشوائيات أو الأحياء القصديرية غير المخطّطة، بل مدن عشوائية بأكملها تفتقد لأدنى شروط الحياة الحضرية. وفي ظل عدم القدرة على إدماج الأعداد المتزايدة من النازحين في المنظومة القيمية للمدينة، حدث العكس، إذ فرض النازحون معاييرهم وقيمهم الريفية على المجتمع المديني، مما يعني في نهاية الأمر "ترييف المدن الجزائرية" على حد وصف عالم الاجتماع "احمد بوخبزة"، حيث أن 90% من سكان العاصمة كانوا من أصل ريفي.[3] حيث

---

[1] العياشي عنصر، التجربة الديمقراطية في الجزائر: اللّعبة والرّهانات، في: العياشي عنصر، **الأزمة الجزائرية في تصوّرات المثقّفين، نصوص مختارة** (الجزائر: ابن النديم للنّشر والتوزيع، 2018)، 79.

[2] بشير التيجاني، **التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000)، 81.

[3] أحمد بوخبزة، المجتمع ضد الدولة، في: العياشي عنصر، **الأزمة الجزائرية في تصوّرات المثقّفين، نصوص مختارة** (الجزائر: ابن النديم للنّشر والتوزيع، 2018)، 79.

أمست المدن الجزائرية عبارة عن قرى كبرى، سواء في بنيتها، أو في مُمارساتها الاجتماعية،[*] الأمر الذي يعوق البناء الاجتماعي عن أداء وظائفه الأساسية فضلاً عن كونها تُمثّل العامل الرئيسي في تشكيل الطبقات الاجتماعية الجديدة.[1]

إن مُحصلة ما انبثق في ساحة المجتمع الجزائري طيلة مرحلة الاستقلال وصولاً لنهاية الثمانينيات تشير نحو صراع بين مختلف الفاعلين الاجتماعين من جهة، وبين تنظيمات الدولة من جهة ثانية. فالتوجّهات الأيديولوجية والتّنموية ارتبطت بالتضييق الشّديد على الحريات الفردية والجماعية، والإكراه الأمني المادي وتكريس الاستبداد السياسي باسم الشّرعية الثّورية والتّاريخية. وهو ما مثّل مرحلة خصبة لانبثاق مجموعة من الحركات والتّنظيمات المُعارضة. كما أن المتغيرات الثقافية التي خبرها المجتمع الجزائري طيلة هذه الفترة عزّزت شرائط نمو وتطور عديد الظواهر ومن بينها ظاهرة الحركات الاجتماعية.

إن موضوعات الأيديولوجية، اللّغة والتّعريب التي تمّ مُناقشها في طيّات الصّفحات السّابقة مثّلت أساس مُختلف الصّراعات التي شهدتها السّاحة السّياسية بين تنظيمات المجتمع والدّولة. فجل الاحتجاجات السلمية والعنيفة التي نظّمتها التّنظيمات الاجتماعية كانت ترتبط بهكذا موضوعات. في حين أن موضوع الخيارات الاقتصادية والتنموية شكّلت وقود الاحتجاجات في مراحل متأخرة من حكم الرئيس بومدين ببداية تعثّر التجارب الّتنموية، والتي ازدادت حدّة في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد تحت مسمى "المراجعة" وإعادة الهيكلة، في ظل مختلف الأزمات الاقتصادية التي عرفها العالم منتصف الثمانينيات، والتي انتهت إلى أكبر احتجاجات عرفتها الجزائر في تاريخها يوم الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر 1988.

---

[*] تميز المجتمعات الريفية بتشكيل جماعات قائمة على أسس الدم، والقرابة، والجهوية. كما يبدو ذلك في علاقات الناس بعضهم ببعض، وفي علاقاتهم بالمحيط الطبيعي، مثل تدهور أو غياب الحس المدني، عدم التمييز بين الفضاء العمومي والخاص.

[1] العياشي عنصر، التجربة الديمقراطية في الجزائر: اللّعبة والرّهانات، **مرجع سبق ذكره**، 79.

استنتاجات

استهدف هذا الفصل تحديد طبيعة العلاقة التي ميّزت الدّولة والمجتمع في الجزائر في مرحلة ما بعد الاستقلال إلى غاية أواخر 1988، وقد خَلُص إلى أن أبرز الخصائص التي ميزت النظام السياسي الجزائري في بدايات تشكّل الدولة الوطنية، يعكسه تبني النظام الاشتراكي الذي مكّن لفئة سياسية مُحدّدة من الهيمنة الشاملة على مفاصل الدولة؛ فالاشتراكية في جوهرها تقوم أساسًا على فكرة المركزية الشديدة في صناعة القرار، واعتماد الاقتصاد المُخطط الذي يسمح بالتحكم الكامل في موارد الدولة.

إن النمو المشوّه للدولة وتخوف النخب الحاكمة من فقدان هيمنتهم على أدوات القوة، أنتج حضوراً مكثّفاً لأجهزة الدولة جعلها تعتمد أساليب قمعية انعكست سلباً على أداء المجتمع المدني، وهو ما يُفسّر ثنائية الدولة القوية والمجتمع الضعيف التي ميّزت جزائر ما بعد الاستقلال. فالتوجّهات الأيديولوجية التي تبنتها القيادة السياسية أنتجت تضييقاً شديدًا على الحريات الفردية والجماعية، وتكريسًا للاستبداد السياسي باسم الشّرعية الثّورية والتّاريخية. فقوة الدولة المتدخلة أفرز مجتمعاً مدنيا ضعيفاً مُهلهلاً لا يمتلك أدوات صياغة المعايير التي تسمح له بمواجهة تغوّل السلطة.

هذا التضييق السياسي والأيديولوجي الشديدين وتردي الأوضاع الاجتماعية كان من أهم أسباب بروز حالات صراع عنيف انتقل من صفته العرضية خلال السنوات الأولى للاستقلال إلى حالات نمطية فاعلة تسير وفقها الحياة الاجتماعية والسياسية، تعبّر عن حالة الاحتقان السياسي والاجتماعي والرفض العميق لكل ما يرمز إلى الدولة ومؤسساتها.

الفصل الثالث

معالم التحول الديمقراطي في الجزائر

المبحث الأول: المتغيرات الدولية والداخلية وأثرها في بنية النظام السياسي الجزائري

المبحث الثاني: أحداث أكتوبر/ تشرين الأول 1988

المبحث الثالث: طبيعة الإصلاح السياسي في الجزائر: قراءة في دستور 1989

الفصل الثالث: معالم التحوّل الديمقراطي في الجزائر

يستهدف هذا الفصل تحليل نقطة التحوّل الأبرز في تاريخ الجزائر الحديث، وهو الانتقال من النظام الاشتراكي للنظام الديمقراطي، من خلال إقرار التعددية الحزبية وإحداث إصلاحات سياسية واقتصادية عميقة، كان يفترض أن تنقل الجزائر إلى مصاف الدول الديمقراطية. حيث يتناول **المبحث الأول، "أثر المتغيرات الدولية والداخلية في بنية النظام السياسي الجزائري"**، من خلال تحديد المتغيرات الخارجية والداخلية المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي الذي شهدته الجزائر بعد أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1988. بعد ذلك، يناقش **المبحث الثاني** بالتحليل، **أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1988**، وما أحاط بها من مظاهر لتصدّعات عميقة في بنية النظام السياسي الجزائري، بلغت خلالها الصراعات الداخلية والانشقاقات مستويات عالية يستحيل إخفاؤها، أدت في الأخير إلى الانفجار. يليه **المبحث الثالث** بعنوان: **"طبيعة الإصلاح السياسي في الجزائر"**، الذي سيبحث في مجموعة الإصلاحات التي تبنّتها النخب الحاكمة قصد التأقلم ومواكبة التحولات الجذرية الدولية التي كان يشهدها العالم، وكذا كاستجابة للمطالب الاقتصادية والاجتماعية الداخلية التي أفرزتها أحداث تشرين الأول/ أكتوبر.

المبحث الأول: أثر المتغيرات الدولية والداخلية في بنية النظام السياسي الجزائري

يسعى هذا المبحث إلى تحديد المتغيرات الخارجية والداخلية المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي الذي شهدته الجزائر بعد أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1988. حيث انطلقت هذه الدراسة في أحد فرضياتها إلى أن التحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر تلعب فيه المتغيرات الخارجية دوراً رئيسياً لا يقل أهمية عن المتغيرات الداخلية.

المطلب الأول: المتغيرات الدولية وأثرها في بنية النظام السياسي الجزائر

إن محاولة فهم معالم التحول الديمقراطي في الجزائر تستلزم عدم الاقتصار على الأسباب الدّاخلية وحدها لفهم الوضع المتأزم بل أن الضغوط الخارجية قد لعبت دوراً هاماً في تأجيجها، ذلك أن الجزائر كمثيلاتها من بلدان العالم - خصوصا العالم النامي- تتحرك في إطار ما تفرضه القوى الكبرى من توجهات على النظام الدولي سواء عن كان ذلك طواعية أو إكراهاً، وعليه فإن زوال وانهيار النظام الدولي القديم القائم على الثنائية القطبية كان له بالغ الأثر في استقرار وتوازن النظام الجزائري، وسنتناول هذا التأثير من خلال **ثلاث مستويات،** إقليمي وعالمي وتحولات المنظومة الاقتصادية العالمية.

فقد شهد العالم بداية من منتصف الثمانينات تحولات جذرية وعميقة في طبيعة النظام السياسي العالمي، ولم يسبق للعالم المعاصر أن عايش مثل هذا الزخم من التحولات وهذا القدر من تداخل وتشابك قوى التغيّر التي أخذت تؤسس لما يعرف بالنظام العالمي الجديد. هذه التحولات ونتيجة لعمقها أثرت في مجرى التاريخ السياسي العالمي، وجاءت لتفصل بين مرحلتين تاريخيتين من مراحل بروز وتطور النظام السياسي العالمي المعاصر. كما أن هذه التحولات عملت على إلغاء كل ما قبلها من ثوابت ومسلمات وتفاعلات دولية كانت قائمة على مدى 40 سنة وأخذت تؤسس لقواعد ومفاهيم ومراكز قوى دولية جديدة ومختلفة عما كانت سائدا حتى الآن.[1]

وإزاء تداعي عناصر القدرة لقطب رئيسي، بدأ التنظيم الدولي الموصوف بالثنائية القطبية يتحول منذ عام 1985م إلى نمط جديد كنتيجة لوصول "غورباتشوف" إلى السلطة في الاتحاد السوفياتي، وما أحدثته البرامج **الإصلاحية** من تأثيرات جاءت بحقيقة انكفاء الاتحاد السوفياتي على نفسه، وتداعي معسكره، ومن ثم انهيار الاثنان معًا، وقد شكّل انهيار الاتحاد السوفياتي مرحلة تحول في بنية النظام السياسي الدولي، وفي مهام وأدوار الدول على المسرح السياسي الدولي.

---

[1] عبد الخالق عبد الله، النظام العالمي الجديد، حقائق وأوهام، **السياسة الدولية**، ع124 (1996): 36.

بعد سنة واحدة من وصوله إلى سدّة الحكم بداية العام 1985، وفي أعقاب رحيل ما عرف برجال الحرس القديم في الحزب الشيوعي السوفيتي والذي كان "ليونيد بريجنيف" آخرهم عام 1982م، حاول "ميخائيل غورباتشوف" الدفع باتجاه نهج يختلف في مضمونه عن نهج سابقيه، من خلال تبني جملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية كان هدفها إعادة بناء الدولة وإرساء حقبة جديدة في تاريخ الاتحاد السوفيتي بعيداً عن التراكمات السّلبية والعثرات التي لازمت الدولة خلال العقدين السابقين.[1]

ففي المؤتمر السابع والعشرين للحزب في 1986 أطلق شعاري بيريسترويكا[2] (إعادة الهيكلة)، والغلاسنوست[3] (الشفافية أو العلانية)، وشن حملة من أجل هذه التغييرات في جلسة كاملة للجنة المركزية للحزب في يناير 1987 وبالدعوة إلى انعقاد أول مؤتمر خاص للحزب طوال قرابة نصف قرن في يونيو 1988، وقد مهّد ذلك لانتخابات ربيع 1989.[4]

إن هذه المحاولات أفضت إلى تآكل سلطة الحزب الشّيوعي الحاكم، وعدم قدرته على مواجهة الضغوط سواءً الداخلية أو الخارجية، وهو ما تمخّض عنه تغييرات طالت النظام السياسي والبنيان الاجتماعي والاقتصادي للدولة وسرّع من وتيرة انهيار ما تبقى من الاتحاد السوفياتي.[5]

---

(1) يُصنّف هذا النوع من البرامج في خانة برامج "التغيير من الأعلى" حيث يجري إدارة أزمة شرعية الدولة المُهددة بمبادرات تتخذها السّريحة الحاكمة عبر جهاز الدولة، في مثل هذه الحالات تجري الإطاحة بالنظام الحاكم من داخله في صورة محاولة الانقلاب في 19 أغسطس/ آب عام 1991، والذي تلاه تصفية بقايا الاتحاد السوفياتي أشهر قليلة بعد ذلك. جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج العربي للأبحاث (الكويت: مركز الخليج العربي للأبحاث، 2004)، 195.

(2) **البيريسترويكا** وتعني «إعادة الهيكلة» هي برنامج للإصلاحات الاقتصادية أطلقه رئيس للاتحاد السوفييتي، ميخائيل غورباتشوف وتشير إلى إعادة بناء اقتصاد الاتحاد السوفياتي. حيث رافقت البيريسترويكا سياسة الغلاسنوست.

(3) الغلاسنوست هي سياسة الانفتاح والشفافية في أنشطة جميع المؤسسات الحكومية في الاتحاد السوفيتي، بالإضافة إلى حرية الحصول على المعلومات.

(4) Chris Harman, The Storm Breaks: The Crisis in the Eastern Bloc, *International Socialism*, 46 (1990): 45.

(5) سيرغي قره، مورزا، **الاتحاد السوفييتي من النشوء إلى السقوط**، تر: شوكت يوسف (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2018)، 301.

أدى التراجع الكبير الذي أصاب المنظومة الاشتراكية، وسقوط فكرة النظام الاقتصادي شديد المركزية إلى تغيير قيمي، تصاعدت خلاله تيارات تسعى إلى تغيير الوضع القائم في شتى المجالات الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية. فبانهيار أحد أقطاب النظام الدولي، انهارت توازنات القطبية الثنائية التي دامت لأزيد عن أربعة عقود تمتّعت خلالها الدول الحليفة بهامش من المناورة، وقدرة على لعب أدوار معتبرة في القضايا المحلية والإقليمية. غير أن تفكك الاتحاد السوفياتي، أفقد حلفاءه مرونة التحرّك وأفقده كذلك صور الدعم السياسي والمادي.

تجدر الإشارة إلى أن الفتور والسلبية في مواقف الاتحاد السوفياتي تجاه حلفائه السّابقين كان قد بدأ سنوات عدّة قبل انهياره، فالتوجهات الجديدة في مأمورية "غورباتشوف" سواءً الداخلية من خلال الانغلاق على الذات وإعادة الهيكلة، أو الخارجية الهادفة لإعادة بناء نمط جيوبوليتيكي جديد مع دول العالم، قد تركت وقعها السّلبي على مجمل الوضع في المنطقة العربية.

إن انهيار الاتحاد السوفياتي أفرز توازنات جديدة في بنية التفاعلات الدولية وبات الوضع الجديد أن أُجبِرت بموجبه موسكو على لعب دور الشريك الصغير. وبتفوّق المعسكر الغربي، بات إلزامياً تغيير كتلة كاملة من الدول لسياساتها من سياسات واقتصاد النموذج الاشتراكي السوفياتي الموجه إلى نموذج الاقتصاد الرأسمالي الحر.

فرضت التطورات العالمية التي أتبعت نهاية الحرب الباردة حقيقة مهمة تمثلت في تراجع رهيب لمكانة دول العالم الثالث، فالنظام الدولي الجديد والمقترن بالهيمنة الأمريكية عمل على تطويق تحركات هذه الدول، وبالأخص دول حركة عدم الانحياز وتضييق الخناق عليها، لما تشكله هذه الحركات من تهديد حقيقي لمصالح الغرب في العالم الثالث، فانهيار العالم الثاني الاشتراكي، خلق منافسة/ مواجهة غير متكافئة بين العالم الثالث والعالم الأول.

وفي ظل تباين أرصدة القوة الشاسع بين العالمين، نشأت علاقة شبيهة بعهد الاستعمار التقليدي المباشر على حد وصف الدكتور محمد عابد الجابري.[1]

عملت الإدارة الأمريكية على الترويج لفكرة النظام العالمي الجديد وضرورة تبني دول العالم جمعاء للديمقراطية كنظام حكم والرأسمالية كنموذج تسيير بما فيها الأقطار العربية. وقد ظهر المفهوم لأول مرة عند إعلان الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب من على منصة قاعة اجتماع الهيئة التشريعية لمجلس النواب الأمريكي في 17 يناير/ كانون الثاني 1991 بداية النظام العالمي الجديد (*New World Order*) ويُلاحظ استخدام مصطلح "*Order*" عوض مصطلح "*System*" مثلاً، وذلك لما يحمله مصطلح "*Order*" من دلالات تُفيد الضبط والتّحكم.[2]

وقد عمدت الإدارة الأمريكية ليس فقط على الترويج لفكرة النظام العالمي الجديد، بل لعبت دور المنظّم للمجتمع الدولي وساندت من خلاله عمليات التحوّل السياسي في بلدان كانت محسوبة على المعسكر الشرقي المتفكك.[3]

في هذا الإطار، من الضروري الوقوف على إدراك صناع القرار في البيت الأبيض على كيفية التسويق للديمقراطية، فقد أدركت الولايات المتحدة الأميركية مُبكراً أن الخطر الحقيقي الذي يهدد مصالحها وهيمنتها على العالم لا يتمثل في الدول الفاشية أو القومية أو المعادية للديمقراطية على وجه الخصوص، بل في الأقطار التي تسمح بصعود أحزاب سياسية ذات فكرة وإرادة فعلية لخدمة شعوبها والصالح العام للوطن. فالتهديد الحقيقي للنظام العالمي الذي نشأ بعد نهاية الحرب الباردة يأتي في حقيقة الأمر من "الوطنيين" في العالم الثالث، ومن الأنظمة "الوطنية" التي تستجيب لتطلعات شعبها بخصوص تحسين مستويات المعيشة وتلبية الحاجات المحلية الضرورية.

---

(1) محمد عابد الجابري، "أفاق المستقبل العربي"، **المستقبل العربي**، ع156 (1992): 8.

(2) Joseph S. Nye, "What New World Order?", *Foreign Affairs*, 71: 2 (1992): 84.

(3) Meenekshi Bose, Rosanna Perotti, From Cold War to New World Order, The Foreign Policy of George H.W. Bush (London: Greenwood Press, 2002).

وفق هذا المنطق، يسهل تفسير ازدواجية معايير التّدخلات الأمريكية في مختلف مناطق العالم، سواءً كان هذا التدخّل تدخّلاً عسكرياً مباشرة أو من خلال توفير الدّعم والحماية للعديد من الانقلابات العسكرية في كثير من الدول للإطاحة بالأنظمة التي لا تتوافق مع سياستها ومصالحها الاقتصادية.[1]

هذا دون إغفال الدور الذي تضطلع به فرنسا إزاء التحولات التي مسّت العالم النامي عموماً وشمال أفريقيا خصوصاً، فبحكم ماضيها الاستعماري والجوار الجغرافي، تبقى فرنسا الدولة الأوروبية الأولى من حيث النفوذ والقدرة على الحركة والفعل في الساحة الأفريقية، فقد عمِدت الإدارة الفرنسية على تأمين مصالحها في المنطقة من خلال دعمها ومساعدتها للتكتلات والقوى الفرنكوفونية بشتى الوسائل. وهو ما أكده الرئيس الفرنسي آنذاك "فرانسوا ميتيران" خلال خطابه في قمة فرنسا-أفريقيا أو ما يعرف بـ: "Discours de La Baule" عام 1990، حيث أكد خلالها على أن حجم المساعدات الاقتصادية ترتبط بمدى التقدّم الذي تحققه القارة الأفريقية في مجال الديمقراطية، التعددية وحقوق الانسان. حيث قال: "من الواضح أن هذه المساعدات ستكون أكثر "فتوراً" تجاه الأنظمة الاستبدادية، وأكثر "حماسة" تجاه الأنظمة التي اتخذت خطوات نحو التحول الديمقراطي."[2]

---

[1] دعمت الولايات المتحدة الأمريكية إعاقة الحكومات البرلمانية وساهمت في إسقاطها، فساندت انقلابات عسكرية مثل الإطاحة بحكومة مصدق في إيران عام 1953، الإطاحة برئيس غواتيمالا "خاكوبو آربنز" المنتخب ديمقراطياً عام 1954، الدومينيكان في عامي 1963 و1965، البرازيل عام 1964، وصول سوهارتو إلى الحكم في إندونيسيا عام 1965، ودعم انقلاب الجنرال بينوشيه ضد الرئيس سلفادور الليندي عام 1973 في الشيلي، دعم قوات "الكونترا" اليمينية في نيكاراغوا عام 1981، تدخل مباشر في بنما واعتقال رئيسها مانويل نورييغا عام 1990، هاييتي في اعم 1994، أفغانستان عام 2001، العراق عام 2003، وغيرها الكثير.

[2] « [...] *il est évident que cette aide sera plus tiède envers ceux qui se comporteraient de façon autoritaire, et plus enthousiaste envers ceux qui franchiront, avec courage, ce pas vers la démocratisation* [...]».

Josselin de Rohan, La politique africaine de la France, Rapport d'information, Senat, 28 février 2011, July, 09, 2021, <http://www.senat.fr/rap/r10-324/r10-3240.html>.

ومما لا شك فيه، أن الموقف الفرنسي من عمليات التحول الديمقراطي على العموم ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحجم المصالح الفرنسية في المنطقة. فالإدارة الفرنسية كانت لا تزال ترى في مستعمراتها التقليدية امتداداً للسلطة الفرنسية وراء البحار، فعلى الرغم من خروجها الرسمي من هذه الدول في مرحلة موجات التحرر التي مست عديد دول العالم وبالخصوص أفريقياً معقل التواجد الفرنسي وفناءها الخلفي، إلاّ أن باريس اعتمدت طُرقاً جديدة تمكنّها من الإبقاء على هيمنتها وتأمين مصالحها. وبالتالي فإن فرنسا لم تنه / ينته تواجدها في القارة الأفريقية بقدر ما أعادت صياغة تشكيل هذا التواجد فقط بأساليب مختلفة، وعلى مستويات عدة:

- **على الصعيد السياسي،** تمكنت فرنسا قبل خروجها من المنطقة من زراعة قيادات سياسية في هذه الدول (قد تأخذ شكل أفراد أو جماعات، أحزاب أو جمعيات نافذة) ذات ولاءات للسياسات الفرنسية، فقد درست غالبيتهم العظمى في المدارس الفرنسية، وتشربوا اللّغة والثقافة الفرنسية، فالعديد ممن كانوا "يستدعون" في الجمعية الوطنية في باريس في ظل الجمهورية الرابعة، صاروا رؤساء لبلدانهم فيما بعد مثل حالة رئيس دول النيجر عام 1973، "حماني ديوري". ويتم ذلك من خلال شبكة العلاقات الشخصية الوثيقة التي نسجها "جاك فوكارت"، مهندس الاستعمار الفرنسي الحديث لدول أفريقيا أو كما يُعرف بسيد أفريقيا "*Monsieur Afrique*".[1]

[1] Jean-Pierre Bat, *Les réseaux Foccart, L'homme des affaires secrètes* (Paris: Nouveau Monde Éditions, 2018); Pascal Airault, Jean-Pierre Bat, Françafrique Opérations secrètes et affaires d'État (Paris: Tallandier, 2016); Frédéric Turpin, Jacques Foccart. Dans l'ombre du pouvoir (Paris: CNRS Éditions, 2015).

- **على الصعيد الثقافي الأيديولوجي**، عملت فرنسا على إنشاء المراكز الثقافية والمدارس والجامعات في مختلف الدول الإفريقية، كما اعتمدت على نشر اللغة الفرنسية من خلال إنشاء منظمة الفرنكوفونية،[1] وعقد قممها كل سنتين سواءً في باريس أو في إحدى العواصم الإفريقية، بالإضافة إلى ارسال أعداد كبيرة من المدربين كمعلمين ومحاضرين أو مستشارين للتعليم قصد الإبقاء على الصبغة الفرنسية للمناهج التعليمية. فعلى الرغم من الرفض الشعبي للتعليم الفرنسي، خصوصاً في المناطق الإسلامية من القارة الإفريقية، غير أنه استطاع السّيطرة على الأجيال الأولى التي درست في المدارس الفرنسية، فتحولت اللّغة الفرنسية إلى اللّغة الطاغية في الإدارة والتعليم، وهكذا أصبح لقب إفريقيا الناطقة بالفرنسية "*Afrique francophone*" رمزاً لجزء كبير من القارة.

وإذا كان بعض الكتاب الأفارقة قد اعتبر الفرنسية غنيمة حرب، وفق تعبير الروائي الجزائري كاتب ياسين، فإنها كانت بالنسبة فرنسا أقوى سلاح حقق لها أهم مما حققته الجيوش في مجال التحكم في الهوية الثقافية، وربط النخب الثقافية والسياسية والاقتصادية الإفريقية بفرنسا بشكل كامل. فعلى الرغم من انهيار المنظومة التعليمية التي تعتمد على البرامج الفرنسية، وكذا حالة الاستلاب الثقافي وغياب الهوية الوطنية عند نسبة عالية من النخب الفرنكوفونية، إلاّ أن الفرنكوفونية تبقى جزءً أساسياً من الهوية الإفريقية، ولا يتوقع في المدى المتوسط أن تتراجع إلى الصف الثاني والثالث في سلم محددات الهوية ومسارات

---

(1) الفرنكوفونية جهاز مؤسسي ينظم العلاقات بين البلدان التي تتشاطر اللغة الفرنسية. وأنشئت الفرنكوفونية المتعددة الأطراف في عام 1970 في نيامي بمبادرة من آبائها المؤسسين، من أمثال ليوبولد سيدار سنغور والحبيب بورقيبة وحماني ديوري ونورودوم سيانوك، وذلك بموازاة إنشاء وكالة التعاون الثقافي والتقني التي أصبحت في ما بعد الوكالة الحكومية الدولية للفرنكوفونية عام 1998 ثم المنظمة الدولية للفرنكوفونية عام 2005. ويتمثل هدف المنظمة في ترويج اللغة الفرنسية وتعزيز التعاون بين الدول والحكومات الأعضاء البالغ عددها 88 دولة وحكومة. وقد صيغ هذا الهدف رسمياً في ميثاق الفرنكوفونية الذي اعتمده مؤتمر قمة هانوي عام 1997 ونقّحه المؤتمر الوزاري عام 2005 في أنتاناناريفو.

Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères, France Diplomatie, Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères, <https://bit.ly/3iQHGbW>.

التعليم في إفريقيا، وهو ما سيضمن لفرنسا مواطئ أقدام متعددة في القارة.[1] فوفق تقديرات 2018، أكثر من 141 مليون شخص بالقارة السمراء يتحدّث اللّغة الفرنسية، كما تعدّ اللّغة الرسمية في 27 من أصل 54 دولة إفريقية.[2] كما تم إنشاء منظمة نشر اللغة والثقافة الفرنسية، مع العديد من المؤسسات التابعة لها، والتي تجري أنشطتها بإشراف وزارة الخارجية الفرنسية.

- **على الصعيد العسكري**، تمتلك فرنسا قواعد عسكرية عدّة موزّعة على سبع دول إفريقية مختلفة (جيبوتي، كوت ديفوار، الغابون، السنغال، مالي، تشاد، النيجر).[3] حيث لم يمنع حصول دول إفريقيا على "استقلالها"، من التّدخل عسكرياً مجدداً في المنطقة في بعض الدول الأفريقية من أجل إسقاط أنظمة معادية وتنصيب أخرى موالية لها، حيث اعتقلت القوات الفرنسية عام 2011 رئيس كوت ديفوار المنتهية ولايته لوران غبابغو بعد قصف مقرّه وتسليمه لقوات خصمه حسن واتارا تحت ذريعة "محاربة الإرهاب".[4]

- **على الصعيد الاقتصادي**، يمثل الاقتصاد أبرز أهداف النفوذ الفرنسي في إفريقيا، نظراً لما تدره القارة من مصادر الطاقة وتعدّد للثروات، فبعد الاستنزاف المباشر لثروات مستعمراتها السابقة خلال الحقبة الاستعمارية، اعتمدت فرنسا بعد استقلال هذه الدول على سياسة التكبيل بالاتفاقيات الاقتصادية المُجحفة، والتي كانت في معظمها جزءً من الشّروط غير المُعلنة للاستقلال، وتضمن تلك الاتفاقيات ربط اقتصاديات المستعمرات السابقة باقتصاد فرنسا؛ وخير مثال على ذلك، إنشاء الفرنك الأفريقي عام 1945 باتفاقية

---

(1) محمد سالم، النفوذ الفرنسي في إفريقيا: إرث الاستعمار في مواجهة التنافس الدولي، 10-05-2021، **المركز الأفريقي للأبحاث ودراسة السياسات (أفروبوليسي)**، <https://bit.ly/3jZeHEd>.

(2) Organisation internationale de la Francophonie, *La langue Française dans le Monde* (Paris: Éditions Gallimard, 2019), 107.

(3) Anna Sundberg, France - A Continuing Military Presence in Francophone Africa, *Swedish Defence Research Institute*, (2019): 1.

(4) Gérard Bon, John Irish et Elizabeth Pineau, "Laurent Gbagbo arrêté avec l'aide des forces françaises", *Reuters*, APRIL 11, 2011, July 10, 2021, < https://reut.rs/3hX3OzY>.

وقعها شارل ديغول، والتي تمثل الذراع الاقتصادية الأساسية لفرنسا في المنطقة، من خلال العملة الموحدة CFA، لتسهل حركة التجارة والتحكم الاقتصادي في المنطقة.

يُستخدم الفرنك الإفريقي من قبل 14 دولة،[1] لا تكتف خلالها فرنسا بالمشاركة في مجالس إدارة بنوكها المركزية، بل يمنحها حق النقض في القرارات الاقتصادية، إلى حد إمكانية اتخاذ قرار بتخفيض قيمة العملة كما حصل سنة 1994، زيادة على إلزامها بإيداع حوالي 50% من احتياطياتها من العملات الأجنبية في البنك المركزي الفرنسي، وبسعر فائدة أقل من المتداول في السوق. كما لا يمكن لهذه الدول تجاوز سقف 15% من الأصول الاحتياطية سنويا، وهو ما يمنح فرنسا هوامش ربح هائلة تصل إلى 500 مليار دولار سنويا من خلال الاحتياطات الإفريقية.

ضف إلى ذلك، تمثل الشركات الفرنسية العملاقة ثاني أبرز سلاح لباريس في المنطقة، وتستفيد هذه الشركات من امتيازات التي لا تمنح لغيرها من الشركات، مثل حق التحكم في الثروات غير المتجددة، وتحويلها بشكل حصري إلى السّوق الفرنسية، ويمكن اعتبار شركتي "توتال" و"إريفا" أبرز أذرع باريس في أفريقيا، حيث تسيطر توتال على أبرز مصادر النفط في القارة، فيما تسيطر آريفا على أهم مناجم اليورانيوم في إفريقيا، متقاسمتان بذلك الثورات الهائلة التي تعتبر أبرز مغذ للاقتصاد والتنافسية الفرنسية في أسواق العالم.[2]

---

[1] تضم منطقة الفرنك الإفريقي مجموعتين نقديتين، هما:

- **الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA):** يضم 08 دول، هي: بنين، بوركينا فاسو، كوت ديفوار،غينيا بيساو، مالي، النيجر، السنغال وتوغو، تأسس الاتحاد في 10 يناير/كانون الثاني 1994، ومقره في واغادوغو (بوركينا فاسو)، خَلَفًا للاتحاد النقدي لغرب إفريقيا (UMOA) الذي أُنشئ في عام 1963.
- **المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC):** تضم 06 دول، هي: الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، الكونغو، الغابون، غينيا الاستوائية وتشاد. تأسست هذه المجموعة، في 16 مارس/آذار 1994، في مدينة إنجامينا في تشاد، ودخلت حيز التنفيذ في يونيو/حزيران 1999. يقع المقر الرسمي للمجموعة في بانغي عاصمة جمهورية إفريقيا الوسطى، وقد أُنشئت هذه المجموعة لتحل محل الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط إفريقيا.

الحسين الشيخ العلوي، "الفرنك الإفريقي: وصاية فرنسيَّة طال أمدُها"، **مركز الجزيرة للدراسات** (2016): 3.

[2] **محمد سالم، مرجع سبق ذكره.**

ومجمل القول، أن الغرب لن يتوانى عموماً في دعم وتوطيد أركان أنظمة ديكتاتورية عميلة لها وتحسين صورتها، أو في الوقوف في وجه الديمقراطيات الناشئة وعرقلتها أو الانقلاب عليها في حال ما تعرضت مصالحها للخطر. كما أنها قادرة على تحويل شركاتها العملاقة إلى أذرع أمنية، تتحكم في تفاصيل القرار السياسي والأمني، زيادة على التحكم الاقتصادي، وتحرسها فوق ذلك كتائب من جيوش غربية، في تعد صارخ على مبدأ السيادة الذي يقوم على حق السلطة الكامل للهيئة الحاكمة على نفسها، دون أي تدخل من جهات أو هيئات خارجية.

بالعودة لتأثيرات التحولات البنيوية التي شهدها العالم على الجزائر، يبرز طرح يستحق الوقوف عنده، وهو أن الضغوطات التي شهدتها الجزائر منتصف الثمانينيات يمكن تفسيره على أنه استكمال للمشروع الغربي الأمريكي الذي كانت بداياته في السبعينيات ويستهدف ضرب استقرار الدول القيادية في حركة عدم الانحياز؛[1] فقد ناضلت حركة دول عدم الانحياز خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من أجل إنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد "عادل"، يسمح لشعوب العالم جمعاء من التحرر الاقتصادي والاستفادة من ثرواتها ومواردها الطبيعية.

وعليه، ينطلق هذا الطرح من أن الدّور الفعّال الذي لعبته جزائر هواري بومدين سواءً قارياً من خلال تفعيل منظمة الوحدة الأفريقية، أو على صعيد العالم الثالث إجمالاً بدعم حركات التحرر، كان مصدر قلق لعديد الدول المتقدمة على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، فقد رآه البعض استئنافاً للدّور المصري النّاصري خلال سنوات خمسينيات وستينيات القرن العشرين، بالإضافة إلى التخوّفات الغربية من التقارب السوفياتي الجزائري في تلك الفترة خصوصاً في شقه العسكري.[2]

---

[1] محمد العربي ولد خليفة، **الأزمة المفروضة على الجزائر: مقاربة أولية على هدى استراتيجية ثورة التحرير الوطنية** (الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 1998)، 94.

[2] عبد الاله بلقزيز، "الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي"، **المستقبل العربي**، ع259 (2000): 45.

وفي طرح لا يختلف كثيراً عن سابقه، يتجلى في أن التوجّه العام الذي اتخذته الجزائر نحو الانفتاح بدءً من النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي لم يكن فعلاً نتيجة رغبة داخلية أو قناعة حقيقية من صناع القرار في الجزائر، بقدر ما كان نتيجة ظروف دولية أجبرت القيادة السياسية على التحرّك نحو التغيير، بالإضافة إلى الضغوطات الغربية التي شهدتها الدول الاشتراكية في تلك الفترة، فالجزائر تمثّل الحديقة الخلفية وأحد أكبر مراكز النفوذ الغربية والفرنسية على وجه الخصوص. فأي خطر يحدق بالمصالح الفرنسية في الجزائر، سيقابله تدخّل وضغط من قبلها بشكل أو بآخر، فضياعها سيعود بخسائر فادحة للدبلوماسية الفرنسية لا يمكن تحمّلها. بل حتى أن ملف الوضع في الجزائر قد كُلّف به وزير الداخلية الفرنسي آنذاك "تشارل باسكوا" في حكومة "إدوارد بلادور" عوضاً عن وزير الخارجية،[1] وهو ما يفسّر القيمة الحقيقية للجزائر.

في الوقت ذاته، من الواضح أن القيادة السياسية في الجزائر لم تكن تمتلك حلول عدّة، ففي ظل الظروف الاقتصادية الصّعبة التي شهدتها الجزائر منذ النصف الثاني من الثمانينيات وحالة احتقان سياسي والوضع الاجتماعي المتأزم (سيتم التفصيل فيه في المبحث الثاني)، كان لزاما على المُتحكمين في اللّعبة السياسية مُواكبة هذه التّغيرات الجديدة، سواء كان ذلك ضمن إطار حسابات النخب الحاكمة في محاولة لاستباق الأحداث والمبادرة في بعث مسار التحوّل ومن ثمة التّحكم في مخرجاته، أو كان فعلاً استجابة حتمية للضغوطات الداخلية والخارجية وحالة الانسداد والعجز الذي وصل إليها النظام السياسي الجزائري في تلك الفترة.

المطلب الثاني: المتغيرات الداخلية وأثرها في بنية النظام السياسي الجزائر

اعتمدت الجزائر منذ استقلالها على منظومة اقتصادية اشتراكية، تقضي بهيمنة الدولة على كل المجالات الاقتصادية، ما يعني استخدام المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ برامجها الاقتصادية. وفي ظل الصعوبات الاقتصادية الكبيرة التي واجهتها بمغادرة الأوروبيين أصحاب

(1) Cuau Yves, "Algerie: Le Jeu Secret De La France", *L'express*, August 11, 1994, July 10, 2021, <https://bit.ly/36pjTsP>.

رؤوس المال،[1] وكذا الافتقار إلى الخبرة المهنية والتقنية والإدراية، عمدت إدارة الرئيس بن بلة إلى تقديم إستراتيجية التسيير الذاتي كنظام اقتصادي كفيل للانتقال من الاقتصاد الاستعماري إلى الاقتصاد الاشتراكي.[2]

في المقابل، شهدت الجزائر تغييرًا من ملامحها الاقتصادية مع وصول الرئيس هواري بومدين إلى الحكم، فقد سعى لبناء اقتصاد مُنتج يرتكز أساساً على القطاع الزراعي،[3] غير أن تمويل مثل هكذا مشاريع ضخمة يستلزم أغلفة مالية ضخمة، حاولت الإدارة الجديدة لتوفيرها عبر تركيز النّشاط الاقتصادي على الصناعات الثقيلة،[4] وإيرادات قطاع المحروقات الذي كان يعرف انتعاشًا متكررًا في أسعاره، وهو ما ساهم في دفع العجلة الاقتصادية مؤقتاً. غير أن النهج، أتى بنتائج عكسية، فالاعتماد المفرط على قطاع المحروقات خلق اقتصاداً ريعيًا هشًا يعتمد بشكل واسع على عائدات الريع البترولي، مع إهمال باقي القطاعات الإنتاجية بما فيها القطاع الزراعي. وبذلك؛ فالطبيعة الهشة للاقتصاد الجزائري جعله رهناً للأسواق العالمية وأسعار المحروقات فيها، وأي تذبذبات في أسعار المحروقات من شأنه تعريض إقتصاد البلد برمته للخطر ومعه باقي بنى الدولة السياسية والاجتماعية.

---

[1] شهدت الجزائر بعد تحقيق الاستقلال مغادرة الأوروبيين (حوالي 90%)؛ الذين كانوا يمثلون رأس المال الخاص، وكذا الخبرة المهنية والتقنية وكذا الإدارية، وهو ما جعل الجزائر تشهد في غضون عام واحد انخفاض في الإنتاج الصناعي، وكذا انخفاض الاستثمار في البلاد بأكثر من 200%، وتراجع الناتج القومي الإجمالي إلى 35% وحوالي 70% القوة العاملة.

Miriam Lowi, "Oil rents and political breakdown in patrimonial states: Algeria in comparative perspective", *The Journal of North African Studies*, 9:3 (2004): 84.

[2] John Entelis, *Algeria the Revolution Institutionalized* (New York: Routledge, 2016), 58.

[3] James Dickinson, "State and Economy in the Arab Middle East: Some Theoretical and Empirical Observations", *Arab Studies Quarterly*, 5:1 (1983): 22-23.

[4] Allaoui Elhassen and others, "Middle Income Trap", The Position of Algerian Economy: A Comparative Analysis Overview, *International Journal of Economics, Finance and Management Sciences*, 3:4 (2015): 341-342.

1. الأزمة الاقتصادية ودواعي الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

تزامن التحوّل السّياسي الذي شهدته الجزائر أواخر السبعينيات ووصول الرئيس الشاذلي بن جديد لسدة الحكم مع فشل الخطط التنموية المدفوعة بمركزية الدولة التي كانت قد طبقتها إدارة سابقه الرئيس بومدين، وهو ما دفع بالقيادة السياسية الجديدة إلى إعادة النظر في المنظومة الاقتصادية للبلاد.

فمباشرة بعد وفاة الرئيس بومدين، المهندس الرئيسي للاستراتيجية السابقة، شرع فريق الإدارة الجديد في إجراء أول تقييم اقتصادي واجتماعي في الجزائر لتجربة السبعينيات، تمخض عن ذلك التقرير المخطط الخماسي لسنوات 1980-1984. وقد عبّر عن ذلك الشّعار الرّسمي لفترة الرئيس بن جديد الأولى "التغيير في الاستمرارية" « Le changement dans la continuité»،[1] وهو ما يعني استحداث برنامج اقتصادي "جديد" يراعي في الوقت ذاته الحفاظ على مفاهيم وأيديولوجية الدولة القائمة على الاقتصاد المخطط.[2]هذا البرنامج اعتبر نقطة الانطلاق الرئيسية التي سيحدد مستقبلها الخطوط العامة للسياسة المالية الاقتصادية والاجتماعية لعشرية الثمانينات.[3]

غير أن الإصلاحات الهيكلية التي قدمتها إدارة الرئيس الشاذلي بن جديد خلال في المخططين الخماسيين الأول (1980-1984)، والثاني (1985-1989)، القائم أساسًا على إعادة هيكلة القطاع العام والتركيز على الصناعات الخفيفة سرعان ما أثبتت فشلها، سواء لأسباب تقنية تتعلق بطبيعة الإصلاحات في حد ذاتها، أو في الوضع الدولي والأزمة

---

(1) Nizar Messari, "À Propos de La Complexité des Révoltes Dans Les Pays Arabes", *Cultures Et Conflits*, no. 85/86 (2012): 187.

(2) Boulos Malik, "the Economy", in Helen Chapin (ed), *Algeria a Country Study* (United States: Federal Research Division, Library of Congress, 5th ed, 1993), 130.

(3) تجدر الإشارة إلى أن المخطط الجديد حمل معه نقدًا لاذعًا للاستراتيجية التنموية السابقة التي أطلق عليها الخبراء الاقتصاديون والتكنوقراط "بالصناعات المصنعة" (l'industries industrialisantes) والتي كلفت الخزينة أزيد عن 20 مليار دولار.

Jean-Paul Auray and others, "Peut-on Définir de Manière Univoque l'Industrie Industrialisante?" *Revue Tiers Monde,* 87:22 (1981): 585-601.

الاقتصادية التي مست تبعاتها إقتصادات دول العالم جمعاء دون استثناء؛ حيث يرى باحثون أن التوجه الاقتصادي الذي اعتمده الرئيس الشاذلي كان محكومًا عليه بالفشل وهو في مهده، فالنموذج الذي سعت الإدارة تطبيقه يعد مطابقاً لنظرية "النمو المتوازن" للثلاثي روزنشتاين رودان، نوركسي راغنار ولويس في فترة الخمسينيات والمعدّ خصيصاً للدول ذات السوق المحلية الضيقة. فنموذج النمو المتوازن يقترح استثمارات كثيرة برأس مال منخفض في قطاعات الصناعات الخفيفة، وشروط تطبيق النموذج لم تتحقق في الجزائر في تلك الفترة.[1]

لطالما لعب الريع النفطي دورًا رئيسيًا في تغطية العجز والضُّعف المتأصل في الاقتصاد الجزائري المُخطط مركزيًا، فأكثر من 97% من عائدات التصدير مصدرها المحروقات.[2] وبالنظر إلى أن الإيرادات المالية الجزائرية مرهونة بتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية، فإن وقع الأزمة الاقتصادية التي هزت العالم بداية عقد الثمانينيات كان رهيباً على الاقتصاد الجزائري مثله مثل كل الاقتصادات التي تعتمد على قطاع المحروقات. فمختلف المشاريع التي استطاعت الحكومة تمويلها خلال مرحلة السبعينات نتيجة الارتفاع الملحوظ في أسعار المحروقات طيلة العشرية بات من الصعب الإبقاء على وتيرتها بعد تراجع أسعار المحروقات لتصل لآدنى مستوياتها منتصف الثمانينيات.

فبعد أن بلغ سعر البرميل 40 دولارًا عام 1981، انخفضت أسعار النفط والغاز العالمية بشكل حاد لتصل لآدنى مستوياتها صيف 1986 ليصل سعر البرميل لما دون 10 دولارات،[3] واستقر أخيرًا في الربع الأخير من العام عند 15 دولارًا، مسجلاً انخفاضًا بنسبة 45٪ عن عام 1985. ويرجع جمهور الباحثين والدارسين سبب هذا الانهيار إلى التزايد

---

(1) Hocine Benissad, *Restructuration et Réformes Economiques* (1979-1993) (Alger: Office des publications universitaires, 1994), 94.

(2) International Crisis Group, Algeria's Economy: The Vicious circle of oil and Violence, *ICG africa report* n°.36 brussels (2001): 8.

(3) Ahmed Dahmani, *L'Algérie à l'épreuve*: *économie politique des réformes,* 1980-1997 (Canada: Harmattan, 1999), 82.

المضطرد في العرض مقابل الطلب، أتبعه إصرار المملكة العربية السعودية على زيادة إنتاجها بغية الحفاظ على حصتها في السوق.[1]

إلى جانب هذا الانخفاض في أسعار المحروقات، تأثر الاقتصاد الجزائري بظاهرة أخرى لا تقل ضررًا عن سابقتها، تمثّلت في انخفاض قيمة عملة الدولار -العملة التي تحدد بها أسعار النفط- أمام باقي العملات بعد "اتفاق بلازا"[2]، حيث انخفضت قيمة سعر صرف الدولار مقابل الين الياباني والمارك الألماني بنسبة 51% في الفترة ما بين 1985-1987.

كان لهذا الانهيار في أسعار المحروقات والدولار الأثر البالغ في إيرادات الجزائر الخارجية من الريع النفطي، فقد تراجعت بنسبة 55% خلال عام واحد فقط، حيث نخفضت من 47 مليار دولار عام 1985 إلى نحو 21 مليار دولار عام 1986. عمومًا، ترتب عن هذا الاضطراب الاقتصادي الكبير مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي حملت بدورها أثر بالغ الأهمية في واقع ومستقبل الدولة الجزائرية.

اعتبرت الجزائر في تلك الفترة من أكثر الدول الأفريقية استدانة من الخارج، وأحد أبرز هذه الآثار هي أزمة المديونية، فالصدمة الاقتصادية أثّرت سلبًا على مستويات ونسب الدين الجزائري، فبعد أن كان دينها العام يكاد لا يذكر عام 1970 (0.9 مليار دولار)، وصل حاجز 19.4 مليار دولار عام 1980، بعدها بدأ في الانخفاض حتى بلغ 15.9 عام 1984، ثم عاد للارتفاع من جديد بعد "اتفاق بلازا" ليقفز لـ 22.79 مليار دولار عام 1986، ويتجاوز بعد ذلك حاجز 25 مليار دولار عام 1988 - **أنظر الجدول رقم (03)، والمخطط البياني رقم (01)-**، وبالموازاة مع ذلك شهد إجمالي خدمة الدين من صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي ارتفاعًا مطردًا، فبعد أن كان لا يتجاوز 28.17% عام 1980، تجاوز عتبة 58.80% عام 1986 ثم بلغ أقصاه 80.26% عام الانفتاح 1988. أنظر **المخطط البياني رقم (02).**

---

(1) Gonzalo Escribano, "The Impact of low oil prices on Algeria", *Center on Global Energy Policy* (2016): 7.

(2) كان **اتفاق بلازا أو اتفاقية بلازا**، اتفاقية بين حكومات فرنسا، وألمانيا الغربية، واليابان، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، لخفض قيمة الدولار الأمريكي أمام الين الياباني والمارك الألماني من خلال التدخل في أسواق صرف العملات. وقد وقعت حكومات الدول الخمس على الاتفاق في 22 أيلول/ سبتمبر 1985 في فندق بلازا في نيويورك.

جدول رقم (03): تطور المديونية الخارجية في الجزائر (1970-1988) (مليار دولار)

السنة	1970	1980	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
الدين العام الخارجي (مليار دولار)	0.9	19.4	17.6	16.3	15.9	18.37	22.7	24.7	25

المخطط البياني رقم (01): تطور المديونية الخارجية في الجزائر (1970-1988)

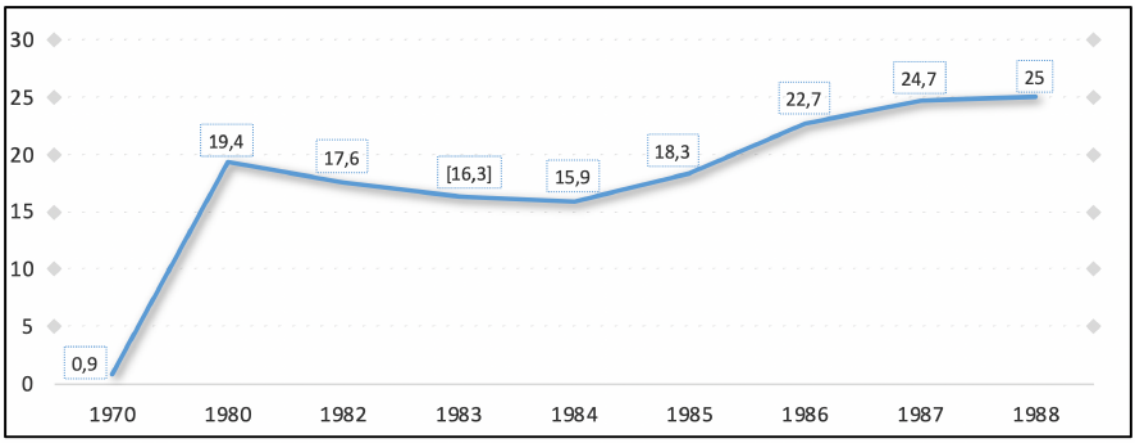

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على إحصائيات:

The International Bank for Reconstruction and Development, *World Debt Tables* 1990-91, *External Debt of Developing Countries Supplement* (Washington: Manufactured, 1991), 38.

المخطط البياني رقم (02): نسبة الدين العام مقارنة مع الصادرات (1977 – 1988)

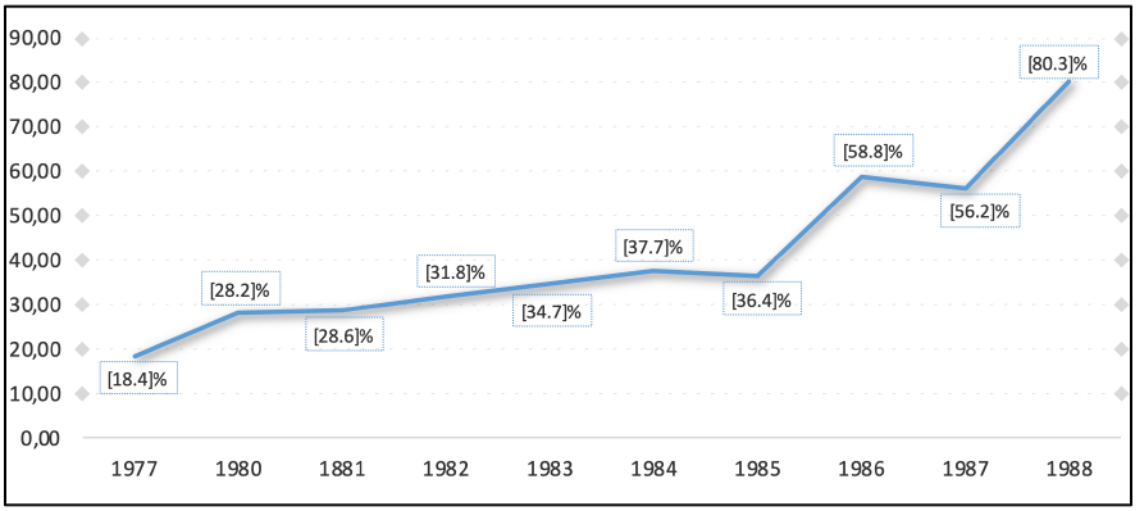

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على إحصائيات:

The World Bank, Total debt service (% of exports of goods, services and primary income) – Algeria, July 24, 2021, <https://bit.ly/3oSPfmm>.

في ظل الوضعية الحرجة للاقتصاد في تلك الفترة، قررت الإدارة الجزائرية تبني سياسات تقشفية حادة في مواجهة احتمالية تشديد التوازنات الاقتصادية والمالية، وهو ما جعلها غير قادرة على مواصلة دعم برامج الرعاية الاجتماعية، وتوفير المتطلبات الأساسية للمجتمع، هذا بالإضافة إلى رفع الدعم عن المواد الغذائية الأساسية واسعة الاستهلاك وخفض محسوس في حجم الواردات؛ فقد شهد متوسط نسبة نمو الواردات تراجعاً بلغ نسبة 7.8%، في حين انخفض حجم الاستثمار الإجمالي بمعدل سنوي بلغ 9% بين أعوام 1985-1989.[1]

2. إنعكاسات الأزمة الاقتصادية على بنية المجتمع الجزائري

إن اختلال التوازنات الاقتصادية خلال فترة الثمانينيات والتي ازدادت حدته في نصفها الثاني انعكس سلبا على الأوضاع الاجتماعية للمواطنين، وعدم التناسب بين النمو الديمغرافي والطلب الاجتماعي على التشغيل والسكن والتعليم والصحة، وبين النمو الاقتصادي، ساهم في استفحال ظاهرة البطالة.

فمن أبرز انعكاسات هذه التحولات الاقتصادية الجديدة التي ترنو إلى تحلّل الدولة من التزاماتها والانتقال إلى القطاع الخاص، تفاقم ظاهرة التفاوت الاجتماعي، فقد عرف الوضع بروز طبقة جديدة صغيرة "طفيلية" متمثلة في كبار المقاولين والمضاربين والأثرياء الجدد، الذين استغلوا مكانتهم وعلاقاتهم الجيدة مع الإدارة الجزائرية قصد الهيمنة على كل الصفقات، ووضع أيديهم على أملاك الدولة القابلة للتنازل وغير المعلنة، مثل المساكن الوظيفية، وكذا قطع الأراضي في نطاق قانون "الوصول إلى الملكية الزراعية". وبالتالي انتشر ما يشبه بتمأسس الفساد.

---

(1) Ahmed Dahmani, Problématique D'une Transition a L'économie De Marche, L'expérience Algérienne Des Reformes, Texte paru dans Annuaire de l'Afrique du Nord, tome XXXVII, 1998, CNRS Editions (1998): 3; Ahmed Dahmani, L'Algérie à l'épreuve: économie politique des réformes, 1980-1997 (Canada: Harmattan, 1999), 83.

على النقيض من ذلك، عرف المجتمع الجزائري اتساعًا كبيرًا لطبقة المحرومين من القطاعات الواسعة، التي عانت من اللامساواة وعدم تكافؤ الفرص، وميّزها الفقر وانتشار البطالة في أوساطها. ففي الوقت الذي انهارت فيه مداخيل الأجراء وقدرتهم الشرائية، ارتفع عدد العاطلين من العمل بشكل مطرد؛ فبعد أن استطاعت الحكومة الجزائرية توفير أكثر من 704.900 منصب شغل في الفترة ما بين 1973-1978 و691.300 منصب شغل في الفترة ما بين 1980-1985، تراجعت فرص العمل إلى أكثر من النصف، فلم يتجاوز عدد المناصب 330.000 منصب جديد في الفترة ما بين 1986-1991.[1]

إن التقلّص الكبير في فرص العمل انعكس جلياً في معدّلات البطالة التي عرفت بدورها معدّلات قياسية، فبعد أن بلغت نسبتها 11% سنة 1984، تضاعفت لتصل لحاجز 25% خلال سنة 1988، في ظل تواصل سياسات تسريح العمال التي أعقبت إفلاس المؤسسات العمومية.[2] في الوقت ذاته، تجدر الإشارة إلى أن 63% من البطالين لم يسبق لهم العمل، على الرغم من مستواهم الدراسي المرتفع. وأن 62.5% منهم من فئة الشباب، أعمارهم ما بين 15-19 سنة، في حين أن 85% ممن يبحثون عن وظيفة تقل أعمارهم عن 30 عامًا.[3]

فبعد أن تم إحصاء أكثر من 1.8 مليون شخص عاطل عن العمل في العام 1989،[4] ارتفع العدد قبيل تغيير نظام الشاذلي بن جديد إلى 4 مليون فرد يعيشون دون مداخيل، في حين بلغ عدد المواطنين الذين يعانون من ضعف القدرة الشرائية أكثر 10 مليون شخص.[5] بتعبير آخر، أكثر من نصف التعداد الإجمالي للسكان (14 مليون شخص) يعانون من آثار الفقر بفعل انسحاق الطبقة الوسطى.[6]

---

(1) Abdelaziz Testas, "Unemployment in Algeria: Sources, underestimation Problems and the Case for Integration With Europe", *The Journal of North African Studies*, 9:3 (2004): 21-22.

(2) Silvia D'Amatoa and Gianni Del Pantab, *Op.cit.*, 6.

(3) Georges Mutin, "Le contexte économique et social de la crise algérienne", *HAL* (1997): 16.

(4) *Loc.cit*,.

(5) آمنة جمالي، **الإعلام والعنف السياسي** (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015)، 30.

(6) لياس بوكراع، **مرجع سبق ذكره**، 93.

3. تلاشي الطبقة الوسطى وانعكاساتها على بنية المجتمع

بالحديث عن الطبقة الوسطى، وقبل التعرض بالتحليل لتداعيات التغير في السياسات الاقتصادية التي مست مجمل القطاع العام في الجزائر وانعكاساته على البناء الطبقي في الجزائر، من الضروري الحديث عن دور الطبقة الوسطى في الحفاظ على توازنات المجتمعات.

إن مفهوم الطبقة الوسطى مفهوم هلامي وفضفاض حيث يفتقد إلى الدقة العلمية، غير أن المتعارف عليه هو أن الطبقة هي مجموعة من الأفراد التي تتجانس فيما بينها، في مرحلة تاريخية من تطور الإنتاج الاجتماعي، من حيث موقعها من عملية الإنتاج وموقعها من ملكية وسائل الإنتاج، وبالتالي من حيث أسلوب تحصيلها للدخل وبكمية هذا الدخل.

تجدر الإشارة إلى وجود مدرستين في تحديد الفئات التي تندرج ضمن نطاق الطبقة الوسطى، وفي هذا الإطار هناك مدرستان: الأولى هي التي يتقدمها علماء الاجتماع والاقتصاد في الولايات المتحدة والتي تركز على حجم الاستهلاك ومستويات الدخول، فالدخل يوظَّف كمدخل لتحديد الطبقة الاجتماعية، ثم تدرَس مؤشرات الفئات التي تحقق دخلاً يدور حول متوسط دخول الأسر، ولهذه المنهجية، فوائد أهمها القدرة على القياس ومقارنة الشرائح المختلفة لجهة الدّخل.[1]

أما المدرسة الثانية، التي يمكن وصفها بالأوروبية - الماركسية، فهي تأخذ عدداً من المتغيرات مثل التعليم، ونوعية العمل، وحجم الأسرة، ونوعية السكن، وطبيعة التنظيمات الاجتماعية، ومستوى الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني. ويعتبَر هذا التعريف أكثر شمولاً لكنه يصطدم في الواقع العملي وكيف يمكن تصنيف الفئات المختلفة.[2]

---

(1) Ibrahim Saif, The Middle Class and Transformations in the Arab World, *Malcolm H. Kerr Carnegie Middle East Center,* 17.11.2011, accessed on: 27.07.2021, <https://bit.ly/3AHXlR7>

(2) *Loc.cit,.*

وفقاً للنظرية السوسيو-اقتصادية لعالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر، فإن الطبقة الوسطى عادة ما تمثّل الطبقة الأوسع في المجتمع، وهي تقع في وسط الهرم الاجتماعي بين الطبقة العاملة والطبقة الغنية،[1] وعادة ما يعتبر اتساع حجم الطبقة الوسطى ورخاؤها في المجتمع أمرا ايجابيا في بنية المجتمعات.

بوصول الأزمة الاقتصادية لأقصى مستوياتها، لم تعد الحكومة الجزائرية قادرة على تأدية وظائفها الحمائية (الدولة الريعية الخادمة للمجتمع)، ولا قادرة على توفير الدعم اللاّزم للإبقاء على التوازن بين الدخل المتراجع من جهة وارتفاع الأسعار المتواصل من جهة ثانية. هو ما شكّل تهديداً حقيقياً على الأمن الغذائي للفئات الفقيرة من المجتمع وحتى المتوسطة.

ومن المُلاحظ أن الطّبقة الوسطى كانت أيضًا أكثر الطبقات تأثرًا بتلك الإجراءات. فهي لم تعد قادرة على مجاراة النسق المتصاعد للأزمة، حيث اهتزت مكانتها بشكل قوي جعلها تفقد جانباً كبيراً من نفوذها في المجتمع. وفي ظل هذه الوضعية، ستضطر للخروج من المواقع التقليدية ومحاولة التموقع من جديد في نسيج النّشاط الاجتماعي، فالانفتاح الاقتصادي لم يكن كارثياً على الطبقة العاملة فحسب بل على الطبقة المتوسطة، حيث أدى ذلك إلى خلق مراكز استقطاب اجتماعية وسياسية جديدة على حساب المراكز القديمة التي كانت تتمركز فيها في القطاع العام والوظيف العمومي والذي فقد بريقه.[2]

وبهذا وجدت الطّبقة الوسطى نفسها في وضع هامشي يحكم انتقال مراكز النشاط بعيداً عنها كما أن تشكلها داخل القطاع العام أفقدها القدرة على المرونة والتكيف مع المعطيات الجديدة مما يهدد وضعها المعيشي وكذا مركزها الاجتماعي. وربما كان أكبر تحد واجهته الطبقة الوسطى الجزائرية، هو فقدانها لقنوات المشاركة السياسية الفعالة التي تسمح لها بأن تعبر عن نفسها بشكل مستقل نوعاً ما عن الهياكل التقليدية للدولة وممارسة الضغوط وبلورة القواعد اللازمة للحد من تعسف سلطة الدولة.

---

[1] Anna Tarkhnishvili, Levan Tarkhnishvili, Middle Class: Definition, Role and Development, *Global Journal of Human Social Science, Sociology & Culture*, 13:7 (2013): 22.

[2] إدريس بولكعيبات، "حول تشكل وانهيار الطبقة الوسطى في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع14 (2000): 84.

فتخلي الدولة عن التزاماتها تجاه القطاع العريض من فئات المجتمع الذي يشكل فيه الشباب النسبة الأكبر، أثار موجة من الاستياء الذي رافقه حالة من العوز العام، وبالأخص استياء الفئات المتوسطة التي تمتلك قدرة نسبية تمكّنها من الضغط على النخب الحاكمة، وهو ما ولد لدى المُهمشين سلوكًا عنيفًا ونفيًا للدّولة وازدراء لمؤسساتها وقوانينها. وهو ما تجسّد في مسيرات ومواجهات عنيفة مختلفة، كان أكبرها وأكثرها حدة أحداث أكتوبر 1988،[1] فقد انفجرت فيها كل مشاعر الإحباط والغيظ وفقدان الثقة في مؤسسات الدولة، وهو ما أنتج موجة واسعة التخريب الذي أصاب هياكل الدولة وأجهزتها، ومقرات الحزب الحاكم ومساكن رموز السلطة.[2]

المبحث الثاني: أحداث تشرين الأول/أكتوبر 1988: صراعات الأجنح

لطالما اتسمت العلاقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر منذ ما يناهز القرنين بطابع عدائي متبادل، امتد طوال 132 سنة من الاستعمار الفرنسي المباشر، وما تلاه من عمر الدولة الوطنية بعد الاستقلال، وقد تحول هذا الصراع المتبادل إلى من حالات صراعية عرضية إلى حالات نمطية فاعلة تسير وفقها الحياة الاجتماعية والسياسية. وما دام الصراع العنيف ظاهرة عميقة وممتدة تاريخياً، فمن المستبعد عنها أي طابع عفوي وتلقائي. فطبيعة العلاقة الصراعية بين مكونات المجتمع الجزائري الواحد من جهة، ثم الصراع بين المجتمع والدولة حكامه يثبت هذه الحالة من الاحتقان السياسي والاجتماعي والرفض العميق لكل ما يرمز إلى الدولة ومؤسساتها.

إن الطبيعة العدائية التي يشار إليها في هذا السياق تعود أسبابها إلى الصراع العنيف الذي ميّز مرحلة الاستعمار الفرنسي للجزائر، فالممارسة القمعية التي انتهجتها الإدارة الفرنسية وعملها على تفكيك المجتمع الجزائري من خلال هدم البنية الريفية التقليدية

---

[1] إلياس بوكراع، **مرجع سبق ذكره**، 93.

[2] وناس المنصف، "الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر: محاولة قراءة في انتفاضة أكتوبر 1988"، **مجلة المستقبل العربي**، ع191 (2005): 106.

والزراعية التي ميّزت المجتمع الجزائري في تلك الفترة، وبقدر ما كانت الممارسات الفرنسية عنيفة، بقدر ما كان الرد الجزائري أعنف وأشرس، فقد قاوم المجتمع الجزائري طيلة الفترة الاستعمارية مختلف أساليب الغزو الثقافي المتعمد سواءً عن طريق التمرّد والعصيان المدني أو المقاومة المسلحة.

بعد الاستقلال، وفي ظل تبنّ الدولة الوطنية اقتصادا إشتراكيا قائم أساساً على بيروقراطية سياسية واقتصادية قوية، بقطاع عام هدفه إشباع حاجات المجتمع بما يمنح للنخب الحاكمة القدرة والأدوات اللاّزمة لصياغة المعايير التي يسير وفقها المجتمع والتحكّم الكلي في مفاصل المجتمع والحياة اليومية للأفراد. وقد تطور أسلوب الدولة الوطنية السياسي تدريجياً باتجاه الاندماج الكلي بين الحاكم من جهة وجهاز الدولة باعتبارها الناطقة الفعلية باسم المجتمع من جهة أخرى، الأمر الذي تمخّض عنه تقلص شديد لأدوار المجتمع المدني واضمحلال وظائف المعارضات السياسية في مراقبة عمل النظام الحاكم.

وعلى الرغم من التغوّل الكبير للدولة على حساب المجتمع، في ظل ثنائية الدولة القوية المهيمنة على أدوات القوة والمجتمع الضعيف غير القادر على إيجاد وسائل تمكنه من الضغط على النظام السياسي من خلالها، إلاّ أن أحداث أكتوبر 1988 وما سبقها من سنوات (بدءً من العهدة الرئاسية الثانية للرئيس الشاذلي)، قد أظهرت نقاط تصدّع عميقة في النظام السياسي؛ ففي ظل غياب أي تصوّر واضح من النّخب الحاكمة وتفرّغها في تسيير تناقضاتها وصراعاتها الداخلية، غاب التأطير السياسي والأيديولوجي للجماهير، وهو ما انعكس سلباً في مشروعية الدولة الوطنية وصورتها في المخيال الشعبي لعموم المجتمع نظراً للتباين الكبير بين المعايير الثورية وما تعلنه الخطابات السياسية الرسمية وبين ممارسات النخب الحاكمة.

هذا الأثر السلبي مسّ كذلك مفاصل الدولة ما أدى إلى اهترائها واستنزاف أرصدتها قوتها، فقد أدت الممارسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الطويلة إلى استنزاف جهاز الدولة الوطنية، سواءً كانت في شاكلة صراعات داخلية مثل الصراع بين الإصلاحيين والمحافظين، أو في بروز معارضات -حتى ولو كانت غير منظمة- على حواشي السلطة وتخومها، مثل التحركات التي قادها حسين آيت أحمد، أو تعاظم أدوار التيارات الإسلاموية

التي استثمرت في إخفاقات النخب الحاكمة وضعف مشروعية مؤسساتها. والواضح أن أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1988 كانت دليلاً على عمق هذا الصراع الذي ظهر للعلن وبات جلياً للباحثين والعارفين ببواطن الأمور في النظام السياسي الجزائري.

تضاربت الرؤى حول أحداث أكتوبر 1988 بين العفوية والتخطيط، فكل طرف يفسّرها استنادًا على معطيات طبعت المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي للجزائر آنذاك. فهناك من رأى بأنها أحداث عفوية كانت نتيجة أزمة اجتماعية واقتصادية، كندرة المواد الأساسية، أزمة السكن، تدهور المنظومة الصحية، ضعف التعليم، والتهميش،[1] حيث يصفها أحمد طالب الإبراهيمي بأنها:

> **"كانت نتيجة طبيعية للتخلي التدريجي عن أحد المبادئ الأساسية لثورة نوفمبر وهو مبدأ العدالة الاجتماعية الذي ميز فترة الرئيس الرّاحل هواري بومدين ثم تراجع تطبيقه تدريجيا في عهد الرئيس الشاذلي الذي فضل إعطاء هامش أكبر للحريات الفردية والجماعية، ولكن على حساب العدالة الاجتماعية".**[2]

وتيار آخر يرى بأن الأحداث من صنع الجناح الإصلاحي في النظام خاصة مع اشتداد معارضة الجناح المحافظ، وفي هذا الصدد نعود إلى مذكرات الجنرال خالد نزار الذي فسر الأحداث على أنها لم تكن عفوية، والمطالب المُنادية بالديمقراطية لم تكن عفوية كذلك، ويرجع أصل الأحداث إلى اضطرابات مفتعلة استعداداً لمؤتمر جبهة التحرير الوطني تهدف خدمة جناح معين. وحسبه فلتت المظاهرة من أيدي مدبريها وحاولت أطراف وجماعات على اختلاف انتماءاتها استغلالها.[3] ويقول أن الأحداث سارت بوتيرة متسارعة وشبه منظمة توحي بوجود هيئة أركان تقوم بتحريك جموع الشباب الثائر وتوجيهه لزعزعة الاستقرار، باستهدافه المركّز لكل رموز الدولة.[4]

---

[1] عبد العالي رزاقي، **الأحزاب السياسية في الجزائر: خلفيات وحقائق** (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990)، 27.

[2] محمد تامالت، **الجزائر من فوق البركان حقائق وأوهام 1988-1999** ([د.ب.ن]: [د.د.ن]، 1998)، 6.

[3] خالد نزار، **مذكرات اللواء خالد نزار** (الجزائر: دار الشهاب، 1999)، 4.

[4] **المرجع نفسه**، 119-120.

هذه العناصر وما سبق الإشارة إليه في الصفحات السابقة مجتمعة ساهمت بشكل أو بآخر في انفجار أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1988، وعودة الصراع بين الدولة والمجتمع إلى الواجهة، كمعطى سياسي ومؤسسي. وقد كان هذا الانفجار المدوّي علامة أكيدة على حجم الكبت المتراكم، وغياب التأطير العقلاني لحركية المجتمع السياسية والاجتماعية.

المطلب الأول: سياق أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1988

كما تم الإشارة إليه سابقًا فإن أحداث تشرين الأول/ أكتوبر قيل عنها الكثير، وتضاربت حولها التحليلات بين العفوية والتخطيط، بيد أن الأكيد هو أن الصراعات الداخلية والانشقاقات داخل النخب الحاكمة قد بلغت مستويات عالية بات يستحيل إخفاؤها، فبناءً على معطيات موضوعية وقرائن ومؤشرات جدية مترابطة تشير إلى أن أحداث أكتوبر 1988 لم تكن أحداثا عرضية، بل كانت مزيجاً من عوامل عدة كانت ستؤدي لا محالة إلى الانفجار.

إجمالاً، يمكن اعتبار ولاية الرئيس بن جديد الأولى من شباط/ فبراير 1989 إلى كانون الأول/ ديسمبر 1983 ناجحة بفضل بعض النتائج الاقتصادية الإيجابية وكذا بعض النّجاحات الدبلوماسية، غير أن شعبية الرئيس بن جديد خلال الولاية الثانية ما بين كانون الثاني/ يناير 1983 وكانون الأول/ ديسمبر 1988 عرفت تراجعاً كبيرًا، بعضها مُرتبط بالصّراعات السياسية داخل حزب جبهة التّحرير، وبعضها الآخر مُرتبط بالتّدهور المتواصل للوضع الاقتصادي والاجتماعي الناجم عن انخفاض أسعار المحروقات.[1]

ومن المُلاحظ كذلك أن عدد الحركات الاحتجاجية الاجتماعية والاضرابات قد ارتفع بشكل كبير في المرحلة التي تلت وفاة الرئيس هواري بومدين للأسباب التي سبق الإشارة إليها، وقد مثلت العديد من هذه الأحداث والمواجهات الشرارة التي فسحت المجال أمام أحداث أكبر وأشد عنفاً أدخلت الجزائر في مرحلة من العنف وعدم الاستقرار دام لعقود لاحقة، **(أنظر الجدول رقم 04)**.

---

(1) Abdelhamid Brahimi, Aux Origines de la Tragédie Algérienne (1958-2000), Témoignage sur hizb França (Geneve: Hoggar & The Centre for Maghreb Studies, 2000), 223.

جدول رقم (04): تطوّر الاحتجاجات الاجتماعية في الجزائر (1969- 2000)

الفترة الزمنية	عدد الاحتجاجات الاجتماعية	عدد الاضرابات
1977-1969	215	632
1990-1980	3550	17983
2000-1991	115000	325721

المصدر:

الهواري بوزيدي، عابر حفيظة، احتجاجات الشباب: عقود الإدماج المهني أنموذجا، **مجلة التنمية البشرية**، ع.7 (2017): 196.

من المنظور السياسي، عرفت الفترتين الرئاسيتين الأولى والثانية للرئيس الشاذلي صراعات كبيرة في قمة هرم النظام بين رئيس الجمهورية الجديد الذي أراد تركيز الحكم في يده وبعض الشخصيات القوية والنافذة في عهد بومدين، فعلى الرغم تفّوق الرئيس الشاذلي وتمكّنه من إبعاد أغلب هذه الشخصيات عن الحكم وعلى رأسها كل من عبد العزيز بوتفليقة ومحمد الصالح يحياوي وبلعيد عبد السلام، غير أن هذا الصراع رافقه اضطرابات داخلية عديدة فسرها كثير من المتابعين على أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتلك الصراعات الفوقية، أبرزها:

1. أحداث الربيع الأمازيغي بمنطقة القبائل

شكّلت أحداث ما عرف بالربيع الأمازيغي الذي شهدته الجزائر في 20 نيسان/ أبريل 1980 حدثا مفصليا في تاريخ الجزائر المستقلة التي كانت حينها تستعد للاحتفال بالذكرى الـ18 للاستقلال، فقد مثّلت الحركة الاحتجاجية الواسعة التي بدأت في تيزي وزو وامتدت بعد ذلك للجزائر العاصمة ما بين مارس/آذار وأبريل/نيسان 1980 أول حركة احتجاجية شعبية تعرفها الجزائر منذ الاستقلال.[1]

(1) Paul A. Silverstein, *Algeria in France*: *Transpolitics, Race, and Nation* (United States: Indiana University Press, 2004), 175.

والمُلاحظ أن هذه الأحداث جاءت بعد 17 شهرًا فقط من وفاة الرئيس هواري بومدين، ولعل الانفتاح الطفيف والتغييرات التي أحدثها الرئيس الشاذلي بن جديد بعد تسلّمه السلطة نهاية عام 1979 سمحت لنشطاء القضية الأمازيغية باستغلال حادث منع السلطات الجزائرية الترخيص للروائي والباحث مولود معمري من إلقاء محاضرة حول الشعر الأمازيغي التي كان من المقرر إلقاؤها بجامعة تيزي وزو، في العاشر من آذار/ مارس 1980.[1] لتحويل القضية الأمازيغية للمرة الأولى إلى الشارع. فالمظاهرات الواسعة التي حملت في بداياتها مدلولات ثقافية وهوياتية سرعان ما تحولت بعد ذلك لتحمل شعارات سياسية تطالب بالحريات السياسية ومكافحة الفساد.

في اليوم الموالي، خرجت مظاهرات منددة بالمنع في تيزي وزو والجزائر العاصمة، كما شل إضراب عام منطقة القبائل. وجابت مسيرة تيزي وزو شوارع المدينة وتوقفت أمام مقر حزب جبهة التحرير الوطني ومبنى الولاية (المحافظة). ورفع المحتجون شعارات من بينها "الثقافة الأمازيغية.. ثقافة شعبية" و"كفى من القمع الثقافي" و"محاضرة معمري لماذا مُنعت".[2]

ولم تقف رئاسة الجمهورية حديثة العهد جانباً، ومع أنها فوجئت بالحراك الشعبي، وأبدت حالة كبيرة من الارتباك، ترجمه تأخر كلمة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد على الأحداث إلاّ بعد أسبوع من الحادثة (في 17 نيسان/ أبريل). وقد اعتمدت قوات الأمن على القوة والعنف في تفريق المتظاهرين، كما شنت حملة واسعة من الاعتقالات في صفوف الطلبة وكذا كوادر الحركة الأمازيغية.

ووفقاً للنائب السابق في البرلمان عن كتلة التجمع من أجل الثقافة والديمقراطي "أرسيدي"، والناشط في الحركة الأمازيغية، علي براهيمي فإن الشرارة الحقيقية التي نقلت

---

[1] منصور لخضاري، **السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات، الميادين، التحديات** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، [د.ص].

[2] Martin Evans, John Phillips, *Algeria*: *Anger of the Dispossessed* (United States: Yale University Press, 2008)

الاحتجاجات من منطقة تيزي وزو إلى العاصمة كانت إشاعة وفاة 32 طالباً في احتجاجات تيزي وزو. التي أشعلت الجزائر العاصمة، كان مناورة سياسية هدفها حشد التأييد الشعبي للقضية. وهو ما يحمل دلالات عن توظيف ملف الأمازيغية كورقة ضغط بين أجنحة السلطة.[1]

2. أحداث الجامعة المركزية بالجزائر العاصمة

تجدر الإشارة إلى أن هذا التحرّك لابد أن يوضع كذلك في سياقه الإقليمي والدولي، فنهاية السبعينيات حملت تحولات جوهرية في دول إسلامية عدّة، أبرزها نجاح الثّورة الإسلامية في إيران عام 1979، والتّحول من النظام الملكي الدستوري إلى الجمهورية الإسلامية عن طريق الاستفتاء، والتي يعد روح الله الخميني مؤسّسها. كما شهد العام نفسه بداية الاحتلال السوفياتية لأفغانستان وانتشار الدعوة الدينية المُنادية بحكم الجهاد في أفغانستان.

في السياق ذاته، سعت الحركات الإسلامية في الوطن العربي التحرك كذلك على الزخم نفسه، والواضح أن الجزائر لم تكن بمنأى عن هذه التحركات، فالحركة الإسلامية في الجزائر التي لطالما نشطت بعيداً عن عمل السياسي في إطار المجتمع الأهلي التقليدي القائم على الدعوة والوعظ في المساجد، بدت تتجه أكثر للعلن بدءً بالتجمع الضّخم للإسلاميين بالجامعة المركزية بالعاصمة في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1982، تناول فيه الكلمة وجوه إسلاموية معروفة في صورة مصطفى براهمية، محمد السعيد، الشيخ أحمد سحنون (عضو المكتب الوطني لجمعية العلماء المسلمين) والشيخ عبد اللطيف سلطاني (أمين مال جمعية العلماء المسلمين) والدكتور عباسي مدني (خريج مدرسة جمعية العلماء المسلمين) والشيخ كلالشة سليم الذي عرض "بيان النصيحة" الذي يضم 14 بنداً تطالب به الحركة الاسلامية

---

[1] علي براهيمي، حوار مع لخضر رزاوي، هكذا اندلعت انتفاضة الربيع الأمازيغي في 20 أفريل 1980، **بوابة الشروق**، 12.27.2021، <https://bit.ly/3iMCJ3V>.

بضرورة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية بالجزائر. في حين أمضى على البيان كل من الشيخ أحمد سحنون والشيخ عبد اللطيف سلطاني والدكتور عباسي مدني.[1]

وقد مثّل هذا التحرّك علامة فارقة في بدايات العمل السياسي للحركة الإسلامية، بكونه أول إضراب يتبناه الإسلاميون في الجزائر.

---

[1] فيما يلي 14 بنداً التي حملها البيان والذي أطلق عليه تسمية "بيان النصيحة":

1. وجود عناصر في مختلف أجهزة الدولة معادية لديننا، متورطة في خدمة عدونا الأساسي، وعملية تنفيذ مخططاته الماكرة، الأمر الذي ساعد على إشاعة الفاحشة وضياع المهام والمسؤوليات على الدولة وغيرها.
2. تعيين النساء والمشبوهين في سلك القضاء والشرطة وغياب حرية القضاء وعدم المساواة في الأحكام لهو هدم للعدالة التي لا أمن ولا استقرار بدونها.
3. تعطيل حكم الله الذي كان نتيجة حتمية للغزو الاستعماري واحتلاله للبلاد الذي لم يعد له مبرر اليوم بعد عشرين سنة من الاستقلال فلا بد من إقامة العدل بين الناس بتطبيق شرع الله.
4. حرمان المواطن من حريته وتجريده من حقه في الأمن على نفسه ودينه وماله وعرضه وحرية التعبير عنها لهو اعتداء على أهم حقوقه ومبررات التزاماته بواجباته الشرعية والأخلاقية.
5. عدم توجيه تنميتنا الاقتصادية وجهة إسلامية رشيدة بإزالة كل المعاملات غير الشرعية، وتيسير السبل الشرعية، لاكتساب الرزق من زراعة وتجارة وصناعة وتسوية الناس في فرص الاستفادة من خيرات البلاد بدون تمييز.
6. تفكيك الأسرة والعمل على انحلالها وإرهاقها بالمعيشة الضنكة كانت سياسة بدأتها فرنسا وبقيت تمارس حتى اليوم بالإضافة إلى محاولة وضعها على غير الشريعة الإسلامية تحت شعار نظام الأسرة.
7. الإختلاط المفروض في المؤسسات التربوية والإدارية والعمالية انعكست نتائجه السيئة على المردود التربوي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي حتى صار يعطي مؤشرا خطيرا على سرعة الانحدار الخلقي والحضاري.
8. الرشوة والفساد الممارسان في المؤسسات التربوية من المدرسة إلى الجامعة والإدارة وغيرها مرض بيروقراطي لا أخلاقي خطير لا يسلم مجتمع إلا إذا تخلص منه.
9. تسوية مفهوم الثقافة وحصره في المهرجانات الماجنة اللاأخلاقية عرقل النظام التربوي وحال دون توصله إلى إبراز المواهب والنبوغ والكفاءات التي تفتقر إليها البلاد للتخلص من الوضعية الثقافية المفروضة علينا.
10. إبعاد التربية الإسلامية وتفريغ الثقافة من المضمون الإسلامي زاد في تعميق الهوة واستمراريتها.
11. الحملة الإعلامية المسعورة للإعلام الأجنبي والوطني لاستعداء الدولة على الدعوة والصحوة التي تهدد مصالح الدوائر الاستعمارية في بلادنا.
12. إطلاق سراح الذين اعتقلوا دفاعا عن أنفسهم ودينهم وكرامتهم.
13. فتح كل المساجد التي أغلقت في الأحياء الجامعية والثانويات والتكميليات والمؤسسات العمالية.
14. عقاب كل من يتعدى على كرامة أمتنا وعقيدتها وشريعتها وأخلاقها وفق الحدود الشرعية الإسلامية.

أنظر: قناة الجزائر، مذكرات الشيخ عبد اللطيف سلطاني، **قناة الجزائر**، 12.08.2021، <https://bit.ly/3iQDKrH>.

في المقابل، وفي ظل هذه التجاوزات، وصل الشاذلي بن جديد في جلسة مغلقة من القادة الأمنيين والمستشارين إلى ضرورة الضرب بيد من حديد، فتقرر بعد الحادثة بأسبوع إلقاء القبض على النشطاء الإسلاميين ومن بينهم العناصر المنتمية إلى جماعة الدعوة والتوحيد التي كان يشرف عليها أمير سيدي بلعباس محمد عثمان، كما تم وضع عبد اللطيف سلطاني صاحب كتاب "سهام الإسلام" الذي دعا صراحة إلى الجهاد ضد النظام القائم تحت الإقامة الجبرية رفقة الشيخ أحمد سحنون. كما تم الزج بالدكتور عباسي مدني وعبد الله جاب الله أمير الإخوان المحليين بالشرق في السجن، تلاهما علي بن حاج عام 1983 بتهمة الانتماء لجماعة "مصطفى بويعلي" الإرهابية، كما اعتقل العشرات من الطلبة الإسلاميين.[1]

3. ندرة المواد الأساسية

عانت الجزائر منذ منتصف الثمانينيات من أزمة اقتصادية واجتماعية حادة، بدأت تتفاقم أكثر فأكثر منذ عام 1986، وقد انعكس هذا الاختلال الاقتصادي سلباً على أكبر شريحة من المجتمع والمتمثلة في ذوي الدخل المحدود، فعوامل الاختلال مثل التضخم، وظهور السوق الموازية زاد من احتدام التوترات الاجتماعية والامتعاض الشعبي، وهو ما أدى إلى خلق شرائح اجتماعية طفيلية باتت ضمن فئة الأغنياء وازدادت غناً في مدة قصيرة جداً، حصلت غالبيتها على ثروتها بطرق غير مشروعة.

وما زاد من حدة السّخط في أوساط المجتمع هو الندرة الحادة التي عرفتها الجزائر منتصف عام 1988، فعلى امتداد أكثر من ثلاثة أشهر، ما بين تموز/ يوليو والخامس من تشرين الأول/ أكتوبر 1988، ظهرت حالات نقص كبيرة في المنتجات الغذائية الأساسية شائعة الاستعمال مثل زيت المائدة، والحليب والسميد. وقد انتشر بداية في بعض من ولايات الوطن، لكنه سرعان ما غطى التّراب الوطني كافة على مر الأسابيع، على الرغم من أن الواردات الجزائرية من مثل هذه المواد قد ارتفعت في تلك الفترة، فقد ثبت أن الواردات من مادة

[1] أحميدة العياشي، **الإسلاميون الجزائريون بين السلطة والرصاص** (الجزائر: دار الحكمة، 1992)، 193.

السميد مثلاً قد زادت بنسبة ستة بالمئة، في حين عرفت واردات باقي المنتجات الأساسية زيادة 10 بالمئة مقارنة بالعام 1986.

ووفقاً لشهادة السيد عبد الحميد الابراهيمي، رئيس الحكومة في الفترة من 22 كانون الثاني/ يناير 1984 إلى 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، فإن النقص الذي شهدته الجزائر في تلك الفترة غير مبرر، فبناءً على المعلومات التي جمعها من الوزراء والمديرين العامين للمنشآت العامة المعنية أكدت على أن مخزون الجزائر من هذه السلع كان متوفراً ومُكدّساً في المستودعات بتوجيه من رئاسة الجمهورية.

ويدعم الابراهيمي تحليله هذا بحقيقة تلاشي أزمة ندرة المواد الأولية مباشرة بعد الثامن من أكتوبر/ تشرين الأول، حيث تم إغراق السوق فجأة بالمواد الاستهلاكية الأساسية التي كانت قد اختفت منذ بداية صيف 1988. وهو ما يفسّره الابراهيمي بوجود مخطط منظم شارك فيه حاشية رئيس الجمهورية يهدف إلى مفاقمة الوضع المتردي لتبرير "عفوية" المظاهرات والاحتجاجات المتوقعة بعد مدة.[1]

4. إنتشار الإشاعات والشائعات حول الرئيس بن جديد والمقربين منه

لم تشهد الجزائر منذ استقلالها إشاعات وشائعات كتلك التي انتشرت بين أوساط المجتمع خلال الفترة الرئاسية الثانية لبن جديد، كان أبرزها تسريب معلومات للصحافة الأجنبية عام 1987 حول مشاركة توفيق بن جديد نجل الرئيس الشاذلي بن جديد، توفيق بن جديد في عملية اختلاس وتهريب حوالي 30 مليون دولار (240 مليار سنتيم) إلى الخارج، أو ما عرف فيما بعد بقضية رشيد موحوش، وأن توفيق استعمل نفوذه بصفته ابن الرئيس ومقرب من الجنرال العربي بلخير، رئيس ديوان الرئاسة آنذاك، لدى مدير وكالة البنك الخارجي الجزائري في قصر المعارض بالمحمدية (الجزائر العاصمة) لإقراض مبالغ مالية

(1) Abdelhamid Brahimi, *Op.cit.*, 232-233.

بالعملة الصعبة لصالح رجل الأعمال رشيد موحوش، ومن ثمة تهريبها واستثمارها في فنزويلا.[1]

وبعد أن تم كشف العملية، قام الجنرال العربي بلخير بالتدخل لحماية ابن الرئيس من المساءلة من خلال تهريبه -بأمر من الرئيس- على متن طائرة رئاسية خاصة إلى كراكاس، حيث كان سليمان بن جديد (ابن عم الرئيس الشاذلي بن جديد والمدير السابق للخطوط الجوية الجزائرية) سفيراً للجزائر بفنزويلا، في حين تمت التضحية برشيد موحوش، والحكم عليه بعد ذلك بالإعدام، وبأحكام مشددة في حق مدير البنك وعدد من مساعديه، بالإضافة إلى متورطين أخرين في القضية. وهي الإشاعات التي أنكرها توفيق بن جديد، مؤكداً أن لا علاقة له بموحوش وأن المستهدف الفعلي منها جميعها هو شخص الرئيس، والصراعات السياسية بين النخب الحاكمة.[2]

من الضروري الإشارة إلى أن الهدف الرئيسي من عرض بعض أمثلة الإشاعات والشائعات ليس البحث في مدى صحتها، وإنما التحقق من الفرضية التي تشير إلى أن العدد الكبير من الإشاعات والفضائح التي برزت منذ منتصف الثمانينات دليل على طفو الصراعات الداخلية إلى السطح، وأنها أحد أبرز الأدوات التي تستعمل في إطار الحروب السياسية.

5. إنتشار النكت السياسية حول الرئيس بن جديد

تعد النكت السياسية من أهم مكونات الأدب الشعبي، ويتم اعتمادها كأداة للتعبير أحد أهم أشكال المقاومة الثقافية في مجتمع يعاني من الاحتقان والضغوطات بكل أشكالها، كما أوضح سيغموند فرويد "آلية دفاعية" للتفريغ والتنفيس عن المكبوتات.[3]

---

[1] هابت حناشي، توفيق بن جديد، "ابن الرئيس الشاذلي يروي للشروق قصة حياته بالتفصيل"، **الشروق أونلاين**، 28.12.2007، <https://bit.ly/3EL3Ple>.

[2] **المكان نفسه.**

[3] Sigmund Freud, *The Joke and Its Relation to the Unconscious* (United States: Penguin Publishing Group, 2003), 113.

وقد عرفت النكت السياسية طريقها كذلك إلى تقارير أجهزة الاستخبارات ووسائل قياس الرأي العام، حيث تهتم أجهزة الاستخبارات بجمع النكات السياسية وتحليلها وإعداد التقارير عنها لما قد تحمله من تفسير لسيكولوجية الأفراد وكذا التهديدات المحتملة لاستقرار النظام السياسي.

في الوقت ذاته، ربط السيد صلاح نصر، رئيس جهاز المخابرات العامة خلال فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر بين نظرية المؤامرة وإنتاج النكت في كتابه "الحرب النفسية معركة الكلمة والمعتقد"، فقد أشار إلى استخدام السفارة الأمريكية بالقاهرة للنكت كوسيلة من وسائل الحرب النفسية ضد الرئيس عبد الناصر، وأنه من المعتقد وجود قسم خاص وظيفته خلق الشائعات وترويجها في شكل نكات في أوساط المجتمع.[1]

من جهته، يشير أستاذ علم الاجتماع السياسي بالجامعة الأمريكية في القاهرة سعيد صادق أن النكتة السياسية ليست فقط سلاح الشعب في الاعتراض والاحتجاج ضد نظام حكم، بل هي أحد أدوات النظم السياسي قصد التّحكم في المجتمع وتوجيهه جهة من خلال أجهزتها الأمنية والمخابراتية. وقد تلجأ لها الحكومات في مواجهة المُعارضين لها للنيل من مكانتهم في المخيال الشعبي وإفقادهم أوزانهم السياسية.[2]

كما قد تستعمل في إطار صراعات الأجنحة داخل النظام السياسي الواحد لتصفية الحسابات، "**فالنكتة قد تأتي من أعلى لتصفية حسابات وصراعات في كواليس الحكم وعندما تصل إلى أسفل يضحك الناس عليها دون أن يعرفوا أصابت مَن؟ فالشعوب كثيراً ما تضحك دون أن تعلم أثرها الفعلي (...)**".[3]

---

(1) نصر صلاح، **الحرب النفسية معركة الكلمة والمعتقد** (القاهرة: دار القاهرة للطباعة والنشر، 1967).

(2) هانم الشربيني، **النكتة السياسية... سلاح الشعوب ضد الحكام ووسيلة الأنظمة للتأثير في الناس**، 14.04.2018، <https://bit.ly/2Zw2e2N>.

(3) عادل حمودة، **النكتة السياسية - كيف يسخر المصريون من حكامهم؟** (عمان: مؤسسة الفرسان للنشر والتوزيع، ط3، 2003)، 55.

تجدر الإشارة إلى أن فترة الشاذلي بن جديد كانت من أكثر الفترات في تاريخ الجزائر الذي عرفت فيه انتشاراً كبيراً للنكت السياسية، ففي الوقت التي يراها نفر من الباحثين منطقية وعفوية، سببها بعض الهفوات والأخطاء اللغوية التي كان يقع فيها الرئيس الشاذلي خلال خطاباته، يراها كثير من الباحثين أنها تقع ضمن الصراعات الأجنحة داخل قصر المرادية. في السياق ذاته، يرى الصحفي عبد العزيز بوباكير، الشخص المقرب من الرئيس الشاذلي بن جديد وكاتب مذكراته أن هذه النكت مصدرها "بارونات النظام" التي تمكن الشاذلي من إزاحتهم من مواقعهم سواء لدى وصوله لسدة الحكم او في المرحلة التي تلت أحداث أكتوبر 1988.[1]

على العموم، يبدو أن مختلف المواجهات والأحداث الآنف ذكرها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالصراعات الداخلية في أعلى هرم السّلطة بين التيارين المحافظ والإصلاحي. هذا الصراع اشتدّ مع انخفاض أسعار البترول وتراجع شعبية الرئيس بن جديد، ثم ازداد حدة بعد مناقشة مشروع تعديل الميثاق الوطني عام 1986، حيث لم يرتقي لمستوى تطلّعات الشاذلي بن جديد الذي أراد إدخال إصلاحات اقتصادية عميقة من خلال تحرير السوق، بالإضافة إلى إصلاحات سياسية حقيقية بخلق منابر داخل جبهة التحرير الوطني، تكوّن مستقبلاً النواة الرئيسية لأحزاب سياسية جديدة تخرج من رحم الحزب الواحد بعد الانفتاح.

فوفق لخطابات الشاذلي وتحركاته منذ منتصف الثمانينيات، فإن الانفتاح الديمقراطي بات حتمياً، وفي الوقت ذاته، لا يمكن للديمقراطية أن تستقيم دون فتح الباب أمام اقتصاد السوق الذي أراد تجسيده، والذي من شأنه الدفع بعجلة الاقتصاد الوطني والتخلص من النفقات الاجتماعية التي كانت تثقل كاهل الدولة. غير أن الأزمة الاقتصادية التي دخلت فيها البلاد جعلت الرئيس يعطي الأولوية للإصلاحات الاقتصادية على حساب الاصلاحات السياسية.[2]

---

[1] الشروق أونلاين، "حاربوا الشاذلي بالنكت.. لأنه أزاح بارونات الفساد"، **الشروق أونلاين**، <https://bit.ly/3ilOEWj>.

[2] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين** (الجزائر: دار المعرفة، 1999)، 205.

واصطدمت المشاريع الإصلاحية لبن جديد بمعارضة حادة من المحافظين بقيادة محمد شريف مساعدية (عضو الأمانة الدائمة للجنة المركزية للحزب آنذاك)، الذي كان يدافع عن الخيار الاشتراكي ونموذج الحزب الواحد. واحتدم الصراع بين الطرفين أثناء التحضير للمؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطني عام 1988، ليظهر بصفة جلية على الصعيد الإعلامي باستعمال الإصلاحيين لوسائل الإعلام العمومية كالتلفزيون والجرائد، في المقابل، اعتمد المحافظون على الجرائد الحزبية وعلى رأسها مجلة "الثورة الإفريقية" و"الثورة والعمل"، وما زاد الصراع احتداماً هو تردد بن جديد في الترشّح لعهدة رئاسية جديدة، خصوصاً بعد أن أبدى رغبته في الانسحاب مرات عدة، ممّا فسح الطريق إلى صراعات حادة حول خلافته وانتهت بأحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1988.[1]

المطلب الثاني: مجريات أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1988

تُمثّل أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1988 لحظة فارقة في تاريخ الجزائر المعاصر، وتجليا واضحا لحالة الانسداد التي عاشها النظام السياسي في نهاية الثمانينات، وكانت إيذانا بانهيار أركان شرعيته، فقد عرفت الفترة الثانية من عهد بن جديد تأزماً كبيرا نتيجة انخفاض أسعار النفط وعجز الخزينة عن تلبية المطالب الاجتماعية المتزايدة، مع ارتفاع عدد السكان وتحسين مستوى معيشتهم في وقت تعطلت آلة الإنتاج وضعف الاقتصاد نتيجة إصلاحات غير موفقة، ما أحدث تململاً وقلقًا لدى عامة الناس، عبرت عنها في حركات احتجاجية توسعت ووجدت صدًا وتجاوبنا لدى التيار الإسلامي المتعاظم. وكانت النتيجة أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1988 التي امتدت من العاصمة إلى المدن الكبرى، وشاركت في اثارتها قوى "معارضة" من داخل النظام نفسه وخارجه.[2]

ففي مساء اليوم الذي سبق (04 تشرين الأول/ أكتوبر)، بدأت بوادر الاحتجاجات حيث انطلقت بعض المظاهرات والمسيرات نتج عنها مناوشات بين المتظاهرين وقوات

---

[1] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين** (الجزائر: دار المعرفة، 1999)، 205.

[2] غازي حيدوسي، **الجزائر: التحرير الناقص**، تر: خليل أحمد خليل (بيروت: دار الطليعة، 1997)، 88.

الأمن وكذلك تحطيم بعض الممتلكات العامة والمحلات في بعض من أحياء الجزائر العاصمة، مثل باب الواد، وباش جراح، وباب الزوار. غير أن المظاهرات ازدادت حدّتها واتسعت معها رقعة الاحتجاجات في يوم الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر فشملت أحياء أخرى من العاصمة (بوزريعة، باستور، محمد الخامس، بن عكنون، الأبيار، حسين داي، بلكور، القبة)، بالإضافة إلى مدن أخرى وسط ولاية الجزائر (سطاوالي، دالي ابراهيم، شراقة، البليدة، عين طاية).

وأبرز ما اتسمت به هذه المظاهرات هو العنف، فقد شملت عمليات التخريب والتكسير لكل المباني التي ترمز إلى الدولة، مثل وزارة الشباب والتربية، مقرات حزب جبهة التحرير الوطني، أسواق الفلاح، محافظات الشرطة وغيرها، وهو كان أول يوم يعرف أول ضحايا الأحداث.[1]

وفي ظل خطورة الوضع واتساع رقعة الاحتجاجات وانتشارها لتشمل كثير من المدن الكبرى، اجتمع المكتب السياسي في الخامس من أكتوبر بطلب من الرئيس بن جديد للتشاور في مسألتين: استدعاء الجيش للتدخّل وإيقاف المظاهرات، ومرسوم حظر التجوال. ويقول رشيد بن يلس الذي كان عضوا للمكتب السياسي أن اجتماع الهيئة العليا للحزب كان بحضور كل أعضائها،[2] فيما عدا الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي، وزير الخارجية الذي كان في زيارة لنيويورك لحضور أشغال دورة الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة.[3] ويضيف بن يلس أن كل أعضاء المكتب وافقوا على فرض مرسوم حظر التجوال، في حين رفض إثنين فقط دعوة الجيش للتدخل وهما بن يلس نفسه وقاصدي مرباح.[4]

---

[1] أحميدة العياشي، **الحركة الإسلامية في الجزائر "الجذور، الرموز، المسار"** (الجزائر: عيون المقالات، ط2، 1993)، 225.

[2] حضر الاجتماع الطارئ كل من: محمد الشريف مساعدية (مسؤول الأمانة الدائمة)، محمد بن أحمد عبد الغني، رشيد بن يلس، قاصدي مرباح، بوعلام باقي، بوعلام بن حمودة، بشير رويس، عبد الحميد الإبراهيمي، عبد الله بلهوشات، رابح بيطاط، بالإضافة إلى رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد.

[3] Libre Algérie, "Dans les Coulisses du Pouvoir", Libre Algérie, n.18 (1988): 2.

[4] محمد تامالت، **مرجع سبق ذكره**، 13.

وبناءً على مخرجات الاجتماع، تم إنشاء خلية للمتابعة كان أعضاؤها: محمد الشريف مساعدية (مسؤول الأمانة الدائمة لجبهة التحرير الوطني)، وعبد الحميد الإبراهيمي (الوزير الأول)، العربي بلخير (مدير ديوان رئيس الدولة)، والهادي خذيري (وزير الداخلية)، بالإضافة إلى مولود حمروش (الأمين العام للرئاسة).[1] حيث تقرّر فرض حالة الحصار لأول مرة منذ 1965 طبقا لأحكام المادة 119 من دستور 1979، كما أصدرت القيادة العسكرية بيانًا يُعلن منع حظر التجوّل في منتصف الليل إلى السّادسة صباحا بين منطقتي الرويبة إلى الشراقة، بالإضافة إلى استدعاء الجيش وتكليفه بإدارة الوضع خلال الحالة الاستثنائية، لتكون بذلك المرة الأولى في تاريخ الجزائر التي يخرج فيها الجيش الوطني الشعبي إلى الشوارع لاستعادة النظام. فقد اجتمع الشاذلي بن جديد بكبار قيادات الجيش وعين الجنرال عبد الله بلهوشات، نائب وزير الدفاع ورئيس الأركان مديراً لحالة الحصار يساعده في ذلك الجنرال خالد نزار، نائب وزير الأركان وقائد القوات البرية، والجنرال محمد عطايلية، قائد الناحية العسكرية الأولى.[2]

في المقابل، أنشأ الجيش الوطني الشعبي بدوره خلية أزمة موازية لتلك التي أنشأها الرئيس -حسب شهادة الجنرال لكحل عياط، مسؤول المخابرات السياسية- كان أعضاؤها: عبد المجيد بوزيدي (المدير العام للأمن الوطني)، وخالد نزار (قائد القوات البرية)، ومحمد بتشين (مسؤول المخابرات العسكرية - أمن الجيش)، وكانت تلك الخطوة دليلاً كافيا على خطورة الوضع، وتردي الأوضاع الأمنية التي كانت تصفها التقارير الأمنية التي كان يتم تقديمها للرئيس من طرف مستشاريه، وكذلك بعض الجهات الأمنية النافذة، وكان مضمونها أن الشرطة قد عجزت عن إيقاف الاضطرابات الحادثة في الشارع، وأنه لابد من التدخّل بأية طريقة، ولا يمكن أن يكون ذلك إلاّ باستدعاء الجيش.[3]

---

(1) Abdelhamid Brahimi, *Op.cit.,* 235.

(2) محمد تامالت، مرجع سبق ذكره، 13-14.

(3) المرجع نفسه، 14.

ورغم كل هذه القرارات إلاّ أن المظاهرات والاحتجاجات لم تتوقف بل زادت اشتعالاً، وبلغت ذروتها يوم العاشر من تشرين الأول/ أكتوبر 1988، فنتيجة لعدم قدرة أجهزة التدخل الأمني التحكم في الوضع، تم الاستنجاد بالجيش، حيث أسفرت المواجهات بين المتظاهرين وقوات الجيش والشرطة عن سقوط ضحايا جدد أثناء قيادة الإسلاميين لمسيرة انطلقت من بلكور نحو مسجد السنة بباب الوادي.

في الأخير، تمكنت قوات الجيش من السيطرة على الوضع، غير أن ذلك لم يتم دون خسائر وخيمة في الأرواح، فقد كان وزير الداخلية، الهادي خذيري قد ذكر بأن عدد الضحايا بلغ 159 قتيلاً، أما بشير رويس (وزير الإعلام) فقدر عددهم بـ 176 قتيل، في حين أشارت تقديرات كثير من وكالات الأنباء إلى أن عددهم فاق 500 قتيل، قتيل بالإضافة إلى آلاف الجرحى والمصابين. أما عدد المعتقلين فحسب المصادر الرسمية فقد بلغ عددهم 3357 حالة اعتقال، وحسب المصادر الغير رسمية فقد صرح "ميلود براهيمي" المسؤول الأول للرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان بأن حالات الاعتقالات المرفقة بالتعذيب والاستنطاق تجاوزت 7000 حالة.[1]

من الضروري الوقوف على نقطة مهمّة للغاية تخص أحداث أكتوبر 1988 ومجريات أحداثه، وهو تقاطع جل المصادر على حالة التنظيم غير المسبوق الذي شهدته المظاهرات والاحتجاجات بشكل يثير الريبة ويطرح نقاط استفهام جديدة حول عفوية الأحداث.

فبناءً على مختلف التقارير والشهادات أنا المنظمين كانوا يتصرّفون باحترافية في تحركاتهم؛ فقد أشار الدكتور عبد الباسط دردور إلى انتشار سيارات مجهولة الهوية من نوع "غولف" دون أرقام تسجيل، رصدت في مرات مختلفة تطلق النار على رجال الشرطة أحيانا، وعلى المتظاهرين في أحيان أخرى، كما كانت تعمل على تحريضهم وتحثهم على مزيد من العنف والتخريب.[2]

---

[1] محمد تامالت، **مرجع سبق ذكره**، 17.

[2] عبد الباسط دردور، **العنف السياسي في الجزائر وأزمة التحول الديمقراطي** (القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 1996)، 94.

من جهته، أكد الدكتور عبد الحميد الإبراهيمي أن كل المصادر الموثوقة التي وصلته متطابقة في هذا الصدد، حيث كان منظمو المظاهرات يتنقلون في الجزائر العاصمة على متن دراجات نارية، ويوزعون توجيهات مكتوبة، مصحوبة كذلك بكلمات سر لمؤطري المظاهرات، في حين قام قادة الحراك بنقل متظاهرين غرباء على متن شاحنات للمدن الأخرى مثل عنابة، والمدية، والبليدة، وتيارت، وعين الدفلى قصد تفجير المظاهرات.[1]

وقصد احتواء الوضع وكذلك لتطبيقًا لرغبة الرئيس بن جديد في إحداث تغييرات جذرية، وعد الرئيس خلال خطابه عبر التلفزيون العمومي الجزائري في العاشر من أكتوبر/ تشرين الأول 1988 أنه سيقدم مشروعًا للإصلاح السياسي، ولم يستبعد إصلاح المؤسسات الدستورية القائمة، وبعدها بيومين أصدرت رئاسة الجمهورية بيانًا أعلنت من خلاله عن إجراء تعديلات دستورية جديدة في الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، تشمل تعديلات وتنظيمًا جديدًا للسلطة التنفيذية على أن تعُرض هذه الإصلاحات على الاستفتاء الشعبي، ومعه إلغاء حالة الطوارئ. بعدها بأشهر، وفي 23 شباط/ فبراير 1989 صوّت الشعب الجزائري بنسبة 73.4% بنعم لصالح الدستور الجديد الذي أقرّ مبدأ التعددية السياسية.[2]

---

(1) *"Que ce soit à Alger où les organisateurs des manifestations circulent en motos en distribuant des notes écrites aux encadreurs et en donnant des mots d'ordre ou dans d'autres villes comme Annaba, Médéa, Blida, Tiaret, Ain Defla, etc. où les meneurs totalement inconnus des populations locales sont venus « d'ailleurs » en voitures en ramenant des manifestants par camions d'autres régions pour déclencher les manifestations."*

Abdelhamid Brahimi, *Op.cit.*,234.

(2) سعد توفيق عبد الله البزاز، **الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد بين التحولات الداخلية والخارجية وأثرها على العلاقات الدولية** (عمان: دار آيلة، 2000)، 57.

المبحث الثالث: طبيعة الإصلاح السياسي في الجزائر

دفعت الأزمات التي واجهها النظام السياسي الجزائري في الفترة الأخيرة، وديناميكية النسق الاجتماعي النخب السياسية إلى العمل على إحداث مجموعة من الإصلاحات التي تمس مختلف الهياكل والمؤسسات الحكومية كاستجابة للمطالب الاقتصادية والاجتماعية التي خرجت بها أحداث أكتوبر 1988.

وفي هذا الصدد، أعلنت السلطة في أعقاب هذه الأحداث على الشروع في جملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي شكلت أحد المنعرجات الحاسمة في تاريخ الجزائر المعاصر، حيث انتقلت البلاد على إثر هذه الإصلاحات من نظام سياسي قائم على هيمنة الحزب الواحد، والشرعية الثورية، إلى نظام التعددية السياسية والانفتاح الاقتصادي على مراحل وخطوات تاريخية مقررة دستوريا وقانونيا، والتي سعى من خلالها النظام السياسي إلى إعادة إنتاج نفسه، والعمل على التكيف مع الأوضاع الجديدة من خلال الاتجاه نحو الانفتاح الديمقراطي، فكان دستور 23 شباط/ فبراير 1989 أولى المظاهر التأسيسية للإصلاحات السياسية التي وعد بها الرئيس الشادلي بن جديد.

حيث جاء هذا الدستور بمجموعة من الأنشطة والممارسات الديمقراطية التي كفلتها النصوص والتشريعات القانونية الجديدة المنصوص عليها، والتي أقرت بدخول الجزائر مرحلة جديدة لم تعهدها منذ تأسيس الدولة الوطنية الحديثة، وذلك على اعتبار أن هذه الوثيقة هي ثالث دستور عرفته البلاد بعد دستور 1963 ودستور 1976، فهناك من يعتبر مجرد تعديل جزئي لدستور 1976 لكن بالنظر إلى المسائل التي عالجها هذا الدستور على غرار طبيعة النظام السياسي وسلطاته، مرورًا بالنظام الاقتصادي، وصولًا للمنظومة القانونية التي نقلت البلاد نقلة شاملة بكل المقاييس، فإن هناك من رأى بأن هذا الدستور هو إلغاء صريح لدستور عام 1976 بالرغم من حفاظه على العديد من أحكامه لاسيما تلك المتعلقة بثوابت الدولة، بالإضافة إلى الركائز المنصوص عليها في المادة السابعة.

وعليه سيتناول هذا المبحث تحليل مفصل لأبرز التغييرات الهيكلية الجديدة التي أحدثها دستور 23 شباط/ فبراير 1989.

المطلب الأول: الانفتاح السياسي

جاء دستور 23 شباط/ فبراير 1989 ليجسد نظام حكم جديد قاعدته الأساسية هي تلبية مطالب الشعب التي رفعها خلال مظاهرات أكتوبر 1989، ويهدف إلى وضع أسس نظام سياسي جديد يستمد شرعيته من الدستور، فإذا كان المتعارف عليه في النظام السياسي الجزائري هو قاعدة الشرعية الثورية فإن الدستور الجديد قد عمل على استبدالها بالشرعية الدستورية، التي تقضي بضرورة تطابق سياسة وسلوك السلطة مع الأحكام القانونية والدستورية[1]، بالإضافة إلى الإسلام حيث ذكرت المادة الثانية (02) من الدستور بأن الإسلام دستور الدولة، ورئيسها مسلم، ووجب على المؤسسات بأن لا يتنافى سلوكها مع المبادئ الإسلامية، وهذا من دون أن يتم تحديد العقوبات الناجمة عن مخالفة هذا النص.[2]

إن القراءة المتأنية لدستور 1989 تسمح بالجزم بأن جاء لفتح مجال سياسي جديد، يستند لنصوص دستورية، وتعديلات كان من الضروري أن تسبق الإصلاحات السياسية لتكون في كنفها، وتحتكم إليها.

1. التعديلات الدستورية الجديدة (دستور 23 شباط/ فبراير 1989)

أقرت الحكومة الجزائرية دستور 1989 وعرضته على الاستفتاء الشعبي بتاريخ 23 شباط/ فبراير 1989، وقد حظي هذا الدستور الجديد بالموافقة الشعبية بنسبة 73.43%، ليشكل بذلك هذا الدستور أول دستور تعددي في المجال السياسي والاقتصادي، كما أنهى احتكار الحزب الواحد، والاشتراكية، وتكريس العديد من الحريات الأساسية. وفيما يلي عرض لأهم التعديلات الدستورية التي تضمنها دستور 1989.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، **دستور 1989** (الجزائر: المطبعة الرسمية، 1989).

[2] عبد النور ناجي، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، 145.

أ. الفصل بين الدولة والحزب

لم يعد الدستور الجديد يعترف بالعلاقة التاريخية بين الدولة والحزب منذ المؤتمر السادس للحزب 27-28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988 حيث ينص الدستور الجديد على الفصل بين أجهزة الدولة والحزب، حيث تم حذف مبدأ حكومة الحزب التي كانت مرسخة في الدساتير المتعاقبة للجزائر منذ الاستقلال، والذي أعيد تأكيده باستمرار في كل مرة، ومن أول مؤتمر لحزب جبهة التحرير الوطني عام 1962.[1]

لكن الواقع السياسي الذي فرضه الدستور عام 1989 أصبح يعترف بمبدأ التعددية، وإلغاء نظام أحادية الحزب، وترتب عنه مبادئ وإصلاحات أخرى تمكن الرئيس من تجسيدها، كونه أصبح يتمتع بالاستقلالية في القيام بالإصلاحات التي وعد بها.

ب. تقليص مهمة الجيش دستوريًا

بهدف حصر مهام المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، وتركها للمدنيين، لتصبح بذلك مؤسسة الجيش هيئة دستورية كباقي المؤسسات، لها صلاحيات واضحة دستوريا وقانونيًا ينص عليها دستور 1989، حيث نص هذا الدستور في مادته 24 بأن "تنظيم القاعدة الدفاعية للأمة، ودعمها وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي، تتمثل المهمة الدائمة للجيش الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية، وحماية مصالحها البرية والجوية، ومختلف أملاكها".[2]

نستنتج من خلال هذه المادة أن دستور 1989 قد حدد وحصر دور الجيش في الدفاع الوطني، وتجسد ذلك فعليا بعد استقالة إطارات الجيش في 03 آذار/ مارس 1989 من اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، وبهذا الصدد قال الرئيس الشاذلي بن جديد: "**الجيش**

---

[1] خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى التجربة الجزائرية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، 142.

[2] المادة 124، دستور 1989.

الذي يدخل في السياسة سيدخل في الصراعات، في الماضي كان هذا مقبولًا لأن يوجد حزب واحد، أما اليوم فهناك تعدد أحزاب... وإذا سمحنا للضباط بأن يدخلوا إلى جبهة التحرير الوطني فإنني لا استطيع أن أمنع ضباط آخرين من دخول أحزاب أخرى".

وبهذا يكون دستور 1989 قد ألغى العمل بما حددته المادة 82 من دستور 1976،[1] لتأتي بعده المادة 09 من دستور 1989 مؤكدة عدم جواز التحاق أعضاء الجيش ومصالح الأمن بأي جمعية ذات طابع سياسي (قانون الجمعيات السياسية)، وبهذا ضمن الدستور الجديد للبلاد تحييد الجيش الشعبي الوطني، وعدم أحقيته بالمشاركة في مجريات العملية السياسية.[2]

ج. الفصل بين السلطات

لقد كانت الظروف السائدة في مرحلة إعداد دستور 1989 مغايرة عن الظروف التي وجدت فيها باقي الدساتير التي سبقتها، ولهذا وجد مبدأ الفصل بين السلطات مكانه لأول مرة في الدستور الجزائري التعددي، رغم غياب النص الواضح عليه صراحة إلاّ أن إقامة نوع من الفصل بين السلطات وتكريس للتوازن بينهما، بالرجوع إلى ما جاء في ديباجة دستور 1989 والتي أزاحت الستار عن رغبة المقررين في تبني الفصل بين السلطات، والتي تضمنت **«إن الدستور فوق الجميع وهو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية، ويحمي مبدأ حرية اختيار الشعب، ويضمن الشرعية على ممارسة عمل السلطات، ويكفل الحماية القانونية ورقابة عمل السلطات»**.[3]

ولأوّل مرة في دستور الجزائر جاءت تسمية السلطات الثلاث، حين خصص دستور 1989 فصل لكل سلطة، وزاد عليه ما جاء في لائحة النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني،التي كان فحواها: «**إن المجلس الشعبي الوطني، اعتبار المبدأ الفصل بين السلطات**

---

[1] المادة 82، من دستور 1976.

[2] المادة 09، دستور 1989.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ديباجة دستور 1989، الفقرة 10.

التي يكرسها الدستور والاختصاص المخول للمجلس الشعبي الوطني في مجال إعداد نظامه الداخلي والمصادقة عليه (...) يقرر هذه اللاّئحة».[1]

حيث عهد المؤسس الدستوري من خلال دستور 1989 للحد من ظاهرة التعسف الناتجة عن حكم الحزب الواحد، ومركزية السلطة في السلطة التنفيذية، وبهذا يصبح عمل السلطات مفصولًا. لكي يتماشى مع التغييرات الجديدة التي مست النظام السياسي بمختلف مؤسساته وأجهزته وتقسيم الأدوار والوظائف داخل الدولة مع توضيح الحدود بين مختلف الهيئات، وتوزيع الصلاحيات، واحترام كل جهة لمجالها الدستوري.[2]

لقد تم إنشاء المجلس الدستوري وضمان استقلالية السلطات، والقيام بالمهام المنوطة بها على أكمل وجه، وكذلك السهر على مراقبة مدى شرعية ودستورية الاستفتاءات والانتخابات، وتقديم آراء للرئيس الجمهورية وهذا بما يتماشى مع النصوص الدستورية.[3]

نظم دستور 1989 مهام المؤسسات السياسية على النحو التالي:

يصنف الدستور في خانة دساتير القوانين والقائم على مبدأ الفصل بين السلطات والتي وزعت الاختصاصات بينها على الترتيب التالي: السلطة التنفيذية، التشريعية، وأخيرا القضائية. وهو ما أكده المجلس الدستوري في موقفه الصريح من الفصل بين السلطات في القرار رقم 02 بتاريخ 30 آب، أغسطس 1989 المتعلق بالرقابة الدستورية.

القانون الأساسي النائب في الفقرة 11 و 12 التي جاء فيها: «**نظرًا لأن مبدأ الفصل بين السلطات يحكم أن تمارس كل سلطة صلاحياتها في الميدان الذي أوكله إياها الدستور، ونظرًا لأنه يجب على كل سلطة أن تلتزم حدود اختصاصاتها لتضمن التوازن التأسيسي المقارن».**[4]

---

[1] الفقرة 01، مقدمة إقرار لائحة المجلس الشعبي الوطني، الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 1989. ج رقم 52.

[2] صالح بلحاج، الدستور والدولة، **مجلة الديمقراطية**، ع19 (2005): 115.

[3] المواد: 86، 87، 91 من دستور 1989.

[4] عبد النور ناجي، **مرجع سبق ذكره**، 145.

- **السلطة التنفيذية:**

مرت مؤسسة الرئاسة على العديد من الإصلاحات منذ سنة 1988 حيث كان الهدف هو تقوية هذه المؤسسة،[1] أما دستور 1989 فقد نصت المواد من 67 إلى 91 من الدستور على ثنائية السلطة التنفيذية، حيث أصبح رئيس الحكومة مسؤولا أمام المجلس الشعبي الوطني عن تسيير المسائل الاقتصادية والاجتماعية، في حين لا يتحمل رئيس الجمهورية أي مسؤولية في حال فشل الحكومة، حيث حددت المادة 74 من الدستور مجموعة من الصلاحيات من بينها قيادة القوات المسلحة، وإقرار السياسة الخارجية، وإصدار العفو، وتخفيف العقوبات، وتعيين السفراء...إلخ. كما تم تقليص بعض الصلاحيات الأخرى في صورة حق المبادرة بالمشاريع والقوانين.

كما لم يغفل هذا الدستور ارتباط الرئيس بالقاعدة الشعبية في الفقرة التاسعة من المادة 74 من الدستور عن طريق الاستفتاء كون السيادة ملك للشعب. أما فيما يخص مهام الحكومة فهي تتشكل عن طريق رئيس الحكومة المعين فهو يقدم قائمة لرئيس الجمهورية، وهو بدوره يقوم بتعيينها بالإضافة إلى البرنامج الذي يعرض على رئيس الوزراء، ويناقش من طرف المجلس الشعبي الوطني، وفي حالة ما لم يتم الموافقة على هذا البرنامج تقوم الحكومة بتقديم استقالتها وتعيين أخرى مكانها، بالإجراءات نفسها، وفي حالة ما إذا استمر تعثر البرامج الحكومية يصبح لزامًا إجراء انتخابات تشريعية في أحد أقصاه ثلاثة أشهر.

تقدم الحكومة في كل سنة تقرير السياسة العامة بهدف مناقشتها لقائمة أو ملتمس رقابة عمل بالمواد 126-127-128 من الدستور، والذي منح للحكومة صلاحيات التعيين في المناصب بما لا يتعارض مع الأحكام المخولة لرئيس الجمهورية.[2]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعديل الدستور الموافق عليه في 03 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المواد من 67 إلى 91، دستور 1989.

وبهذا يكون هذا الدستور قد أعلن عن ميلاد نظام سياسي جديد أشبه أو مستوحى من النظام الفرنسي، وهو أقرب للنظام الرئاسي والذي تكون فيه السلطة التنفيذية (مؤسسة الرئاسة) هي المحور نظرًا لما تتمتع به من صلاحيات.

- **السلطة التشريعية:**

أوكل دستور 1989 مهمة إعداد القوانين والتصويت عليها للمجلس الشعبي الوطني، بالإضافة إلى مراقبة عمل الحكومة استنادا إلى المادتين 76 و80 من الدستور والتي جاء فحواها كالآتي:[1]

«يقدم رئيس الحكومة برنامجه للمجلس الشعبي الوطني للموافقة عليه. يجري المجلس الشعبي الوطني لهذا الغرض مناقشة عامة».

أما المادة 80 فقد جاءت كما يلي:«تقدم الحكومة سنويًا للمجلس الشعبي الوطني بيان السياسة العامة»

يعقب بيان السياسة العامة مناقشة لعمل الحكومة، كما أعد الفصل الثاني من شرح صلاحياتها وممارستها الدستورية في مواد من 92 إلى 128.

- **السلطة القضائية**

نصت المواد من 129 إلى غاية المادة 148 على استقلالية السلطة القضائية، والتي جاءت بصريح العبارة في نص المادة 128 بـ:"السلطة القضائية المستقلة"، وهذا بهدف إقامة نظام عادل يحمي الحقوق والحريات، تتشكل السلطة القضائية من هياكل تتمثل في المحاكم الابتدائية، والمجالس القضائية، والحكمة العليا.

لقد تم تكريس مبدأ الاستقلالية القضائية في المواد 89-21 المؤرخ في 12 كانون الأول/ ديسمبر 1989 والذي أحاط عمل القاضي بالحماية من التدخلات، وكل أشكال الضغط، فهو لا يخضع إلا للقانون، ولا يكون مسؤولا إلا أمام المجلس الأعلى للقضاء، عكس الدساتير

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 76، 89، دستور 1989.

السابقة والتي كان لزامًا على القاضي بأن يتقيد بمصالح الثورة الاشتراكية (دساتير 1963، 1976).[1]

كرس دستور 1989 هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية، وهذا لأن المجلس الأعلى للقضاء، والذي له مهمة تعيين القضاة يترأسه رئيس الجمهورية، وينوب عنه وزير العدل.

د. التعددية الحزبية

لقد جاء اختيار التعددية السياسية بمثابة حل سياسي أكثر منه استجابة لمطالب البيئة، والظروف التي عرفتها البلاد، ففي حالة عدم الاستقرار التي كان يعرفها النظام السياسي والضغوطات العنيفة التي واجهت النخب الحاكمة، عجزت الأساليب التقليدية عن التحكم في الوضع، فهرع النظام السياسي إلى الاعتراف بالمعارضة المتنامية، ومحاولة تنظيمها عبر قنوات للمشاركة السياسية.[2] فجاء دستور 1989 مطلقًا العنان لمرحلة تمهيدية لدخول التعددية وحرية الممارسة السياسية، غير أن التخوف من إطلاق هذه الحرية كان ظاهرًا جليًا ويمكن استقراؤه من خلال التنصيص حرفيًا في المادة 40 من دستور 1989 على الحق المشروع في إنشاء "الجمعيات ذات الطابع السياسي" ومنه يمكن القول بأنه إخفاء للمدلول السياسي لمفهوم الحزب والتحزب.[3]

ومن هنا تطرح عدة تساؤلات حول غاية المشرع الجزائري من استخدامه لمصطلح الجمعيات ذات الطابع السياسي Associations politique a caractère بدلًا من الحزب السياسي Parti politique وبهذا يبقى الحزب الوحيد الذي يطلق عليه تسمية الحزب السياسي هو حزب جبهة التحرير الوطني، وعليه أبان النظام السياسي الجزائري منذ البداية

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المواد من 129-148.

[2] كريمة بالهواري، "النخبة الحاكمة والتحول الديمقراطي في الجزائر 1989-2014"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص تنظيم سياسي وإداري (الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2017)، 173.

[3] الوناس حمداني، الانتقال الديمقراطي وأزمة التحول السياسي في الجزائري 1989-1992: التجربة والآليات، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، ع8 (2017): 15.

على تحفظه الشديد من الإقرار بوجود أحزاب سياسية أخرى، ولهذا عمد على استخدام مصطلح الجمعيات ذات الطابع السياسي، كونه أخف من الأحزاب السياسية.[1] وبالتالي المماطلة والمرحلية في عملية الانتقال، محققًا بذلك مبتغاه من الانفتاح السياسي والذي كان من الأساس رغبة في التكيف مع البيئة الداخلية والضغوطات الخارجية، وكذلك تضييق الخناق على ميلاد تعددية فعالة ومؤثرة من شأنها المشاركة في مجريات العملية السياسية، حيث فضلت النخب المسيطرة بدأ عملية التحول بالجمعيات السياسية.[2] ليستدرك الأمر مع دستور 1996، الذي نص في مادته 42 بصريح العبارة حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به.[3]

2. تطوير القاعدة القانونية لدستور 1989

شرعت السلطة السياسية في الجزائر إلى رسم إطار قانوني يتماشى مع التعديلات الجديدة التي جاء بها دستور 1989، فوجود التعددية الحزبية يتطلب إجراءات قانونية تحكم التأسيس، وتنظم الممارسة.

أ. قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي

صدر قانون 11/89 في الخامس من تموز/ يوليو ليؤطر العمل السياسي، وتناولت مواده الإجراءات القانونية التي تحكم إنشاء الجمعيات، وتنظم قواعد عملها، وتمويلها، وإيقافها، وحظرها.

جاء قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي مقسما إلى خمسة أبواب تتضمن الأحكام العامة، والأحكام المتعلقة بالتأسيس، والأحكام المالية والجزائية، والأحكام الختامية بمواد كان عددها 44 مادة يمكن تلخيص أهم ما جاء فيها على النحو التالي:

---

[1] عبد الناصر جابي، " الحالة الجزائرية" في: أحمد يوسف وآخرون، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية: دراسة حالة الأردن- الجزائر- السعودية- السودان- سوريا- العراق- الكويت- لبنان- مصر- المغرب- اليمن** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، 114-115.

[2] زهير بن علي، تحول النظام السياسي الجزائري نحو التعددية الحزبية، **مجلة القانون**، ع2 (2010): 204-205.

[3] الوناس حمداني، **مرجع سبق ذكره**، 15.

إن من أهم الشروط التي جاء بها هذا القانون، والتي حددت الإجراءات الواجب إتباعها للمنافسة من أجل الوصول إلى السلطة هي:

- امتناع كل جمعية ذات طابع سياسي عن المساس بالأمن العام، وحريات الأفراد والحقوق، كما تمتنع عن تأسيس أي منظمة عسكرية أو شبه عسكرية.
- منع إنشاء جمعيات على أساس لغوي، جهوي، ديني، عرقي، جنسي طبقًا لأحكام المادة الخامسة (05) من القانون 11/89.
- عدم جواز أن تختار الجمعية ذات الطابع السياسي لنفسها اسمهًا أو رمزًا أو علامة كانت ترمز لموقف مخالف لمصالح الثورة التحريرية، وهذا طبقًا للمادة الثامنة (08) من القانون 11/89.
- لا يجب أن تتبع الجمعية ذات الطابع السياسي أي فرع لتنظيم سياسي أجنبي حسب ما جاء في المادة السابعة (07) من القانون 11/89.
- منع أعضاء الجيش والقضاء، وأعضاء المجلس الدستوري من الانخراط في الجمعيات ذات الطابع السياسي طبقًا لأحكام المادة التاسعة (09) من القانون 11/89.

أما فيما يخص تأسيس الجمعيات ذات الطابع السياسي طبقًا لقانون 11/89 فإنه يتطلب العمل بأحكام المواد 12-20-15-16 من قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي، كما خول القانون للسلطة المعنية إمكانية حل الجمعية ذات الطابع السياسي عملًا بأحكام المواد 17-33-34-35 مصدرًا حكم من القضاء بمنع تأسيس، أو وقف جميع النشاطات، وحل هذه الجمعية ذات الطابع السياسي.[1]

لقد فتح قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي المجال لتأسيس ما يزيد عن 60 حزب في وقت قصير، حيث يرى عديد الملاحظين أن هذا القانون قد ساهم في إنشاء جمعيات داخلية لا تمتلك قاعدة شعبية، ولا إطار تنظيمي أكاديمي، حيث أن العديد منها تشكل في

[1] قانون رقم 11/89 المؤرخ في 05 جويلية 1989 والمتضمن قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع27، 114.

بيئة تغيب فيها الرؤى والبرامج السياسية، التي تطمح للانسلاخ عن نظام الحزب الواحد.حيث أدت كل هذه الخلفيات إلى التأكيد على أن التعددية الحزبية على طريقة المشرع الجزائري قد خضعت للعديد من الاعتبارات التي جعلتها تقوم بشكل مشوه، وأنتجت أحزاب متشابهة ذات برامج منسوخة، هذا بالإضافة إلى التناقض الأساس التي تقوم عليه الجمعيات مع النص القانوني رغم وضوحه (قيام جمعيات على أساس ديني، عرقي، جهوي...) وهذا كونها تم اعتمادها في دائرة مغلقة على أساس شخصي لا يرتبط لا القانون ولا بالعلوم السياسية التي يقوم عليها حل نظام جمهوري ديمقراطي.[1]

ب. إصلاح قانون الانتخابات

يشترط الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية إعادة النظر في القوانين مع تعديلها وفق طبيعة النظام المعمول به، وهو ما تجسد في إصدار أول قانون انتخابات تعددي رقم 13/89 والمؤرخ في 07 آب/ أغسطس 1989، والذي أبقى على الاقتراع العام السري والمباشر، وسمح بحرية الترشح للانتخابات والمجالس المنتخبة للجميع طبقًا للمادة 66 من هذا القانون.

أما بالنسبة لطريقة ونمط الاقتراع فقد جمع قانون الانتخابات الجديد بين الاقتراع النسبي على القائمة مع أفضلية الأغلبية في دور واحد حسب المادة 61 من قانون الانتخاب رقم 069/90 المعدل لقانون 1989.

أما بالنسبة للانتخابات التشريعية (المجلس الشعبي الوطني) فقد حددت المادة 84 من قانون الانتخابات 1989 طريقة الاقتراع النسبي على القائمة مع أفضلية الأغلبية في دور واحد، لكن تم تعديل هذه المادة وفق للقانون رقم 06/90 فأصبحت طريقة الاقتراع على الاسم الواحد بالأغلبية في دورين.[2]

---

[1] زهير بن علي، تحول النظام السياسي نحو التعددية الحزبية، **مجلة القانون**، ع2 (2010): 205-207.

[2] يمينة حناش، إصلاح النظام الانتخابي في ظل التحول الديمقراطي في الجزائر، **المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية** (2017): 35.

يجدر بالذكر بأن قانون الانتخابات رقم 13/89 قد كان محل نقاش وصراع بين مختلف الأطراف والفاعلين السياسيين بعد إعلان التعددية السياسية طيلة الفترة الممتدة ما بين 1989-1991 والتي عرفت الكثير من التعديلات.

ج. قانون الإعلام

كرس دستور 1989 عديد الإصلاحات التي تضمنتها العديد من المواد الدستورية كانت أهمها تلك التي مست قانون الإعلام المؤرخ في نيسان/ أبريل 1990، والذي جعل قطاع الإعلام والاتصال يشهد تحولات محورية على مستوى الصحافة المكتوبة حيث نصت المادة 14 من الدستور على حق المواطن الكامل في الوصول إلى المعلومة، والوقائع التي يهتم بها سواء على المستوى المحلي أو الدولي بطريقة موضوعية، كما أتاحت للمواطنين المشاركة الإعلامية، وممارستهم حرياتهم في التعبير.[1]

كما تم الحد من احتكار الدولة والحزب الواحد على القطاع الإعلامي من خلال 160 مادة موزعة على 09 أبواب، فقد جاء حق إبداء الرأي في المادة الثانية، وضمنت المادة 28 حق الصحفي في الوصول إلى الخبر، بالإضافة إلى ذلك ظهرت إصدارات جديدة للعديد من الجرائد في صورة النهار، العقيد، العناب، الأوراس، والصحف الخاصة منها الخبر، السلام، الحياة، الجزائر اليوم، بريد الشرق، الشروق العربي، El Watan، Le Soir،Le Matin...

ونشأت الصحف الحزبية أهمها (المنقذ، النهضة، النبأ)، والمتخصصة مثل كالوفاء، الرياض، و ALSIMSAR وحتى الصحافة الساخرة (الصح آفة، و AL MANCHAR) حيث أصبحت كل الصحف العامة عبارة عن شركات ذات مسؤولية محدودة تقوم بمراقبتها لجان وصاية.[2]

أبانت هذه الإصلاحات عن تحولات عميقة مست الساحة الإعلامية في الجزائر، وأثرت إيجابًا في القطاع المكتوب خاصة، حيث دعت الحكومة الصحفيين للتكتل في هيئات

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 14، دستور 1989.

[2] عبد النور ناجي، **مرجع سبق ذكره**، 150.

تحرير والتي ساهمت في ميلاد عناوين مستقلة جديدة، عملت على تكوين الرأي العام في تلك الفترة، وكل كل هذا تحت لواء المجلس الأعلى للإعلام الذي حل محل وزارة الإعلام، والتي كانت مهامه وصلاحياته تطبيق القانون المنصوص عليه في المواد الدستورية الجديدة، والحرص على حرية ممارسة المهنة في كنف التعددية السياسية.

لكن هذا التحول الكبير في المجال الإعلامي سرعان ما انطفأت شمعته، فبعدما كان هناك حوالي 140 إصدار وعنوان جديد خاصا أو حزبيا، والذي لم يسبق لهذا الكم من الصحف أن وجد في العالم العربي والإسلامي حيث ظهرت بوادر التميز بين الصحف والمشاكل المهنية والمادية، وعجز الدولة عن التوزيع العادل للحق الإعلامي خاصة في دول الجنوب.

د. المبادئ والحريات الأساسية في دستور 1989

أكد دستور 23 شباط/ فبراير 1989 على جملة من المبادئ التي تضمن حماية الفرد، وتوفر له حقوقه من أهمها:

- مبدأ الاقتراع العام السري والمباشر بهدف ضمان الحقوق المدنية والسياسية للفرد (المشاركة السياسية) طبقًا للمادتين 68/1 و95 من الدستور.
- مبدأ الشرعية وعدم الرجعية أي حماية الفرد من جميع أشكال الاعتداء خاصة أثناء المحاكمات وفق المادتين 42 و43 من الدستور.
- مبدأ المساواة، أي أن المواطنين متساويين في الحقوق والواجبات (الوظائف الحكومية، الضرائب، الخدمة الوطنية...) طبقًا لأحكام المواد 28، 30، 48 من الدستور.

ولتحقيق نظام ديمقراطي تسوده المساواة واحترام الحقوق والحريات خصص دستور 1989 فصلًا كاملاً ركز فيه على الحريات العامة، والحقوق وأعطى ضمانات للمواطن تكفلها المادة 31 من الدستور، والتي تقضي ب: لا مساس بحرمة وحرية المعتقد، والرأي حسب المادة 36، حق التنقل داخل وخارج التراب الوطني (المادة 49)، الحق في التعليم (المادة 50)، الحق في الإضراب (المادة 54)، الحق الثقافي (المادة 53)، الحق في الرعاية الصحية

(المادة51)، الحق في تولي الوظائف السياسية (المادة 47)، حرية التعبير وتأسيس الجمعيات، وعقد الاجتماعات كسب ما نصت عليه المادة 34 من الدستور.

المطلب الثاني: الاصلاح الاقتصادي

لقد كان لطاقم حكومة مولود حمروش توجه مؤسساتي قانوني يهدف للتغيير الشامل في المجال الاقتصادي والمالي بهدف التخلص من البيروقراطية التي أفقدت الاقتصاد الجزائري قوته، وقد دعم هذا التوجه انضمام وزيرين وافقا على مبادرة رئيس الحكومة وهما " **أحمد غزالي**" رئيسا لوزارة الخارجية و "**غازي حيدوسي**" مكلفا بوزارة المالية.[1]

بعدما نص الفصل الثاني من الدستور على إقرار التحول نحو اقتصاد السوق،[2] والعمل بدستور القانون بدل دساتير البرامج المعتمدة في ظل الاشتراكية، قام مولود حمروش رئيس الحكومة بوضع الخطوط العريضة لبرنامجه حيث عمد الى تطبيق الإصلاحات السياسية وحل المشاكل الاقتصادية عبر قنوات حوار يشارك فيها الجميع.

محددًا أهم المحاور الأساسية لذلك، والمتمثلة في:

- محاربة التضخم وأسبابه.
- العمل على كسر طريقة التسيير الإداري للاقتصاد.
- خلق مناصب شغل والعمل على فتح ساحة حوار بين العمال والمسيرين والسلطات العمومية بهدف إعادة النظر في الأجور.
- طرح رؤية تكييف الجامعة مع سوق العمل.

حيث كان الهدف من الإصلاحات الاقتصادية التي باشرت الحكومة العمل بها، هو تحرير الاقتصاد الجزائري من ركود عجلة التنمية في بداية الثمانينات.

---

[1] كريمة بالهواري، **مرجع سبق ذكره**، 175.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989.

والانتقال من الاقتصاد الموجه من طرف الدولة إلى اقتصاد السوق،[1] وهذا أيضا نظرًا للأزمة الاقتصادية العالمية والضغوط الداخلية فقد أصبح من الضروري القيام بإصلاح جذري يغير قواعد تسيير الاقتصاد والتي كفلها القانون من خلال أحكام دستور 1989 والتي حددت علاقة الدولة بالاقتصاد عبر تحرير الاقتصاد من التسيير الإداري والتخلي عن احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما أقر دستور 23 شباط/ فبراير 1989 حق الملكية الخاصة بلا قيود لكنه ترك التنصيص حول طريقة تسيير الملكية العامة للقانون، بهدف جعل علاقة الدولة بالاقتصاد مرنة، ولإنجاح المساعي الاصلاحية عملت حكومة حمروش على الحد التسيير المركزي للاقتصاد ومواجهه التضخم عن طريق سياسة النقد وتقليص العجز في الميزانية.[2]

[1] غازي حيدوسي، **مرجع سبق ذكره**، 84-85.

[2] عبد النور ناجي، **مرجع سبق ذكره**، 158-159.

استنتاجات:

اختصّ الفصل الثالث في تحليل أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1988 وتبعاته بصفته الحدث الأبرز الذي عرفته الجزائر في تاريخها الحديث، حيث تم التوصل إلى استنتاج مفاده أن المستويات العالية من التنافس والصراع بين أطياف المجتمع هو عبارة عن نتيجة طبيعية لحالة التصدع العميق الذي مسّ بنية النظام السياسي الجزائري.

إن الملاحظ كذلك أن جملة الأحداث التي شهدتها الجزائر في تلك الفترة لا تحددها المتغيرات الداخلية فقط، وإنما كانت للظروف الدولية وتغيّراتها وقع كبير صِيغ على مرتكزاتها توجهات السياسة الداخلية والخارجية للبلاد.

انطلاقاً من ذلك، وبعد دراسة معمقة التحليلية لمخرجات الإصلاح السياسي ونصوصه، يتضّح عدم جاهزية هذه النصوص للتطبيق، فقد بدت ظرفية، وتشوبها العديد من التناقضات، لعل أبرزها قبول اعتماد جمعيات ذات طابع سياسي ذات توجهات دينية وطائفية وعرقية، وهو ما يتنافى وأحكام المادة الخامسة (05) من القانون 11/89 . لتكون بذلك أولى بوادر فشل العملية السياسية.

الفصل الرابع

الصراع السياسي وأزمة التحول الديمقراطي في الجزائر

المبحث الأول: التركيبة الحزبية في الجزائر بعد إقرار التعددية

المبحث الثاني: صراع المعايير وآليات التأثير بين الدولة والمجتمع

المبحث الثالث: إجهاض العملية الديمقراطية وانعكاساتها في العملية السياسية

الفصل الرابع: الصراع السياسي وأزمة التحول الديمقراطي في الجزائر

كانت نهاية سنة 1988 إيذانًا بنهاية مرحلة الأحادية الحزبية التي مثّل فيها حزب جبهة التحرير الكل في الكل، فقد شكّلت أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1988 على وجه التحديد المُنعرج نحو التغيير. فحتى وإن كانت مطالب الانتقال التعددية الحزبية غير واضحة المعالم، إلاّ أن الدستور الجديد الذي عقب استفتاء 23 شباط/ فبراير 1989 حمل معه نقلة حقيقية بين مرحلتين سياسيتين في تاريخ الجزائر. لعل أبرز مواده هي المادة 40 التي نصت على الحق في إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي، تبعه قانون خاص بالجمعيات السياسية فصّل نصوص الدستور وتفاصيله.

يعالج هذا الفصل الصراع السياسي بين القوى المجتمعية وأزمة التحول الديمقراطي في الجزائر، حيث سيتم في **المبحث الأول** رسم الخارطة السياسية لهذه الجمعيات ذات الطابع السياسي التي حملها الانفتاح السياسي، بمختلف تياراتها الوطنية، والعلمانية والإسلامية، مع التركيز على أبرز الأحزاب السياسية، مسارها السياسي وأهم المحطات التي مرت عليه. في حين أن **المبحث الثاني**، فيتناول الجانب التنافسي والصراعي بين القوى المجتمعية في رغبتها للسيطرة على المجتمع؛ حيث سيتم تفكيك الاستراتيجيات والأدوات التي اعتمدها كل من النظام السياسي من جهة، والجبهة الإسلامية للإنقاذ من جهة ثانية بصفتها أكبر تيار أفرزته التعددية السياسية وأقواها، وكانت نتيجة هذا الصراع العنيف، إيقاف المسار الانتخابي بعد استقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد، وتعيين المجلس الأعلى للدولة لقيادة جديدة في البلاد، وهذا ما سوف نتعرض له في **المبحث الثالث** مركزين على الأسباب الأساسية التي كانت وراء تعثر المسار التعددي في الجزائر، من خلال تقديم قراءة في الانتخابات المحلية والتشريعية، ومن ثمة البحث في حيثيات اجهاض المسار الديمقراطي، والآثار التي خلفتها في طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع.

المبحث الأول: التركيبة الحزبية في الجزائر بعد إقرار التعددية السياسية

تجاوبت القوى السياسية الجزائرية بقوة مع الواقع الديمقراطي الجديد -على قدر فهمها ووعيها- حيث أنشئ عدد كبير من الأحزاب، وصل إلى حوالي الثلاثين حزباً، بمختلف التوجهات والمشارب، منها الوطنية والعلمانية والإسلامية. ومع مرور الأسابيع بات واضحاً أن التيار الإسلامي كان من أكثر المستفيدين من هذا الانفتاح السياسي، فعلى الرغم من الانقسامات والنقاشات الحادة الداخلية بين التيارات، إلاّ أن ماضيه الطويل في النضال السري وتغلغله العميق في المجتمع مكّنه من تأسيس مجموعة من الأحزاب ذات البعد الإسلامي خلال أسابيع قليلة.

فيما يلي أبرز الأحزاب السياسية التي تم تأسيسها بعد إعلان الانفتاح السياسي، وهي الأحزاب التي لعبت لاحقاً دوراً هاماً في مرحلة حاسمة من تاريخ الجزائر المعاصر. حيث تم تصنيف هذه الأحزاب بناءً على توجهاتها (وطنية، علمانية وإسلامية):

المطلب الأول: الاتجاه الوطني

يتناول المطلب الأول بالشرح، أهم حزبين وطنين في تلك الفترة، جبهة التحرير الوطني، والحركة الوطنية من أجل الديمقراطية:

1. جبهة التحرير الوطني (FLN)

يعتبر حزب جبهة التحرير أكبر الأحزاب السياسية الجزائرية. وقد ارتبط ميلاد الجبهة بنضال الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي، فبعد إنشاء "مجموعة الـ22" ثم "لجنة التسع" التي كانت وراء تفجير ثورة التحرير في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 1954، تم الإعلان عن قرار تشكيل جبهة التحرير الوطني وجناحها المسلح، جيش التحرير الوطني. لتتسلم الجبهة مقاليد السلطة بعد استقلال البلاد عام 1962، ليصبح سليل جيش التحرير، الحزب الوحيد الحاكم منذ الاستقلال حتى إعلان التعددية السياسية عام 1989.

كان لعمق القاعدة الشعبية التي تشكلت في مواجهة الاستعمار الأثر الأكبر في توجهات الدولة المستقلة. فقيام الدولة الجزائرية الحديثة ارتبطت أساسًا بالطابع الأبوي والشعبوي الذي يقتضي النّظر للشعب باعتباره كيانًا سياسيًا واحدًا متجانسًا، ذي أهداف مشتركة ومتطابقة، لا تقبل التمايز أو الاختلاف. فالاختلاف في هذا المعنى يقابله -بالضرورة- الانقسامات أو صراعات. وبذلك رصدت الجبهة لنفسها منذ الاستقلال مهام عديدة كونها القوة السياسية الوحيدة التي انضوت تحتها جميع فئات الشعب الجزائري، وحاملة للإرادة الشعبية ومجسّدة لها. فتشكّلت بذلك المرجعية التاريخية والشرعية الأساسية التي اعتمدت خلال العقود الثلاث اللاّحقة.

لقد تأسس النظام السياسي الجزائري منذ الحركة الوطنية وحتى بدايات الدولة الوطنية الناشئة على أساس احتكار المؤسسة العسكرية البيروقراطية للسلطة (أولوية العسكري على السياسي)، وهي المؤسسة التي باتت مُمثلاً فاعلاً في إدارتها لركائز الدولة، استندت خلالها على توليفة من الشرعية الثورية والدستورية الشكلية واتخذت من جبهة التحرير الوطني واجهة إيديولوجية وسياسية وطورت جهاز الأمن وأدوات القمع الذي أدى تركيز شديد في عناصر القوة السياسية عند قمة الهرم السياسي.[1]

في ظل هذا التوجه الذي لا يقبل أي طرف ثان في المعادلة السياسية، استطاعت النخب الحاكمة -بالاعتماد على جبهة التحرير الوطني كواجهة سياسية- تحقيق أحد الأهداف الأساسية المتمثل في تعبئة مختلف القوى المجتمعية حول أيديولوجية واحدة. وهو ما استدعى بروز أنماط جديدة من الولاءات والتحالفات، تسودها شبكة من العلاقات الزبونية والقبلية، شكلت منذ ذاك، الإطار المعياري للمجتمع الجزائري، فقد بات من غير الممكن لأي اتجاه أو تيار سياسي آخر المشاركة في تسيير الدولة دون أن تكون له علاقات مباشرة بهذا الإطار، وأي بحث عن الاستقلالية خارج هذا الإطار المحدد سلفا من طرف

---

[1] Lahouari Addi, Populisme, néo-patrimonialisme et démocratie en Algérie, in: Gallissot René, *Populismes du Tiers Monde*, (Paris: L'Harmattan, 1997), 217.

الجماعة الحاكمة يعتبر خروجًا عن مبدأ الاجماع الذي تبنته الدولة في علاقاتها بالمجتمع طيلة فترة ما بعد الاستقلال.[1]

كما يقوم هذا التوجه الجديد على إلغاء كل أشكال الحياة السياسية، التي يحتمل أن تفرز نخب منافسة محتملة للنخب المسيطرة، عن طريق تعبئة الجماهير من خلال المؤتمرات والمسيرات الشعبية والحملات الدعائية، لا كوسيلة للمشاركة الحقيقة ولكن كأداة لمساندة قرارات النظام وسياساته.[2]

أدى احتكار السلطة وتركيزها بيد مجموعة محدودة باسم الشرعية التاريخية إلى تعطيل عمل آليات توزيع السلطة بين مختلف الأجهزة والمؤسسات المكوّنة للدولة الجزائرية، وإعادة توزيعها باستمرار بين المجموعات الاجتماعية المتنافسة بالشكل الذي يضمن التداول السلمي على الحكم.[3]

بعد أن كانت النخبة الحاكمة قد تبنّت نظامًا سياسيًا يقوم على نمط الحزب الواحد لما يقارب الثلاث عقود، جاءت التحولات السياسية بداية من منتصف الثمانينات لتفرض عليها التكيّف مع مطالب وضغوطات البيئتين الداخلية والخارجية. وهو ما أنتج صراعات حادة بين أجنحة السلطة ومراكز قوى داخل النظام السياسي، خصوصًا بين التيار الإصلاحي بقيادة مؤسسة الرئاسة، وبين التيار المحافظ بقيادة حزب جبهة التحرير الذي يسعى للمحافظة على استمرارية النهج الاشتراكي.

فإذا ما سلّمنا أن حزب جبهة التحرير الوطني قد استطاع في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد أن يتحولّ الى حزب الدولة، ويسترجع جزءً من مكانته داخل النظام السياسي التي فقدها لصالح المؤسسة العسكرية في عهد هواري بومدين، فإن قيادة الحزب لم تتمكن من إدارة عملية الانتقال إلى التعددية بكفاءة، فضبابية الرؤية الاستشرافية لدى قيادة جبهة التحرير، جعلها تقف رافضة للتحولات السياسية والاقتصادية -الالزامية- التي مسّت العالم

---

(1) *Ibid.,* 215-216.

(2) عبد الباقي الهرماسي، **مرجع سبق ذكره**، 97-99.

(3) العياشي عنصر، **مرجع سبق ذكره**، 74-75.

أجمع. وهو ما عرضها لموجة انتقادات وتناقضات داخلية بين مؤيدين للإصلاحات وبين معارضين لها.

فمن ملامح التغيرات البنائية في الجزائر، الأزمة السياسية الناتجة عن جمود مؤسسات النظام السياسي، فبالرغم من التطورات التي طرأت على النسق الاجتماعي وأبنيته المختلفة، فإن النظام السياسي ظل دون أي تحول حقيقي ينبأ برغبة حقيقية في التغيير. فاستمرت جبهة التحرير الوطني في احتكارها للتمثيل السياسي، والسيطرة على النقابات والاتحادات المهنية، في وقت كان الوضع المحلي والدولي يشهد تغيرات اجتماعية جذرية متلاحقة. فعلى الرغم من التحولات البنيوية التي مسّت السياسية الدولية بقي النظام السياسي الجزائري أسيرًا للخط السّياسي التقليدي العقيم. وبذلك، عجزت النّخب الحاكمة عن إيجاد صيغ توافقية تمكّنها من إعادة هيكلة الحزب العتيد وتركيباته. وبالقدر نفسه من العجز، فشلت في تطويع بيروقراطيتها بالشكل الذي يجعلها مرنة ومنفتحة أمام الانتقال التدريجي في الأداء السياسي وإيجاد خطاب يتفق وطبيعة التغيرات الدولية والداخلية، مما جعل الجبهة الدولة تعجز عن إدارة الواقع الاجتماعي والسياسي الجديد المتمثل في عملية الانتقال إلى الديمقراطية والتعددية السياسية.[1]

إن تحميل حزب جبهة التحرير تبعات كل الانحرافات والفشل الذريع الذي مني به النظام السياسي الحاكم بأكمله في استيعاب أحداث تشرين الأول/ أكتوبر وما تبعها يعد أمراً مجاف للحقيقة، فحتى وإن كنا لا ننفي فشل الحزب، إلاّ أن الأحداث التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة، كانت تتجاوز قدرات الحزب بأشواط، فمعظم القرارات التي كانت تصدر عن النخب الحاكمة كانت تتم بتفويض محدود فقط للجبهة، فلم تكن له لا القدرة ولا الصلاحيات الكافية لتغيير الوضع. بالإضافة إلى ذلك، عانى الحزب العتيد جملة من الصراعات الداخلية والانقسامات الكبيرة التي زادت من حدة الوضع وخروجه عن السيطرة.

---

[1] منعم العمّار، "الجزائر والتعددية المكلفة"، في: **الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، سليمان الرياشي وآخرون (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، 48.

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى زاوية نظر غاية في الأهمية، يمكن من خلالها تفسير جزء هام من أسباب فشل جبهة التحرير الوطني في إعادة إنتاج نفسه بشكل يبقيه يحظى بثقة وأصوات أطياف المجتمع. فلطالما عرفت الجزائر احتكارًا للسلطة من قبل أقلية بيروقراطية استطاعت السيطرة على المجتمع وصياغة معاييره طوال عقود الفترة الاشتراكية أدى إلى خنق الحريات الفردية والجماعية، وسط تصلّب كبير في جهازه البيروقراطي وفشله في أداء مهامه كوسيلة للاتصال وأداة لتنفيذ البرامج والمخططات. وهو ما قاد في الحقيقية نحو توسيع الهوة والفجوة بين المجتمع والسلطة السياسية، بشكل أفقد مؤسسات الدولة مصداقيتها لدى الشرائح العريضة من المجتمع.[1]

لم يستطع حزب جبهة التحرير الوطني على مدار ما يقرب عن ثلاث عقود من التجارب المتتالية ردم العقدة النفسية التي جذرها الاستعمار الفرنسي في "اللاّشعور الجمعي"[2] للشعب الجزائري، بل بالعكس زاد من حدتها وتجذرها؛ ويقصد باللاّشعور الجمعي تلك الصورة النمطية في مخيال الفرد الجزائري الذي ينظر إلى الدولة القائمة بأجهزتها المختلفة على أنها إدارة بيروقراطية جديدة، نسخة عن الإدارة الاستعمارية، تستهدف استغلال الشعب لخدمة مصالحها الخاصة. واعتبرت هذه النظرة العدوانية المترسبة في اللاّشعور الجمعي للمجتمع الجزائري، قاعدة أساسية للعلاقة النفسية-الاجتماعية التي ربطت النظام الجزائري بواجهته السياسية المتمثلة في جبهة التحرير الوطني والفواعل المجتمعية على مدار الفترة ما بين 1962-1988. وهي النظرة التي غذّتها خيبة الأمل الناجمة عن فشل جميع مشاريع التنمية الاقتصادية الاجتماعية التي كان يحلم بها المجتمع الجزائري.

---

[1] عبد الباسط دردور، **مرجع سبق ذكره**، 49.

[2] يعد الطبيب النفسي كارل يونغ اول واحد من طرح فكرة "اللاوعي الجماعي"، لتفسير شكل من أشكال اللاّشعور الجماعي الذي ينشأ في البنية الموروثة للدماغ، وهو الجزء من العقل الذي يحتوي على ذكريات ودوافع لا يدركها الفرد. ووفقًا ليونغ، يحتوي اللاّشعور الجماعي على نماذج أولية، أو صور وأفكار مبدئية يشترك فيها البشر، وتغدي مواقفه وتصرفاته النمطية. لمزيد من المعلومات، أنظر:

Carl Gustav Jung, *The Archetypes and the Collective Unconscious*, Tr: R. F. C. Hull (New Jersey: Princeton University Press, 1981).

هذه العوامل وغيرها، دفعت بشرائح المجتمع المختلفة إلى الثورة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية والمطالبة بالتغيير الشّامل للقضاء على احتكار السلطة من طرف الحزب الواحد. غير أن ما حدث في أكتوبر 1988 أدي إلى عكس ذلك سواء على المستوي السياسي أو القانوني، حيث استبدل النظام الاشتراكي ووحدة السلطة المحتكرة من طرف الحزب الواحد بنظام ديمقراطي يقوم على الفصل بين السلطات المختلفة والتعددية الحزبية والتنافس السلمي على السلطة في ظل الحرية.

2. الحركة الوطنية من أجل الديمقراطية في الجزائر (MDA)

تأسست الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر في عام 1982 بزعامة الرئيس الجزائري الأسبق أحمد بن بلة في منفاه. في حين انعقد المؤتمر التأسيسي للحركة بالعاصمة الفرنسية باريس، في 26 و27 آيار/ مايو 1984، بحضور نحو 265 مندوبًا جزائريا مقيمين بفرنسا ودول أوروبية أخرى، حيث تم عرض برنامج الحزب في شكل فيديو يحتوي على "الخطاب التوجيهي" للسيد بن بلة الذي كان مقيماً بجنيف في تلك الفترة.[1]

يستهدف الحزب ضمن برنامجه الحزبي توحيد التيارات السياسية المعارضة الموجودة على الساحة الجزائرية، وتشكيل "جبهة ديمقراطية" قوية تقوم على نظام متعدد الأحزاب، وإدارة ذاتية معممة في جميع قطاعات النشاط السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، قصد مواجهة النظام السياسي "الفاشي والإمبريالي" الذي يقوده الرئيس الشاذلي بن جديد على حد وصف أحمد بن بلة.[2]

---

(1) Le Monde, Le Mouvement pour la démocratie en Algérie a été créé sous la présidence de M. Ben Bella, *Le Monde*, 29.05.1984, Consulter le: 12.08.2022, < https://bit.ly/3SGe7tQ>.

(2) *Ibid.*

يشير برنامج الحزب كذلك إلى نبذ العنف بمختلف أشكاله، فقد سبق أن وجه بن بلة العديد من الانتقادات لقادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ يستنكر فيها أساليب الجبهة وأدواتها في تفاعلاتها مع السلطة السياسية أو باقي الفواعل المجتمعية على حد سواء.[1]

تجدر الإشارة أن الحركة الوطنية من أجل الديمقراطية في الجزائر كانت قد قاطعت الانتخابات البلدية في 12 حزيران/ يونيو 1990، في ظل عدم شفافية العملية الانتخابية، وكذلك تواصل منع بن بلة من دخول الجزائر. غير أنها شاركت في الانتخابات التشريعية 1991، بعد السماح رئيس الحزب السيد أحمد بن بلة بالعودة إلى الجزائر في تشرين الأول/ أكتوبر 1990، وقيادته للحملة الانتخابية. غير أنها خرجت خالية الوفاض بصفر مقعد، بعد حلولها في المرتبة السابعة بنسبة لم تتجاوز 1.97% من مجموع الأصوات. سنوات بعد ذلك تم حل الحزب بقرار من المحكمة الإدارية في عام 1997، بعد رفض الحركة الامتثال للقانون الجديد الذي يحظر استخدام الثوابت الوطنية والدينية لأغراض سياسية.[2]

المطلب الثاني: الاتجاه العلماني

إذا كان الرصد التاريخي قد حقق لنا بغيتنا في فهم أصل الاتجاه الإسلامي وجذوره وما ولده من أحزاب، فإن رصد الأحداث الميداني ومنذ الاستقلال سيعيننا حتماً على تجذير أصول التوالد للأحزاب العلمانية التي ازداد عددها بإفراط تبعاً لهشاشة البنية السياسية وعدم ارتكازها على قاعدة اجتماعية راسخة، علاوة على ما أظهرته الأحزاب الدينية من فشل في تخطي صعاب المواجهة. ويبدو أن الحاجة إلى أحزاب كهذه، قديمة نسبياً قدم الحاجة إلى تأطير مؤسسي للمؤسسات الثورية المتزامن أصلاً مع الحاجة إلى التخلص من الهياكل السياسية الرجعية المضادة للإسلام، وذلك بخلق قوى موازنة حقيقية، فضلاً عن الحاجة

---

[1] لمراجعة البرنامج الكامل **للحركة الوطنية من أجل الديمقراطية في الجزائر**، أنظر:

El Badil-Alternatives, *Mouvement pour la démocratie en Algérie, Recueil de Quelques Ecrits du M.D.A* (France: El Badil-Alternatives, 1991).

[2] Liberation, Algérie: l'ancien parti de Ben Bella dessous, *Liberation*, 12.08.1997, Consulter le: 12.08.2022, <https://bit.ly/3QEVzbv>.

الملحة إلى تلبية المطامح القومية للأمازيغ. إلاّ أن مختلف هذه المطالب حُجِمت من قبل جبهة التحرير الوطني تحت حجة الأخذ بنظام الحزب الواحد لتنطلق مجدداً بالتساوق مع انطلاق الأحزاب الدينية.

إذا كانت الأحزاب الدينية، ولا سيما الجبهة الإسلامية للإنقاذ، قد حظيت بهامش حركي مُتّسع نسبيًا، فإن الأحزاب العلمانية ارتضت بحيز ضيّق على خارطة المُعارضة السياسية. لكنها، وعلى الرغم من ذلك، مثّلت خصمًا عنيدًا للنظام الحاكم، وقد ظهر ذلك جلياً في موقفها من التعديلات الدستورية، ومن قانون الانتخاب، ومن نمط المشاركة الذي جاء به النظام، وأخيراً من نتائج الانتخابات في دورتها الأولى، وما تلاه من أحداث خلال الفترة الانتقالية. ومن بين أهم تلك الأحزاب العلمانية:

1. جبهة القوى الاشتراكية (FFS)

يعود تاريخ إنشاء جبهة القوى الاشتراكية إلى 29 أيلول/ سبتمبر 1963 في منطقة القبائل بتيزي وزو، شرق الجزائر، على يد الزعيم التاريخي حسين آيت أحمد، رفقة نشطاء من الحركة الوطنية في منطقة القبائل، خلال فترة حكم الراحل أحمد بن بلة، أول رئيس للجزائر. وقد كان الهدف الرئيسي لتأسيس الحزب هو رفض آيت أحمد لما اعتبرها "السياسة التسلطية" للرئيس بن بلة في تلك الفترة. حيث دعت الجبهة إلى تمرد منطقة القبائل ضد الحكومة المركزية في أواخر عام 1963.[1] ليتم القبض على آيت أحمد والحُكم عليه بالإعدام، قبل أن يتم تخفيف عقوبته لاحقًا إلى السجن المؤبد. غير أن زعيم الجبهة تمكن من الهروب من السجن في تموز/ يوليو 1966، وعاش في المنفى بين فرنسا وسويسرا. قبل أن يتمكن من العودة إلى الجزائر في كانون الأول/ ديسمبر 1989 بعد شهر من حصول حزبه على الاعتماد الرسمي من وزارة الداخلية، إثر إقرار التعددية الحزبية في البلاد نهاية 1988.[2]

---

[1] Saïd Bouamama, Algérie, les racines de l'intégrisme (Bruxelles: European Patent Office, 2000), 117.

[2] Phillip C. Naylor, *Historical Dictionary of Algeria* (United States: Scarecrow Press, 3rd ed, 2006), 249-250.

تُعرّف جبهة القوى الاشتراكية نفسها على أنها حزب يساري علماني مجابه للدولة البوليسية والأصولية، حيث يؤكد حسين آيت أحمد أن: "الأصولية ليست ظاهرة عفوية بل نتيجة فشل سياسي واجتماعي وثقافي. يحتوي الإسلام على قيم حضارية، فلا يجب استخدام الدين كوسيلة للتقديس، فالتقديس يقود نحو السلطة المطلقة. من جهتنا نعتزم تطوير منهج علماني. لا يجب أن يحل المجال الديني بأي حال من الأحوال محل المجال السياسي".[1]

في الوقت ذاته، يؤكد الحزب وفاءه لقيم حركة التحرير الوطني، وقيم الحرية والمساواة والعدالة والتضامن، وتعتمد هويته على أركان هي: الأمازيغية والإسلام والعروبة والحداثة. ينتمي الحزب إلى الأممية الاشتراكية، كما يستند في نضاله إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من أجل صيانة وترقية حقوق الإنسان في الجزائر، وكذلك تعزيز الحريات الفردية والجماعية، وحرية الفكر والحريات المدنية.

سبق لجبهة القوى الاشتراكية أن نظمت عدة مسيرات حاشدة، مما جعلها أكبر حزب معارض غير إسلامي. ولعل أبرزها المسيرة المليونية التي قادها آيت أحمد في الثاني من كانون الثاني/ يناير 1992 بالجزائر العاصمة، والتي ساهمت بفعالية -بقصد أو عن غير قصد- في إيقاف المسار الانتخابي عام 1992. فعلى الرغم من حصول جبهة القوى الاشتراكية على 26 مقعداً في البرلمان خلال الانتخابات التشريعية عام 1991 بعد جبهة الإنقاذ، متقدمة على جبهة التحرير الوطني، إلاّ أنها رفضت فكرة تسليم الحكم للإسلاميين -على الرغم من اعترافها بفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ-، تحت شعار "لا لدولة أصولية ولا لدولة بوليسية"، مستهدفًا توحيد كل التيارات التي لا تعترف بالمشروع الإسلامي كبديل "ديمقراطي" لجبهة الإنقاذ. حيث يقول آيت أحمد في هذا الخصوص: "نحن لسنا مع أي حكم إسلامي، فالجزائر دولة متقدمة ليست كالسودان أو إيران". فهو يرى في وصول الإسلاميين للحكم خطرًا شديدًا

(1) José Garçon, "Aït Ahmed à Alger: L'intégrisme empoisonne les Algériens", *Libération*, 15.12.1989, Consulter le: 12.08.2022. <https://bit.ly/3vYPLlt>.

على الديمقراطية الناشئة عمومًا، وعلى منطقة القبائل على وجه الخصوص في ظل الشعارات المعادية للديمقراطية والتنوع الآيديولوجي التي كان يرفعها مناضلو جبهة الإنقاذ.[1]

وقد أدانت جبهة القوى الاشتراكية لاحقًا الإطاحة بالرئيس الشاذلي بن جديد في يناير 1992 وتأسيس اللّجنة العليا للدولة (HCE)، كما رفضت التعاون مع الحكومة التي أنشأتها اللّجنة العليا لعدم دستوريتها،[2] فهي تعتبر أن مثل هذه الهيئات تستهدف تعويض الرئيس الفعلي للجزائر الشاذلي بن جديد دون وجه حق. ومن الجدير بالذكر كذلك أن جبهة القوى الاشتراكية هي الجهة الرسمية الوحيدة التي طالبت منذ البداية، بضرورة عودة الجيش إلى مكانهم الأصلي بالثكنات العسكرية، معتبرة أن تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية وسطوتها على مؤسسات الدولة جعلها صاحبة السلطة الحقيقية، وذلك أحد أخطر مظاهر الفساد السياسي في الجزائر.[3]

أما بخصوص موقفها من ندوة الوفاق الوطني 1994، فقد كان الحزب قد حدد منذ البداية شروطاً للمشاركة في الحوار؛ ويتعلق الأمر بالعودة إلى المسار الديمقراطي، وقف إطلاق النار والقمع من الجانبين، ورفع حالة الطوارئ، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وأخيراً إلغاء المحاكم الخاصة.[4]

وقد وصف آيت أحمد الندوة بأنها ندوة صورية قد تم استغلالها منذ البداية، حيث كان كل شيء مُعدّ سلفاً من قبل الأشخاص أنفسهم الذين يريدون الإبقاء على أنفسهم في السلطة. ودعا، كحل بديل للندوة، إلى إجراء مصالحة جادة من أجل تمكين الأحزاب العلمانية والإسلامية المعتدلة من الدخول في حوار سياسي حقيقي، وليس تهيئة الأجواء للانتقال بالبلاد من فترة تحول استبدادية إلى فترة تحول أكثر استبدادية من التي سبقتها.[5]

---

[1] منعم العمّار، **مرجع سبق ذكره**، 75.

[2] Phillip C. Naylor, *Op.cit.,* 249-250.

[3] منعم العمّار، **مرجع سبق ذكره**، 75.

[4] **المرجع نفسه**، 76.

[5] **المكان نفسه.**

على الرغم من الاهتمام الكبير الذي لقيته جبهة القوى الاشتراكية من قبل الأوساط الغربية، إلاّ أن عوامل كثيرة حالت دون بروزها كقوة سياسية حاسمة في العملية السياسية. حيث يرى عدي الهواري أن نقطة قوّة الحزب، هي في حد ذاتها نقطة ضعفه؛ فتواجد جبهة القوى الاشتراكية الكثيف في منطقة القبائل وبشكل أقل في الجزائر العاصمة يجعل منها حزباً عرقياً أو إثنياً ينشط في منطقة معينة فقط، وهذا على الرغم من البعد الوطني الذي يمثّله آيت أحمد. وهو ذات الإشكال الذي يعاني منه الحزب نفسه، ففي حال محاولته إضفاء البعد الوطني للحزب قد يخسر مكانته في منطقة القبائل في ظل تواجد فواعل أخرى في المنطقة، في صورة حزب التجمع الوطني من أجل الديمقراطية (RCD)، أو حركات متطرفة كحركة العروش أو حركة تقرير المصير في منطقة القبائل (MAK). للإشارة فإن آيت أحمد يشكك كثيرًا في ظروف نشأتهم ومن يقف خلفهم، حيث صرح في مرات عديدة أن للأمن العسكري الجزائري دور في إنشائها ودعمها في إطار محاولته زعزعة استقرار الحزب الذي يعبر عن تطلعات وآمال منطقة القبائل، وكذا لتشتيت أصوات سكانها. وهو التحليل ذاته الذي يتقف معه كثير من الباحثين.[1]

2. حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD)

لقد أقرت طبيعة الحزب الواحد وموجة بداية التوجهات الليبرالية التي شهدتها مرحلة حكم الشاذلي شبابًا لجأوا في بداية الثمانينات إلى الاحتجاج على الوضع القائم، عن طريق المزج بين مطلبي الأمازيغية والديمقراطية، وكانت الجامعة مسرحا لهذه الحركة الاجتماعية، ثم تحولت إلى الشارع مثلما حدث في الربيع الأمازيغي في بداية الثمانينات، وهي الفترة ذاتها التي ظهر خلالها السعيد سعدي، مقران آيت العربي، فرحات مهني وآخرون كمناضلين معارضين للنظام السياسي.

بحكم التاريخ العريق لجبهة القوى الاشتراكية (FFS)، فإن الأسماء المذكورة سلفًا كلها كانت لمناضلين سابقين في الجبهة، فهي مثّلت المنبع الرئيسي لمعظم الحركات أو الأحزاب

(1) Lahouari Addi, "Les partis politiques en Algérie", *Revue des mondes musulmans et de la méditerranée* (2006). <https://bit.ly/3QqGYke>.

ذات التوجهات الأمازيغية، والتي خرجت من منطقة القبائل على وجه الخصوص. فمباشرة بعد إقرار التعددية الحزبية، ونتيجة لاختلافات الآراء والأفكار داخل الحركة البربرية، فضّل بعض المناضلين تأسيس أحزاب خاصة بهم، في صورة حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD).

ففي التاسع من شباط/ فبراير 1989، في مدينة تيزي وزو، شرق الجزائر العاصمة، وبعد أسبوعين من الاستفتاء الوطني على تطبيق نظام التعددية الحزبية، اجتمع أعضاء من الحركة الثقافية الأمازيغية للإعلان عن تأسيس حزب "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية"، في قائمة تضم كل من السعيد سعدي، فرحات مهني، مقران آيت العربي، مصطفى باشا، نور الدين بن حمودة كأعضاء مؤسسين. في حين تم الاتفاق على الدكتور السعيد سعدي ليكون رئيسًا للحزب.

ينطلق المشروع السياسي لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية من جملة اعتبارات عامة يركز فيها على المرجعيات التاريخية الهامة التي يجب أن تحدد -حسبه- موضع الجزائر في العالم، فهو يولي أهمية كبيرة لفترة حرب التحرير والحركة الوطنية في بعض محطاتها بدءً من بيان أول نوفمبر، وأرضية الصومام، وصولاً لعناصر الهوية الجزائرية، حيث يصف مشروع الحزب تاريخ الشعب الجزائري بقوله: "**الشعب الجزائري له تاريخ يعود إلى آلاف السنين. وخلال هذا التاريخ الطويل، شكّلت ثقافات متنوعة روافد كوّنت شخصيتها. فبالإضافة إلى العناصر الثقافية والتاريخية الأخرى، يشكل البعد الإفريقي والمتوسطي إلى جانب الأمازيغية والعروبة والإسلام القيم الأساسية للهوية الوطنية**".[1]

يعرّف حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD) نفسه على أنه حزب علماني، ذو توجه ليبرالي، حيث أظهر توجهاً ليبراليًا منذ البداية، من خلال دعوته إلى اعتماد اقتصاد السوق وإعادة جدولة الديون الجزائرية. فالملاحظ على مسار الحزب هو تشبثه في السنوات الأولى من إنشائه على الديمقراطية الغربية بكل ما تحمله من مفاهيم تتعارض

[1] القانون الأساسي لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، 10.02.2018، <https://bit.ly/3C6LUGR>.

بعضها مع الثقافة الإسلامية، دون أي تحفظات، ثم بدأ يغير لهجته تدريجيا حسب التطورات السياسية التي شهدتها الجزائر خصوصاً بعد فشله في تحقيق نتائج مهمة في الانتخابات التي تم إيقافها لاحقًا.

يمكن اعتبار الانتخابات التشريعية المُلغاة في كانون الأول/ ديسمبر 1991 نقطة التحوّل الرئيسية في مسار هذا الحزب، فبعد أن اعترف رسميًا بفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ وخروجه خالي الوفاض منها، عاد بعد ذلك عن قراره، وطالب رفقة مجموعة من التشكيلات السياسية -خصوصًا العلمانية- بتدخل المؤسسة العسكرية وإيقاف المسار الانتخابي لمنع وصول الإسلاميين إلى سدة الحكم. والجدير بالذكر أن حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية كان من أكثر الفواعل دعماً للمؤسسة العسكرية، أكثر من جبهة التحرير الوطني نفسها. فالسعيد سعدي لم يكن يخفي دفاعه المستميت عن النموذج السلطوي لتحديث المجتمع، حتى ولو كان ذلك مناقضًا لمبادئ الديمقراطية.[1]

لقد أثبتت هذه الانتخابات فشل المعارضة العلمانية في حجز مكان لها ضمن الفواعل المجتمعية المؤثرة في صياغة معايير المجتمع، في ظل هيمنة حزبي الجبهة الإسلامية للإنقاذ وجبهة التحرير الوطني على مختلف أدوات الضبط الاجتماعي. فلقد حصلت الأحزاب العلمانية مجتمعة على نسبة تزيد قليلاً عن 20% من الأصوات، وتمكنت مجتمعة من كسب 28 مقعدًا، وعلى هذا الأساس فضلت هذه الأحزاب، خصوصًا حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الخروج عن سياق اللّعبة الديمقراطية، حيث بات تعليق العملية الانتخابية أمر ضروري، والغاء الدورة الثانية من الاقتراع أمر لابد منه للحيلولة دون حصول الجبهة الإسلامية على أغلبية مطلقة في المجلس الشعبي الوطني. فقد دعا السعيد سعدي إلى استخدام جميع الوسائل المتاحة بما فيها العنف للحيلولة دون إجراء دورة ثانية للاقتراع، مدعياً أنها لو تمت فإنها حتماً "ستدفن الجزائر، ويحكم عليها بالفوضى".[2]

---

[1] Lahouari Addi, *Op.cit.,*

[2] مايكل ويليس، **التحدي الإسلامي في الجزائر، الجذور التاريخية والسياسية لصعود الحركة الإسلامية**، تر: عادل خير (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1999)، 305

إذن فإن المتتبع لمواقف القوى السياسية الداخلية والخارجية يلاحظ أن التخوف كان كبيراً من وصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى السلطة، وكانت المطالبة بتعليق الانتخابات وإلغاء الدور الثاني منها، وهذا الجو خلق توتراً كبيراً في الجزائر بين مختلف القوى الاجتماعية والسياسية التي شاركت في العملية التعددية، وكانت نتيجة هذا إيقاف المسار الانتخابي بعد استقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد، وتعيين المجلس الأعلى للدولة لقيادة جديدة في البلاد، وهذا ما سوف نتعرض له في المبحث الثالث مركزين على الأسباب الأساسية التي كانت وراء تعثر المسار التعددي في الجزائر، ونتائجه.

المطلب الثالث: الاتجاه الإسلامي

عرفت المجتمعات الإسلامية على امتداد تاريخها حركات إصلاح وتجديد دورية تستهدف بعث المنهاج الإسلامي وترسيخه كنموذج حياة بما فيها الممارسة السياسية، وعلى الرغم من أن هذه الحركات كانت دعوية وإصلاحية في المقام الأول، إلاّ أن انعكاساتها السياسية كانت محسوسة، كحركة الموحدين في شمال إفريقيا، والحركة الوهابية في الشرق الأوسط. وحتى وان اختلف تاريخ هذه الحركات مع الحركات الإسلامية المعاصرة إلاّ أن كلتيهما تشترك مع الأخرى في الرؤى والأفكار العامة، التي تؤكد على افتقاد الحكم في الدول الإسلامية إلى الشرعية الدينية الإسلامية، حتى ولو أن هذه الأنظمة تتبنى الإسلام في دساتيرها.

كان للتحرك نحو التحرير الفكري والاقتصادي والسياسي، الذي عرفته الجزائر مع سياسة الانفتاح في بداية الثمانينات من القرن الماضي، دور كبير في بروز التيار الإسلامي وانتشاره بسرعة كانت متوقعة، خاصة وأن امتداده يعود إلى وقت ليس بالقريب، وقد عززت أحداث أكتوبر ومشاركة الإسلاميين فيها من حجم هذا الانتشار بشكل أجبر النظام السياسي بقيادة الشاذلي بن جديد إلى الاعتراف بهم رسمياً بعد ان كان مغضوباً عليهم في عهد سابقه الرئيس هواري بومدين.

تشترك الحركة الإسلامية في الجزائر مع بقية الحركات الإسلامية في الوطن العربي في صفات متعددة، حيث تتميز بشعوبيتها وقدراتها الكبيرة على التعبئة واختراق الشرائح الاجتماعية والاقتصادية كافة، ومارد ذلك هو تراجع دور الدولة الوطنية في صياغة المعايير وفرض قواعد الضبط التي يفترض أن تسود المجتمع. وهو الفراغ الذي عرفت كيف تملؤه الحركات الإسلامية باعتمادها على عامل الدين وآلية تضمن من خلالها نشر أفكارها وتغلغلها العميق في المجتمع.

شهدت الساحة السياسية الجزائرية مع بداية عهد التعددية ولادة أحزاب عدة من اتجاهات مختلفة. وهو المسار ذاته الذي اختاره التيار الإسلامي، حتى وإن انقسم في بادئ الأمر بين مُتحمّس للعمل السياسي، وبين رافض لمفهوم الحزبية والانتخابات عمومًا لأسباب ترتبط بالعقيدة، أو لتحفظ عن نوايا النخب الحاكمة ومدى جدّيتها في المضي قدمًا في العملية الديمقراطية.[1]

يعتبر إنشاء رابطة الدعوة الاسلامية[2] برئاسة الهاشمي سحنون[3]، أولى خطوات الإسلاميين في محاولة استغلال حالة الانفتاح والعمل على توحيد صفوف الحركة الإسلامية

---

[1] كميل الطويل، **الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر: من "الإنقاذ" إلى "الجماعة"** (بيروت: دار النهار للنشر، 1998)، 18.

[2] تأسست رابطة الدعوة الإسلامية يوم 17 فبراير 1989، تحت قيادة الشيخ أحمد سحنون، كما جمعت رموز الحركات الإسلامية في الجزائر في صورة عباسي مدني، والهاشمي سحنوني، وعلي بن حاج، ومحمد السعيد، ومحفوظ نحناح وعبد الله جاب الله. وقد جمعت الرابطة شمل مختلف التيارات المتباينة في الدعوة، بين المتشدد والمعتدل والإخواني. لم يكن للحركة في بداياتها أي تطلع سياسي واضح، إذ ركزت في بياناتها على التمكين للإسلام وتكريسه نظاماً في الجزائر، فضلاً عن صياغة مشروع إسلامي حضاري من خلال توجيه عدد من البرامج المتنوعة في الحفاظ على وحدة الأمة ومقوماتها، وتحديد برامج تربوية وثقافية وإعلامية واقتصادية وفق مقاصد الشريعة الإسلامية. تجدر الإشارة إلى أن الرابطة لم تدع إلاّ إلى تظاهرة واحدة فقط في كانون الأولّ/ ديسمبر 1989، وذلك رداً على تظاهرة تدعو للعلمنة. لتكون بذلك أول تظاهرة جماهيرية في الجزائر بعد إقرار التعددية الحزبية.

مركز الدراسات والأبحاث، **الجزائر، إلى أين؟ 1830-1992** ([د.ب.ن]: دار الكتّاب العربي، 1992)، 11.

[3] إن رابطة الدعوة هي على شكل رئيسها أحمد سحنون، أحد تلاميذ ابن باديس، شارك في حرب التحرير، وشرع بعد الاستقلال، في الدعوة إلى "الدولة الاسلامية". مما وضعه في مواجهات عدة مع الرئيس هواري بومدين. وضع في الإقامة الجبرية بعد توقيعه لبيان "12 نوفمبر" حيث بقي إلى العام 1984. وقع الاجماع عليه لترؤّس "رابطة الدعوة" نظراً للاحترام الكبير الذي يحظى به بين مختلف التيارات الإسلامية. تميز الشيخ سحنون بانعزاله طيلة التسعينيات،

التي كانت تعرف بوادر تصدعات كبيرة. غير أن لمّ الشّمل لم يدم طويلا في رابطة الدعوة، حيث لم تتمكّن الرابطة من احتواء التوترات والديناميات التي برزت في الحركة الإسلامية بعد أزمة أكتوبر 1988.[1] حيث شعر كل فريق فيها بضعف موقعه ضمن الرابطة، فسعى كل شيخ أن ينفرد منفصلاً بتياره. وقد كان الشيخ الهاشمي سحنوني، بمعية كل من علي بن حاج وعباسي مدني أول الداعين إلى تأسيس حزب سياسي تحت مسمى "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، في وقت رفض البقية فكرة الحزبية الجديدة، ولو ظرفيًا.

لم ينل تأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ ترحيبًا واسعًا في الساحة الإسلامية الجزائرية، ذلك أن هذه الساحة كانت محتكرة، وإن في شكل غير رسمي، من قيادات أخرى ترى نفسها أحق وأجدر في إدارة شؤون الإسلاميين من قادة الجبهة الإسلامية. فالشيخ محفوظ نحناح والشيخ محمد بوسليماني كانا يشرفان منذ فترة طويلة على تيار إسلامي معروف في الجزائر هو التيار العالمي للإخوان المسلمين، كذلك فإن الشيخ محمد السعيد كان يشرف بدوره إلى تيار آخر ناشط منذ السبعينات هو تيار الجزأرة، وهو بطريقة او أخرى يعتبر وسيلة المحلية لتيار الإخوان العالمي، أما في شرق الجزائر فكان هناك تيار إخواني محلي آخر يشرف عليه الشيخ عبدالله جاب الله، وقد وجدت هذه القيادات جميعها نفسها فجأة في مواجهة ناشطين إسلاميين جدد مصرين على تأسيس حزب جديد مُستقل يستوعب التيارات الإسلامية المختلفة.[2]

لتتشكل بذلك الساحة السياسية الإسلامية في الجزائر من ثلاثة أحزاب (الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حركة النهضة الإسلامية، وحركة المجتمع الإسلامي)، تتشارك في هدف الوصول إلى سدة الحكم، لكنها تختلف فيما بينها حول آليات واستراتيجيات تحقيق ذلك.

ورفضه دخول المعترك السياسي، خاصة بعد اندلاع أعمال العنف المسلح في الجزائر بعد إلغاء المسار الانتخابي في كانون الثاني/ يناير 1992.

[1] مايكل ويليس، **مرجع سبق ذكره**، 153.

[2] كميل الطويل، **مرجع سبق ذكره**، 19.

1. حركة النهضة الإسلامية (MNR)

يمتد الإرث الفكري والتنظيمي لحركة النهضة إلى ما قبل تاريخ التعددية السياسية. فهي لم تكن وليدة توافق ظرفي لإرادات سياسية وفكرية معينة، بل جاءت إفصاحا عن كيان دعوي سري في الوسط الاجتماعي. حيث تعدّ من أولى الجماعات الإسلامية الناشئة، وأكثرها نشاطا واستقطاباً، انطلقت كجماعة سرية في مدينة قسنطينة، ثم امتدت فيما بعد إلى كامل منطقة الشرق الجزائري، ثم توسعت إلى منطقة الوسط، وبدرجة أقل في غرب الجزائر وجنوبها.

وقد عُرفت الجماعة لاحقاً باسم "جماعة الشرق" أو "جماعة جاب الله" أو "الجماعة الإسلامية"، ثم أخذت اسمها النهائي بعد خروجها من مرحلة السرية إلى العلنية في فترة التعددية الحزبية والانفتاح السياسي، عندما اختارت قياداتها التحول إلى حزب سياسي تحت مسمى "حركة النهضة الإسلامية". فكان قرار تحويلها لحزب سياسي مثلما يقول رئيسها عبد الله جاب الله: "قرارا كاشفاً وليس منشئاً، أرّخ للحظة تمفصل هامة في تاريخ عمل الحركة، وانتقالها من مرحلته السرية إلى مرحلته العلنية".[1]

تأسست حركة النهضة الإسلامية رسميا في مارس/ آذار 1989، على يد الشيخ سعد عبد الله جاب الله، بعد فشل مساعي توحيد العمل السياسي الإسلامي أو العمل المشترك داخل إطار الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وكانت الجماعة قد ظهرت قبلها إلى العلن بتأسيسها لواجهة جمعوية بعد صدور قانون الجمعيات سنة 1987، وهي جمعية النهضة للإصلاح الثقافي والاجتماعي برئاسة لعلاوي بلمخي، والرئاسة الشرفية للشيخ عبد الله جاب الله.[2]

في كلمته الافتتاحية أمام المؤتمر التأسيسي لحركة النهضة الإسلامية سنة 1995 قدم الشيخ عبد الله جاب الله - باعتباره رئيسا للحركة، وظل على رأسها منذ البدايات الأولى

---

[1] حركة النهضة الإسلامية، **المؤتمر التأسيسي: معالم على طريق مسيرة الحركة 1990-1994**، نادي الصنوبر، 7-9 سبتمبر 1994، 34.

[2] عبد الوهاب دربال، **الديمقراطية بين الادعاء والممارسة: تجربة حركة النهضة** (الجزائر: دار قرطبة، 2007)، 25.

للعمل السري منتصف السبعينيات إلى حين إعلانها حزبا سياسيا- عرضا ملخصا حول ظروف التأسيس وبعض أسماء النخبة المؤسسة قائلا:

"[...] كان الشعب يعيش انتكاسة كبيرة في ميدان الدين والقيم الأخلاقية، وكان عدوان السلطة ومنظماتها الجماهيرية على دين الأمة وأخلاقها وعلى موروثها الحضاري والثقافي، وعلى حقوق الأفراد وحرياتهم الفردية والجماعية [...] وأمام هذه النتائج الخطيرة ... تساءلنا ونحن ثلة من الشباب الجامعي لا يتجاوز عددنا أصابع اليد الواحدة ما هو الواجب؟ وكيف السبيل إلى درء هذه المفاسد أو التقليل منها؟ [...] وبعد جلسات كثيرة في غرف الحي الجامعي، وغرف نحاس نبيل، وقاعات جامعة قسنطينة ومدرجاتها تقرر [...] أن ننظم أنفسنا، وكان ذلك في شهر ديسمبر من سنة 1974 في مسجد أحمد باي بقسنطينة بعد صلاة العصر بحضور الإخوة حسين مشومة، وعبد القادر بوخمخم وكمال بزاز [...] وقد تبعه بعد ذلك عمل شاق [...] تجلت آثاره في تأسيس العمل الإسلامي المنظم في كل جامعات ومدن الشرق الجزائري، وفي بعض جامعات ومدن الوسط الجزائري وفي مدن الجنوب الشرقي وبعض مدن الغرب الجزائري [...] وقد أخذ سيرنا طابع السرية الكاملة في كل مرحلة التأسيس التي دامت 16 عاما ونيفاً".[1]

وعلى الرغم من أن هذه الرواية تعدّ الأكثر شيوعاً لنشأة الحركة، هناك من يشكك في صدق رواية رئيس الحركة ويعتبر أن تأسيسها سابق لهذا التاريخ، وأن هذا التأسيس تم بمبادرة وريادة فاعلين آخرين، لم يكن الشيخ جاب الله رائدهم وإنما واحداً منهم، خصوصاً أن عمره سنة 1975 لم يتجاوز 19 سنة. وهو ما يذهب إليه عبد الوهاب دربال، والحبيب الآدمي حين يقول: "الحقيقة أن الذي أسس حركة النهضة كما تدل عليه شهادات الأحياء والمتوفين هم مجموعة من الإخوان على رأسهم الشيخ حسين مشومة.. ومن بينهم عبد الله جاب الله، لكن أؤكد أن الذي كان على رأسهم هو الشيخ حسين مشومة (27 سنة)".[2]

ويرجع هذا الإشكال في تحديد تاريخ تأسيس الحركة وروادها إلى الطبيعة السرية التي ميزت عمل الحركات الإسلامية على العموم في ظروف نظام فترة الحزب الواحد، وهو ما يرجح أن ولادة التنظيم بمعناه الدقيق، أي كهيكلة ومبادئ ووسائل وأهداف محددة لم يشرع

---

[1] من كلمة الشيخ عبد الله جاب الله في: المؤتمر التأسيسي معالم على طريق مسيرة الحركة 1990-1994، 4-6.

[2] عبد الوهاب دربال، **مرجع سبق ذكره**، 24.

في وضع آلياته المضبوطة إلاّ في النصف الثاني من سنة 1976. في حين أن التحركات التي تمت قبل هذا التاريخ تدخل في إطار العمل الدعوي والتعبوي العام بين ضفوف الطلبة داخل الحرم الجامعي بقسنطينة والمناطق المجاورة لها.

بالإضافة إلى الميل نحو العمل السري في حكم الرئيس الراحل هواري بومدين، الرافض للجماعات الإسلامية خصوصاً التي تتخذ من الإخوان المسلمين فكراً لها. تميل الجماعات كذلك إلى عدم تسمية كياناتها التنظيمية كجزء من استراتيجية عملها السري. وذلك كان حال هذه الجماعة عندما تم تأسيسها. غير أن أدبيات الحركة تؤكد بأن التسمية التي أعطتها الحركة لنفسها في الفترة الأخيرة من مرحلة عملها السري هي تسمية "الجماعة الإسلامية"، وهذا بين سنتي 1987-1988، ذلك ما يؤكده جاب الله في غير ما موضع. حيث صرح في العديد من الحوارات الصحفية بأن حركة النهضة الإسلامية هي "إمتداد للجماعة الإسلامية" التي تأسست في قسنطينة سنة 1974.[1]

الحركة هي حركة شباب مثقّف يشكل الوسط الجامعي قاعدة انطلاقهم، فجميع أفراد المجموعة دون الثلاثين من العمر، ينحدرون من الكليات الأدبية. أما القاعدة الجهوية والخلفية الجغرافية التي ينحدر منها أعضاء النخبة المؤسسة فهي منحصرة في منطقة الشرق الجزائري، موزعة بين ولايتي الأوراس، والشمال القسنطيني التاريخيتين. فمركز الثقل داخل الحركة يعود لمنطقة الشرق، مع انتشار محدود في المناطق الأخرى من الوطن، وهذا التركز تسوغه عده معطيات يأتي على رأسها طبيعة جامعة قسنطينة كفضاء جهوي احتضن ولادة الجماعة باعتبارها عاصمة الإقليم الشرقي. عكس جامعة الجزائر كأول وأقدم جامعة يأتي إليها الطلبة من جميع أنحاء العالم.

إلى جانب الخلفية الثقافية ذات الأفق الأدبي والخلفية التعليمية المعرّبة، يصطف عامل آخر هو عامل الانتماء للفكرة الإخوانية، فالولاء لجماعة الإخوان المسلمين بدا واضحاً

---

[1] عبد الله جاب الله، **مراجعات**، الحلقة الثانية، قناة الحوار، 17.02.2014، حوار مع عزام سلطان التميمي، https://shorturl.at/erET4

في التوجهات الفكرية لجماعة الشرق؛ وقد استلهمت أفكارها ومناهجها وأساليب نضالها وتحركها الميداني في حقل الدعوة.

لكن هذه العلاقة لم تتجاوز مستوى الاحتكاك والتأثر الفكري، حيث لم تتحول أو تتطور إلى أي شكل من أشكال الاتصال المباشر أو الارتباط التنظيمي والحركي مع حركة الإخوان المسلمين في مصر أو سوريا. مثلما كان الوضع مع القيادي الإسلامي الثاني، الشيخ محفوظ نحناح منتصف السبعينيات تحت مسمى الفكرة الإخوانية في منطقة الوسط الجزائري الذي كان على اتصال مباشر مع قيادات الإخوان المسلمين في مصر، وبويع كممثل لحركة الإخوان في الجزائر.[1]

هذه المسألة بالذات ستتحول في مطلع ومنتصف عقد الثمانينيات إلى أحد أكبر أسباب الانشقاق والصراع في ساحة العمل الدعوي الإسلامي في الجزائر بين أتباع الفكرة الإخوانية، بعدما غذّاها أكثر مشروع التنظيم الدولي للإخوان المسلمين؛ حيث أصبح محفوظ نحناح يتحرك في هذه الساحة باسم "شرعية حركية وتاريخية" كان قد استمدها من انضوائه تحت عباءة الإخوان (المنظور إليها دائما على أنها أم الجماعات الإسلامية وأقدمها) ومؤسساتها الجديدة ذات البعد العابر للأقاليم والقوميات الإسلامية. وهو ما جعل "جماعة الشرق" التي توسعت وامتد زخم نشاطها، وحقق انغراسه الكبير في العديد من المناطق، والمدن، والجامعات، تتبنى ثنائية "الفكرة الإخوانية والتنظيم المحلي". وتسعى للمحافظة على استقلاليتها التنظيمية بعد فشل محاولات التصالح وتوحيد العمل ولملمة الصف. مؤكدة في كل فرصة سانحة على الأحقية في تمثيل الخط الأصيل للإخوان المسلمين كما يلح على ذلك بعض قادتها، وعلى الأسبقية التاريخية في رفع شعار الفكرة الإخوانية في الجزائر؛ حيث صرح رئيسها عبد الله جاب الله في عديد المرات على أنه وحركته هم أول من رفع شعار

---

[1] ينبغي أن ننبه هنا إلى أن وفود الفكرة الإخوانية إلى الجزائر تم عبر طرق أخرى من طرق الاحتكاك والاتصال الثقافي كالبعثات العلمية، وعن طريق الكتب، فقد كان الكتاب الإخواني في تلك المرحلة متوفرا بالجزائر، وحتى كتابات سيد قطب التي يعد بعضها اليوم ممنوعا مثل كتاب معالم في الطريق، فقد كانت تباع بشكل عادي في المكتبات الجزائرية طيلة عقد السبعينيات دون أن يعترض على ذلك أحد.

الإخوان المسلمين في الجزائر. وعلى حد تعبيره "**نحن أول من عرف بهذا الاسم ومن سجن بسببه**".[1]

أكد الشيخ جاب الله في استجواب معه على أن تجربة "جماعة الشرق" -بما هي تجربة شبيبة مبادرة وعازمة- اعتمدت منذ البداية على الجهد الذاتي لأعضائها الذين كانوا في غالبيتهم المطلقة من الشباب. وكان لعامل الزمن وللتعامل مع القضايا الطارئة والمستجد اليومي دوره في إنضاج هذه التجربة وتطوير وعيها بذاتها، دونما استلهام من أحد ممن يمكن أن نسميهم شيوخ الدعوة في الجزائر من بقايا جمعية العلماء؛ حيث يقول:

> **"الشباب هم الذين أنجزوا كل شيء، لقد تحركوا بمفردهم، وبمبادراتهم الخاصة دون أن يجدوا سندا لدى أي من الشخصيات الدينية. إننا لم نكد نعثر على أي من تلك الشخصيات كي يسدي لنا النصح، أو يقدم لنا يد العون.. ولم نعلم في الحقيقة بوجود إخواننا من رموز الدعوة إلا في نهاية سنوات السبعينيات، وبعض هؤلاء (أمثال عباسي مدني) لم نكد نسمع عنهم إلاّ مع مطلع عقد الثمانينيات. رغم ذلك فإنه في هذه المرحلة وبفضل الله أصبح للدعوة حضورها الفعلي في كل الجامعات والأحياء الجامعية، وفي كل المدن، وفي غالبية البلدات، وبالخصوص في شرق البلاد".**[2]

وهو ما أكده قيادات أخرى في الحركة، فعبد الوهاب دربال مؤيداً لما سبق، يقول: "**لقد اعتمدت الحركة الناشئة على مجهودات شباب عصامي التكوين؛ بحيث لم تعرف قيادة مشهوداً لها بالعلم**"،[3] بل كان جل نشاطهم متأت من المبادرة الشخصية والتكوين الذاتي عن طريق الكتب والأشرطة المسموعة.

بناءً على مختلف الحوارات التي أجراها الشيخ جاب الله بالإضافة إلى استشهاداته في كتاباته يتضح ميله الكبير لكتب الصدر الأول للإسلام، منها تفاسير القرآن الكريم، وعلى رأسها "في ظلال القرآن"، وتفسير ابن كثير، ومؤلفات ابن تيمية وابن القيم وكتاب الماوردي

---

[1] رياض حاوي، "الحركة الإسلامية في الجزائر والعمل السياسي من المغالبة الشاملة إلى التحالف مع بوتفليقة"، 2022/08/10، <https://bit.ly/3SWs6Mk>.

[2] **المرجع نفسه.**

[3] عبد الوهاب دربال، **مرجع سبق ذكره**، 12.

"الأحكام السلطانية والولايات الدينية"، وابن خلدون في "المقدمة"، والغزالي في "الإحياء"، وابن الأزرق في "بدائع السلك في طبائع الملك".

أما مصادر تلقيهم الأخرى فقد كانت مستمدة في غالبيتها مما أنتجته المدونة الفكرية لمدرسة الإخوان المسلمين، ممثلة في كتابات حسن البنا ومحمد قطب ومحمد الغزالي ويوسف القرضاوي، وفتحي يكن. كما كان لعلماء شبه القارة الهندية حضور كبير في هذا الصدد؛ حيث تشكل كتابات أبو الحسن الندوي وأبو الأعلى المودودي (أمير الجماعة الإسلامية الباكستانية) مادة أساسية تضاف للكتابات السابقة. غير أن أبرز المفكرين تأثيراً وبلا منازع إبان تلك المرحلة هو سيد قطب.[1]

2. حركة المجتمع الإسلامي (MSP)

في ظل تحركات جماعة الشرق الإسلامية الذي تشكّلت النواة الأولى على مستوى جامعة قسنطينة بقيادة جاب الله، كانت مجموعة ثانية من الشباب تتهيأ هي الأخرى لبعث نشاطها الدعوي، لكن في وسط الجزائر (مدينة البليدة)، تلك المجموعة التي كان على رأسها الشيخ محفوظ نحناح.[2]

---

[1] الطاهر سعود، الحركات الاسلامية في الجزائر، الجذور التاريخية والفكرية، **مرجع سبق ذكره**، 501.

[2] **محفوظ نحناح** هو مؤسس حركة مجتمع السلم، الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في الجزائر، ولد عام 1942 بمدينة البليدة. نشأ في أسرة محافظة، وتعلم في المدرسة الإصلاحية التي أنشأتها الحركة الوطنية، وأكمل مراحل التعليم الابتدائية والثانوية والجامعية في الجزائر، ثم اشتغل في حقل الدعوة الإسلامية لأكثر من 30 عاماً. عارض بشدة المد الثوري الاشتراكي، ونشر الثقافة الفرنسية والتوجه الماركسي، وشغل موقع مدير مركز التعريب بالجامعة المركزية بالجزائر العاصمة. سجن عام 1975 بتهمة تدبير انقلاب ضد حكم الرئيس هواري بومدين، وحكم عليه بـ: 15 سنة سجناً، إلى أن أطلق سراحه الرئيس الشاذلي بن جديد عام 1981. يحمل منذ تلك الفترة تهمة التعاون مع السلطة، ولاسيما وأن مواقفه في قضية "مصطفى بويعلي"، وعدم توقيعه على "نداء 12 نوفمبر" 1982، واستقباله من قبل الرئيس الشاذلي بن جديد بعد تشرين الأول/ أكتوبر 1988، كل ذلك جعل الكثيرين يقتنعون بتعاونه مع السلطة وبالأخص صراعه مع جبهة الإنقاذ، وهو ما حاول رده مرات عديدة. لذلك، عارض الشيخ محفوظ نحناح المسيرة التي دعت إليها جبهة الإنقاذ في 20 نيسان/ أبريل 1990. كما عارض أن تكون الجبهة، السلطة البديلة في المجتمع الجزائري، تواجه وحدها جبهة التحرير الوطني والجيش. شارك في تأسيس رابطة الدعوة الإسلامية، ثم أسس جمعية الإرشاد والإصلاح رفقة الشيخ محمد بوسليماني. وأنشأ حزب حركة المجتمع الإسلامي، وانتخب أول رئيس له في 30 مايو 1991.
مركز الدراسات والأبحاث، **مرجع سبق ذكره**، 20.

يرتبط تاريخ الحركة ومسار إنشائها ارتباطاً وثيقاً بالمسار التاريخي لمؤسسها الشيخ محفوظ نحناح، الذي استلهم هو الآخر تجربته الدعوية من فكر جماعة الاخوان المسلمين. والتي ستعرف لاحقاً باسم الاخوان العالميين، وما انبثق عنها واجهات جمعوية عدّة تهتم بالنشاط الاجتماعي والخيري (جمعية الإرشاد والإصلاح)، وحزبية تضطلع بالعمل السياسي (حركة المجتمع الإسلامي، حماس). حيث ابتدأت الحركة بمرحلة العمل السري منذ 1963، كخطوة لمواجهة التوجه الاشتراكي للنظام الجزائري بعد انقلاب 1965م، وازدادت قوة منتصف السبعينيات بعد مبايعتها للرسمية لجماعة الإخوان المسلمين خلال سفره إلى البقاع المقدسة في سنة 1976، حيث التقى بجمع من قيادات الاخوان المسلمين الخارجين حديثاً من السجون، وهناك بايع التنظيم المصري على أن يكون المراقب العام للإخوان المسلمين في الجزائر.[1] أسس حينها مع بعض المقرّبين "جماعة الموحدين" التي أبدت معارضتها الصريحة لحكومة الرئيس هواري بومدين، بيد أن هيمنة الحزب الواحد والتضييق على رموز المد الإسلامي أدت إلى اعتقال الشيخ نحناح وأعضاء من جماعة الموحدين ممن عُرفوا بنشاطاتهم في الجامعات والأحياء السكنية، وهو ما عرّضه وجماعته للسجن.[2]

مثلت حركة المجتمع الإسلامي الذراع السياسي الأبرز لجماعة الإخوان المسلمين العالمية في الجزائر، وثاني أكبر القوى الإسلامية في الجزائر بعد الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد إقرار التعددية الحزبية، حيث انتقلت إلى مرحلة العمل العلني مُستندةً في ذلك على الزخم الكبير الذي كسبه من دعم جماعة الإخوان المسلمين العالمية تحت راية الجمعية الوطنية للإرشاد والإصلاح التي تأسست يوم 12 فبراير، بصفتها جمعية "تربوية، دينية، أخلاقية، خيرية"، غير أن بعد صراعها مع "جبهة الإنقاذ" وفوز الجبهة في الانتخابات البلدية في حزيران/ يونيو 1990، حول الشيخ محفوظ نحناح "جمعية الإرشاد والإصلاح" إلى حزب

---

[1] مجموعة مؤلفين، **الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ج2، 2001)، [د.ص].

[2] الطاهر سعود، **القطري والدولي في تجربة الحركة الإسلامية: الحركة الإسلامية في الجزائر أنموذجاً**، في: مجموعة مؤلفين، الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ج2، 2017)، [د.ص].

سياسي باسم "حركة المجتمع الإسلامي (حماس)"[1] في التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر 1990، وفي عام 1997 اضطرت الحركة إلى إزالة صفة الإسلامي من اسمها لتصبح حركة مجتمع السلم (حمس) بمقتضى القانون الخاص بالأحزاب السياسية من دستور 1996. والذي تحظر "استخدام الثوابت الوطنية لأغراض سياسية".[2]

تولت مجلة "الإرشاد"، الناطقة باسم "حماس"، الدعوة إلى إسلام أكثر اعتدالاً وانفتاحاً. كما شدّدت على حقوق الإنسان، وأيّدت عمل المرأة، ودعت إلى احترام الديمقراطية، وإلى قيام دولة إسلامية على مراحل، قوامها الحوار الهادئ البنّاء مع نبذ العنف المسلح والإرهاب السياسي أو الديني.[3]

انتهجت حركة المجتمع الإسلامي منذ تأسيسها سياسة المهادنة والمشاركة في العملية السياسية، فقد حاول الشيخ نحناح أن يقدّم صورة مغايرة لحركته لتكون بديلة عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي وجدت فيها الحركة منافسة لها إسلامياً في الساحة الجزائرية. حيث يرى الرجل الأول للحركة أن: "المشاركة السياسية لا تعتبر عملاً ضد الأفكار والثوابت التي أنشأت من أجلها، ولكنها هو عمل نابع عن قناعات في إطار حسابات سياسية وأخرى استراتيجية، وأحسن السبل المتاحة والكفيلة بتحقيق هذه المصلحة هو سبيل المشاركة السياسية لا يعترض على الثوابت والموروث الثقافي والحضاري.. ولم يكن اختيار هذا المنهج تكتيكيا قائما على رؤية آنية أو حسابات مرحلية لكنه نابع عن قناعات مبدئية ثابتة".[4]

---

[1] مركز الدراسات والأبحاث، **مرجع سبق ذكره**، 20.

[2] عبد العظيم باهر، الإخوان المسلمون في الجزائر.. ومحاولة العودة إلى المشهد السياسي، **بوابة الحركات الإسلامية**، 2021/01/27، <https://bit.ly/3A343Th>.

[3] مركز الدراسات والأبحاث، **مرجع سبق ذكره**، 22.

[4] محفوظ نحناح، **الجزائر المنشودة، المعادلة المفقودة: الإسلام، الوطنية، الديمقراطية** (الجزائر: دار الجمعة للإعلام والنشر، 1999)، 64.

وبذلك انتقلت الحركة من المعارضة المطلقة إلى رفض سياسة المواجهة ومبدأ الكرسي الشاغر، واختارت المشاركة السياسية في كل الاستحقاقات الانتخابية منذ بدايتها. لتصبح بعد ذلك أكبر حزب إسلامي ممثل في البرلمان بعد حظر وحل حزب جبهة الإنقاذ.

3. الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS)

تعتبر الجبهة الإسلامية للإنقاذ من طلائع الأحزاب التي تم الإعلان عنها بعد أسابيع قليلة من تبني التعددية السياسية، فقد تم تأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 18 شباط/ فبراير 1989 باقتراح من الشيخ الهاشمي سحنوني وموافقة كل من علي بن حاج،[1] وعباسي مدني. في حين تم الإعلان رسمياً عن تأسيس الجبهة بمسجد ابن باديس، القبة (الجزائر العاصمة) في أذار/ مارس 1989. وقد ألقى الشيخ عبد الباقي صحراوي كلمة أعلن من خلالها عن تأسيس الجبهة، وقال كلمته الشهيرة: **"إننا نؤسس الجبهة الإسلامية للإنقاذ، هذه الجبهة التي لا تركع إلاّ لله".**[2]

جمعت الجبهة تيارات إسلامية عدّة، بعضها كان موجوداً بالفعل في الساحة منذ فترة طويلة وإن لم يكن يمارس نشاطا علنيًّا بسبب احتكار جبهة التحرير الوطني النشاطات السياسية كافة في البلاد. فقد ضمّت الجبهة في صفوفها قاعدة شعبية قوية تضم أساساً التيار السلفي والجهادي، كما ساهمت تيارات أخرى ساهمت -بطريقة أو بأخرى وفي فترات مختلفة- في تكوين الحزب، مثل الإخوان المسلمين، بصيغته المحلية، ممثلة بجماعة الجزأرة، وجزء من جماعة الشرق الجزائري، وعلى عكس التيار المحلي للإخوان، فإن التيار

---

[1] **علي بن حاج:** ولد في تونس عام 1956م، ثم استشهد والداه في الثورة ضد الاستعمار الفرنسي. درس العربية ودرَّسها، وشارك في الدعوة الإسلامية منذ السبعينات. سجن مدة خمس سنوات 1983-1987 بتهمة المشاركة، وتأييد حركة مصطفى بويعلي الإرهابية. تأثّر بعلماء من الجزائر ومنهم عبد اللطيف سلطاني وأحمد سحنون وكذلك درس كتابات الشيخ حسن البنا وسيد قطب وعبد القادر عودة وغيرهم. انتمى إلى التيار السلفي، ولذلك لم يتحمس للثورة الإيرانية، وانتقد كتابات الخميني، واعتبر تشيع بعض الجزائريين خطراً على الدعوة الإسلامية يجب التصدي له. انتخب نائباً للرئيس في الجبهة الإسلامية للإنقاذ واعتقل بعد المظاهرات التي قامت في الجزائر سنة 1988م. ثم أطلق سراحه ثم اعتقل مرة أخرى بعد الإضراب العام الذي دعت إليه الجبهة.

[2] كميل الطويل، **مرجع سبق ذكره**، 18-19.

العالمي للإخوان في الجزائر، ممثلاً بالشيخ محفوظ نحناح والشيخ الراحل محمد بوسليماني، لم يشارك في تأسيس جبهة الإنقاذ.[1]

فقد عكس هذا التنوّع اختلافاً فكرياً كبيراً بين تيارات الجبهة، فعلى الرغم من الهدف المشترك الذي يجمع تلك التيارات والمتمثل في إقامة دولة إسلامية، إلاّ أن اختلاف الأسس التربوية والرؤى السياسية ومناهج التغيير التي يؤمن بها كل تيار أفرز تناقضات داخل الجبهة، تجلّت في اختلاف الخطاب السياسي على المستوى القيادي للجبهة.[2] ولا شك أن الحديث عن التيارات التي تكونت منها الجبهة الإسلامية، سيساهم لاحقاً في فهم أسباب تفككيها بعد انتقالها إلى العمل السري.

وتأسيساً على ذلك، لم يكن إنشاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ محل ترحيب واسع وسط الإسلاميين، ذلك أن هذه الساحة كانت محتكرة -وإن في شكل غير رسمي- من قيادات إسلامية تعتبر أنها أحق وأجدر في إدارة شؤون الإسلاميين الجزائريين من قادة الجبهة الإسلامية. فالشيخ محفوظ نحناح والشيخ محمد بوسليماني مثلاً التيار العالمي للإخوان المسلمين لفترة طويلة، كذلك فإن الشيخ محمد السعيد كان يشرف بدوره على تيار آخر ناشط منذ السبعينات هو تيار الجزأرة المحسوب عن الإخوان المسلمين المحليين،[3] أما في شرق الجزائر فكان هناك تيار إخواني محلي آخر يشرف عليه الشيخ عبد الله جاب الله، وقد

---

[1] **المرجع نفسه**، 13.

[2] إبراهيم البيومي غانم، **الحركة الإسلامية في الجزائر وأزمة الديمقراطية، دراسة ملف وثائقي تاريخي** (القاهرة: امة برس، 1992)، 29.

[3] اختلف قياديو "الجزأرة" في مسألة المشاركة السياسية العلنية عموماً، فقد أبدى التيار المتحفظ عن المشاركة شكوكاً في نيات النخب الحاكمة، فقد اعتبروا أن التعددية السياسية هي مجرد أداة من السلطة لكشف معارضيها وعزلهم بعد أن التزموا السرية منذ الاستقلال. لذلك طالبت "الجزأرة" بتأجيل الإعلان عن إنشاء الجبهة الإسلامية، قصد فتح باب تشاور أوسع مع قادة السيارات الإسلامية المتعددة في الجزائر. وهو ما رفضته قيادات الجبهة. وذلك ما أثر إجمالاً في بداية النشاط السياسي العلني للجزارة.

لا بد من الإشارة في هذا الإطار إلى أن الخلاف بين التيار السلفي والجزأرة يعود إلى ما قبل تأسيس الإنقاذ، وتحديدا إلى صدامات تشرين الأول/ أكتوبر 1988، في وقت قاد السلفيون، وعلى رأسهم علي بن حاج، مسيرات حاشدة في شوارع العاصمة الجزائرية، دعا قادة الجزأرة وعلى راسهم سحنون، إلى وقف التظاهرات واعتبروها أعمال الشغب.

وجدت هذه القيادات جميعها نفسها مستبعدة في مواجهة ناشطين إسلاميين جدد مُصّرين على تأسيس حزب جديد مستقل يستوعب مختلف التيارات الإسلامية.[1]

وفي معرض حديثه عن تأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ، يحدد عباسي مدني سياقات الجبهة وامتدادها فيقول:

> **"...إن مولد الجبهة الإسلامية للإنقاذ حدث يستمدّ جذوره من تاريخ البلد، كيف؟ إن جبهة التحرير الوطني كانت بعد 1954 [...] جبهةُ مرحلة تاريخية بدأت مع الحرب ضد الاستعمار وانتهت مع الحرية والاستقلال بأوسع معانيهما [...] وما بقي واجباً تحقيقه منذ ذلك التاريخ هو بناء دولة حرة ومستقلة على أساس مبادئ إسلامية، مثل مبدأ تشرين الثاني/ نوفمبر. لقد انحرفت الجبهة عن مشروعها التاريخي نحو مشروع سياسي مرتبط بالسلطة ذاتها. والدليل على ذلك، الوثائق التي تؤكد هذا الانحراف، مثل ميثاق طرابلس، الذي يناقض نوفمبر، وميثاق الجزائر في عهد بن بلّة، وميثاق بومدين، وأخيرا ميثاق عهد بن جديد. ليس لهذه الوثائق صدقيّة بالنسبة إلى مُثُل نوفمبر التي تشكّل أسطع صفحات هذه الأمة. إن نقض التاريخ والمبادئ هو الذي أوقعنا في خُطلِ عبادة الشخصية وفي سُبُل التخبّط [...] إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تريد إنقاذ مكاسب نوفمبر التي ضاعت [...]".[2]**

من جهته يرى القيادي البارز في الجبهة، الشيخ بن عزوز زبدة، أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ جاءت لتصحيح الوضع الأخلاقي، حيث يقول: **"لقد رأينا الانحرافات الأخلاقية التي لا علاقة لها بالدين ولا بتقاليد الجزائري [...] إن معركة جبهتنا وميدانها هو مكافحة الفساد والشرور، وكذلك السعي لبناء مجتمع إسلامي لا يساوم على مبادئه الأساسية ولا على مصالحه المادية والروحية".[3]**

---

[1] كميل الطويل، **مرجع سبق ذكره**، 19.

[2] إلياس بوكراع، **مرجع سبق ذكره**، 120.

[3] **المرجع نفسه**، 120-121.

وفي المورد نفسه، يعلن علي بن حاج: "لو طبّقت السلطة الإسلام واحترمت سيادة هذا الشعب، لكُنّا خدامها، إلاّ أن ما يجري يناقض ذلك، ولهذا السبب جرى إنشاء الجبهة للدفاع عن الإسلام وبناء مصالح هذه "الأمة" في إطار الإسلام".[1]

بعد ذلك بسنة، وفي مقابلة مع الدورية الأسبوعية "المسار المغاربي"، خلال عدد 26 آذار/ مارس 1990، وصف عباسي مدني الجبهة الإسلامية للإنقاذ، على النحو التالي:

> **"هي جبهة لأنها تجابه؛ ولأنها تضم مجموعة واسعة المجالات؛ فهي جبهة الشعب الجزائري بطبقاته كافة على اتّساع إقليمه، وهي منفتحة على مختلف النزعات والأفكار التي تحقق من خلال ثراء تنوّعه وحدة متماسكة.. إنها وحدة المصالح والمواقف والاتفاق... هي وحدة المصير المشترك [...] وهي "إسلامية" التسمية، لأنها ذات مضمون ومنهاج ووظيفة تاريخية إسلامية، فالإسلام هدف نتخذه نموذجاً للتغيير والإصلاح، وننهل منه علة وجودنا [...] أما الإنقاذ فهو متمثل في الوظيفة الربانية، بوصفها إنقاذاً للإيمان، الإنقاذ الذي يقود إلى الصراط المستقيم ويمنع الضلال؛ كما هو متمثّل في الوظيفة التاريخية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والحضارية، إنه الإنقاذ للجميع".[2]**

بناءً على ذلك، يبدو جلياً التوجّه السياسي والديني المزدوج للحزب، فهو يحمل في ثناياه خلط منهجي عميق وراسخ بين كيان الحزب وكيان الإسلام نفسه؛ فوفق منطق أن

---

[1] الهيئة الإعلامية للشيخ علي بن حاج، "درس للشيخ علي بن حاج بمسجد السنة 1990"، دفع الفرية عن الدعوة السلفية، اليوتوب، 2012/09/23، 1:27:17، http://shorturl.at/fJLZ0.

[2] *"C'est un "front", parce qu'il affronte; et parce qu'il a un large éventail d'actions et de domaines; c'est le front du peuple algérien avec toutes ses couches, et sur son vaste territoire. Il est ouvert à la variété de tendances et d'idées qui réalisent à travers la richesse de la diversité une unité cohérente...; l'unité des intérêts, des positions et de l'accord... C'est l'unité du destin commun [...] Il est "islamique" d'appellation, parce qu'il a un contenu, une méthode, une fonction historique islamiques. L'islam est un but auquel nous empruntons un modèle de changement et de réforme, et où nous puisons notre raison d'être et les raisons de la continuité de notre être, l'être de la meilleure des nations. [...] Quant au "salut", il est représenté par la fonction apostolique, en tant que salut de la foi, celui qui mène à la voie droite et empêche l'erreur; et par la fonction historique, économique, sociale, culturelle et civilisationnelle. C'est le salut de tous pour être tout".*

Mustafa Al-Ahnaf, Bernard Botiveau, Franck Frégosi, *L'Algérie par ses islamistes* (Algiers: Karthala Editions, 1991), 31.

"الإنقاذ الذي يقود إلى الصراط المستقيم ويمنع الظلال"، فهو يمثّل بذلك رسالة دينية وإلهية واحدة بحتة والحامل الوحيد لها، ما يجعل كل معارض أو مخالف للجبهة، معارضاً ومخالفاً للإسلام. كما يرى قادة الجبهة أن الإنقاذ هي الوريث الشرعي والوحيد لمقاصد الثورة الجزائرية، وعليه، فهو يقدّم نفسه على أنه سبيل الأمة الوحيد للخلاص. ويستند في طرحه هذا على أسبقيته في التأسيس، وكذلك على القاعدة الشعبية الكبيرة التي اكتسبها في ظرف وجيز.

في حين، يتضح جلياً التوجّه العدواني لقادة الجبهة -على الأقل تيار منها- ورفضها أي شكل من أشكال الاختلاف في الخطبة التي ألقاها علي بن حاج يوم 5 أبريل 1991 بتيبازة (الجزائر العاصمة)، حيث قال: "أنا لا أحترم القوانين ولا الأحزاب التي لا ترجع إلى القرآن والسنة، إنني أدوسها تحت قدمي. على هذه الأحزاب أن تغادر البلد، ولابد من قمعها". في الوقت ذاته منع علي بن حاج الاستقالة من الجبهة مشبّهاً إياها بالردة، والتي جزاؤها القتل. ويضيف في السياق ذاته: **"سنقضي عليهم بالكلام الحق... نحن لا نقلل من قيمة السلاح هنا، غير أن سلطة الفاسقين والكافرين لا تستحق الموت بالرصاص؛ في أثناء حرب التحرير، كان يجري ذبح الخونة، ولم يطلق عليهم الرصاص".**[1]

1.3 التيارات المشكلة للجبهة الإسلامية للإنقاذ

من غير الممكن التكلم عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعيداً عن الحركة الإسلامية الجزائرية ككل، باعتبار أن الجبهة كانت جزءاً لا يتجزأ من هذه الحركة الشاملة قبل أن تميز نفسها، وتتميز عنها فيما بعد. ولعل أبرز ما يميّز الجبهة الإسلامية للإنقاذ أنها في حد ذاتها مزيج من التفاعلات المتباينة، تتداخل فيها تيارات إسلامية عدة ذات اختلافات فكرية معتبرة. غير أن هذا الاختلاف في لغة الخطاب المعتمد، لم يمنعها من التوحّد تحت برنامج واحد، وضد خصم سياسي واحد. يمكن حصر هذه الجماعات في أربع تيارات رئيسية:

---

[1] إلياس بوكراع، **مرجع سبق ذكره**، 123.

أ. التيار الإصلاحي

يمثله الدكتور عباسي مدني ورفاقه. يهدف هذا التيار إلى إحداث ثورة إسلامية غير عنيفة، من خلال الاعتماد على استراتيجيات النضال السياسي الجماهيري، في صورة الإضرابات والعصيان المدني. يعتبر هذا التيار امتداداً "لجمعية العلماء" و"جمعية القيم" و"جمعية جند الله". في حين أن يستمد منهجه في الحراك من "حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية" التي كان عضواً بها خلال فترة الاستعمار، والتي تعتمد في استراتيجياتها هي الأخرى على الحركة الثورية ذات الطابع الشّعبي. كما كانت تضم في صفوفها اتجاهات متعدّدة من الاشتراكية، إلى القومية العربية، إلى الإسلامية الإصلاحية.

ب. التيار السلفي المتشدد

يمثله علي بن حاج، يعرف كذلك بالمثالية الثورية، إذ إن تكوين علي بن حاج تكوين فقهي بالدرجة الأولى، ويعتبر نفسه "رجل شريعة"، وليس "رجل سياسة"؛ لذا تنقصه الدراسة العلمية للتطور التاريخي؛ ذلك أن نقاءه الثوري مشبع بالدرجة الأولى بقراءة نصية ومثالية للتاريخ العربي الإسلامي من الزاوية الطوباوية، لا من الزاوية الموضوعية، ومشبع أيضاً بزخم الحلم الجماهيري الطوباوي الراسخ في الخيال الاجتماعي، الذي يعني لديه شعار "الإسلام هو الحل" و"الدولة الإسلامية" عدالة اجتماعية مطلقة، وقيم اجتماعية خالية من القهر والظلم والاستغلال. واكتسب الشاب علي بن حاج والذي كان دون الثلاثين من عمره وقتها- مكانة خاصة في نفوس الجزائريين، بشكل عام؛ كونه يتقن اللّغة العربية الفصحى، ولا يتحدث إلا بها. إن التيار الثاني تيار شمولي وراديكالي لا يخشى المواجهة الصريحة مع الدولة .

ج. تيار "الجزأرة"

يختلف تيار "الجزأرة" عن غيره من التيارات الأخرى داخل جبهة الإنقاذ، فقد ظل نشاطهم وطبيعة تنظيمهم محاطاً بالغموض والسرية التامة خوفاً من اختراق السلطة للتنظيم. والجدير بالذكر أن تيار "الجزأرة" ممثلاً في الشيخ محمد السعيد قد لقي معارضة ورفضاً شديدين في بداية المشوار (خصوصًا من أنصار الشيخ بن حاج)، ويعود ذلك إلى

معارضة "الجزأرة" فكرة إنشاء الجبهة في البداية، ومطالبتها بضرورة الترّيث وعدم الاستعجال، محذراً من تحوّل هذا الحزب من "جبهة إنقاذ إلى جبهة إنقاض"، في إشارة منه إلى استخدام الجبهة كأداة لتقسيم الحركة الإسلامية الجزائرية وتفتيتها.

د. التيار الجهادي المتطرف

إلى جانب هذه التيارات، تضم الجبهة في صفوفها جماعة من "الحرس الإسلامي" المتكون من قدماء حركة مصطفى بويعلي (علي بن حاج، الهاشمي سحنوني)، بالإضافة إلى جماعة من "الأفغان الجزائريين" (قمر الدين كربان، السعيد مخلوفي).

بالإضافة إلى الجناح العسكري (الجيش الإسلامي للإنقاذ) الذي تشكل بعد حملات الاعتقال. إذ تضم في صفوفها جماعة من "الحرس الإسلامي" المتكون من قدماء حركة مصطفى بويعلى (علي بن حاج، الهاشمي سحنوني)، بالإضافة إلى جماعة من "الأفغان الجزائريين" (قمر الدين كربان، السعيد مخلوفي).

بالإضافة إلى هذه التيارات، تتميّز الجبهة بتعدّد وتنوّع أطر مرجعتيها الفكرية والإيديولوجية، إذ تشمل الفكر السلفي الأصولي لابن تيمية ومحمد عبد الوهاب، والفكر السّلفي الإصلاحي لجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، وصولاً إلى الفكر السّلفي الإصلاحي الجزائري الذي يمثله عبد الحميد بن باديس ومالك بن نبي، وفكر الإخوان المسلمين بداية من حسن البنا وصولاً إلى سيد قطب، فضلاً عن أفكار المنظر الإسلامي الباكستاني أبو الأعلى المودودي، وأفكار الحركات الجهادية التي وجدت طريقها إلى المغرب العربي خاصة منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية.[1]

[1] عماري ابراهيم، جزار مصطفى، الحركة الإسلامية في الجزائر بين الصعود والأفول، **مجلة أكاديميا**، 4:4 (2016): 365-366.

تجدر الإشارة إلى أن ثلث عدد أعضاء مؤسسي الجبهة الإسلامية للإنقاذ[1] ينتمون إلى تيار "الجزأرة"، مما يعطيهم القوة في فرض استراتيجيتهم على قرارات الحزب، وتضم القائمة كل من إبراهيمي مختار، عيساني عثمان، عبد الرزاق رجام، معريش محمد العربي وحموش عبد الله. في حين أن ثلاث أعضاء آخرين تابعين للحركة الإخوانية: وهم مراني أحمد، علي جدي، وزبدة بن عزوز، وواحد من بقايا الحركة الإسلامية المسلحة التي كان يتزعمها مصطفي بويعلي، وهو سعيد مخلوفي محرر وثيقة العصيان المدني، وأمير الحركة الإسلامية المسلحة مع شبوطي.

2.3. الهيكل التنظيمي لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ

يتخذ الهيكل التنظيمي للجبهة شكل بناء هرمي، يأتي على رأسه **المكتب التنفيذي،** وهو السلطة التنفيذية التي تتابع الشؤون السياسية وتدير السلطة والقوى السياسية الاخرى، ولا يزيد عدد أعضائه عن عشرة يرأسهم الشيخ عباسي مدني، رئيس الجبهة.

في حين أن **مجلس الشورى،** فهو الهيئة القيادية العليا للجبهة ويتولى رسم الخط العام لسياساتها، ووضع برنامج العمل لتلك السياسات. يتألف المجلس من خمسة وثلاثون (35) عضو،[2] تم اختيارهم على أساس الولاء، والشرعية التاريخية في الحركة الإسلامية إبان عهد السرية. والمُلاحظ أن التيار المسيطر على مجلس الشورى هو التيار الجهادي والمتشدد، يتصدره بقايا الحركة الإسلامية المسلحة التي قادها بويعلي، وكذلك المشاركين في الحرب في

---

[1] تم تأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ من قبل 15 عضو وردت أسماؤهم رسمياً عند طلب الترخيص: أسماؤهم كالتالي: عباسي مدني (الرئيس)، زبدة بن عزوز (نائب الرئيس)، مخلوفي السعيد (الأمين العام)، حموش عبد الله (الأمين العام المساعد)، عاشور ريحي (أمين الصندوق)، البراهيمي مختار (أمين الصندوق المساعد)، قمازي كمال (أمين الصندوق المساعد)، بن حاج علي (عضو)، معريش محمد العربي (عضو)، مراني أحمد (عضو)، رجام عبد الرزاق (عضو)، يحي بوكليخة (عضو)، جدي علي (عضو)، عيساني عثمان (عضو)، الضاوي حسن (عضو).

[2] يتألف **مجلس الشورى من 35 عضو،** أسماؤهم كالتالي: عباسي مدني، علي بن حاج، علي جدي، عبد القادر حشاني، عبد القادر عمر، سعيد قشي، عبد الرزاق رجام، عبد القادر بوخمخم، عثمان عيساني، يحي بوكليخة، عبد الحق ديب، قادة بن يوسف، قمر الدين خربان، نور الدين بن قلوب، محمد العربي معريش، بن عزوز زبدة، كمال بوخضرة، محمد كرار، سعيد مخلوفي، نورالدين شيقارة، أحمد مراني، بشير فقيه، سهلي بن قدور، ميلود بلجيلالي، بن عمر لعريبي، مختار براهيمي، عبد الله حموش، قاسم تاجوري، عاشور ريحي، عبد المجيد بن نعيمة، عبد الباقي صحراوي، حسان الضاوي، محمد الشنقيطي، عثمان أمقران (إستقال)، وحيد فريد (إستقال). أنظر: أحمد مراني، **الفتنة، شهادة أحمد مراني عضو مؤسس، الجبهة الإسلامية للإنقاذ** (الجزائر: المراني، 1999)، 3

أفغانستان.[1] فكان من المهام الموكلة لهذا المجلس، المهمة التمثيلية، فهو يحتوي على وسائل دعائية لكسب الرأي العام، كما له الحق في إصدار الأحكام والتوصيات، وسحب الثقة من رئيس الحزب. إلاّ أن هذا المجلس كان يسير بطريقة يشوبها الكثير من الغموض، فتركيبة المجلس وقراراته لم تكن علنية".[2]

فهذا المجلس ينبثق من المؤتمر الوطني، الذي يعد أعلى هيئة لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ويفترض أن ينعقد بشكل رسمي وعادي كل ثلاث سنوات، إلاّ أن ذلك لم يحدث قط. حيث كان للمكتب التنفيذي الوطني حرية التصرف. إلى جانب ذلك، تم إنشاء مجالس شورى ومكاتب تنفيذية على مستوى البلديات والولايات، بالإضافة إلى عدد كبير من اللّجان الفنية المُختصّة بالشؤون المالية والإدارية والإعلامية وغيرها. أمّا العلاقة التي تربط الهياكل التنفيذية فقد قسمت إلى لجان مُحدّدة على النّحو الآتي:[3]

- **لجنة الإعلام والسياسة**: برئاسة عباسي مدني.
- **لجنة الدعوة والإرشاد**: برئاسة على بن حاج.
- **لجنة الشؤون الاجتماعية**: برئاسة أحمد مراني.
- **لجنة التنظيم والتنسيق**: برئاسة سعيد قشي.
- **لجنة التخطيط والبرمجة**: برئاسة يحي بوكليخة.

وقد وجدت هذه اللّجان ضالتها من خلال إنشاء أو إعادة توظيف مؤسساتها التي تعمل بالتوازي مع مؤسسات الدولة ونخص بالذكر المسجد والشارع، والنقابة، والشرطة الإسلامية.

---

[1] يمكن عد الأعضاء العائدين من أفغانستان على النحو الآتي: محمد كزار، سعيد قشي، سعيد مخلوفي، سهلي بن قدور، بشير فقيه، عبد الحق ديب، عاشور ريحي، يحي بوكليخة، وقر الدين خربان.

[2] *"L'organisation du parti était pyramide. Le Madjalis al choura, instance collégiale de consultation et de délibération, théoriquement au moins, élaborait les dicisions.la composition de ce conseil n'a jamais été rendu publique".*

Ignace Leverrier, "Le Front islamique du salut entre la hâte et la patience", Dans: Gilles Kepel (dir.), *Les politiques de dieu* (Paris: Éditions le Seuil, 1993), 54.

[3] أحمد مراني، **مرجع سبق ذكره**، 40.

المبحث الثاني: صراع المعايير وآليات التأثير بين الدولة والمجتمع بعد إقرار التعددية السياسية

تعددت التنظيمات الاجتماعية التي أفرزها إقرار الانفتاح السياسي في الجزائر وتنوعت بين تيارات وطنية، علمانية ودينية، إلاّ أن الميزة المشتركة بين جميعها هي الرغبة في فرض هيمنتها ومنطقها على باقي الأطراف المجتمعية، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الآليات والاستراتيجيات التي تستهدف بشكل مباشر صياغة معايير المجتمع وضبط تحركاته بما يتماشى وأهداف هذا التنظيم. وبناءً على حجم التأثير والتغلغل داخل مفاصل المجتمع، سيتناول هذا المبحث أبرز تنظيمين شهدتهما الجزائر في تلك الفترة؛ تنظيم الدولة مُمثّلاً في حزب جبهة التحرير الوطني، وأكبر تنظيم اجتماعي أفرزته التعددية السياسية، وهو الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

المطلب الأول: استراتيجيات وآليات النظام السياسي الجزائري

حرصت النخب الحاكمة في الجزائر بعد إقرار التعددية السياسية على بسط سطوتها المتجذرة منذ الاستقلال على المجتمع. ففي عهد الأحادية الحزبية، اعتمدت السلطة السياسية على فكرة الأيديولوجية الواحدة، ومركز صناعة القرار الواحد لتحقيق هيمنتها بالاعتماد على مجموعة من الاستراتيجيات تقوم أساساً على الشرعية الثورية والهدف المشترك، غير أن الانفتاح الديمقراطي لغى بعضاً من هذه الاستراتيجيات، وأجبر البعض الآخر على التأقلم والتحيّن، فهي بشكلها ذلك لم تكن تصلح لمراقبة المجتمع أو لفرض مبادئها. فيما يلي مجموعة الاستراتيجيات الأساسية التي اعتمدها النخب الحاكمة مُمثلةً في جبهة التحرير الوطني في مواجهة باقي الفواعل المجتمعية، وعلى وجه الخصوص، الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

1. الزبونية السياسية:

من السهل بما كان ربط الزبونية السياسية في الجزائر بازدهار الاقتصاد الريعي خلال مرحلة السبعينيات من القرن الماضي وصولاً إلى يومنا هذا، غير أن المُلاحظ أن هذه الظاهرة هي سابقة تاريخياً لنشوء الدولة الوطنية في حد ذاتها، في حين أن هذا السلوك قد تدعمت

ركائزه بشكل أكبر بعد نشوء الدولة الوطنية وانحراف المشروع التحديثي نحو الشعبوية والباترمونيالية، وذلك من خلال حالة الإشباع التي وفّرتها الدولة لمطالب التشغيل، وتوفير السكن، والتعليم المجاني، وسياسة التحويلات الاجتماعية، التي كانت تستهدف المحافظة على القدرة الشرائية، وشراء السلم الاجتماعي، بما يضمن للنخب الحاكمة السلطة المطلقة بصفتها الموجهة والمنظمة لكل أشكال العلاقات المحلية.

إن البحث في جذور الزبونية السياسية في الجزائر، يستلزم دراسة المسار الذي تشكلت فيه الحركة الوطنية، وتحديدًا في النشأة التاريخية لحزب جبهة التحرير الوطني؛ فإذا ما اعتبرنا أن "زبونية ما بعد الاستقلال" تستهدف ضمان إعادة إنتاج النظام القائم، فإن "زبونية ما قبل الاستقلال" كانت بمثابة الآلية الأساسية التي تحرّك بها الحزب، سياسياً وعسكرياً، فتوزيع السلطة ومواردها كانت دائماً تتم عبر آليات العروشية والجهوية، حيث كانت عملية التعيينات والترقيات في المناصب العسكرية والسياسية تطغى عليها الممارسات الزبونية، والعلاقات القرابية والجهوية والعروشية. حيث كتب محمد حربي في الموضوع قائلاً:

> **"تميز جيش التحرير الوطني بميزتين أساسيتين: أهمية العلاقات الشخصية وأولية المسارات غير الرسمية. لقد شهدنا نشوء شبكات على قواعد عصبوية، عائلية وجهوية (...) لقد تشكلت شبكات زبونية انطلاقا من أعلى هرم السلطة حول القيادات العليا في الحزب والجيش (...) إن استراتيجيات السلطة الزبونية تمثلت في منع تطور كل أشكال التضامن الأفقي حتى وإن كان ذلك بتفتيت القوى الاجتماعية. لقد شهدنا استزلام فئات اجتماعية بأكملها من خلال استقطاب قادتها وممثليها على غرار الفئات العمالية، مقابل تبادل بعض المزايا والمصالح وتوزيع الموارد التي يمكن الاستغناء عنها متى استدعى الأمر ذلك (...)".[1]**

إن الآليات التي كان يعتمدها حزب جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني خلال حرب التحرير (الجهوية، العروشية، القرابية..) كان لها تأثير قوي على نمط إدارة المؤسسات السياسية بعد الاستقلال، فهي شكّلت امتداداً له ولو بأدوات جديدة. من الملاحظ أن حدّة الزبونية والاستقطاب الجهوي قد ازدادت بشكل أكبر بعد نشأة الدولة الوطنية؛ فزوال مبرر

---

(1) Mohamed Harbi, Clientélisme et clanisme, aperçu historique, *NAQD*, n°19-20 (2004): 13-17.

الوحدة الظرفية المُتعلقة بمواجهة الاستعمار والتنافس على السلطة كان مُصوّغا لتوزيع الموارد والامتيازات بطريقة تعسفية.

فقد عمدت السلطات المتعاقبة باسم الشرعية التاريخية إلى بعث فئات مصلحية والتقنين لها "**مع الحرص على تحديد الإطار وطرق العمل التي تتماشى وأهداف النظام**"،[1] حيث يتم توزيع هذه الامتيازات بشكل زبوني على المعارضين للخيار الاشتراكي، سمح لها ذلك بإسكات الكثير من الأصوات المعارضة واستمالة بعضها إلى صفوف النظام. فعلى مدار سنوات الاستقلال، كانت العقارات التي تركها المعمرون، والمناصب السياسية، وتراخيص استغلال الأراضي يتم منحها وتوزيعها بطريقة شعبوية مُمنهجة تستهدف تحييد الجماعات الفاعلة وضبطها اجتماعياً.

غير أن سهولة توزيع الريوع من قبل النخب الحاكمة خلال فترة الاشتراكية باتت صعبة منذ إقرار التعددية في سنة 1989، ففي ظل انهيار أسعار النفط وتراجع الشرعية الثورية في المخيال الاجتماعي لجيل الثمانينات، احتاجت السلطة الفعلية إلى نسج شبكات زبونية جديدة يعتمد عليها في إعادة إنتاج النظام لنفسه.

2. ربط المجتمع الاقتصادي بالسياسي

إن الشرط الرئيسي الأول لبناء مجتمع مدني فعّال هو استقلالية المجتمع الاقتصادي عن المجتمع السياسي، وما ينتجه ذلك من تحولات عميقة في العلاقة الدولة بالمجتمع بيد أن هذا الشرط لم يتحقق في الجزائر خلال السنوات التي أعقبت الانفتاح السياسي، فالجزائر من الدول القلائل في العالم التي لم يرافق اقتصادها عمليات التحول التي مسّت الشق السياسي. ويعود رفض السلطة الفعلية في الجزائر اعتماد الاقتصاد اللّيبرالي الحقيقي والاكتفاء بتطبيقه شكلاً فقط إلى رغبتها في المحافظة على هيمنتها، ورقابتها اللّصيقة على أنماط توزيع الريوع. فتحرير الأسواق واعتماد نظام العرض والطلب، سيصعب على النخب الحاكمة عملية التحكم في قوى السوق. وعليه، فإن جملة القوانين والضوابط السياسية التي يتم

---

[1] محمد عبد الباقي الهرماسي، **مرجع سبق ذكره**، 99.

فرضها، هي الأداة الأساسية للنظام لمراقبة الاقتصاد ومنعه من التحرر من طابعه الريعي، وهو ما يضمن تلقائيًا مراقبة المجتمع بكل مكوناته وتنظيماته، واخضاعه عبر أدوات العنف المادي المشروع المتمثلة في القوات النظامية.

لقد بيّن لهواري عدي في كثير من مؤلفاته،[1] بأن الممارسات الاقتصادية للدولة الجزائرية بعد الاستقلال لم تكن وظيفتها اقتصادية في الحقيقة (خلق الثروة والقيمة المضافة)، بقدر ما كانت سياسيةً تتمثل في شراء السلم الاجتماعي، وكسب الحلفاء داخل المجتمع، وترسيخ الشبكات الزبونية المُنتشرة على المستويات الإدارية كافة. وهو ما يؤدي في حالات كثيرة إلى شل المؤسسات الإنتاجية، وإفلاسها. ولتفادي غلقها، فإن السلطة السياسية تلجأ إلى عملية التطهير المالي بشكل دوري من خلال منحها "قروض" بنكية، ستمسح مستقبلاً ولن يتم استردادها.[2]

إن استغلال رجال الإدارة والمسؤولين المتنفذين مناصبهم ومواقعهم وعلاقاتهم داخل جهاز الدولة لجمع ثروات هائلة، سواء عن طريق تحويل المال العام إلى حساباتهم الشخصية، أو من خلال احتكار نشاطات في بعض القطاعات، وهو ما خلق طبقة جديدة من رحم المركزية الإدارية في التسيير، تسمى بـ"البرجوازية الوطنية" التي تستغل علاقاتها الشخصية داخل الإدارة، بالإضافة إلى الاستثمارات العمومية الضخمة، وسياسية الأسعار المدعمة، وأنماط توزيع الريع داخل المجتمع، قصد تحقيق ربحها من داخل الدولة نفسها دون أي استثمار حقيقي. حيث يصفه الخبير الاقتصادي عبد الرحمان مبتول بأن: "**القطاع**

---

[1] Lahouari Addi, *L'impasse du populisme*: *l'Algérie, collectivité politique et état en construction* (Alger: Entreprise nationale du livre, 1990); Lahouari Addi, Néo-patrimonialisme et économie en Algérie, In: M. Camau, *Changement politique au Maghreb* (Paris: Éditions du Centre National de la Recherche Scientifique, 1991).

[2] لا تزال الدولة إلى اليوم تعتمد مثل هذه الممارسات. فقبل الانتخابات الرئاسية لسنة 2009، والتي ترشح فيها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة ثالثة، بعد تغيير عاجل للدستور، قام وقبل أيام من بدأ الحملة الانتخابية، بمسح ديون الفلاحين الجزائريين والمقدرة بـ 41 مليار دينار. كما تم العفو عن الشباب الذين تحصلوا على قروض الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ). كما قامت سنة 2013، وفي خضم التوترات التي عرفها الجنوب الجزائري بمنح قروض بنكية دون فوائد للشباب يعتقد الكثير أنها ستحذف مستقبلاً هي الأخرى.

الخاص ظهر تحت ظل الدولة في سنوات الثمانينات، تحت يافطة حزب جبهة التحرير الوطني التي كانت ترى في القطاع الخاص قطاعاً مكملاً للقطاع العام."[1]

إن سوسيولوجية هذه الطبقة توضح أنها تتشكل من شخصيات تنتمي إلى جهاز الدولة نفسه، وأن معظمها كانت في مواقع المسؤولية داخل حزب جبهة التحرير الوطني، الجيش، الجمارك، الحكومة وغيرها، استغلوا مناخ الثمانينات لجمع ثروة وإنشاء شركات مناولة بأسمائهم أو أسماء أفراد من عائلاتهم، تقدم خدمات للدولة مقابل الحصول على جزء من الريع.

هذه الطبقة هي نفسها التي تم استخدامها هذه عشية إقرار الليبرالية الاقتصادية، كونها الجماعة الوحيدة القادرة على اقتحام السوق، باعتبارها المالك الوحيد لرؤوس الأموال وشبكة العلاقات داخل السلطة للحصول على القروض والتسهيلات البنكية. من جهتها، تقوم هذه الطبقة بدورها تجاه النخب الحاكمة، بحفاظها على الوضع الراهن، أو تبنيها لتغييرات تبدو عميقة للعامة، لكنها في الحقيقة شكلية، تساهم في تقديم صور مغلوطة عن الوضع الاقتصادي للبلاد.

3. اختراق المجتمع المدني وخلق مؤسسات بديلة:

إن أبرز ما لوحظ في الجزائر خلال فترة الانفتاح الديمقراطي هو التضخّم الكبير في عدد الجمعيات والمنظمات الفئوية الفعلية والوهمية، وهي الحالة التي كانت قد ابتدأت منذ سبعينيات القرن الماضي. ويرى كثير من الباحثين أن هذه الحالة، تمثل في الحقيقة أحد الاستراتيجيات التي تعتمدها النخب الحاكمة قصد ضبط المجتمع والتحكّم في الحياة السيّاسية والاجتماعية، فهي تستهدف شل تحركات التيارات المعارضة وتشتيت ريحهم. حيث بذلت الإدارات المتعاقبة على قصر المرادية جهودًا حثيثة لاختراق هذه الحركات أو التيارات -إسلاميةً كانت أو علمانية- مُستغلةً تناقضاتها الداخلية. فالهشاشة التي يعاني منها

---

(1) Omar Benderra, Les réseaux au Pouvoir, Effondrement de l'État et prédation, *Confluences Méditerranée*, n°45 (2003): 85-86.

النظام السياسي الجزائري وتخوّفه من التفكّك، أنتج حضورًا مُكثّفًا لأجهزة الدّولة "المتدخلة" في الحياة العامّة والخاصّة للمجتمع الجزائري، حيث استطاعت النخب الحاكمة إحكام قبضتها عليه وتضييق الخناق على مؤسّساته، وتوجيه نشاطاته.

كما عمل النظام الجزائري على دعم بعض القوى والجماعات على حساب أخرى، قصد كسب ولائهم وخدماتهم، مع الحفاظ في الوقت نفسه على مسافة آمنة بينها وبين هذه الجماعات أو الفئات، فحفاظ الدّولة على مسافة بين مختلف القوى الاجتماعية تجعلها تعمل بحرية أكبر، وتمكّنها من إعادة التشكيل، أو طلب الدّعم. وأمثلة ذلك كثيرة، فبعد أن عانى التيار الإسلامي مثلاً من الحظر والمطاردة في فترة الرئيس هواري بومدين، تم فسح المجال له في مرحلة الثمانينات في فترة الرئيس الشاذلي بن جديد لمواجهة المد الشيوعي اليساري داخل جبهة التحرير الوطني. لكن، وبمجرد ما إن اكتسب الإسلاميون زخماً كبيراً بعد إقرار التعددية الحزبية، تم إعادة التشكيل، من خلال دعم التيارات العلمانية على حساب الإسلامية. فبرز مثلاً حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية كحزب مناقض للجبهة الإسلامية للإنقاذ ومنافس لجبهة القوى الاشتراكية، بالإضافة على عديد من الجمعيات والنقابات المعادية للفكر الإسلامي عموماً. وبهذه الطريقة يمكن للدّولة التّضييق حتى على أقوى الجبهات الاجتماعية الفاعلة أو تحييدها وفق ما تقتضيه شروط المرحلة.

هذه الأحزاب السياسية، التي اندمج الكثير منها في مشروع السلطة رغم تناقضاها الفكرية الجذرية، سمح لأهمها بالنشاط الموازي غير المعلن وبتكوين جمعيات ونقابات وبالاستفادة من حقائب وزارية متفاوتة الأهمية في الحكومات المتعاقبة لاحقاً. وقد بات معروفًا أن معظم تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر إما مخترقة أو وهمية، جعلها ذلك مجرد امتدادٍ لأجهزة الدولة. فبفعل التسهيلات الإدارية والدعم المالي مقابل نشاطها المناسباتي، ومبايعتها للسلطة المحلية والوطنية، تكاثرت بشكل عشوائي للتجاوز عشرات الآلاف جمعية.[1]

[1] إسماعيل قيرة وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، 140.

4. توريط الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الإدارة المحلية

بعد بضعة أسابيع من نتائج انتخابات حزيران/ يونيو 1991 المفاجئة، وبعد حالة من التخبط لدى الطبقة السياسية الحاكمة، تم الإعلان عن الهزيمة عبر لسان رئيس الوزراء "مولود حمروش"، لكن ذلك لم يكن ليتم دون استراتيجية مستقبلية لقلب الوضع لصالحها، حيث حاول النظام خلال المرحلة الأولى التقليل من فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ مؤكداً أن نجاحها ينحصر على المستوى المحلي، كما حاول تحويل أرقام هذه الهزيمة إلى مكاسب ديمقراطية، بقوله: "**إن هزيمتنا شهادة على رغبتنا في الانفتاح الديمقراطي وهو الانتصار الحقيقي. لو فزنا في هذه الانتخابات لظن الجميع أنه انتصار غير قانوني**".[1]

لتمر النخب الحاكمة نحو المرحلة الثانية، والتي ترمي إلى إضعاف مصداقية الجبهة الإسلامية للإنقاذ بإفشالها في إدارتها للبلديات. فبالإضافة إلى الوضع الاقتصادي الصعب للجزائر عموماً، كانت الحالة المالية والإدارية للبلديات متدهورة نتيجة تسيير جبهة التحرير الوطني. يضاف على ذلك، الصلاحيات المحدودة التي كان يتمتع بها رؤساء البلديات، ما يجعل من قدرتهم على إحداث أي تغيير حقيقي ضئيلا (محدود) للغاية.

في حين تمثّلت المرحلة الثالثة، في الاعتماد على وسائل الاعلام المحلية والدولية في تسليط الأضواء على فشل جبهة الإنقاذ في تسيير وضع البلديات، حيث تم التطرق بشكل يومي إلى عجز ممثلي الجبهة عن الوفاء بالوعود التي قطعوها على ناخبيهم خلال حملتهم الانتخابية. حيث كتب صلاح درويش في مجلة "Arabies" الصادرة في العاصمة الفرنسية باريس، قائلاً: "**لقد فشلت جبهة الإنقاذ فشلاً ذريعاً في البلديات (...) فإن كشف الحساب سلبي للغاية (...) بعد عام من توليها هذه المسؤولية، فإن عدد إنجازاتها الملموسة عدد بسيط، ومشاكل الحياة التي تعهّد المتشددون بحلها، ظلت دون حل، فتم تخريب عدة مشاريع سياحية.**"[2]

---

[1] فرانسوا بورجا، **الإسلام السياسي، صوت الجنوب**، تر: لورين زكري (القاهرة: دار العالم الثالث، ط2، 2001)، 290.

[2] **المرجع نفسه**، 292-293.

5. شرعنة إيقاف المسار الإنتخابي

في الوقت الذي كان ينتظر أن تجسد نتائج الانتخابات الانتقال الفعلي والسلس للسلطة والتداول السلمي عليها، شهدت الحياة السياسية بعد نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية التي أجريت 26 كانون الأول/ ديسمبر 1991 ضجة إعلامية داخلية وخارجية وتحركات سياسية متعدد الأقطاب، قادت في النهاية إلى توقيف المسار الانتخابي وإقالة رئيس الجمهورية من منصبه، خوفاً من وصول هذا التيار الإسلامي إلى هرم السلطة.[1]

واللاّفت للانتباه أن مسألة توقيف المسار الانتخابي كان يقع في صلب استراتيجيات النظام السياسي، أو على الأقل جناح من أجنحة السلطة، بداية من فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالانتخابات استناداً إلى إجراءات قانونية تهدف إلى عرقلة عمل الهيئات المنتخبة من جهة، وإلى عرقلة العملية الانتخابية مستقبلاً.

وقد كانت الحُجّة الرئيسية التي استخدمت لتبرير وقف العملية الانتخابية هي الادعاء بأن الفوز الذي ستحققه الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدور الثاني سوف يؤدي مباشرة إلى قيام دكتاتورية إسلامية. وقد كسب هذا الطرح تعاطفاً كبيراً من الدول الغربية، ونال تأييد معارضي الجبهة من العلمانيين ودعاة الحداثة في الجزائر، وهو ما شرعن عملية الانقلاب على الديمقراطية وساعد في تمكين قيادة المؤسسة العسكرية من التسويق لفكرة أنها "حامي الديمقراطية" والمدافع عن المبادئ الجمهورية، مستغلةً الأخطاء الفادحة التي وقعت فيها قيادات الجبهة بفعل اندفاعهم وقلّة حنكتهم السياسية.[2]

---

[1] عبد الحميد مهري، الأزمة الجزائرية: الواقع والآفاق، في: **الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، سليمان الرياشي وآخرون (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، 180.

[2] لقرع بن علي، أزمة التحول نحو الديمقراطية في الجزائر 1989-2015، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع45-46 (2015): 62.

المطلب الثاني: استراتيجيات وآليات الجبهة الإسلامية للإنقاذ

في إطار التنافس القائم بين مختلف التنظيمات الاجتماعية، اعتمدت الجبهة الإسلامية منذ البداية على أسلوب المواجهة المباشرة مع السلطة بهدف التغيير الراديكالي، مع اعتماد منطقي المطالبة والمغالبة لتحقيق أهدافها؛ فقد انطلقت في العمل السياسي لتحقيق هدف وحيد وواضح وهو إنشاء الدولة الإسلامية في الجزائر، وقد كونت هذه الغاية أساليب عمل الجبهة الإسلامية للإنقاذ وطريقة تعاملها مع باقي الفواعل المجتمعية.

وترجع أسباب النجاح الكبير الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى حسن استغلالها للموارد المتاحة لصالحها؛ فقد استطاعت توظيف جملة من الآليات ووسائل التغلغل قصد توسيع دائرة استقطابها الاجتماعي والسياسي وحجم تأثيرها في مواجهة باقي الفواعل المجتمعية، التي لم تكن على القدر ذاته من الاستعداد والتنظيم. يمكن عد أبرز هذه الآليات على النحو التالي:

1. التعبئة الجماهيرية والقدرة على الحشد

إن أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ تعتمد أسلوب المُغالبة مع النظام السياسي من جهة، وفي الوقت ذاته تتعامل بتعال وفوقية مع باقي التنظيمات المجتمعية هو قدرتها الكبيرة على الحشد وحسن توظيف الأحداث واستغلال المعطيات الجارية، فقد استطاعت الجبهة فور تأسيسها أن تحشد ضمن قواعدها عدداً كبيراً من المواطنين في وقت وجيز جداً؛ إذ قدر عدد الحاضرين المؤيدين يوم إعلان التأسيس الرسمي للجبهة في آذار/ مارس 1989 بعشرة آلاف. كما تمكّن علي بن حاج من اجتذاب 20.000 شخص لحضور خطبه الدينية أيام الجمعة في مسجد السّنة بالعاصمة. بعد بضع أسابيع فقط عن التأسيس انخرط في عضوية الجبهة أكثر من مليون مناضل، ليصل عددهم بعد ذلك إلى حوالي 3.5 مليون منخرط، هذا فضلاً عن عدد معتبر جداً من المساندين والمُتعاطفين مع القضية، أو من الجماهير الراغبة في التغيير والمعادية للنظام القائم.[1]

[1] إسماعيل قيرة وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، 167.

لم تمثّل الحملات السياسية وشبكة المساجد الوسيلة الوحيدة التي اعتمدتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ لجذب المؤيدين، بل لجأت إلى أنواع مختلفة من لجان الأحياء -خصوصاً الشعبية- باعتبارها حقلاً ومجالاً اجتماعياً واسعاً يسهل تعبئته جماهيرياً، في ظل ما يبديه من تذمر وسخط من أداء النظام الساسي، ورغبة أفرادها في تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة. لذلك استغلت الجبهة اختراقها وتغلغلها العميق في المجتمع لحشد المؤيدين، بالإضافة إلى إقامتها لشبكة كبيرة من المستوصفات والعيادات الطبية والخدمات الاجتماعية مثل أسواق الرحمة، التي أقامها الإسلاميون في الضواحي الأكثر فقراً على امتداد سنوات الثمانينات.[1] إن هذا الدور الذي لعبته الجبهة الإسلامية من تقديم للخدمات الاجتماعية ومساعدة الفقراء شبيه إلى حد بعيد بالدور الذي لعبته حركة الاخوان المسلمين في مصر في بداياتها في عشرينات القرن العشرين.

في حين تمثل جريدة "المنقذ"، نصف الشهرية لسان حال الجبهة، أكثر الصحف وتوزيعها، وتبشر بالحل الإسلامي من خلال قيام الدولة الإسلامية وأطروحات الجبهة الإسلامية للإنقاذ لحل المشكلات التي يعاني منها المجتمع الجزائري، وقد ظهرت قدرة الجبهة الإسلامية للإنقاذ التعبئة الجماهيرية والتنظيمية في الفوز الذي حققته في انتخابات المحليات في فترة قصيرة لم تتعدى عام ونصف العام إلى تأسيسها، ومن خلال المظاهرات التي دعت إليها الجبهة قبل الانتخابات المحلية، والتي أشاد المراقبون بتنظيمها المحكم على الرغم من أن عدد المشاركين فيها كان ما بين 100 و200 ألف شخص.[2]

إن مظاهر التأييد الشعبي الضخمة التي اكتسبتها الجبهة فاقت كل التوقعات، حيث لم يسبق قط أن اجتذبت أي حركة سياسية أخرى في تاريخ الجزائر مثل هذا الحشد. ولعل أحد أهم الأسباب في ذلك هو تبنيها خطاباً معادياً للنظام السياسي القائم بكل مؤسساته وسياساته، فقادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ كانوا الوحيدين في تلك الفترة الذين امتلكوا الجرأة

---

[1] رياض صيداوي، الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر، في: سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، 531.

[2] عبد الباسط دردور، **مرجع سبق ذكره**، 99.

الكافية لمهاجمة جميع المسؤولين سواءً المدنيين والعسكريين بشكل مباشر، وهو تماماً ما كان يعبّر عمّا يجول في خاطر عامة الشّعب.

في المقابل، يفسّر عدي الهواري، عالم الاجتماع الجزائري، هذه الشعبية الجارفة للجبهة الإسلامية للإنقاذ وقدرتها على سحق باقي الفواعل المجتمعية وفرض منطقها على النظام السياسي بشكل مختلف قليلاً؛ فهو وإن كان لا ينفي حسن استغلال الجبهة الإسلامية لمواردها المتاحة، إلاّ أنه يعتقد أن الظروف المحيطة في تلك المرحلة مثّلت العامل الحاسم الذي غلّب كفة الجبهة الإسلامية. ففي وصفه لتفوّق الجبهة في الانتخابات المحلية والتشريعية، يرى أن نسبة معتبرة من النّاخبين اختاروا الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ليس اعتقاداً بآيديولوجيتها أو رغبة في تطبيق الديمقراطية الحقة، وإنما رغبة في التخلص من حزب التحرير الوطني، ممثل السلطة السياسية مهما كان البديل. فعلى حد وصفه، إن الديموقراطية في حد ذاتها لم تكن تطلّعاً شعبياً لدى الجزائريين، ما دام ان أغلب الناخبين اختاروا الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي لم تخف اعتقادها أن الديمقراطية كفر.[1] كما يرى أن الشعبية الساحقة التي يحظى بها الإسلام السياسي هي نتيجة وعوده المتكررة "بالعودة إلى توزيع العائدات النفطية، بالطريقة الشعبوية ذاتها التي مارستها جبهة التحرير الوطني في سنوات الستين والسبعين".[2]

2. الانخراط في سلك التعليم

تم التأسيس الرسمي للتعليم الإسلامي في الجزائر بإنشاء جمعة العلماء المسلمين في بداية ثلاثينات القرن الماضي، وقد استطاع اثبات نفسه خلال العقود التي تلت الاستقلال كذلك بعد صراع عنيف مع الجناح الفرنكفوني واليساري في داخل النظام السياسي الجزائري، وقد ساهم هذا النجاح في وضع مخططات واسعة لتعميم التعريب وإدماج تدريس الدين الإسلامي وأصوله في برامج التربية. وازداد التيار الإسلامي قوة وتوهّجاً منذ بداية الثمانينات فقد انتشرت المجموعات الأولى للداعين الإسلاميين في الكليات والجامعات حيث تحولت

---

(1) Lahouari Addi, "Islam politique et democratization en Algerie", *Esprit* (1992): 146.

(2) *Ibid*, 147.

الأماكن العمومية مثل قاعات الرياضة والمسارح إلى أماكن للعبادة والصلاة.[1] حيث وجد التيار الإسلامي الأرضية اللاّزمة لذلك، في ظل الدّعم الضّمني الذي وفّره الرئيس الشاذلي بن جديد للإسلاميين قصد الحدّ من تأثير الحركات اليسارية والتيار الاشتراكي المُعارض داخل جبهة التحرير الوطني. وبذلك تم على مدار السنوات ادماج المئات من الأساتذة والمدرسيين المحسوبين على التيار الإسلامي في قطاع التعليم، وهو ما أسهم في إنتاج جيل من الشباب يغلب على معظمه التوجه الإسلامي المتشبّع بالفكر الوهابي المُتشدّد.

3. السيطرة على المساجد

يُمثّل المسجد أحد أهم الفضاءات الضرورية في الحياة اليومية للفرد المسلم، فهو مكان ليس مخصصًا للعبادة فقط، وإنما وسيلة للتواصل والوحدة بين جميع الشرائح الاجتماعية، بغض النظر عن مستواهم المادي أو الفكري. ومن هنا يبرز الطابع القداسي لهذا المكان، فنظرًا لما يحمله المسجد من قوة تأثير في نفوس المسلمين ولما يوفره المسجد من استعداد لتقبل الخطاب الموجه، ودوره التكويني والتعليمي للأجيال القادمة، لا يمكن بلوغ مسعاه في التأثير مهما تطورت وسائل الإعلام، وتعددت تقنيات الاتصال والتواصل.

يعتبر الصراع الشديد للسيطرة على الأماكن المقدسة أحد أبرز صيغ التنافس على صياغة المعايير داخل المجتمعات عموماً. وهو ما كان بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ والنظام السياسي الجزائري ممثلاً في جبهة التحرير الوطني. وبالنظر إلى الوزن الكبير الذي تحمله المساجد في مخيال المجتمع الجزائري، فإن السيطرة عليها تعني السيطرة على أحد أهم وسائل الدعاية والتعبئة الشعبية.[2]

فمن جهته حاول النظام الحاكم الهيمنة على المساجد بتوجيه خطاباتها أو على الأقل تحييدها، في إطار ما يعرف بـ"مساجد الدولة"، فهي من المؤسسات التي ترعاها الدولة، وتكون تابعة لوزارة الشؤون الدينية من حيث التسيير والتمويل، وتشكل رصيداً هاماً من

---

(1) Rabia Bekkar, "The Shrinking Space of Algerian Politics" Freedom Review, 23:3 (1994): 27.

(2) Ahmed Rouadjia, *Les Frères et la mosquée. Enquête sur le mouvement islamiste en Algérie* (Paris: Edition Karthala, 1990).

حيث العدد والانتشار والتموقع في وسط المدن. تشمل مساجد الدولة كذلك جميع الكنائس والمعابد التي تم تحويلها إلى مساجد. تتولى الدولة تعيين الأئمة، وتسيطر على أسلوب ومضمون الخطب فيها، فهي مؤسسة كباقي المؤسسات التي تشرف عليها الدولة.

فكل المؤسسات التي تشرف عليها الدولة، ترسم لها السياسات وتحدد لها الوظائف والأهداف المرجوة، وفق مصالح طبقية فئوية معينة. وبهذا يصبح المسجد كجهاز تابع لإرادة الدولة مكلّف بإنتاج الوعي، وإضفاء الشرعية على القرارات المتخذة، وفي الوقت ذاته أداة لمراقبة والتصدي لأي حركة مناوئة تتخذ من المسجد مجالاً لبث أفكارها وقناعاتها.

في المقابل، استطاعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بسط سيطرتها على المساجد واستخدامها كأداة رئيسية تقع في صلب عملها السياسي. وقد اعتمدت الجبهة في ذلك على المساجد الحرة؛ وهي تختلف عن مساجد الدولة في طبيعة التنظيم والأهداف، حيث تقوم على مبدأ الحرية. فهذا النوع من المساجد يعتمد في بناء وهيكلته على إمكانيات المتطوعين في المجتمع. ونتيجة للحرية المُعتبرة التي تتمتع بها، شكّل هذا الصنف من المساجد ملجأ لتجمع الإسلاميين، من أجل تنظيم صفوفهم ومواجهة مساجد الدولة التي "زاغت عن وظيفتها". حيث يكون الإمام حُرًا في اختيار موضوع خطبته التي عادة ما ترتبط بالأحداث التي يشهدها المجتمع. لتصير بذلك المساجد منبراً إعلاميًا، وأداة صراع وتنافس لمجابهة مواقف وشرعيات برامج النخب الحاكمة.

إن تنشيط حركة المساجد ابتدأ مُبكراً في إطار النضال السري للتيارات الإسلامية، فقد قفز عدد المساجد في الجزائر من 5289 سنة 1980، إلى 15174 نهاية الثمانينات، من بينها 7111 لم تكتمل بعد، ولكنها نشطة وتحتضن الدروس والخطب. فحتى وإن كانت وزارة الشؤون الدينية تدير أماكن الصلاة وتقوم بتعين أئمتها، سواءً كانت مساجداً عامة أو تم بناؤها من طرف الخواص، إلاّ أن هذه القوانين سارية المفعول فقط إذا توصلت الوزارة بقرار رسمي يقرّ بإنهاء أعمال البناء، لذلك نجد أن آلاف المساجد لم يكتمل بناؤها منذ أكثر من خمس

سنوات، كحيلة اعتمدتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ لتمرير رسائلها وتوجيهاتها بعيداً عن الضبط الاجتماعي المفروض من النخب الحاكمة.[1]

بناءً على ما سبق، كان المسجد حجر زاوية في تركيبة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فقد شكلت لجان خاصة بالمساجد كأداة فعالة للدعاية والتعبئة. ويبرز أثر ذلك جلياً على أنصار الجبهة، حيث ينصتون بحرص شديد لخطب قادة الجبهة وتوجيهاتهم، وبالأخص علي بن حاج. ويظهر ذلك كذلك في شكل تنقلاتهم وتحركاتهم في إطار جماعات منظمة خلال المظاهرات والاحتجاجات، تفوق في درجة تنظيمها تحركات عناصر الأمن والشرطة.[2]

ولعل أبرز ما يميز فئة معتبرة من الجبهة عن باقي التيارات الإسلامية هو الشجاعة والجرأة الكافيتين لتفسير القرآن الكريم والأحاديث النبوية بأنفسهم دون العودة إلى المشايخ التقليديين. كما تحدوا السلطات الأخرى، بما فيها سلطة الآباء أو سلطة السياسيين أو حتى سلطة علماء الدين.[3]

4. اختراق النقابات والحركات الطلابية

حتى نهاية الثمانينات، مثّل الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) النقابة العمالية الرّسمية الوحيدة في البلاد. ولا تزال، على الأقل في الممارسة العملية، النقابة العمالية الوحيدة "المركزية" المُعترف بها من قبل السلطات العامة. فقد ارتبطت بما يسمى بالاجتماعات "الثلاثية" التي تجمع بشكل دوري بين الحكومة ومختلف منظمات أصحاب العمل واتحاد العمال لمناقشة القضايا الاقتصادية والاجتماعية. في بلد اختارت فيه السلطة الجديدة، منذ عام 1962، "وحدة أحادية" مزدوجة، سياسية ونقابية على حد سواء، تم وضع الاتحاد العام

---

(1) محمد الطوزي، الحركة الإسلامية الجزائرية، **مجلة آفاق**، ع.53 (1993): 119.

(2) العياشي عنصر، الجبهة الإسلامية للإنقاذ، في: مجموعة مؤلفين، **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية** (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1996)، 262-263.

(3) Omar Carlier, "De L'islahisme a l'islamisme: La Theraphie politico-religieuse du FIS" Cahiers d'etudes africaines, n_2 (1992): 200.

للعمال الجزائريين تدريجياً تحت سيطرة الحزب الوحيد السابق الذي كان جبهة التحرير الوطني والدولة.

غير أن الانخفاض غير المسبوق في أسعار النفط في منتصف الثمانينيات، والتحولات التي شهدها السياق الدولي، وأخيرًا أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1988 أنتج مشهدًا سياسيًا جديدًا؛ فبموجب أحكام قانون ممارسة الحق النقابي 90-14 الصادر في 02 حزيران/ يونيو 1990، ظهرت إلى الوجود عدد كبير من النقابات وفي كل القطاعات، بلغت 66 منظمة نقابية رسمية، أعلنت عنها وزارة العمل والضمان الاجتماعي.[1] غير أن 30 نقابة فقط تمكّنت من استيفاء الشروط القانونية للاعتماد الرسمي، و17 منها فقط أنهت كل الاجراءات المطلوبة. تجدر الإشارة إلى أن القائمة التي نشرتها وزارة العمل لم يرد فيها اسم النقابة الاسلامية للعمل (SIT)، أحد المنافسين الرئيسيين للاتحاد العام للعمال الجزائريين في أوائل التسعينيات، ولم تشر إلى وجودها أو حلها واندثارها كما هو الحال بالنسبة لبعض النقابات التي ذكرت الوزارة تاريخ نشوئها وحلها. وهذا راجع لعدم الاعتراف بالنقابة الاسلامية للعمل قانونيًا ورسميًا.[2]

جاء إعلان تأسيس النقابة الإسلامية للعمل من طرف النقابي "عمر إلمي" مؤكدًا في خطابه التأسيسي على نية إقامة الدولة الإسلامية في الجزائر، انطلاقاً من النصوص المذكورة في القرآن الكريم والسنة النبوية. حيث أشار إلى اعتماد النقابة -في حال الحاجة- على الإضرابات الشاملة والتحرّك الجماعي الذي يستهدف شل الاقتصاد، خصوصاً إن رفض المسؤولين الرضوخ إلى مطالب النقابة، لأن الإضرابات الجزئية -حسبه- **"أضعفت العمال، وفرّقت الصفوف وجعلتهم غير قادرين على مواجهة قوى الظلم والطغيان".**[3]

---

(1) لمزيد من المعلومات عن القائمة الكاملة للنقابات التي قدمت طلب الاعتماد، أنظر:

Nacer Djabi, *Les Syndicats en Algérie*: *Histoire, état des lieux et scenarios,* (Berlin: Friedrich Ebert Stifung, 2020): 31.

(2) مصطفى عمشاني، أحمد العلاوي، الحركة النقابية الجزائرية: نشأتها، تطورها، ونضالاتها، **مجلة الباحث** (2019): 171.

(3) فوزية زعموش، علاقة العمل النقابي بالعمل السياسي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 1، 2012، 190.

وفضلاً عن أن هذا الخطاب التأسيسي الذي حدد طبيعة ومطالب النقابة الإسلامية للعمل، ومظاهر العلاقة القوية بينها وبين الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فإن المسؤول القيادي نفسه في النقابة "دعا" (ألزم) المواطنين الجزائريين إلى الانضمام إلى النقابة، حيث قال: "اعلموا جميعكم وفي كل المؤسسات، أن على كل مسلم ألا ينخرط في نقابة أخرى غير النقابة الإسلامية للعمال، لأنها تستمدّ شرعيتها من القرآن والسنة، ومن الرجال المخلصين الذين يعملون لنهضة هذا الدين".[1]

فقد سعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ استعادة إرث الاتحاد العام للعمال الجزائريين، بإنشاء النقابة الإسلامية للعمل "SIT"، والتي تفرع عنها عشر رابطات إسلامية.[2] حيث تم تقديم ملف الاعتماد بتاريخ 30 حزيران/ يونيو 1990.[3] إلاّ أن ملفها رفض بسبب عدم انتشارها عبر كامل الترابي الوطني. وعلى الرغم من ذلك، استطاعت النقابة تجنيد قاعدة

---

(1) *"Faites-le savoir partout et dans toutes les entreprises. Aucun musulman ne doit s'affilier à un syndicat autre que le SIT, car celui-ci tire sa légitimation du Coran et de la Sunna et des gens honnêtes y travaillent pour l'élévation de cette religion".*

Mustafa Al Ahnaf et autre, *L'Algérie par ses Islamistes* (Alger: Editions KARTHALA),1991, 195.

(2) تعتبر الرابطات الإسلامية مثل نقابات فرعية للنقابة الإسلامية للعمل. وقد اعتُرف رسميا بهذه الرابطات العشر وهي منتشرة في كل فروع النشاطات الاقتصادية. أسماء هذه الرابطات هي كالتالي: الرابطة الإسلامية للصحة والشؤون الاجتماعية، الرابطة الإسلامية للنقل والسياحة، الرابطة الإسلامية للفلاحة والغابات، الرابطة الإسلامية للتربية والتكوين العالي، الرابطة الإسلامية للصناعات، الرابطة الإسلامية للطاقة والصناعات الكيماوية والبتر وكيماوية، الرابطة الإسلامية للإدارة والوظيف العمومي، الرابطة الإسلامية للمالية والتجارة، الرابطة الإسلامية للإعلام والثقافة، الربطة الإسلامية للبناء والأشغال العمومية والتعمير.

يرى العديد من الباحثين أن هذه الفروع النقابية هي في حقيقة الأمر وسيلة اعتمدتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ لتجاوز العراقيل التي وضعها النظام السياسي في سبيل قبول اعتماد المنظمة الأم (النقابة الإسلامية للعمل). فبعد منع النقابة الإسلامية للعمل، أظهرت هذه الرابطات توجهاتها النقابية، وقامت بمختلف المهام الذي يفترض أن تضطلع بها النقابة الإسلامية للعمل.

أنظر: زعموش فوزية، **مرجع سبق ذكره**، 190.

(3) إن تجربة **النقابة الإسلامية للعمل** القصيرة التي ارتبطت بمشروع الجبهة الإسلامية للإنقاذ كانت إلى الكونفدرالية نتيجة ضمها عدة فئات عمالية داخل نفس التنظيم النقابي. تم تعليق عملها في نفس الفترة والأجواء التي حلت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد فشل الإضراب العام الذي دعت اليه بعد إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية في سنة 1992.

عمالية واسعة في قطاعات عدة (التربية، الصحة، الصناعة...)، وكذا التواجد على مستوى عدد كبير من الولايات. حيث تبنت الأيديولوجية الدينية في خطابها، وهو ما لاقى تجاوبًا ورواجًا كبيرًا لدى الفئات الاجتماعية والعمالية الرافضة لوضعها والسّاخطة على السلطة والأحزاب والنقابات الدائرة في فلكها، خصوصًا حزب جبهة التحرير الوطني، والاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي كان يُنظر إليه بصفته بوقاً من أبواق النظام الحاكم.

لقد نظمت النقابة الاسلامية للعمل -على الرغم من قصر مدة تواجدها- نشاطات ومسيرات واحتجاجات عدة، خاصة الاضراب العام الذي دعت إليه الجبهة الاسلامية للإنقاذ في آيار/ مايو 1991، وشارك فيه عدد كبير جدًا من العمال بمختلف وظائفهم، والقطاعات التابعة لها. وكانت مدينة الجزائر العاصمة، وبالخصوص ساحة أول ماي مسرحًا له، وتحوّل بعدها الإضراب إلى عصيان مدني ذي أهداف سياسية أدى إلى تدخل الجيش وقوات الأمن لفضه بالقوة.

تجدر الإشارة إلى أن قانون النقابات (المادة الخامسة) يحظر تقاطع الحركة العمالية بالحركة السياسية، وهو تماماً ما قامت به الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حيث جمعت بين العمل السياسي والنقابي، حتى وإن نفت ذلك.[1] وقد برز ذلك جلياً في حجم الارتباط العضوي بين الحزب والنقابة، بل الأكثر من ذلك أنهما كانا يتقاسمان المقر نفسه. وبسبب هذه العلاقة العضوية الموجودة بينها وبين الجبهة الإسلامية للإنقاذ -بالإضافة إلى أسباب سياسية أخرى- لم يعترف بالنقابة رسمياً من طرف المسؤولين المختلفين الذين تداولوا على وزارة العمل منذ 1990.

لم تكتفي الجبهة الاسلامية للإنقاذ بإنشاء النقابة الاسلامية للعمل والرابطات الاسلامية لتأطير مجموع العمال فقط، بل عمدت إلى بسط سيطرتها على قطاعات أخرى لا تقل أهمية، كقطاع التعليم العالي والجامعات، بما يضمن استقطاب وتنظيم فئة الطلبة والأساتذة. فقد كان نشاط الجبهة في تلك الفترة منقطع النظير، حيث استطاعت السيطرة

(1) Le Monde, Algérie: avec la création d'un syndicat Les islamistes ajoutent une nouvelle arme à leur panoplie, *Le Monde*, Accessed on: 29.07.1990. <https://bit.ly/3bVRxgx>.

بشكل كلي على النشاط الطلابي، وامتدت لتشمل الثانويات والمتوسطات وحتى المدارس الابتدائية.[1]

وقد عرفت الجبهة كيفية احتواء قواعدها الطلابية، والاستفادة المثالية من قدرتها الكبيرة على التأثير وصناعة الرأي العام، وما نجاحها في الانتخابات البلدية المحلية والتشريعية إلاّ دليل على ذلك. كما يعتبر إضراب 25 أيار/ مايو 1991، أحد أبرز أدلة الدور الجوهري للحركة الطلابية في مأمورية الجبهة، فمباشرة بعد إعلان زعيم الجبهة، عباسي مدني عن الإضراب العام، تم احتلال الجامعات من طرف الطلبة المُناضلين في صفوف الجبهة، وشلها بالكامل. وبذلك، **شكلت الجامعة المكان الثّاني المفضّل للالتقاء بعد المساجد،** خصوصاً أن ثمانية من مؤسسي الجبهة الاسلامية للإنقاذ درسوا أو درّسوا لفترة طويلة، أبرزهم عباسي مدني، رئيس الحزب، والأستاذ الجامعي بجامعة الجزائر. ومن ثم أصبحت عمليات احتلال الفضاءات العامة محور صراع شد وجذب بين مختلف الفواعل الاجتماعية بهيمنة واضحة من قبل الإسلاميين.

[1] إسماعيل قيرة وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، 167.

المبحث الثالث: إجهاض العملية الديمقراطية وانعكاساتها في العملية السياسية

دفعت حركية النسق السياسي والاجتماعي العام الذي خبرته الجزائر مطلع التسعينيات، وما صاحبه من تنامي في الضغوط الخارجية السلطة السياسية في الجزائر إلى تسريع وتيرة الإصلاحات السياسية، وذلك بهدف تكريس الانفتاح السياسي الذي كفله دستور العام 1989، وقد تجسدت أولى ملامح هذه الانفتاح في إقرار التنافس الانتخابي، والسماح للشعب الجزائري في ممارسة حقه المشروع في اختيار هيئاته التمثيلية، لكن توجس النخب الحاكمة من مخرجات هذه العملية الانتخابية دفع السلطة الفعلية إلى تعطيل العملية الديمقراطية وإعادة إنتاج النظام السياسي، وهو ما ترتب عليه مجموعة من الدلالات السلبية في العملية السياسية خاصة فيما يتعلق بإشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع.

وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث مناقشة الأثر الذي خلفته عملية إجهاض التجربة الديمقراطية في الجزائر في العملية السياسية، وذلك عبر تقديم قراءة في الانتخابات المحلية والتشريعية، ومن ثمة البحث في حيثيات توقيف أول تجربة انتخابية تعددية، والآثار التي خلفتها في طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع.

المطلب الأول: قراءة في المشهد الانتخابي الجزائري 1990-1991

توجت الإصلاحات السياسية التي باشرت فيها السلطة في أعقاب أحداث تشرين الأول/أكتوبر 1988 بإجراء أول انتخابات ديمقراطية تعددية، حيث أتاح النظام الانتخابي الجزائري للناخبين لأول مرة ممارسة حقهم المشروع في الاحتكام إلى العملية الانتخابية النزيهة والمباشرة كأساس طبيعي في تشكيل هيئاته التمثيلية المحلية والوطنية.

1. إنتخابات المجالس الشعبية المحلية والولائية

أقدمت السلطة السياسية في الجزائر في إطار استكمال مساعي الانفتاح السياسي التي فرضتها أحداث أكتوبر، وما حملته من تطورات في المشهد السياسي بإجراء أول انتخابات محلية تعددية بتاريخ 12 حزيران/ يونيو 1990، والتي شكلت بحسب عديد الخبراء أحد التجارب النادرة التي تميزت بالنزاهة والشفافية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وقد تميزت أولى التجارب الانتخابية الديمقراطية في الجزائر بمشاركة عديد الأحزاب السياسية، بما فيها تلك حديثة التكوين والتي بلغ عددها إجمالًا 11 حزب سياسي من أصل 23 حزب، بالإضافة إلى عديد القوائم الانتخابية المستقلة والبالغ عددها 25 قائمة، في حين رفضت بعض الأحزاب الكبيرة المشاركة في هذه الاستحقاقات وفي مقدمتها حزبي جبهة القوى الاشتراكية (FFS) والحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر (MDA) بقيادة كل من حسين آيت أحمد وأحمد بن بلة على التوالي بالدعوة إلى مقاطعة هذه الانتخابات.(1) التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية ساحقة بعد أن تمكنت من الحصول على نسبة 54.25٪ **(أنظر الجدول رقم 05)**.

جدول رقم (05): نتائج الانتخابات المحلية في الجزائر لعام 1991

الحزب	عدد الأصوات	النسبة المئوية	البلديات	الولايات
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	4,331,472	54.25	853	32
جبهة التحرير الوطني	2,245,798	28.13	487	14
الأحرار	931,278	11.60	108	01
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	166,104	02.08	87	01
الحزب الوطنى للتضامن والتنمية	131,100	01.64	02	-
الحزب الاجتماعي الديمقراطي	84,029	01.05	02	-
حزب التجديد الجزائري	65,450	00.82	02	-
الحزب الشيوعي الجزائري	24,110	00.30	-	-
آخرون	10,659	00.13	-	-
المجموع	**7,990,000**	**100**	**1541**	**48**

الهيئة الناخبة: 13,170,137 | **عدد الناخبين:** 7,990,000 | **نسبة التصويت:** 65,15٪

المصدر:

Belkacem Iratni and Mohand Salah Tah, The Aftermath of Algeria's First Free Local Elections, *Government and Opposition*, 26:4 (1991): 471.

(1) Ibid, 467.

يتبين من خلال هذا الجدول بأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ وبعكس كل التوقعات قد حققت فوزًا بالأغلبية الساحقة على منافسيها في الانتخابات المحلية، حيث تمكن الحزب الإسلامي من الفوز بأكثر من ثلثي الهيئة الناخبة، وأكثر من 50٪ من إجمالي الأصوات المدلى بها، حيث ظفر بالفوز ب 853 بلدية، و32 ولاية، في المقابل لم يفز الحزب الحاكم (جبهة التحرير الوطني) إلّا ب487 بلدية وب14 ولاية بنسبة إجمالية بلغت 28.13٪، في حين لم تتحصل كل من قوائم الأحرار وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية إلّا على ولاية واحدة (01) لكل طرف، و108، 87 بلدية على التوالي، أما باقي الأحزاب والقوائم الانتخابية فلم تحقق أي فوز يذكر في هذه الانتخابات.

كما تبين الإحصائيات الرسمية التي قدمتها السلطة بأن النجاح الانتخابي الكبير للحزب الإسلامي قد كان نتيجة للدعم الذي تحصل عليه الحزب على مستوى المناطق الشمالية والحضرية، حيث استحوذت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على 64.18٪ من الأصوات في الجزائر العاصمة، و72٪ في قسنطينة و70.57٪ في وهران، في حين اقتصر دعم جبهة التحرير الوطني في الغالب على المناطق الداخلية والجنوبية، خاصة تلك التي تشكل مسقط رأس القادة العسكريون لجبهة التحرير الوطني،[1] وهو ما يفسر لجوء السلطة إلى التغيير في النظام الانتخابي قبيل الانتخابات التشريعية لعام 1991 من أجل فوز الحزب الحاكم (**كما سيتم التطرق إليه في المطلب الثاني**).

ومن الأهمية بمكان الإشارة في هذا الصدد بأن النتائج التي أفضت إليها هذه الانتخابات قد ساهمت في بروز سجال بين الباحثين والأكاديميين حول السبب الرئيسي الكامن وراء النجاح الانتخابي الذي حققه التيار الإسلامي، مقابل انتكاسة حزب جبهة التحرير الوطني، حيث برزت في هذا الصدد عديد الافتراضات، ففي الوقت الذي أكد فيه بعض الباحثين بأن نتائج هذا التصويت قد شكلت نتيجة حتمية لحالة العجز الذي عاشها النظام على مستوى

(1) Bissie K. Bonner, "One and Done" or "Long Run" Democracy? The Rhetoric and Behavior of Algeria's F ront Islamique du Salut, 1989-1992, History Senior Honors Seminar, Georgetown University, 2009-2010, Submitted: May, 10, 2010, p12-13.

الشرعية، جادل بعضهم الآخر بأن مقاطعة بعض الأحزاب لهذه الاستحقاقات قد ضاعف من حظوظ فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، في المقابل يتعقد باحثين آخرين بأن هذا الفوز يمكن إرجاعه إلى مستوى القاعدة الشعبية، والدعم الكبير الذي حظي به التيار الإسلامي.

2. الانتخابات التشريعية 26 كانون الأول/ ديسمبر 1991

تمكن حزب الجبهة الإسلامية على إثر الفوز بأغلبية مطلقة بالانتخابات المحلية من تقديم نفسها كبديل حقيقي الذي من شأنه تحدي حزب جبهة التحرير الوطني، وإنهاء ثلاث عقود من هيمنة نظام الأحادي الحزبية، وهو الوضع الذي شكل بمثابة تهديد حقيقي للنظام السياسي ومصالحه نخبه الحاكم، الأمر الذي دفع بالسلطة السياسية إلى التغيير في طبيعة النظام الانتخابي،[1] وذلك عبر استحداث قانون جديد للانتخابات(2) في 01 أبريل/نيسان 1991، والذي عمل من خلاله المقررين في الجزائر على إعادة توزيع الدوائر الانتخابية وإعطاء وزن أكبر للمناطق الريفية والجنوبية المعروفة بدعمها لحزب جبهة التحرير الوطني، وذلك بهدف توسيع حظوظ الحزب الحاكم، والحيلولة دون تكرار فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وهو القانون الذي رفضته قيادات الحزب الإسلامي، ودخلت في إضراب من أجل إلغاءه.

في ظل هذه الأوضاع المستجدة الذي ميزها تأزم الوضع الداخلي نتيجة سياسة الاحتجاج والاعتصام الذي دعت إليها الجبهة الإسلامية للإنقاذ تعبيرًا عن رفضها لقانون الانتخابات الجديد، والذي ترتب عليها إعلان حالة الطوارئ، قامت السلطة بتأجيل

---

(1) Youcef Bouandel, Yahia Zoubir, "Algeria's Elections: The Prelude to Democractisation", *Third World Quarterly*, 19:2 (1998): 183.

(2) تضمن القانون الجديد للانتخابات الذي صادق عليه البرلمان في الأول من أبريل/نيسان 1991 مجموعة من القوانين التي شكلت بمثابة تحيز واضح للحزب الحاكم، فبالإضافة إلى التلاعب بالدوائر الانتخابية وزيادة مقاعد المناطق المعروفة بدعمها لحزب جبهة التحرير الوطني، حظر القانون الجديد الحملات الانتخابية في المساجد، ومنع إدلاء الرجال بأصواتهم مكان زوجاتهم، وهي الممارسات التي استخدمها التيار الإسلامي بشكل خاص في الانتخابات المحلية. للمزيد، أنظر:

Silvia D'Amatoa, Gianni Del Panta, Does rentierism have a conditional effect on violence? Regime oil dependency and civil war in Algeria, The Extractive Industries and Society, (2017), 7.

انتخابات تشريعية إلى 18 تموز/ يوليو 1991 بعدما كان من المقرر إجراؤها في 27 حزيران/ يونيو ثم تأجيلها مرة أخرى إلى 26 كانون الأول/ديسمبر 1991، وهي الانتخابات التي عكست كل التوقعات بعد إن حققت الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوزًا بالأغلبية الساحقة حيث تحصل الحزب على 188 مقعد من أصل 232 مقعد متنافس عليه في الدور الأول، **(أنظر الجدول رقم 06).**

جدول رقم (06): نتائج الانتخابات التشريعية في الجزائر لعام 1991

الحزب	عدد الأصوات (م)	الأصوات (%)	عدد المقاعد	المقاعد (%)
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	3,26	47,3	188	43,7
جبهة القوى الاشتراكية	0,51	07,4	25	5,8
جبهة التحرير الوطني	1,61	23,4	16	3,7
الأحرار/ الآخرون	1,51	21,9	3	0,7
غير محددة	-	-	198	46,1
المجموع	**6,89**	**100**	**430**	**100**

الهيئة الناخبة: 13,258,600 | **عدد الناخبين:** 7,822,600 | **نسبة التصويت:** 59٪

إجمالي الأصوات المقبولة: 6,897,700.

المصدر:

Youcef Bouandel, Algerian national popular assembly election of December 1991, Representation, 32:117 (1993): 13.

يتبين من خلال هذا الجدول بأنه وبالرغم من العرقولات الكثيرة التي وضعتها السلطة من أجل منع تكرار النجاح الانتخابي للحزب الإسلامي في الانتخابات التشريعية إلا أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد حققت فوزًا بالأغلبية المطلقة في الدور الأول من هذه الانتخابات، حيث فاز الحزب بأكثر من ثلاث ملايين صوت (ربع إجمالي الأصوات البالغ عددها 7.822 مليون ناخب) بنسبة 47.3 %، وبأكثر من ثلاث مرات من الأصوات التي تحصلت عليها جبهة التحرير الوطني التي لم تفز إلاّ بـ 16 مقعد، بعد أن تحصل على 23.4٪ من إجمالي الأصوات المدلى بها، وهو ما شكل بمثابة صدمة حقيقية للنخب الحاكمة التي هيمنت على

الدولة والمجتمع في الجزائر منذ الاستقلال، الأمر الذي دفعها إلى تعطيل العملية الديمقراطية وإعادة إنتاج النظام السياسي.

المطلب الثاني: توقيف المسار الانتخابي والإدارة بأدوات الأزمة

شكلت التجربة الانتخابية الديمقراطية التعددية التي خبرتها الجزائر مطلع تسعينيات القرن المنقضي بحسب عديد الباحثين وفي مقدمتهم مارتن ستون أحد المراحل الملهمة في تاريخ الجزائر منذ الاستقلال،[1] حيث كان من المتوقع أن تحدث هذه تجربة تغييرًا جذريًا في البيئة السياسية والاقتصادية للجزائر والمنطقة ككل، غير أن عملية الدمقرطة لم تعمر طويلًا، وذلك على اعتبار أن النتائج غير المتوقعة التي أفرزتها قد عززت المخاوف في أوساط الدوائر السياسية والأمنية، وهو ما دفعها إلى ممارسة جهود حثيثة من أجل الانقلاب على الشرعية القانونية والدستورية والانتخابية.

وهو ما حدث بالفعل، فمع اقتراب الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية التي كانت مقررة بتاريخ 16 كانون الثاني/ يناير تدخل الجيش وأوقف المسار الانتخابي، ثم شرع في حل البرلمان، وأجبر الرئيس الشاذلي بن جديد -الذي بدا وكأنه مستعد على التفاوض مع الإسلاميين- على الاستقالة، هذا بالإضافة إلى حظر حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وتعليق العمل بدستور العام 1989، وإنشاء المجلس الأعلى للأمن[2] الذي سوف يتولى الحكم فعليًا

---

(1) Jeremy Keenan, Resource Exploitation, "Repression and Resistance in the Sahara-Sahel: The Rise of the Rentier State in Algeria, Chad and Niger", in: Kenneth Omeje (ed), *Extractive Economies and Confl icts in the Global South Multi-Regional Perspectives on Rentier Politics* (England: Ashgate Publishing Limited, 2008), 167.

(2) يتكون **المجلس الأعلى للأمن** من ستة أعضاء الوزير الأول، وزير الدفاع، وزير الخارجية، وزير الداخلية، ووزير العدل، بالإضافة إلى قيادة أركان الجيش، وهو ما معناه أن المجلس مكون من ثلاث جنرالات من أصل ستة أعضاء وهم العربي بلخير (وزارة الداخلية)، خالد نزار (وزارة الدفاع)، عبد الملك قنايزية (قيادة الاركان) بينما تمثل باقي الأعضاء المدنيين من سيد احمد غزالي (الوزير الاول)، لخضر الابراهيمي (وزارة الخارجية)، وحمداني بلخير (وزارة العدل) وقد كانوا ثلاثتهم تحت سيطرة الجنرالات. للمزيد أنظر:

محمد سمراوي، **الاسلاميون والعسكر سنوات الدم في الجزائر**، تر: عومرية سلطاني (القاهرة: تنوير للنشر والاعلام، 2015)، 162.

إلى غاية إعادة تفعيل العملية الانتخابية في تشرين الأول/ نوفمبر 1995.[1] وقد استندت النخب العسكرية في تبرير موقفها إلى المشروع السياسي للحزب الإسلامي القائم على التطرف من شأنه القضاء على التجربة الديمقراطية الفتية، وهو ما جعلها أمام مسؤولية تاريخية من أجل التدخل بهدف الحفاظ على الجمهورية من الديمقراطية!

1. أسباب توقيف المسار الانتخابي

يجد المُتتبع للشأن السياسي خلال التجربة الديمقراطية القصيرة التي خبرتها الجزائر في الفترة ما بين 1989-1992 بأن تطورات المشهد السياسي الجزائري خلال هذه المرحلة قد بلور جملة من الأسباب والعوامل، التي شكلت دافعًا قويًا للسلطة الفعلية بقيادة جنرالات العسكر من أجل إجهاض العملية الديمقراطية، والاضطلاع ممارسة الدور العلني للسلطة. وفيما يلي عرض لأهم الأسباب والعوامل -المباشرة وغير المباشرة- الكامنة وراء توقيف المسار الانتخابي.

أولًا: يحاجج الأستاذ عدي الهواري بأن أحد الأسباب الرئيسية في فشل عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر هو توجس النخب العسكرية من التداعيات الآنية للتغيير الجذري للنظام السياسي، فوصول حكومة ديمقراطية منتخبة -سواء كانت إسلامية أو غير إسلامية- من شأنه أن يعرض القيادات العسكرية -خاصة الضباط رفيعي المستوى- إلى المحاسبة والمتابعات القانونية بسبب قضايا الفساد المتورطين فيها، خاصة تلك المرتبطة باحتكار الدولة للتجارة الخارجية وما صاحبها من اختلاسات كبيرة، وتضخيم في فواتير العقود مع الشركات الأجنبية.

ثانيًا: أحد الأسباب الرئيسية في إقصاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ هو برنامجها الاقتصادي الذي هدد شأنه شأن برنامج حكومة الإصلاح بزعامة مولود حمروش مصالح الأوليغارشية السياسية والاقتصادية، فضلا عن الشبكات المستفيدة من الريع، فدفاع

---

[1] Andrea Dessì, "Algeria at the Crossroads, Between Continuity and Change", *Istituto Affari Internazionali*, 11:28 (2011): 3.

قيادات الحزب الإسلامي –بخلاف باقي الأحزاب- على ضرورة التحرير الاقتصادي بما في ذلك خفض الضرائب، وتشجيع القطاع الخاص، ومطالبتهم بوضع حد لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية، مع وضع قيود على تدخل الدولة في القطاع الصناعي، بالإضافة إلى تشديدهم على تخفيض امتيازات القطاع العام، كلها عوامل جعلتها تضر بمصالح النخب الفعلية التي كان من الواضح أنها ستعمل بكل الطرق على الحيلولة دون تسلمها زمام الأمور.[1]

ثالثًا: يعد الدور الذي اضطلع به المجتمع المدني بتشكيلاته المختلفة في الفترة التي أعقبت فوز الإسلاميين بالجولة الأولى من الانتخابات التشريعية أحد العوامل الرئيسية التي مهدت الطريق لانقلاب الجيش على شرعية الصندوق، حيث دفعت حالة الاستقطاب السياسي الذي ميز هذه المرحلة غالبية الأحزاب السياسية لاسيما العلمانية منها، ومختلف التنظيمات الاجتماعية والنقابات المهنية إلى تبنيها خطاب مناهض للإسلام الراديكالي، وأبدت تخوفها من تكريس جمهورية إسلامية مشابهة لدولة الشاه في إيران.

وقد تجسد هذا الموقف بشكل واضح في خطاب "لجنة إنقاذ الجزائر" التي تم تأسيسها في 31 كانون الأول/ ديسمبر 1991 بهدف إعطاء الغطاء القانوني لمطالبة الجيش بضرورة التدخل من أجل حماية الجمهورية من خطر الإسلاميين الذين يشكلون خطرًا أكبر من خطر توقيف المسار الانتخابي، كما أكدت هذه اللجنة على لسان زعيمها عبد الحق بن حمودة بأن عدم إيفاء المؤسسات –في إشارة إلى مؤسسة العسكر- سيدفعنا إلى تبني مبادرات معاكسة بهدف مواجهة تقدم الإسلاميين.[2] وهو الخطاب نفسه الذي أيده وتبناه كل من الحزب الشيوعي الجزائري، وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، ليشكل بذلك هذا الوضع دافعًا للجيش من أجل التدخل وإجهاض العملية الديمقراطية.

---

(1) Miriam R. Lowi, *Oil Wealth and the Poverty of Politics Algeria Compared* (New York: Cambridge University Press, 2009), 124-125.

(2) Michael Willis, *The Islamist Challenge in Algeria*: *A Political History* (New York: University Press, 1996), 233.

تجدر الإشارة في الأخير، إلى أنه وبالرغم من أهمية هذه الأسباب في تفسير عملية توقيف المسار الانتخابي إلا أننا نعتقد بأن السبب الرئيسي والفعلي في إجهاض العملية الديمقراطية يكمن في كون أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد حاولت كسرت القاعدة الذهبية التي تقوم عليها العملية السياسية في الجزائر منذ الاستقلال والمتمثلة في أن الجيش هو مصدر السلطة، حيث أدى عدم اعتراف قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالدور المحوري للمؤسسة العسكر، وتناولها لخطاب مناهض لقيادات هذه المؤسسة، بمطالبتها بضرورة استبعاد الجيش، وتحييده عن الحياة السياسية، إلى إقصائها من المشهد السياسي بتعطيل العملية الديمقراطية، وحل الحزب الإسلامي، وهو ما ترتب عليه جملة من الدلالات السلبية في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

2. تداعيات توقيف المسار الانتخابي في الواقع الجزائري

بحلول 11 كانون الثاني/ يناير 1992 وقبل خمسة أيام فقط من الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية قررت القيادات العسكرية التدخل وإجهاض العملية الديمقراطية، وإقصاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الفوز بالانتخابات، وهو ما يعني من الناحية النظرية إلغاء الانتقال المصادق عليه دستوريًا إلى نظام التعددية السياسية والحزبية، وقد ترتب على هذا الوضع الجديد مجموعة من التبعات السلبية التي كان لها أثر بالغ في واقع ومستقبل الدولة، الاقتصاد والمجتمع.

أ. الإرهاب والعنف السياسي

شكل انقلاب السلطة على شرعية الصندوق سببًا مباشرًا في حالة عدم الاستقرار التي خبرتها الجزائر طيلة عقد التسعينيات والتي عرفت على نطاق واسع بـ"الحرب الأهلية" أو "العشرية السوداء"، حيث أدت الممارسات القمعية التي تبنتها المؤسسة العسكرية في تمرير قرار توقيف المسار الديمقراطي، والتي شملت بالإضافة إلى العنف العشوائي، سجن قيادات حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والآلاف من أنصارها في معتقلات الصحراء إلى تعزيز الجناح الراديكالي للحركة الإسلامية، والذي لطالما أكد أنصاره داخل الحزب بعبثية النهج السياسي السلمي في التعامل مع النظام السياسي، وممارساته التسلطية.

في ظل هذا الوضع الجديد التي ميزه تأجج الصراع بين التيار الإسلامي والنخب العسكرية تشكلت عديد الجماعات الإسلاموية المتطرفة، التي باتت تنشط في مختلف أنحاء البلاد، ومن أبرز هذه الجماعات هي الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA). وقد تبنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ دعوة هذه الأخيرة لـ"الجهاد"، وذلك بعد أن تشكلت قناعة راسخة لدى قياداتها بأن الإستراتيجية الوحيدة الممكنة في تكريس مشروع الدولة الإسلامية هو استخدام القوة، وإسقاط النظام العسكري الذي يهيمن على السلطة منذ مؤتمر الصومام 1956، وهو ما دفعها إلى إنشاء الجيش الإسلامي للإنقاذ (AIS) الذي شكل الجناح العسكري للجبهة الإسلامية للإنقاذ.

وقد ترتب على حالة الحرب والاقتتال التي خبرتها الجزائر في أعقاب الانقلاب العسكري، وإعلان الجماعات الإسلاموية المتطرفة الحرب على الحكومة والمجتمع بجميع تشكيلاته وأطيافه (المفكرين، الصحافيين، الفنانين..إلخ) عنف مطول كان ضحيته بدرجة أولى المجتمع، الذي وجد نفسه عالق في وسط حالة الاستقطاب العميق الذي ميز العلاقة بين أطراف الأزمة التي سعت جميعها في كثير من الأحيان إلى توظيفه كأداة من أجل تمرير سياساتها، وتحقيق أهدافها، وهو ما أدى في الأخير إلى وجود خسائر بشير هائلة بلغت حوالي 200 ألف قتيل، وأكثر من سبعة آلاف مفقود، فضلًا عن الصدمة النفسية التي خلفتها هذه الأحداث في الوعي الجمعي للشارع الجزائري.

ب. اقتصاد الحرب وتعثر مشاريع الإصلاح

يعد الجانب الاقتصادي من بين أبرز الجوانب التي تأثرت بشكل كبير بتعطيل العملية الديمقراطية، حيث أدى توقيف المسار الانتخابي وما صاحبه من تطور في الأزمة السياسية والأمنية خاصة بعد اغتيال محمد بوضياف في 29 يونيو 1992 إلى إعلان النخب العسكرية عن "إقتصاد الحرب" الذي أكد بصفة نهائية على وضع حد للإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي تبنتها حكومة الإصلاح بزعامة مولود حمروش، للتحول بذلك الدولة مرة

أخرى إلى تكريس مركزية الدولة وسيطرتها على الاقتصاد، وذلك بتبني السياسات المالية والنقدية التي كانت سائدة من قبل.[1]

وقد تجسد هذا البعد في الاقتصاد الجزائري بشكل فعلي مع تعيين بلعيد عبد السلام في يوليو/1992 والتي أعلنت حكومته الحرب على الإصلاحات الاقتصادية باسم اقتصاد الحرب، والعمل على تجديد خطاب السبعينيات الذي يكرس مركزية الدولة والتخطيط الاقتصادي، وذلك بوضع حد لاستقلالية البنك المركزي ووضعه تحت إشراف الدولة، مع إعادة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، بالإضافة إلى مراجعة قانون النقود والائتمان وغيرها. باختصار لقد عملت الحكومة الجزائرية في هذه الفترة على التشكيك الجذري في إنجازات حكومة الإصلاح.[2]

من جانب آخر، أحدثت الأزمة الأمنية التي شهدتها الجزائر بالتزامن مع إجهاض التجربة الديمقراطية أزمة مالية واقتصادية خانقة كانت نتائجها جد وخيمة في مؤشرات الاقتصاد الكلي، فبالإضافة إلى حالة الكساد التي دخلتها البلاد، عرفت معدلات النمو الاقتصاد انخفاض كبير نتيجة تراجع أسعار النفط، وارتفاع نسبة الدين الخارجي، وكذا تراجع الإنتاج الصناعي، هذا فضلًا عن العجز المسجل على مستوى الموازنة، والتبعية الغذائية الشديدة للخارج، والأهم من ذلك كله هو الإلزامية الفورية للوفاء بالديون،[3] وهي كلها مشاكل زادت من تعميق أزمة الدولة وجعلها مؤهلة لتصبح دولة فاشلة.

---

(1) Mourad Ouchichi, "L'obstacle Politique aux Réformes Economiques en Algérie", Thèse de Doctorat en Science Politique (France: Université Lumière Lyon 2, 2011), 170.

(2) *Ibid.,* 171.

(3) رانيا بلمدني، "أثر السياسات التنموية في فرص العمل حالة الجزائر"، في: أشرف عبد العزيز عبد القادر وآخرون، **النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية سياسات التنمية فرص العمل: دراسات قطرية** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، 61.

ج. عدم اليقين السياسي والمؤسساتي

تميز المشهد السياسي في الجزائر عشية الانقلاب على الشرعية الانتخابية بحالة من عدم اليقين السياسي والمؤسساتي، حيث أدت المواجهة العنيفة والدموية التي خبرتها البلاد خلال هذه الفترة والتي أخذت طابع الحرب الأهلية ذات الأبعاد الإيديولوجية إلى خلق أزمة هيكلية على مستوى النسق السياسي، نتيجة جمود مؤسسات الدولة وعدم قدرتها على الاضطلاع بأدوارها الطبيعية، والقيام بمسؤولياتها المنوطة بها، وهو الأمر الذي ساهم في إضعاف السلطة السياسية للنظام الذي وجد نفسه في مواجهة عدد متزايد من التنظيمات الإسلاموية المتطرفة التي استفادت من الدعم اللوجستي للمجتمع المتعاطف مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

وفي هذا السياق، أدى الوضع المقترن بفشل السلطة الفعلية في إيجاد صيغة لفرض الاستقرار واحتواء تمرد الجماعات الإسلاموية المتطرفة، بالإضافة إلى تنامي الشعور بعدم الأمن نتيجة العنف والعنف المضاد، عديد المراقبين إلى التنبؤ بانهيار النظام السياسي الجزائري خاصة بعد تقويض النخب العسكرية الدعم الخارجي على نفسها، وزيادة العزلة المفروضة عليها إقليميا ودوليا بسبب الاستراتيجيات التي اتبعتها في إدارة الأزمة، والتي جعلتها في مواجهة اتهامات المنظمات الإقليمية والدولية بتورطها في ممارسة العنف ضد الشعب الجزائري، أو تقاعسها في حمايتهم من التهديدات الإرهابية.

المطلب الثالث: انعكاس الصراع بين الدولة والمجتمع في العملية الديمقراطية

1. حدود التفاعل بين الدولة والمجتمع المدني (1989-1992)

كشفت أحداث الخامس من تشرين الأول/أكتوبر من العام 1988 وما تبعها من تطورات سياسية متسارعة إلى بروز عديد القوى الاجتماعية المستقلة (جمعيات، نقابات مهنية، أحزاب سياسية) التي كانت إلى غاية الأمس القريب مقيدة أو عاجزة، وتنامي أدوارها في المشهد السياسي، وهو ما انعكس في وجود حراك سياسي أبرز ما ميزه هو امتلاك هذه

التشكيلات الاجتماعية الجرأة في التعاطي مع الإدارة وممارساتها التسلطية،[1] الأمر الذي ساهم إلى حد كبير في إعادة هيكلة نمط العلاقة بين الدولة المجتمع، ليصبح "توسع المجتمع" و"تراجع الدولة" هو التوصيف الأنسب للترتيب الذي يحكم العلاقة بين الطرفين خلال هذه الفترة.

وقد خضع هذا النظام الجديد الذي تحولت على إثره الدولة من دولة تسلطية ذات حزب واحد إلى دولة قوانين متعددة الأحزاب إلى أول اختبار حقيقي بإجراء الانتخابات المجالس الشعبية والولائية، بيد أن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالدور الأول من هذه الانتخابات،[2] واحتمال فوزها بالدور الثاني قد دفع السلطة الفعلية وبدعم قوي من الجيش والأحزاب العلمانية إلى توقيف المسار الانتخابي وتعطيل العملية الديمقراطية، مع ما يمثله ذلك من تداعيات سلبية في الواقع السياسي خاصة فيما يتعلق بالعلاقة التي تحكم الدولة بالتنظيمات الاجتماعية المختلفة.

في غضون هذا التحول الدراماتيكي عززت الدولة عبر الجيش هيمنتها بشكل فعال على الجوانب المختلفة للمجتمع الجزائري، وهو ما تجلى بوضوح من خلال تفعيل قانون الطوارئ الذي أكد رفض السلطة الفعلية وانقلابها على الحريات المدنية والسياسية التي تم تحقيقها خلال فترة الانفتاح السياسي القصيرة (1989-1992)، فبدلًا من الحفاظ على العملية الديمقراطية والمضي قدمًا في تعزيز دولة القانون والمؤسسات لجأت السلطة إلى تعزيز موارد أمن الدولة بزيادة الإنفاق على التسليح، وهو ما عمق الامتيازات الموروثة لصالح الدولة على حساب المجتمع المدني، لتستقر بذلك علاقة الدولة بالمجتمع ضمن موقع الدولة الضعيفة-مجتمع ضعيف.

---

[1] John Entelis, State-Society Relations: Algeria As A Case Study In Mark Tessler (Ed) *Area Studies And Social Science Strategies For Understanding Middle East Politics* (Bloomington: Indiana University Press, 1999), 17.

[2] Youcef Bouandel and Yahia Zoubir, *Op.cit.,* 183.

2. عوامل فشل إعادة هيكلة العلاقة بين الدولة والمجتمع

تشير عديد الدراسات والأبحاث التي تناولت إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر إلى أنه وبالرغم من الصحوة التي عرفتها التنظيمات الاجتماعية في ضوء عملية الانتقال الديمقراطي التي عرفتها البلاد أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات، وقدرتها النسبية في مواجهة سطوة الإدارة، والقضاء على الطابع الأبوي الذي لطالما ميز العلاقة بين السلطة والمجتمع منذ الاستقلال إلا أنها عجزت في الحفاظ على أسبقيتها السياسية في مواجهة النظام السياسي، ويعود السبب في ذلك إلى توفر مجموعة من العوامل والمتغيرات التي ساهمت مجتمعة في إعادة صياغة العلاقة ذاتها التي كانت سائدة من قبل.

أ. الطبيعة التسلطية للنظام السياسي

تعد طبيعة النظام السياسي أحد أبرز العوامل المتحكمة في تحديد وصياغة نمط العلاقة بين الدولة والمجتمع، ففي الوقت الذي تتميز فيه هذه العلاقة بالتعاضد والتمكين المتبادل في الديمقراطيات الغربية، مع ممارسة التشكيلات الاجتماعية لأدوار متقدمة في عملية الضبط الاجتماعي، فإنها في النظم السياسية العربية التسلطية علاقة صفرية يغلب عليها انتشار سلطة الدولة، التي تسعى عبر المزج بين التعاون والإكراه إلى تهميش التنظيمات الاجتماعية، وتغييب أدوارها في الحياة السياسية بالشكل الذي يضمن لها تكريس هيمنتها التّامة على المجتمع.

والجزائر باعتبارها جزء من هذا الفضاء الجغرافي فلم تخرج عن هذا الإطار، حيث تميزت العلاقة بين الدولة والمجتمع لاسيما بعد إجهاض العملية الديمقراطية، وعودة سيطرة الدولة الكوربوراتية بإعادة تكريس منطق الهيمنة في تفاعلاتها البينية مع تشكيلات المجتمع المختلفة، وهو ما تجلى بشكل واضح من خلال سعي النخب المسيطرة –عبر تفعيل استراتجيات الاختراق، القمع والإكراه- على الحد من فعالية التنظيمات الاجتماعية والسياسية، والعمل إفراغها من محتواها وتوظيفها كأذرع سياسية غير رسمية في خدمة مشروعها السلطوي.

ب. حداثة المجتمع المدني

شكلت حداثة المجتمع المدني مقارنة بالنظام السياسي أحد أبرز العوامل التي ساهمت في تحديد وتوجيه طبيعة العلاقة بين الدولة -بأجهزتها ومؤسساتها- بمختلف التشكيلات الاجتماعية، فبالرغم من الزيادة الكبيرة التي سجلتها التنظيمات الاجتماعية منذ إقرار دستور التعددية السياسية والحزبية، إلاّ أن افتقار هذه التنظيمات للخبرة والممارسة مقارنة بمرونة وديناميكية النظام السياسي قد أثر بشكل سلبي في أدائها النضالي وأدوارها التمثيلية، وجعلها غير قادرة على مجابهة سطوة الإدارة، التي عملت جاهدة عبر تفعيل مجموعة من القيود التنظيمية والقانونية والسياسية على تفريغها من محتواها، وتوظيفها كأداة في تحقيق الاستقطاب حول النظام، والدفاع على ممارساته التسلطية.

في الأخير يمكن القول بأن فشل الظاهرة الجمعوية في الجزائر راجع بالأساس إلى كون أن إقرار التعددية السياسية أواخر الثمانينيات لم يكن قرارا سياسيا يهدف إلى تكريس الانفتاح السياسي، وبناء دول القانون وإنما هي تدابير ظرفية عملت من خلالها السلطة على منح التمثيل الديمقراطي مقابل التخلص من التزاماتها بشأن تحقيق الرفاه والرعاية الاجتماعية التي كانت سائدة سنوات الوفرة النفطية، لكن فتح المجال السياسي الذي تزامن مع تنامي المظالم الاجتماعية قد جعل الدولة عرضة للخطاب الشعبوي للجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهو الأمر الذي دفع السلطة الفعلية إلى إعادة غلق الحقل السياسي بتوقيف المسار الانتخابي والقضاء على التجربة الديمقراطية.

3. إجهاض التجربة الديمقراطية وإعادة إنتاج النظام التسلطي

أوحت أولى التجارب الديمقراطية التي عرفتها الجزائر في ضوء الانتقال إلى التعددية السياسية بإمكانية إحداث تغيير جذري في البنية التسلطية للنظام السياسي الجزائري، وذلك بإنهاء الأحادية الحزبية المفروضة على سلطات الدولة وهيئاتها، ووضع حد لحالة احتكار حزب جبهة التحرير الوطني للسلطة منذ الاستقلال، والأهم من ذلك هو تحييد الجيش وإقصائه من ممارسة أي أدوار سياسية أو اقتصادية، لكن هذا الوضع سرعان ما تصادم مع الإشكالات الواقعية التي أفرزتها هذه المرحلة والتي كشفت بأن الانتصار السياسي الذي

حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ غير كافي لإزاحة النظام القديم، الذي تشكل فيه المؤسسة العسكرية حجر الزاوية في العملية السياسية.

ومع تعيين محمد بوضياف رئيسًا للمجلس الأعلى للدولة في يناير/كانون الثاني 1992 حاول إعادة إحياء المسار الديمقراطي، وذلك من خلال دعوته إلى إعادة تشكيل الحكومة الديمقراطية، والنظام السياسي متعدد الأحزاب في الدولة،[1] كما بدا عازمًا على إنهاء الامتيازات التي يمتلكها حزب جبهة التحرير الوطني وعملائها، وإقصائه من عملية صنع القرار -بالرغم من أن احتكار جبهة التحرير الوطني قد انتهى بموجب دستور 1989-[2] إلاّ أن هذه الممارسات قد أفرزت معارضة شديدة من طرف النخب البريتورية، وهو ما شكل سببًا مباشرًا في اغتيال محمد بوضياف بعد أقل من ستة أشهر من توليه لرئاسة المجلس الأعلى للدولة.

في خضم هذه التطورات المستحدثة تصرفت المؤسسة العسكرية خارج نطاق التفويض الدستوري، واستولت على السلطة، واستعادت تموقعها داخل النظام السياسي، وعملت على تقديم نفسها باعتبارها الجهاز الوحيد القادر على ضمان الأمن القومي، وحماية الديمقراطية في البلاد، وهو ما ساهم في إعادة بعث النظام التسلطي في البلاد القائم على هيمنة النخب العسكرية وتملّكها للمشهد السياسي، وهو ما تجلى بشكل واضح من خلال سيطرة الجيش على الصحف والمساجد، وحل المجالس المنتخبة (التي كانت تسيطر عليها الجبهة الإسلامية للإنقاذ)، وحظر الحزب الإسلامي رسميًا،[3] بالإضافة إلى قمع باقي المعارضة، وتشديد الرقابة على الصحافة، فضلًا عن التعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان،

---

(1) Sebastian N, Islamic Movements Engaging with Democracy: Front Islamique Du Salut (FIS) and the Democratic Experiment in Algeria, *India Quarterly* 71:3 (2015): 264.

(2) Yahia H. Zoubir, Stalled democratization of an authoritarian regime: The case of Algeria, *Democratization,* 2:2 (1995): 130.

(3) Sebastian N, *Op.cit.,* 264.

وغيرها من الممارسات التسلطية[1] التي شكلت بمثابة انقلاب صريح على المسار الديمقراطي الذي حققته البلاد خلال هذه الفترة.

عمومًا، لقد أدى إجهاض العملية الديمقراطية في الجزائر إلى عودة تكريس النظام التسلطي في البلاد، وإعادة فرض هيمنته التامة على الدولة والمجتمع، حيث كانت كل الممارسات ترمي إلى إحكام الجيش سيطرته على السلطة، وهو ما أثر في غياب فرض انتقال ديمقراطي حقيقي في الجزائر. وبالرغم استئناف المسار الانتخابي مع تولي اليامين زروال رئاسة الدولة منتصف التسعينيات إلى أن ذلك لم يؤثر في البنية التسلطية للنظام السياسي، حيث تشير الممارسات الواقعية إلى استمرار هيمنة النخب البريتورية على المشهد السياسي، وذلك من خلال إفراغ الساحة السياسية، والعمل على إدارة العملية السياسية من خلف واجهة مدنية، وهو ما شكل سببًا مباشرًا في مختلف الأزمات المركبة التي عايشتها الجزائر خلال العقود الأخيرة بما في ذلك الاستعصاء على التغيير والديمقراطية.

(1) Camilla Sandbakken, "The Limits to Democracy Posed by Oil Rentier States: The Cases of Algeria, Nigeria and Libya", *Democratization*, 13:1 (2006): 135-152.

استنتاجات

عالج الفصل الرابع موضوع الصراع السياسي بين القوى المجتمعية وأزمة التحول الديمقراطي في الجزائر، وقد خلص الفصل إلى أن الميزة المشتركة بين جميع التنظيمات الاجتماعية التي أفرزها إقرار الانفتاح السياسي في الجزائر رغم تنوعها بين تيارات وطنية، علمانية ودينية، هي الرغبة في فرض هيمنتها ومنطقها على باقي الأطراف المجتمعية، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الآليات والاستراتيجيات التي تستهدف بشكل مباشر صياغة معايير المجتمع وضبط تحركاته بما يتماشى وأهداف هذا التنظيم.

مثّل هذا الانفتاح السياسي وما حمله من تنافس مباشر بين الأطراف السياسية علامة فارقة في تاريخ الجزائر الحديث والمنطقة ككل، غير أن الصحوة التي عرفتها التنظيمات الاجتماعية، وقدرتها النسبية على مواجهة سطوة الإدارة، لم يكن كافياً لمواجهة النظام الحاكم والمضي قدماً في اللّعبة الديمقراطية، في ظل افتقارها للخبرة والممارسة السياسية مقارنة بمرونة وديناميكية النظام، الذي عرف كيفية استدراج الأطراف المنافسة وإعادة التوازن عبر تفعيل مجموعة من القيود التنظيمية والقانونية والسياسية، وتوظيفها كأداة في تحقيق الاستقطاب حول النظام، والدفاع على ممارساته التسلطية.

ليتّضح في الأخير أن تعثر العملية الديمقراطية في الجزائر يرجع بالأساس إلى محدودية الثقافة السياسية للأطراف المتنافسة وكذا غياب الإرادة السياسية اللاّزمة من قبل النخب الحاكمة في تكريس الانفتاح السياسي، واستعدادها لقبول نتائج العملية الانتخابية وإن خالفت طموحاتها. وهو ما يفسّر تدخّل السلطة الفعلية بإعادة غلق الحقل السياسي بتوقيف المسار الانتخابي والقضاء على التجربة الديمقراطية.

الخـــاتمة

عالجت الرسالة موضوع الصراع والهيمنة في الجزائر من منظار علاقة الدولة بالمجتمع؛ حيث تم البحث في طبيعة التفاعلات التي ميّزت العلاقة بين تنظيمات الدولة من جهة، والتنظيمات المجتمعية من جهة أخرى مع التركيز على الجبهة الإسلامية للإنقاذ، خلال الفترة الممتدة من إقرار التعددية الحزبية عام 1989، إلى غاية عام 1992، والذي يمثّل تاريخ إجهاض العملية الديمقراطية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الصراع العنيف الذي ميّز التفاعلات بين مختلف الفواعل المجتمعية في الجزائر، كان سببه الرئيسي هو غياب الرغبة والإرادة السياسية للنخب الحاكمة من جهة، وكذا غياب الوعي والثقافة السياسية الضروريتان عند مختلف الفواعل المجتمعية لمواكبة هذه التحولات.

فبعد أن عاشت الجزائر تجربة من الانفتاح السياسي كان يُعتقد إلى حد بعيد على أنها ستكون نقلة للعالم العربي نحو الديمقراطية، عبّر عن هذه النّقلة النّوعية انفجار اجتماعي عنيف جسدته أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1988، تمثّلت بوادر هذا الانفتاح في مجموعة من مظاهر الإصلاح السياسي والاقتصادي التي عوّل عليها كثيرا كإطار مؤسسي للانتقال. ترتب عنها تطبيقات فعلية في أرض الواقع، أهمها كانت انتخابات 1990-1991، لكن سرعان ما تعثرت هذه التجربة، حيث بدأت الحياة السياسية تتجه سريعًا نحو وضع متأزم، ازداد حدّة مع إيقاف المسار الانتخابي لتشريعيات 1991. ويرجع أسباب هذا التعثّر إلى مجموعة من العوامل الموضوعية التي لم تسمح لها بالاستمرار، ما ترتب عنه حالة من العنف وعدم الاستقرار السياسي دامت لسنوات طويلة.

من الواضح أن الأحداث التي عرفتها الجزائر منذ 1988 لم تكن تمثّل في الحقيقة إلاّ نتيجة منطقية لحجم التّناقضات بين مصالح الجماهير ومصالح النظام السياسي، فالمواجهات المتتالية التي شهدتها الجزائر سواءً كانت سلمية أو عنيفة، جاءت لتُعبّر فقط عن تناقضات اجتماعية وسياسية تراكمت على مر العقود، لتبلغ ذروتها في نهاية الثمانينات، ومطلع التسعينيات.

إن الحديث عن الرغبة في التغيير، كانت يفترض أن تقابله بالضرورة مطالب بتطبيق التعددية الحزبية، والانتقال إلى نظام ديمقراطي قائم على المشاركة الجماعية في الحكم والتداول السلمي على السلطة. بالإضافة إلى الخروج من النظام الاقتصادي المُخطط والانتقال إلى اقتصاد السوق، لكن هذه المطالب ما كانت لتتحقق دون توفّر ثلاث شروط رئيسية: **أولها** قبول جبهة التحرير الوطني بهذا التغيير وقبولها بنتائجه، حتى ولو كانت معاكسة لطموحاتها. **والثاني،** كان ضرورة وعي المعارضة، سواء كانت إسلامية أو علمانية، بحساسية المرحلة التي تتطلب بالضرورة، التّحلي بقدر كبير من الحكمة والتبصّر. في حين أن **الشرط الثالث،** والذي يعتبر الأهم، هو قبول المؤسسة العسكرية بهذا التغيير وتبنيها له، وقبولها الانسحاب من المشهد السياسي والابتعاد عن الأدوار الرّيادية التي أنيطت بها في عهد الحزب الواحد، والذي كان في كثير من الأحيان سبباً في زعزعة مكانتها كمؤسسة وظيفتها الحقيقية تتمثّل في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية وحماية الدستور. غير أن الملاحظ أن أيًا من هذه الشروط لم تتحقق.

جاءت هذه الرسالة لتؤكد الفرضية الأولى التي تشير إلى وجود ارتباط قوي بين نمط الثقافة السياسية، ونمط العلاقة بين الدولة والمجتمع؛ فكما تم الإشارة إليه في الفصل الأول من الرسالة، فإن التعددية السياسية في المنطقة العربية عموماً، وفي الجزائر على وجه الخصوص، لم تكن يومًا نتيجة تطور طبيعي داخلي في أبنية المجتمع أو تعبيراً عن نضج مجتمعي يسمح بقبول الأفراد لمجموعة من القواعد والمبادئ، في صورة العقد الاجتماعي، بل كان الأمر نتيجة حتمية للظروف الدولية، وأحد الحلول التي اعتمدها النظام السياسي الحاكم كوسيلة للهروب إلى الأمام قصد الخروج من الأزمة. ونتيجة لذلك تم إفراغ التجربة

الديمقراطية من مضمونها الحقيقي، وجعلها آلية فقط لتحديث الطبيعة التسلطية للنظام وتجديد شرعيته.

في المقابل، نفت نتائج الرسالة الفرضية التي تقدّر وجود علاقة إيجابية بين تورط المؤسسة العسكرية في العملية السياسية وبين ارتفاع مستويات التنمية والاستقرار، فقد أثبتت الممارسة الميدانية أن الهدف الرئيس من تطبيق الديمقراطية برمتها هو منع أي طرف سياسي كان أو عسكري، أن يتخذ قرارات أحادية لا تعبر عن الرغبة الجماعية للمجتمع. فتصير بذلك الدولة برمتها رهينة قرارات أقلية منفردة بآليات وأدوات اتخاذ القرار.

فبالعودة إلى حالة الجزائر، كان إيقاف المسار الانتخابي خطوة كبيرة نحو الخلف، فتدخل المؤسسة العسكرية بتلك الطريقة مسح مسيرة الإصلاحات التي ابتدأت عام 1988 كلها. فالقانون هذه المرة وقف ضد إرادة الأغلبية المُنتخِبة، وسمح لأقلية أن تأخذ بزمام الأمور، وتصبح الناطق الرسمي عن الأغلبية. فالوصف الحقيقي لحالة الجزائر بعدها، هي عهد التراجع الديمقراطي. فمن نتائج إجهاض المسار الديمقراطي، دخول الجزائر في مرحلة انتقالية جديدة دامت لأكثر من عقدين غابت فيها الشرعية القانونية والشعبية، كنتيجة طبيعية لزوال الثّقة بين أطراف العملية السياسية. حيث بات جليًا أن إمكانية الوصول إلى السلطة بطرق سلمية أمرٌ غير متاح، في ظل ديمقراطية واجهة، تستخدم فيها أدوات الديمقراطية الحقة كالانتخاب الدوري كوسيلة فقط لإعادة إنتاج النظام لنفسه.

على المستوى المنهجي والنظري، يمكن القول إن تعقيد موضوع البحث، وتشعّب مستويات التحليل فيه، وارتباطه بالعديد من المتغيرات الداخلية والخارجية، استلزم عدم الاعتماد على اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع كإطار تحليلي وحيد، فحتى وإن تم استخدامه كاقتراب أساسي في البناء الفكري والتحليلي في الموضوع، إلاّ أنه احتاج مجموعة من المقاربات المُكمّلة في صورة مدخل الثقافة السياسية، نظرية الدولة الريعية، واقتراب النخبة. وبذلك، فإن دمج مختلف هذه المقاربات، واعتماد أنجعها في تفسير الزوايا المختلفة للظاهرة محل البحث، مّكن في الأخير من الخروج بنتائج واستنتاجات متناسقة ومترابطة، تُكمل بعضها بعضًا.

وقد توصّلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات الإضافية، تفاصيلها كما يلي:

1. إن الأنماط الأربعة التي طوّرها جويل ميغدال -رغم أهميتها النظرية والمنهجية- لرصد طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة إلاّ أنها ليست حتمية ولا نهائية في أنماطها، بل تخضع لطبيعة التحوّلات التاريخية والاجتماعية وخصوصية البيئة الحضارية وطبيعة الدولة وتاريخ تشكّلها، إذ يمكن تطوير علاقات ثنائية مختلفة في إطار أبعاد جديدة. فقد عبّرت تجارب الديمقراطية في الدول الغربية عن تفاعل مزدوج -تكاملي- بين الدولة والمجتمع. في حين تختلف سياقات تشكّل هذه العلاقة في السياق العربي، والتي تميل لصالح هيمنة الدولة على المجتمع، بالإضافة إلى إمكانية تشّكل نماذج أنماط جديدة بعد التحولات المتسارعة التي شهدتها المنطقة العربية بعد 2011، تطرح تحدّيات نظرية وعملية تتعلق بنموذج دولة في طور التشكّل، وطبيعة وظائفها ومجالات حركتها، ونوعية علاقاتها مع المجتمع، مؤسساته، حركاته وجماعاته.

2. تستهدف النظم السياسية التسلطية دعم بعض القوى والجماعات على حساب أخرى، قصد كسب ولائهم وخدماتهم لتطبيق استرتيجياتهم، مع الحفاظ في الوقت نفسه على مسافة آمنة بينها وبين هذه الجماعات أو الفئات؛ فحفاظ الدّولة على مسافة بين مختلف القوى الاجتماعية تجعلها تعمل بحرية أكبر، وتمكّنها من إعادة التشكيل، أو طلب الدّعم. وبهذه الطريقة يمكن للدّولة التّضييق حتى على أقوى الجهات الاجتماعية الفاعلة أو تحييدها وفق ما تقتضيه شروط المرحلة. ففي حالة الجزائر، استهدفت النخب الحاكمة بعد إقرار التعددية خلق مجتمع مدني موازي، يعمل على تشتيت العمل السياسي لباقي الفواعل المجتمعية، في صورة أحزاب ثانية منافسة من الاتجاه نفسه، أو نقابات وجمعيات تعمل على الترويج لأفكار معينة تصب كلها في صالح النظام الحاكم.

3. من آليات الضّبط الاجتماعي التي تعتمدها النخب الحاكمة في مواجهة المجتمع، هو تتبّع السلوكات الاجتماعية، سواءً لأفراد مُخصصين، أو لتيارات دينية أو عرقية معينة، تستطيع من خلال ملاحظاتها تحديد الضّوابط القانونية والاستراتيجيات الدقيقة لمواجهة هؤلاء الأفراد أو التيارات. ويبرز ذلك جليًا في حالة الجزائر، حيث تشير مختلف الشواهد أن

النظام السياسي الجزائري قد درس بعناية سيكولوجية مختلف القيادات الفاعلة التي برزت في فترة الانفتاح الديمقراطي، وعلى وجه الخصوص، قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ (عباسي مدني، وعلي بن حاج)، وهو ما أعطى للسلطة السياسية الأفضلية على باقي الفواعل، فباتت متقدمة بخطوات سمحت لها بتحييد بعض الفواعل من جهة، واستدراج بعضهم الآخر "وتوريطه" في سياقات سياسية أو سيناريوهات مُعدّة سلفًا. كانت مخرجاتها مدروسة من قبل، مثل استفزاز قادة الجبهة وجرّهم نحو تصريحات غير مسؤولة، تم اعتمادها لاحقًا كأدلة أو أوراق ضغط لتحييدهم عن المشهد السياسي، وصلت إلى حد جرهم نحو المواجهة المباشرة للإجهاز عليهم.

4. تعتمد تنظيمات الدّولة، في حال ما تراجعت قدراتها على أسلوب المكافآت للحصول على قدر معيّن من التوافق والانسجام الذي يسمح بتمرير بعض القوانين وتطبيقها. فأسلوب المكافآت المختلفة ليست مجرد تحفيزات فردية اعتباطية، بل تتبنّى نمطًا معيّنًا يستهدف اقناع الأفراد وإخضاعهم. ما يسهّل من عملية الضّبط الاجتماعي. وهو الأسلوب نفسه الذي اعتمدته الإدارات الجزائرية المتعاقبة منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، من خلال الاعتماد على الريـع والعوائد النفطية قصد ضمان السلم الاجتماعي.

5. تعمل النُّخب الحاكمة على تطوير علاقاتها مع التّنظيمات الاجتماعية المشاركة في عملية الضّبط الاجتماعي، وذلك من خلال ربط مهام قادة التنظيمات المذكورة بمصالحهم الشخصية. وفي أحيان أخرى، تعيينهم في مؤسّسات تابعة للدولة، حتى يسهّل مراقبتهم، والتحكّم في قراراتهم. إذا ما تم ربط ذلك بحالة الجزائر، يمكن ادراج قبول اعتماد بعض الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات التي لم تستوف الشروط ضمن خانة توزيـع المزايا. أو مثال حالة توزيـع بعض الحقائب الوزارية على بعض من قيادات حركة مجتمع السلم (حركة المجتمع الإسلامي سابقًا)، والتجمع الديمقراطي من أجل الثقافة والديمقراطية في إطار الإدارات التي تلت إجهاض العملية الديمقراطية.

6. إن عدم امتثال بعض التنظيمات الاجتماعية والأفراد للقواعد التي تفرضها الدّولة، لا يمكن اعتباره مجرّد انحراف شاذ عن القاعدة العامة، بل هو إشارة إلى صراع جوهري بين

التنظيمات الاجتماعية حول صياغة المعايير. فهذه الصراعات تتجاوز الأدوار الرّسمية لأجهزة الدّولة ومؤسّساتها السّياسية في تحقيق سيطرتها على مجتمعها، ومن شأنها التأسيس لمرحلة جديدة، تتولى خلالها تنظيمات اجتماعية مغايرة عملية صياغة المعايير، وهو في الغالب ما يتعارض مع رغبات وأهداف أطراف من النخب الحاكمة، التي قد تتبنى سلوكًا عدوانيًا استئصاليًا يضمن استمرارها.

7. إن جل الصراعات الداخلية التي عرفتها دول العالم النامي خلال القرن العشرين -من بينها الجزائر- كان سببها سعي السلطة الحاكمة لبسط هيمنتها وفرض معاييرها على المجتمع، حيث تمكّنت مؤسسات الدولة من تحويل المشهد السّياسي والاجتماعي لمجتمعاتها، معتمدة في ذلك على كل ما تمتلكه من أبنية سياسية ومن أدوات للسّيطرة على الشعوب.

8. إن تمكين قوى المجتمع المدني وتعزيز أدوارها، لا يعني بالضرورة إضعافًا لقدرة الدّولة على القيام بوظائفها، فالمجتمع المدني القوي يساهم في دعم القدرات المؤسّسية والهيكلية للدّولة.

9. إن المجتمع المدني الفعّال لا يصلح إلاّ في إطار دولة قوية تؤمن بقواعد اللّعبة الديمقراطية، وتستند إلى مبادئ المواطنة وسيادة القانون.

10. تتم عملية بناء الدولة والمجتمع بشكل متكامل ومتزامن؛ فغيابهما معًا أو غياب أحدهما يقود لا محالة نحو مظاهر الاستبداد، وانعدام الأمن والاستقرار. فالإكتفاء ببناء مؤسسات الدّولة، يؤدّي إلى دولة تسلّطية هشّة، تسترسل في قمع المُعارضين والتضييق على حريات الأفراد. في المقابل، ينجرّ عن عملية بناء المُجتمع في ظل ضعف الدّولة وترهّلها، مزيدًا من الصّراعات المُحتدمة بين القوى المجتمعية.

11. إن كانت نشأة الدّولة الحديثة في أوروبا انعكاسًا طبيعيًا لصيرورة تاريخية خلُصت نحو مفهوم الدّولة القومية المُضطلعة بالمهام التنظيمية والتوزيعية، فإن قيامها في معظم دول العالم العربي جاء ترجمة لصراعات القوى الدّولية، وتنافسها على تقسيم مناطق النّفوذ.

ولذلك نشأت الدّول العربية، وهي تفتقر منذ البداية إلى المشروعية اللاّزمة للنهوض بأحوال المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، وبناء دولة مؤسّسات تعبّر عن مجتمعاتها.

12. بالرغم من هامش الحرّية المعتبرة التي خبرها المجتمع المدني الجزائري خلال السنوات القليلة للانفتاح الديمقراطي في مواجهة سطوة النّخب الحاكمة، إلاّ أن العلاقة بين الدّولة والمجتمع لا تزال مختلّة، وتميل نحو استمرار سيطرة الدّولة وتغوّلها، في ظل استمرار النظم الحاكمة في اعتمادها على مختلف القيود والضوابط القانونية والادارية والعقابية، والتي حالت دون تمتّع هذه التنظيمات باستقلالية حقيقية عن أجهزة الدّولة ومؤسّساتها، وهو ما يبقي حرّيتها في حدود ما ترسمه السلطة السياسية.

قائمة المراجع

أولا: باللّغة العربية

القرآن الكريم:

1. **القرآن الكريم**، "سورة آل عمران"، الآية 159.
2. **القرآن الكريم**، "سورة البقرة"، الآية 195.
3. **القرآن الكريم**، "سورة الرّعد"، الآية 11.
4. **القرآن الكريم**، "سورة الشّورى"، الآية 38.
5. **القرآن الكريم**، "سورة الشّورى"، الآية 38.

الوثائق الرسمية:

6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعديل الدستور الموافق عليه في 03 نوفمبر 1988.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989.
9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشّعبية، دستور 1963.
10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشّعبية، قانون رقم 11/89 المؤرخ في 05 جويلة 1989، الجريدة الرسمية، ع27.

الكتب:

11. الإبراهيمي، عبد الحميد، **في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
12. الأرناؤوط، محمد، **الوقف في العالم الإسلامي، ما بين الماضي والحاضر**. بيروت: جداول للنّشر والتوزيع، 2011.
13. البزاز، سعد، توفيق، عبد الله، **الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد بين التحولات الداخلية والخارجية وأثرها على العلاقات الدولية**. عمان: دار آيلة، 2000.
14. الجمل، يحيى، أنظمة الحكم في الوطن العربي، في: سعد الدين إبراهيم وآخرون، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984.

15. الخولي، لطفي، **عن الثورة في الثورة وبالثورة: حوار مع بومدين.** قسنطينة: منشورات التجمع الجزائري البومديني الإسلامي، [د.س.ن].
16. الزبيدي، حسن، لطيف، كاظم، **الدولة والتنمية في الوطن العربي**. الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2008.
17. السويدي، محمد، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
18. السّيد، مصطفى، كامل، "مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي"، في: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
19. الشكري، يوسف، **حقوق الإنسان في ظل العولمة**. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010.
20. الشماس، عيسى، **المجتمع المدني (المواطنة والديمقراطية)**. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2008.
21. الصبيحي، أحمد، شكر **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2008.
22. الصوراني، غازي، **تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي.** القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2013.
23. الطهطاوي، رفاعة، **مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية**. مصر: مؤسّسة هنداوي للتعليم والثّقافة، 2014.
24. الطويل، كميل، **الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر: من "الإنقاذ" إلى "الجماعة"**. بيروت: دار النهار للنشر، 1998.
25. العروي، عبد الله، **مفهوم الدولة**. بيروت: المركز الثقافي العربي، ط9، 2011.
26. العمّار، منعم، "الجزائر والتعددية المكلفة"، في: **الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية،** سليمان الرياشي وآخرون. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
27. العياشي، أحميدة، **الإسلاميون الجزائريون بين السلطة والرصاص**. الجزائر: دار الحكمة، 1992.
28. العياشي، أحميدة، **الحركة الإسلامية في الجزائر "الجذور، الرموز، المسار"**. الجزائر: عيون المقالات، ط2، 1993.
29. الفرابي، أبو ناصر، **آراء أهل المدينة الفاضلة،** تقديم: ألبير نصري نادر. بيروت: دار المشرق، ط2، 1968.
30. الفرابي، أبو ناصر، **السّياسة المدينة،** تقديم: علي بو ملحم. البحرين: دار ومكتبة الهلال، 1996.
31. الفضلي، عبد الهادي، **الحضارة الإسلامية بين دواعي النّهوض وموانع التقدّم**. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2013.
32. الكبسي، أحمد، "تاريخية الدولة بين الماضي والحاضر"، في: عادل الشّرجبي، **أزمة الدولة في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2012.
33. الكرباسي، محمد، صادق، **شريعة الوقف**. بيروت: بيت العلم للنّابهين، 2011.
34. الكواكبي، عبد الرحمان، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد،** تقديم: أسعد السحمراني. لبنان: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، 2006.
35. المحمداوي، علي، ناظم، حيدر، **مقاربات في الديمقراطية والمجتمع المدني**. دمشق: دار صفحات للنشر والتوزيع، 2011.

36. المديني، توفيق، **المجتمع المدني والدولة السياسي في الوطن العربي**. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1997.

37. المكني، الناصر، **الإسلام والدستور**. تونس: منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2014.

38. المنصف، وناس، **الدّولة والمسألة الثّقافية في المغرب العربي.** تونس: سراس للنشر، 1996.

39. الناهي، هيثم، غالب، **الدولة وخفايا إخفاق مأسستها في المنطقة العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.

40. النجار، باقر، سلمان، "المجتمع المدني في الوطن العربي: واقع يحتاج إلى إصلاح"، في: أحمد عوض الرحمون، وآخرون، **الدّولة الوطنية المعاصرة، أزمة الاندماج والتفكيك** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

41. النجفي، سالم، توفيق، "أزمة الدولة القومية المعاصرة.. التفكيك والإندماج"، في: أحمد عوض الرحمون وآخرون، **الدولة الوطنية المعاصرة، أزمة الإندماج والتفكيك**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

42. النّقيب، خلدون، حسن، **الدولة التسلّطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1996.

43. الهرماسي، محمد، صالح، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

44. الهرماسي، محمد، عبد الباقي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**. بييروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

45. الهزايمة، محمد، عوض، **الفكر السياسي العربي الإسلامي، دراسة في الفكر الأيديولوجي**. عمان: دار الحامد، 2007.

46. إبراهيم، حسنين، توفيق، "بناء المجتمع المدني: المؤشّرات الكمّية والكيفية"، في: سعيد بنسعيد العلوي وآخرون، **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

47. إبراهيم، حسنين، توفيق، **النظم السّياسية العربية، الإتجاهات الحديثة في دراستها**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2008.

48. إبراهيم، سعد الدين وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**. بيروت، مركز دراسات. الوحدة العربية، ط3، 2005.

49. إبراهيم، مروان، عبد المجيد، **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط9، 2000.

50. ابن خلدون، عبد الرحمان، **المقدمة**. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط4، [د.س.ن].

51. أبو سيف، عاطف، **المجتمع المدني والدولية: قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني.** الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005.

52. احمود، رائد، فوزي، "الأحزاب السياسية في الوطن العربي.. وإشكاليات العلاج"، في: أحمد عوض الرحمون، وآخرون، **الدّولة الوطنية المعاصرة، أزمة الاندماج والتفكيك**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

53. إدواردز، مايكل، **المجتمع المدني: النظرية والممارسة**، تر: عبد الرحمان شاهين. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السّياسات، 2015.

54. باتروورث، شارلز، "الدّولة والسلطة في الفكر السياسي العربي"، في: غسان سلامة وآخرون، **الأمة والدولة والإندماج في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ج1، 1989.

55. بشارة، عزمي، **المجتمع المدني، دراسة نقدية**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات، ط6، 2012.

56. بشارة، عزمي، **المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

57. بعلبكي، أحمد، آخرون، **جدليات الإندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي**. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

58. بلقزيز، عبد الإله، "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات"، في: علي خليفة الكواري، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

59. بلقزيز، عبد الإله، السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة، في: أحمد ولد داداه وآخرون، **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

60. بلمدني، رانيا، "أثر السياسات التنموية في فرص العمل حالة الجزائر"، في: أشرف عبد العزيز عبد القادر وآخرون، **النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية سياسات التنمية فرص العمل: دراسات قطرية** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

61. بن خدة، بن يوسف، **نهاية حرب التحرير في الجزائر: إتفاقيات إيفيان**، تر: لحسن زغدار، محل العين جبائلي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

62. بن خرف الله، الطاهر، **النخبة الحاكمة في الجزائر 1962- 1989**. الجزائر: دار هومة، ج2، 2007.

63. بن عنتر، عبد النّور، "إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي"، في: ابتسام الكعبي وآخرون، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2012.

64. بن نبي، مالك، **مشكلات الحضارة: بين الرشاد والتيه**. دمشق: دار الفكر، 2002.

65. بوخبزة، أحمد، المجتمع ضد الدولة، في: العياشي عنصر، **الأزمة الجزائرية في تصوّرات المثقّفين، نصوص مختارة**. الجزائر: ابن النديم للنّشر والتوزيع، 2018.

66. بورجا، فرانسوا، **الإسلام السياسي، صوت الجنوب**، تر: لورين زكري. القاهرة: دار العالم الثالث، ط2، 2001.

67. بورقعة، لخضر، **مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة**. الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2000.

68. بوشلاكة، رفيق، عبد السلام، "الاستبداد الحداثي العربي: التجربة التونسية نموذجًا"، في: إسماعيل نوري الربيعي، **الاستبداد في نظم الحكم العربية الحديثة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

69. بوكراع، لياس، **الجزائر، الرعب المقدّس**، تر: خليل أحمد خليل. الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2003.

70. البيج، علوان، "الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السّلطة"، في: علي خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الدّيمقراطية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002.

71. بيليس، جون، سميث، ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج العربي للأبحاث. الكويت: مركز الخليج العربي للأبحاث، 2004.

72. تامالت، محمد، **الجزائر من فوق البركان حقائق وأوهام 1988-1999**. [د.ب.ن]: [د.د.ن]، 1998.

73. التونسي، خير الدين، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**. الجزائر: المؤسّسة الوطنية للكتاب، 1986.

74. التيجاني، بشير، **التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.

75. جابي، عبد الناصر، " الحالة الجزائرية" في: أحمد يوسف وآخرون، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية: دراسة حالة الأردن- الجزائر- السعودية- السودان- سوريا- العراق- الكويت- لبنان- مصر- المغرب- اليمن**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

76. جابي، عبد الناصر، الحالة الجزائرية، في: أحمد يوسف أحمد وآخرون، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية**، تحرير وتنسيق: نيفين مسعد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

77. جبهة التحرير الوطني، **ميثاق الجزائر، مجموع النصوص المصادق عليها من طرف المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني**. قسنطينة: مطبعة جريدة النصر، [د.س.ن].

78. حريق، إيليا، "نشوء نظام الدّولة في الوطن العربي"، في: حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السّياسية العربية، الإتجاهات الحديثة في دراستها**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2008.

79. حسين، حسن، أحمد، حسين، **الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني**. القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000.

80. حسين، عدنان، السيد، تاريخية الدولة بين الماضي والحاضر: ظروف النشأة وآثارها، في: عادل الشّرجبي، **أزمة الدولة في الوطن العربي**، تعقيب: كامل السّيد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2012.

81. حمروش، عبد المالك، **التربية والشخصية الجزائرية العربية الإسلامية، بين عبقرية ثورة التحرير وضلال الثورة المضادة**. الجزائر: مطبعة عمار قرني، [د.س.ن].

82. حمودة، عادل، **النكتة السياسية - كيف يسخر المصريون من حكامهم؟**. عمان: مؤسسة الفرسان للنشر والتوزيع، ط3، 2003.

83. حيدوسي، غازي، **الجزائر: التحرير الناقص**، تر: خليل أحمد خليل. بيروت: دار الطليعة، 1997.

84. خليل، أحمد، **موسوعة أعلام العرب المبدعين في القرن العشرين**. القاهرة: دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، 2001.

85. دربال، عبد الوهاب، **الديمقراطية بين الادعاء والممارسة: تجربة حركة النهضة**. الجزائر: دار قرطبة، 2007.

86. دردور، عبد الباسط، **العنف السياسي في الجزائر وأزمة التحول الديمقراطي**. القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 1996.

87. رزاقي، عبد العالي، **الأحزاب السياسية في الجزائر: خلفيات وحقائق**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990.

88. رياشي، سليمان، آخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

89. زبيري، الطاهر، **نصف قرن من الكفاح، مذكرات قائد أركان جزائري**. الجزائر: الشروق للإعلام والنشر، 2011.

90. زبيري، محمد، العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)**. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ج2، 1999.

91. زيادة، معن، "المجتمع المدني والدولة في فكر النّهضة العربيّة الحديثة"، في: سعيد بن سعيد العلوي، **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2001.

92. سعد الدين، إبراهيم، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، في: منيرة فخرو، أحمد، **المجتمع المدني والتحوّل الديمقراطي في البحرين**. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع، 1995.

93. سعد الله، علي، **نظرية الدّولة في الفكر الخلدوني**. عمان: دار مجدلاوي، 2003.

94. سعود، الطاهر، **الحركات الاسلامية في الجزائر، الجذور التاريخية والفكرية**. دبي: مركز مسبار للدراسات والبحوث، 2012.

95. سعود، الطاهر، **القطري والدولي في تجربة الحركة الإسلامية: الحركة الإسلامية في الجزائر أنموذجاً**، في: مجموعة مؤلفين، الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ج2، 2017.

96. سلامة، غسان، آخرون، **المجتمع والدّولة في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2005.

97. سمراوي، محمد، **الاسلاميون والعسكر سنوات الدم في الجزائر**، تر: عومرية سلطاني. القاهرة: تنوير للنشر والاعلام، 2015.

98. سند، محمد، فرحان، **أثر المتغيّرات الدّولية والاقليمية على تطور المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي.** القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015.

99. شلبي، محمد، **المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات**. الجزائر: دار هومة، 1997.

100. شهريت، كمال، **العقيد شعباني، موعد مع الموت**. الجزائر: منشورات الجزائر للكتب، 2017.

101. صقر، مصطفى، **نظرية الدولة عند الفارابي، دراسة تحليلية لفلسفة الفارابي السّياسية.** مصر: مكتبة الجلاء الجديدة، 1989.

102. صلاح، نصر، **الحرب النفسية معركة الكلمة والمعتقد**. القاهرة: دار القاهرة للطباعة والنشر، 1967.

103. صيداوي، رياض، الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر، في: سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

104. صيداوي، رياض، **صراعات النخب السّياسية والعسكرية في الجزائر، الحزب، الجيش، والدولة**. عمان: دار فارس للنّشر والتوزيع، 2000.

105. طايل، سامية، **أزمة التنظيمات السّياسية في مصر، دراسة حالة: حزب الوفد وجماعة الإخوان المسلمين**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2014.

106. عبد الله، ثناء، فؤاد، **آليات التغيير الدّيمقراطي في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004.

107. عبد الله، ثناء، فؤاد، **الدّولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصّراع**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

108. عدنني، إكرام، **سوسيولوجيا الدين والسياسة عند ماكس فيبر**. بيروت: منتدى المعارف، 2012.

109. عمشاني، مصطفى، العلاوي، أحمد، الحركة النقابية الجزائرية: نشأتها، تطورها، ونضالاتها، **مجلة الباحث**. 2019.

110. عنصر، العياشي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، في: مجموعة مؤلفين، **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1996.

111. عنصر، العياشي، التجربة الديمقراطية في الجزائر: اللّعبة والرّهانات، في: العياشي عنصر، **الأزمة الجزائرية في تصوّرات المثقّفين، نصوص مختارة**. الجزائر: ابن النديم للنّشر والتوزيع، 2018.

112. غانم، إبراهيم، البيومي، **الحركة الإسلامية في الجزائر وأزمة الديمقراطية، دراسة ملف وثائقي تاريخي**. القاهرة: امة برس، 1992.

113. فيلالي، عبد السلام، **الجزائر... الدولة والمجتمع، 1965-1979**. الجزائر: الوسام العربي للنشّر والتوزيع، ج2، 2016.

114. فيلالي، مختار الطاهر، **نشأة المرابطين والطرق الصوفية وأثرهما في الجزائر خلال العهد العثماني**. الجزائر: دار الفكر القرافيكي للطباعة والنشر، 1976.

115. قجالي، آمنة، **الإعلام والعنف السياسي**. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015.

116. قرني، بهجت، "وافدة، متغربة، ولكنها باقية، تناقضات الدّولة العربية القطرية"، في: غسان سلامة وآخرون، **الأمة والدولة والإندماج في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

117. قنديل، أماني، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008.

118. قيرة، إسماعيل، آخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2009.

119. كوثراني، وجيه، "المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي"، تعقيب مجدي حماد، في: سعيد بن سعيد العلوي، **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2001.

120. لخضاري، منصور، **السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات، الميادين، التحديات**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

121. لونيسي، رابح، **الجزائر في دوامة الصّراع بين المدنيين والعسكريين**. الجزائر: دار المعرفة، 2003.

122. مجموعة مؤلفين، **الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ج2، 2001

123. مراني، أحمد، **الفتنة، شهادة أحمد مراني عضو مؤسس، الجبهة الإسلامية للإنقاذ**. الجزائر: المراني، 1999.

124. مركز الدراسات والأبحاث، **الجزائر، إلى أين؟ 1830-1992**. [د.ب.ن]: دار الكتاب العربي، 1992.

125. مركز دراسات الوحدة العربية، "مقدّمة"، في: أحمد ولد داداه وآخرون، **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

126. منشورات ANEP، **النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954**. الجزائر: منشورات ANEP، 2009.

127. مهري، عبد الحميد، الأزمة الجزائرية: الواقع والآفاق، في: **الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، سليمان الرياشي وآخرون. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

128. ناجي، عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

129. نحناح، محفوظ، **الجزائر المنشودة، المعادلة المفقودة: الإسلام، الوطنية، الديمقراطية**. الجزائر: دار الجمعة للإعلام والنشر، 1999.

130. نزار، خالد، **مذكرات اللواء خالد نزار**. الجزائر: دار الشهاب، 1999.

131. هلال، علي الدين، نيفين مسعد، **النظم السّياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط7، 2014.

132. والي، خميس، حزام، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى التجربة الجزائرية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

133. وزارة الإعلام والثقافة، **خطب الرئيس بومدين: 19 جوان 1965-19 جوان 1970**. قسنطينة: مطبعة البعث، ج3، 1970.

134. وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، **الثورة الزراعية (النصوص الأساسية)**. الجزائر: وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، 1974.

135. ولد خليفة، محمد، العربي، **الأزمة المفروضة على الجزائر: مقاربة أولية على هدى استراتيجية ثورة التحرير الوطنية**. الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 1998.

136. ويليس، مايكل، **التحدي الإسلامي في الجزائر، الجذور التاريخية والسياسية لصعود الحركة الإسلامية**، تر: عادل خير. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1999.

المقالات:

137. الأنصاري، عبد الحميد، نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني، **المستقبل العربي**، ع.272. 2001.

138. الطوزي، محمد، الحركة الإسلامية الجزائرية، **مجلة آفاق**، ع.53. 1993.

139. العلوي، الحسين، الشيخ، "الفرنك الإفريقي: وصاية فرنسيَّة طال أمدُها"، **مركز الجزيرة للدراسات**. 2016.

140. المنصف، وناس، "الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر: محاولة قراءة في انتفاضة أكتوبر 1988"، **مجلة المستقبل العربي**، ع191. 2005.

141. ابراهيم، عماري، مصطفى، جزار، الحركة الإسلامية في الجزائر بين الصعود والأفول، **مجلة أكاديميا**، 4:4. 2016.

142. بلحاج، صالح، الدستور والدولة، **مجلة الديمقراطية**، ع19. 2005.

143. بلقزيز، عبد الاله، "الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي"، **المستقبل العربي**، ع259. 2000.

144. بن علي، زهير، تحول النظام السياسي الجزائري نحو التعددية الحزبية، **مجلة القانون**، ع2. 2010.

145. بن علي، زهير، تحول النظام السياسي نحو التعددية الحزبية، **مجلة القانون**، ع2. 2010.

146. بن علي، لقرع، أزمة التحول نحو الديمقراطية في الجزائر 1989-2015، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع45-46. 2015.

147. بولكعيبات، إدريس، "حول تشكل وانهيار الطبقة الوسطى في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع14. 2000.

148. الجابري، محمد، عابد، "أفاق المستقبل العربي"، **المستقبل العربي**، ع156. 1992.

149. حركة النهضة الإسلامية، **المؤتمر التأسيسي: معالم على طريق مسيرة الحركة 1990-1994**، نادي الصنوبر، 7-9 سبتمبر 1994.

150. حمداني، الوناس، الانتقال الديمقراطي وأزمة التحول السياسي في الجزائري 1989-1992: التجربة والآليات، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، ع8. 2017.

151. حناش، يمينة، إصلاح النظام الانتخابي في ظل التحول الديمقراطي في الجزائر، **المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**. 2017.

152. زوزو، رشيد، الهجرة الريفية في الجزائر: الظاهرة القديمة الجديدة، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**. 2013.

153. صديق، حسين، "الاتجاهات النظرية التقليدية لدراسة التنظيمات الاجتماعية"، **مجلة جامعة دمشق**، ع3-4، 2011.

154. عبد الله، عبد الخالق، النظام العالمي الجديد، حقائق وأوهام، **السياسة الدولية**، ع124، 1996.

155. عبد المعطى، إبراهيم، وضعية الجيش في النظم السّياسية، **المعهد المصري للدراسات السّياسية والاستراتيجية**، 2016.

156. علوان، حاتم، "واقع المجتمع المدني في الوطن العربي"، **مجلة كلية الآداب**، ع98، 2011.

157. من كلمة الشيخ عبد الله جاب الله في: المؤتمر التأسيسي معالم على طريق مسيرة الحركة 1990-1994.

158. مهنّي، مراد، "الأنظمة الأبوية المستحدثة في العالم العربي الحديث، الأبوية البورقيبية -مثالاً-"، **مجلة دفاتر السّياسة والقانون**، ع5، 2011.

159. هويدي، فهمي، "الإسلام والديمقراطية"، **المستقبل العربي**، ع166، 1992.

الوثائق غير المنشورة:

160. بالهواري، كريمة، "النخبة الحاكمة والتحول الديمقراطي في الجزائر 1989-2014"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2017.

161. زعموش، فوزية، علاقة العمل النقابي بالعمل السياسي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 1، 2012.

مقاطع فيديو:

162. الجزيرة الوثائقية، سنوات الشاذلي بن جديد، **قناة الجزيرة الوثائقية**، نشر في: 2017/11/10، شوهد: 2018/07/23. <https://www.youtube.com/watch?v=KrpUjHBm75w>.

163. الجزيرة نت، "عبود بوالصوف.. حياته النضالية ضد المستعمر"، **الجزيرة نت**، <https://bit.ly/2zuoEE>، تم الاطلاع عليه: 2018/07/12، تم وضعه: 2005/10/04.

164. الهيئة الإعلامية للشيخ علي بن حاج، "درس للشيخ علي بن حاج بمسجد السنة 1990"، **دفع الفرية عن الدعوة السلفية**، 2012/09/23، <1:27:17، http://shorturl.at/fJLZ0>.

165. جاب الله، عبد الله، **مراجعات**، الحلقة الثانية، قناة الحوار، 17.02.2014، حوار مع عزام سلطان التميمي، <https://shorturl.at/erET4>.

المواقع الإلكترونية:

166. باهر، عبد العظيم، الإخوان المسلمون في الجزائر.. ومحاولة العودة إلى المشهد السياسي، **بوابة الحركات الإسلامية**، 2021/01/27، <https://bit.ly/3A343Th>.

167. براهيمي، علي، حوار مع لخضر رزاوي، هكذا اندلعت انتفاضة الربيع الأمازيغي في 20 أفريل 1980، **بوابة الشروق**، 12.27.2021، <https://bit.ly/3iMCJ3V>.

168. حاوي، رياض، "الحركة الإسلامية في الجزائر والعمل السياسي من المغالبة الشاملة إلى التحالف مع بوتفليقة"، 2022/08/10، <https://bit.ly/3SWs6Mk>.

169. حناشي، هابت، بن جديد، توفيق، "ابن الرئيس الشاذلي يروي للشروق قصة حياته بالتفصيل"، **الشروق أونلاين**، 28.12.2007، <https://bit.ly/3EL3Ple>.

170. خليل، صبري، محمد، "مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة السياسية الغربية والفكر السياسي الاسلامي"، <https://bit.ly/2INdYkE>.

171. زبيري، محمد، العربي، الزعيم الكبير وصغار الزعماء (14)، **الشروق أونلاين**، تاريخ الإطلاع: 2018/07/15، تم وضعه: 2007/06/27، <https://bit.ly/2LdD8Ng>.

172. سالم، محمد، النفوذ الفرنسي في إفريقيا: إرث الاستعمار في مواجهة التنافس الدولي، 2021-05-10، **المركز الأفريقي للأبحاث ودراسة السياسات (أفروبوليسي)**، <https://bit.ly/3jZeHEd>.

173. الشربيني، هانم، **النكتة السياسية... سلاح الشعوب ضد الحكام ووسيلة الأنظمة للتأثير في الناس**، 14.04.2018، <https://bit.ly/2Zw2e2N>.

174. الشروق أونلاين، "حاربوا الشاذلي بالنكت.. لأنه أزاح بارونات الفساد"، **الشروق أونلاين**، <https://bit.ly/3ilOEWj>.

175. غليون، برهان، "الدولة ضد الأمّة.. صعود الدولة العربية وسقوطها"، **العربي الجديد**، 2011.03.12، <https://bit.ly/3KnrefW>.

176. القانون الأساسي لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، 10.02.2018، <https://bit.ly/3C6LUGR>.

177. قره، سيرغي، مورزا، **الاتحاد السوفييتي من النشوء إلى السقوط**، تر: يوسف، شوكت. دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2018.

178. قناة الجزائر، مذكرات الشيخ عبد اللطيف سلطاني، **قناة الجزائر**، 12.08.2021، <https://bit.ly/3iQDKrH>.

ثانياً: باللّغات الأجنبية:

➲ Official documents:

1. République Algérienne Démocratique et Populaire, *Constitution 1963*. Algérie: République Algérienne Démocratique et Populaire, 1963.

2. République Algérienne Démocratique et Populaire, Front de libération nationale, *Charte Nationale 1976.*

➲ Books:

3. Abbas, Ferhat, *L'Indépendance confisquée: 1962-1978*. Alger: Flammarion, 1984.

4. Addi, Lahouari, *L'impasse du populisme, l'Algérie, collectivité politique et Etat en construction.* Alger: Entreprise National de Livre, 1990.

5. Addi, Lahouari, Néo-patrimonialisme et économie en Algérie, In: M. Camau, *Changement politique au Maghreb.* Paris: Éditions du Centre National de la Recherche Scientifique, 1991.

6. Addi, Lahouari, Populisme, néo-patrimonialisme et démocratie en Algérie, in: Gallissot René, *Populismes du Tiers Monde*. Paris: L'Harmattan, 1997.

7. Airault, Pascal, Bat, Jean-Pierre, Françafrique Opérations secrètes et affaires d'État. Paris: Tallandier, 2016.

8. Al-Ahnaf, Mustafa, Botiveau, Bernard, *L'Algérie par ses islamistes*. Algiers: Karthala Editions, 1991.

9. Almond, Gabriel, Verba, Sidney, *The Civil Culture Political Attitudes and Democracy in Five Nations.* United States: Princeton University Press, 1963.

10. Andrain, Charles, *Comparative Political Systems: Policy Performance and Social Change*. New York: M.E. Sharpe ,1994.

11. Arnedt, Hannah, *The Origins of Totalitarism*. United States: Harcourt Brace Jovanovich, 1973.

12. Ayubi, Nazih, *Over-stating the Arab State, Politics and Society in the Midldle East*. New York: I.B.Tauris, 2008.

13. Badie, Bertrand, Birnbaum, Pierre, *The Sociology of the State*, Tr: Arthur Goldhammer. Chicago: The University of Chicago Press, 1983.

14. Badie, Bertrand, *L'Etat Importé: Essai sur l'Occidentation de l'Ordre Politique*. France: Librairie Arthème Fayard, 1992.

15. Balta, Paul, Rulleau, Claudine, *L'Algérie des Algériens, vingt ans après…*. Algerie: Éditions Ouvrières, 1981.

16. Bat, Jean-Pierre, *Les réseaux Foccart, L'homme des affaires secrètes*. Paris: Nouveau Monde Éditions, 2018.

17. Beblawi, Hazem, « The Rentier State in the Arab World », in: Giacomo Luciani, ed., *The Arab State*. United States: University of California Press, 1990.

18. Beblawi, Hazem, « The Rentier State in the Arab World », in: Hazem Beblawi, Giacomo Luciani, ed., *The Rentier State*. New York: Routledge Library Editions, 2016.

19. Beblawi, Hazem, «The Rentier State in the Arab World », in: Hazem Beblawi, Giacomo Luciani, ed., *The Rentier State*. New York: Routledge Library Editions, 2016.

20. Beblawi, Hazem, Luciani, Giacomo, « Introduction », in: Hazem Beblawi, Giacomo Luciani, ed., *The Rentier State*. New York: Routledge Library Editions, 2016.

21. Ben Khedda, Benyoucef, *L'Algérie à l'Independence, la Crise de 1962*. Alger: Edition Dahleb, 1997.

22. Benissad, Hocine, *Restructuration et Réformes Economiques* (1979-1993). Alger: Office des publications universitaires, 1994.

23. Bennoune, Mahfoud, El Kenz, Ali, *Le Hasard et l'Histoire: Entretiens avec BelaïdAbdesselam*. Alger: ENAG, 1990.

24. Blackledge, Paul, *Reflection on the Marxist Theory of History*. United Kingdom: Manchester University Press, 2006.

25. Bobbio, Norberto, *Thomas Hobbes and the Natural Law* Tradition, Tr: Daniela Gobetti. Chicago: The University of Chicago Press, 1993.

26. Bodin, Jean, *Les Six Livres de la République*. Paris: Iacques du Puys, Libraire Iuré, 1577.

27. Bonoli, Giuliano, Natali, David, *The Politics of the New Welfare State*. United Kingdom: Oxford University Press, 2012.

28. Bose, Meenekshi, Perotti, Rosanna, From Cold War to New World Order, The Foreign Policy of George H.W. Bush. London: Greenwood Press, 2002.

29. Bottomore, Tom, *Elite and Society*. London: Routledge, 2nd Ed, 1993.

30. Bouamama, Saïd, Algérie, les racines de l'intégrisme. Bruxelles: European Patent Office, 2000.

31. Boukra, Liess, *Algérie: la Terreur Sacrée*. France: Farvre Sa, 2002.

32. Brahimi, Abdelhamid, Aux Origines de la Tragédie Algérienne (1958-2000), Témoignage sur hizb França. Geneve: Hoggar & The Centre for Maghreb Studies, 2000.

33. Burdeau, George, *L'Etat*. Paris: Edition du Seuil, 1970.

34. Castles, Francis, *The Oxford Handbook of the Welfare State*. United Kingdom: Oxford University Press, 2010.

35. Chaliand, Gérard, *l'Algérie est–elle socialiste*. Paris: Francois Maspero, 1964.

36. Cherbi, Massensen, *Algérie*. France: De Boeck Superieur, 2nd Ed, 2017.

37. Cohen, Gerald, Allan, *Karl Marx's Theory of History: a Defence*. England: Oxford University Press, 2000.

38. Coicaud, Jean-Marc, *Legitimacy and Politics, Contribution to the Study of Political Right and Political Responsability*. United Kingdom: Cambridge University Press, 2002.

39. Cubertafond, Bernard, *l'Algérie Contemporaine*. Paris: Presses Universitaires de France, 1981.

40. D'Amatoa, Silvia, Del Panta, Gianni, Does rentierism have a conditional effect on violence? Regime oil dependency and civil war in Algeria, The Extractive Industries and Society. 2017.

41. Dahmani, Ahmed, *L'Algérie à l'épreuve: économie politique des réformes, 1980-1997*. Canada: Harmattan, 1999.

42. Dahmani, Ahmed, Problématique D'une Transition a L'économie De Marche, L'expérience Algérienne Des Reformes, Texte paru dans Annuaire de l'Afrique du Nord, tome XXXVII, 1998, CNRS Editions. 1998.

43. de Spinoza, Benidict, *A Theologico-Political Treatise and A Political Treatise*, Tr: Robert Elwes. New York: Dover Publications, 2013.

44. Djabi, Nacer, *Les Syndicats en Algérie: Histoire, état des lieux et scenarios*. Berlin: Friedrich Ebert Stifung, 2020.

45. Dyson, Robert, *Thomas Equinas, Political Writings*. United Kingdom: Cambridge University Press, 2002.

46. Ehrenberg, John, *Civil Society: The Critical History of an Idea*. New York: New York University Press, 2nd Edition, 2017.

47. Engels, Friedrich, *The Origin of the Family, Private Property and the State*, Tr: Ernest Untermann. Chicago: Charles & Co., 1902.

48. Entelis, John, *Algeria the Revolution Institutionalized*. New York: Routledge, 2016.

49. Entelis, John, State-Society Relations: Algeria As A Case Study In Mark Tessler (Ed) *Area Studies And Social Science Strategies For Understanding Middle East Politics*. Bloomington: Indiana University Press, 1999.

50. Escribano, Gonzalo, "The Impact of low oil prices on Algeria", *Center on Global Energy Policy*. 2016.

51. Evans, Martin, Phillips, John, *Algeria: Anger of the Dispossessed*. United States: Yale University Press, 2008.

52. Figgis, John, *The Divine Right of Kings*. United Kingdom: Cambridge University Press, 2nd Ed, 1917.

53. Fonseca, Marco, *Gramsci's Critique of Civil Society: Towards a New Concept of Hegemony*. New York: Routledge, 2016.

54. Francos, Ania, Séréni, Jean-Pierre, *Un Algérien Nommé Boumediène*. Paris: Stock, 1976.

55. Freud, Sigmund, *The Joke and Its Relation to the Unconscious*. United States: Penguin Publishing Group, 2003.

56. Giddens, Anthony, *The Nation-State and Violence.* United States: Uiversity of California Press, 1987.

57. Guérin, Daniel, *Ci-gît le Colonialisme: Algérie, Inde, Indochine, Madagascar, Maroc, Palestine, Polynésie, Tunisie; témoignage militant*. Paris: Walter de Gruyter, 1973.

58. Gutmann, Amy, *Democracy and the Welfare State*. United States: Princeton University Press, 1988.

59. Harbi, Mohamed, *Le F.L.N, Mirages et Réalités 1945-1962*. Alger: E.N.A.L ; 1993.

60. Harris, Jose, *Civil Society in British History: Ideas, Identities, Institutions*. New York: Oxford University Press, 2005.

61. Hefner, Robert, *Democratic Civility, The History and Cross-cultural Possibility of a Modern Political Ideal*. United States: Transaction Publisher, 1998.

62. Hegel, Friedrich, *Elements of the Philosophy of Right*, Ed. Allen Wood, Tr: Hugh Nisbet. United Kingdom: Cambridge University Press, 8th Ed, 2003.

63. Hegel, Friedrich, *Lectures on the Philosophy of Religion*, Tr: Peter Hodgson and others. New York: Oxford University Press, 2006.

64. Hobbes, Thomas, *Leviathian, the Matter, Form, and Power of a Common-wealth Ecclesiasticall and Civil*. London: Andrew Crooke, the Green Dragon, 1651.

65. Huntington, Samuel, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*. United States: University of Oklahoma, 1993.

66. Iness, Martin, *Understanding Social Control: Deviance, crime and social order*. England: Open University Press. 2003.

67. Janoski, Thomas, *Citizenship and Civil Society: A Framework of Rights and Obligations in Liberal Traditional and Social Democratic Regimes*. United Kingdom: Cambridge University Press, 1998.

68. Jung, Carl, Gustav, *The Archetypes and the Collective Unconscious*, Tr: R.F.C. Hull. New Jersey: Princeton University Press, 1981.

69. Kamrava, Mehran, *Understanding Comparative Politics :A Framework for Analysis*. London: Routledge, 1996.

70. Katz, Hagai, "Civil Society Theory: Gramsci", in: Helmut Anheier, Stefan Toepler, *International Encyclopedia of Civil Society*. United States: Springer, 2010.

71. Keenan, Jeremy, Resource Exploitation, "Repression and Resistance in the Sahara-Sahel: The Rise of the Rentier State in Algeria, Chad and Niger", in: Kenneth Omeje (ed), *Extractive Economies and Confl icts in the Global South Multi-Regional Perspectives on Rentier Politics*. England: Ashgate Publishing Limited, 2008.

72. Khaldoun, Hassan, al-Naqeeb, *Society and State in the Gulf and Arab Peninsula*. New York: Routledge, 2012.

73. Kilminster, Richard, *Praxis and Method, A Sociological Dialogue with Lukacs, Gramsci and the early Frankfurt School*. New York: Routledge Liberary Editions, 2014.

74. Koehler, Keven, «Officers and Regimes: The Historical Origins of Political-Military Relations in Middle Eastern Republics», in: Holger Albrecht and Others, edi., *Armies and Insurgencies in the Arab Spring*. United States: University of Pennsylvania Press, 2016.

75. Krasner, Stephen, *Structural Conflict: The Third World Against Global Liberalism*. United States: University of California Press, 1985.

76. Lawson, Kay, *Political Parties and Democracy*. United States: PRAEGER, Vol_5, 2010.

77. Le Bon, Gustave, *The Crowd: A Study of the Popular Mind*. New York: Casimo classics, 2006.

78. Leca, Jean, «Social Structure and Political Stability: Comparative Evidence from the Algerian, Syrian and Iraqi Cases », in: Giacomo Luciani, ed., *The Arab State*. United States: University of California Press, 1990.

79. Leverrier, Ignace, "Le Front islamique du salut entre la hâte et la patience", Dans: Gilles Kepel (dir.), *Les politiques de dieu*. Paris: Éditions le Seuil, 1993.

80. Locke, John, *Two Treatises of Government*. London: Whitmore and Fenn, 1821.

81. Lowi, Miriam, *Oil Wealth and the Poverty of Politics: Algeria Compared*. United Kingdom: Cambridge University Press, 2009.

82. Luciani, Giacomo, « Allocation vs. Production States: A Theoretical Framework », in: Hazem Beblawi, Giacomo Luciani, ed., *The Rentier State*. New York: Routledge Library Editions, 2016.

83. Machiavelli, Niccolò, *The Prince*. New York: Dover Publication, Inc., 1992.

84. Mahdavy, Hossein, « patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: Case of Iran », in: M.A Cook, ed., *Studies in Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day.* London: Oxford University Press, 1970.

85. Mahdavy, Hossein, The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran. In *Studies in the Economic History of the Middle East: from the rise of Islam to the present day* , Ed M. A. Cook. New York: Routledge, 2014.

86. Malik, Boulos, "the Economy", in Helen Chapin (ed), *Algeria a Country Study*. United States: Federal Research Division, Library of Congress, 5th ed, 1993.

87. Malloy, James, «Authoritarianism and Corporatism in Latin America: The Modal Pattern», in: James Malloy, A*uthoritarianism and Corporatism in Latin America.* United States: University of Pittsburgh Press, 1977.

88. Mansbach, Richard, Taylor, Kristian, *Introduction to Global Politics*. New York: Routledge, 2nd Ed, 2012.

89. Marx, Karl, Engels, Friederich, *The Communist Manifesto*. New York: Verso, 2012.

90. Max Weber, *Economy and Society*, Tr: Guenther Roth, Claus Wittich. United States: University of California, 1978.

91. Migdal, Joel, "The State in Society: An Approach to Struggles for Domination," in Joel Migdal, and others, *State Power and Social Forces: Domination and Transformation in the Third World*. United Kingdom: Cambridge University Press, 1994.

92. Migdal, Joel, «Researching the State», in: Mark Lichbach, Alan Zuckerman, *Comparative Politics: Rationality, Cuture, and Structure*. United Kingdom: Cambridge University Press, 2nd Ed, 2012.

93. Migdal, Joel, *State in Society*. United Kingdom: Cambridge University Press, 2004.

94. Migdal, Joel, *Strong Societies and Weak States, State-Society Relations and State Capabilities in the Third Word.* United States: Princeton University Press, 1988.

95. Mills, Wright, *The Power Elite*. New York: Oxford University Press, 2000.

96. Montesquieu, Charles de Secondat, *De l'esprit des lois*. Genève: Barrillot & Filles, 1748.

97. Stephen Moore, Sociology Alive! United Kingdom: Nelson Thornes, 3rd Edition, 2001.

98. Naylor, Phillip, *Historical Dictionary of Algeria*. United States: Scarecrow Press, 3rd ed, 2006.

99. Nezzar, Khaled, *Mémoires de Général Khaled Nezzar.* Alger: Edition Chihab, 1999.

100. Ottaway, Marina, Ottaway, David, *Algeria: The Politics of a Socialist Revolution*. United States: University of California Press, 1970.

101. Prelot, Marcel, Lescuryer, Georges, *Histoire des Idées de l'Etat*. Paris: Editions Grasset, 1991.

102. Quandt, William, *Between Ballots and Bullets, Algeria's Transition from Authoritarianism*. United States: Brookings Institution Press, 1998.

103. Quandt, William, *Revolution and Political Leadership: Algeria 1954 – 1968*. United States: MIT Press, 1976.

104. Ritzer, George, *Enchanting a Disenchanted World: Revolutionizing the Means of Consumption*. United States: Pine Forge Press, Vol_2, 2005.

105. Rouadjia, Ahmed, Les Frères et la mosquée. Enquête sur le mouvement islamiste en Algérie. Paris: Edition Karthala, 1990.

106. Rousseau, Jean-Jacques, Contrat Social ; ou Principes du Droit Politique. Genève: Marc-Michel Bousquet, 1762.

107. Ruban, Barry, The Middle East, A Guide to Politics, Economics, Society, and Culture. London: Routledge, 2015.

108. Salamé, Ghassan, Democracy Without Democrats ? The Renewal of Politics in the Muslim World. London: I.B.Tauris Publishers, 2001.

109. Sayari, Sabri, Democratization in the Middle East, Trends and Prospects. Washington :National Academy Press, 1993.

110. Silverstein, Paul, Algeria in France: Transpolitics, Race, and Nation. United States: Indiana University Press, 2004.

111. Stepan, Alfred, The State and Society: Peru in Comparative Perspective. New Jersey: Princeton University Press, 1978.

112. Stora, Benjamin, Algeria 1830-2000, A Short History, Tr: Jane Marie Todd. London: Cornell University Press, 2004.

113. Stora, Benjamin, Algérie Histoire Contemporaine 1830-1988. Alger: Casbah Edition, 2004.

114. Swedberg, Richard, The Max Weber dictionary: key words and central concepts. United States: Stanford University Press, 2005.

115. Tilly, Charles, As Sociology Meets History. New York: Academic Press, 1981.

116. Tlemçani, Rachid, Election et élites en Algérie, Paroles de candidats. Alger: Chihab Edition 2003.

117. Turpin, Frédéric, Foccart, Jacques, Dans l'ombre du pouvoir. Paris: CNRS Éditions, 2015.

118. Valéry, Regards sur le Monde Actuel et Autres Essais. Paris: Gallimard, 1945.

119. Wallace, Robert, Hegel’s Philosophy of Reality, Freedom, and God, Modern European Philosophy. England: Cambridge University Press, 2005.

120. Weber, Max, General Economic History, Tr: Frank Knight. United States: Dover Publication, 2003.

121. Weber, Max, The Vocation Lectures, Tr: Rodney Livingstone. United States: Hackett Publishing Company, 2004.

122. Westphal, Kenneth, Hegel’s Epistemological Realism: A Study of the Aim and Method of Hegel’s Phenomenology of Spirit, Philosophical Studies Series. Boston: Kluwer Academic Publishers, 1st Edition, 1989.

123. Willis, Michael, The Islamist Challenge in Algeria: A Political History. New York: University Press, 1996.

➲ Reports:

124. International Crisis Group, Algeria's Economy: The Vicious circle of oil and Violence, *ICG africa report* n°.36 brussels. 2001.

125. Organisation for Economic Co-operation and Development, *Global Forum on Transparency and Exchange of Information for Tax Purposes Peer Reviews: Lebanon 2012*. Paris: OECD, 2012.

126. Organisation internationale de la Francophonie, *La langue Française dans le Monde*. Paris: Éditions Gallimard, 2019.

➲ Articles:

127. Addi, Lahouari, "Islam politique et democratization en Algerie", *Esprit*. 1992.

128. Auray, Jean-Paul, "Peut-on Définir de Manière Univoque l'Industrie Industrialisante?" *Revue Tiers Monde,* 87:22. 1981.

129. Azar, Edward, *The Management of Protracted Social Conflicts: Theory and Cases*. United Kingdom: Dartmouth Publishing Company, 1990.

130. Bekkar, Rabia, "The Shrinking Space of Algerian Politics" *Freedom Review*, 23:3. 1994.

131. Benderra, Omar, Les réseaux au Pouvoir, Effondrement de l'État et prédation, *Confluences Méditerranée*, n°45. 2003.

132. Bouandel, Youcef, Zoubir, Yahia, "Algeria's Elections: The Prelude to Democractisation", *Third World Quarterly*, 19:2. 1998.

133. Carlier, Omar, "De L'islahisme a l'islamisme: La Theraphie politico-religieuse du FIS" *Cahiers d'etudes africaines*, n_2. 1992.

134. Dessì, Andrea "Algeria at the Crossroads, Between Continuity and Change", *Istituto Affari Internazionali*, 11:28. 2011.

135. Dickinson, James, "State and Economy in the Arab Middle East: Some Theoretical and Empirical Observations", *Arab Studies Quarterly*, 5:1. 1983.

136. El Badil-Alternatives, *Mouvement pour la démocratie en Algérie, Recueil de Quelques Ecrits du M.D.A*. France: El Badil-Alternatives, 1991.

137. Elhassen, Allaoui, "Middle Income Trap", The Position of Algerian Economy: A Comparative Analysis Overview, *International Journal of Economics, Finance and Management Sciences*, 3:4. 2015.

138. Enloe, Cynthia, "Police and Military in the Resolution of Ethnic Conflict", *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, Vol_{433}. 1977.

139. Hammergren, Linn, "Corporatism in Latin American Politics: A Reexamination of the 'Unique' Tradition", *Comparative Politics*, 9: 4. 1977.

140. Harbi, Mohamed, Clientélisme et clanisme, aperçu historique, *NAQD*, n°19-20. 2004.

141. Harman, Chris, The Storm Breaks: The Crisis in the Eastern Bloc, *International Socialism*, 46. 1990.

142. Kugler, Jacek, Domke, William, "Comparing the Strength of Nations," *Comparative Political Studies 19*. 1986.

143. Libre Algérie, "Dans les Coulisses du Pouvoir", *Libre Algérie*, n_{18}. 1988.

144. Lowi, Miriam, "Oil rents and political breakdown in patrimonial states: Algeria in comparative perspective", *The Journal of North African Studies*, 9:3. 2004.

145. Mann, Michael, "The Autonomous Power of the State: Its Origins, Mechanisms and Results," *Archives Europienes de Sociologie 25*. 1984.

146. Messari, Nizar, "À Propos de La Complexité des Révoltes Dans Les Pays Arabes", *Cultures Et Conflits*, no. 85/86. 2012.

147. Mutin, Georges, "Le contexte économique et social de la crise algérienne", *HAL*. 1997.

148. Nye, Joseph, "What New World Order?", *Foreign Affairs*, 71:2. 1992.

149. Ross, Michael, « Does Oil Hinder Democracy? », *World Politics*, 53: 2. 2001.

150. Sandbakken, Camilla, "The Limits to Democracy Posed by Oil Rentier States: The Cases of Algeria, Nigeria and Libya", *Democratization*, 13:1. 2006.

151. Sebastian N, Islamic Movements Engaging with Democracy: Front Islamique Du Salut (FIS) and the Democratic Experiment in Algeria, *India Quarterly* 71:3. 2015.

152. Sundberg, Anna, France - A Continuing Military Presence in Francophone Africa, *Swedish Defence Research Institute*,. 2019.

153. Tarkhnishvili, Anna, Tarkhnishvili, Levan, Middle Class: Definition, Role and Development, *Global Journal of Human Social Science, Sociology & Culture*, 13:7. 2013.

154. Testas, Abdelaziz, "Unemployment in Algeria: Sources, underestimation Problems and the Case for Integration with Europe", *The Journal of North African Studies*, 9:3. 2004.

155. Timothy, Mitchell, « The Limits of the State: Beyond Statist Approaches and Their Critics », *American Political Science Review*, 85: 1. 1991.

156. Wang, Xu, "Mutual Empowerment of State and Society: Its Nature, Conditions, Mechanisms, and Limits," *Comparative Politics*, 31: 2. 1999.

157. Wildavsky, Aaron, «If Planning is Everything, Maybe It's Nothing», *Polics Sciences*. 1973.

158. Zoubir, Yahia, Stalled democratization of an authoritarian regime: The case of Algeria, *Democratization,* 2:2. 1995.

➲ Ph.Ds.:

159. Bonner, Bissie, "One and Done" or "Long Run" Democracy? The Rhetoric and Behavior of Algeria's Front Islamique du Salut, 1989-1992, History Senior Honors Seminar, Georgetown University, 2009-2010, Submitted: May, 10, 2010.

160. Ouchichi, Mourad, "L'obstacle Politique aux Réformes Economiques en Algérie", Thèse de Doctorat en Science Politique. France: Université Lumière Lyon 2, 2011.

➲ Websites:

161. Yves, Cuau, "Algerie: Le Jeu Secret De La France", *L'express*, August 11, 1994, July 10, 2021, <https://bit.ly/36pjTsP>.

162. El Moudjahid, Arrêt de la Cour des Comptes à l'encontre de Abdelaziz Bouteflika, *El Moudjahid*, 09/08/1983.

163. Sulzberger, Cyrus, «Memories: VI--Lands of the Free», *New York Times*, December 24. 1977.

164. Bon, Gérard, Irish, John, "Laurent Gbagbo arrêté avec l'aide des forces françaises", *Reuters*, APRIL 11, 2011, July 10, 2021, < https://reut.rs/3hX3OzY>.

165. Garçon, José, "Aït Ahmed à Alger: L'intégrisme empoisonne les Algériens", *Libération*, 15.12.1989, Consulter le: 12.08.2022. <https://bit.ly/3vYPLlt>.

166. Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères, France Diplomatie, Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères, <https://bit.ly/3iQHGbW>.

167. Le Monde, Algérie: avec la création d'un syndicat Les islamistes ajoutent une nouvelle arme à leur panoplie, *Le Monde*, Accessed on: 29.07.1990. <https://bit.ly/3bVRxgx>.

168. Le Monde, Le Mouvement pour la démocratie en Algérie a été créé sous la présidence de M. Ben Bella, *Le Monde*, 29.05.1984, Consulter le: 12.08.2022, <https://bit.ly/3SGe7tQ>.

169. Liberation, Algérie: l'ancien parti de Ben Bella dessous, *Liberation*, 12.08.1997, Consulter le: 12.08.2022, <https://bit.ly/3QEVzbv>.

170. De Rohan, Josselin, La politique africaine de la France, Rapport d'information, Senat, 28 février 2011, July, 09, 2021, <http://www.senat.fr/rap/r10-324/r10-3240.html>.

171. Addi, Lahouari, "Les partis politiques en Algérie", *Revue des mondes musulmans et de la méditerranée*. 2006. <https://bit.ly/3QqGYke>.

172. Addi, Lahouari, L'armée au secours de la démocratie en Algérie?, *Le Monde diplomatique*. 1991. «https://www.monde-diplomatique.fr/1991/08/ADDI/43689».

173. Saif, Ibrahim, The Middle Class and Transformations in the Arab World, *Malcolm H. Kerr Carnegie Middle East Center*, 17.11.2011, accessed on: 27.07.2021, <https://bit.ly/3AHXlR7>.

قائمة الجداول

الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	توزيع الضبط الاجتماعي بين الدولة والمجتمع	79
02	نماذج العلاقة بين الدولة والمجتمع في الوطن العربي	94
03	تطور المديونية الخارجية للجزائر (1970-1988)	174
04	تطور الاحتجاجات الاجتماعية في الجزائر (1969-2000)	183
05	نتائج الانتخابات المحلية في الجزائر لعام 1991	267
06	نتائج الانتخابات التشريعية في الجزائر لعام 1991	270

قائمة الأشكال

الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور المديونية الخارجية للجزائر (1970-1988)	174
02	نسبة الدين العام مقارنة مع الصادرات (1977-1988)	174

قائمة المحتويات

مقدمة 6

الفصل الأول: خلفية نظرية لعلاقة الدولة بالمجتمع 26

المبحث الأول: الدّولة .. المفهوم والوظائف 27

المطلب الأول: مفهوم الدّولة في الفكر الغربي 27

1. مفهوم الدولة عند ميكيافيلي «Niccolò Machiavelli» (1469-1527) 29
2. مفهوم الدّولة في نظريات العقد الاجتماعي 29
3. مفهوم الدّولة عند فريديريك هيغل «*Friedrich Hegel*» (1770-1831) 32
4. مفهوم الدّولة في المفهوم الماركسي 34
5. مفهوم الدولة عند ماكس فيبر «*Max Weber*» (1864-1920) 35

المطلب الثاني: مفهوم الدّولة في الفكر الإسلامي 37

1. مفهوم الدّولة عند مُحمّد الفرابي (870-950) 38
2. مفهوم الدّولة عند عبد الرحمان ابن خلدون (1332-1402).....39
3. مفهوم الدّولة عند عبد الرحمان الكواكبي (1854-1902).....41

المبحث الثاني: المجتمع المدني، حدود المفهوم ودلالته 43

المطلب الأول: التطوّر التاريخي لمفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي 45

1. المجتمع المدني عند مُفكري العقد الاجتماعي 45
2. المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث 48

أ. أولوية الدولة على المجتمع المدني عند هيغل «Hegel» (1770-1831).....48

ب. مفهوم المجتمع المدني عند كارل ماركس «Karl Marx» (1818-1883).....50

ج. المجتمع المدني عند غرامشي «*Gramsci*» (1891-1937) 51

المطلب الثاني: التطوّر التاريخي "للمجتمع المدني" في الفكر العربي والإسلامي. 53

1. تكوينات "المجتمع الأهلي" التقليدي في التاريخ الاسلامي 57

أ. المساجد ودور العبادة.....57
ب. الأوقاف 57
ج. الطُّرق الصوفية 58
د. الأصناف (نقابات الحرف والصنائع) 59
ه. جماعات العلماء والقضاة وأهل الإفتاء 59
2. المجتمع المدني في الفكر العربي الإسلامي المعاصر 61
أ. المشروع النهضوي لرفاعة الطهطاوي (1801-1873).....61
ب. خير الدين التونسي (1810-1887) رائد إصلاح سياسي 62
المبحث الثالث: إشكـالات عـلاقة الدولة بالمجتمع عند "جويل ميغـدال" وتطبيقـاتها على المنطقة العـربية 65
المطلب الأول: من هيمنة الدّولة إلى تراجع قدراتها الاختراقية 65
المطلب الثّاني: التغيّرات الاجتماعية في دول العالم الثّالث 78
المطلب الثّالث: سياقات العلاقة بين الدّولة والمجتمع في المنطقة العربية 83
1. فترة الخمسينات-السّتينات: دولنة المجتمع 83
2. فترة السبعينات-الثمانينات: تراجع الدّولة وانتعاش تنظيمات المجتمع المدني 86
3. فترة ما بعد التّسعينيات: أفضلية جديدة للدّولة على المجتمع 88
الفصل الثاني: الدولة والمجتمع في الجزائر (1962-1989).....96
المبحث الأول: طبيعة الدولة في الجزائر 97
المطلب الأول: طبيعة الدولة في المنطقة العربية..... 97
1. تدخّل المؤسّسة العسكرية في العملية السياسية في المنطقة العربية 101
2. ظاهرة الدّولة الرّيعية في المنطقة العربية 103
3. أزمة الشّرعية السياسية 105
أ. الشّرعية التقليدية.....107
ب. شرعية الشّخصية الكاريزمية.....107
ج. الشرعية الثورية-الوطنية 108
د. الشّرعية الدّستورية: 108
4. ظاهرة الدولة التسلّطية والإستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي.....109
المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي الجزائري 1962-1989..... 111
1. أزمة صيف 1962 وتولي أحمد بن بلة الحُكم 114
2. إنقلاب 19 حزيران/ يونيو 1965 119
3. فترة حكم الرئيس هواري بومدين (1965-1978) 122
4. فترة الحكم الأولى للرئيس الشاذلي بن جديد (1979-1989) 129
أ. الصراع حول خلافة الرئيس بومدين.....129

ب. سيطرة الشاذلي بن جديد على حزب جبهة التحرير الوطني 133
المبحث الثاني: طبيعة التنظيمات الاجتماعية في الجزائر (1962-1989).....138
المطلب الأول: شكل التنظيمات الاجتماعية في المنطقة العربية 138
1. النموّ المشوّه للدولة "المتدخّلة" وأثره في أداء المجتمع المدني.....139
2. غياب قيم الديمقراطية 140
3. غياب الاستقلالية المادية 141
4. أثر التكوينات الاجتماعية التقليدية في فعالية تنظيمات المجتمع المدني 141
المطلب الثاني: شكل التنظيمات الاجتماعية في الجزائر (1962-1989) 143
1. أثر الخيارات الأيديولوجية في بنية المجتمع الجزائري بعد الاستقلال 145
2. أثر الخيارات الثّقافية في بنية المجتمع الجزائري بعد الاستقلال 147
3. أثر الخيارات الاقتصادية في بنية المجتمع الجزائري بعد الاستقلال.....149
الفصل الثالث: معالم التحوّل الديمقراطي في الجزائر 156
المبحث الأول: أثر المتغيرات الدولية والداخلية في بنية النظام السياسي الجزائري.....156
المطلب الأول: المتغيرات الدولية وأثرها في بنية النظام السياسي الجزائر 157
المطلب الثاني: المتغيرات الداخلية وأثرها في بنية النظام السياسي الجزائر 167
1. الأزمة الاقتصادية ودواعي الإصلاح الاقتصادي في الجزائر 169
2. إنعكاسات الأزمة الاقتصادية على بنية المجتمع الجزائري 173
3. تلاشي الطبقة الوسطى وانعكاساتها على بنية المجتمع.....175
المبحث الثاني: أحداث تشرين الأول/أكتوبر 1988 177
المطلب الأول: سياق أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1988.....180
1. أحداث الربيع الأمازيغي بمنطقة القبائل .....181.
2. أحداث الجامعة المركزية بالجزائر العاصمة 183
3. ندرة المواد الأساسية 185
4. إنتشار الإشاعات والشائعات حول الرئيس بن جديد والمقربين منه.....186
5. إنتشار النكت السياسية حول الرئيس بن جديد 187
المطلب الثاني: مجريات أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1988.....190
المبحث الثالث: طبيعة الإصلاح السياسي في الجزائر.....195
المطلب الأول: الانفتاح السياسي.....196
1. التعديلات الدستورية الجديدة (دستور 23 شباط/ فبراير 1989) 196
أ. الفصل بين الدولة والحزب 197
ب. تقليص مهمة الجيش دستوريا.....197
ج. الفصل بين السلطات.....198
د. التعددية الحزبية.....202

2. تطوير القاعدة القانونية لدستور 1989 203
أ. قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي 203
ب. إصلاح قانون الانتخابات 205
ج. قانون الإعلام 206
د. المبادئ والحريات الأساسية في دستور 1989 207
المطلب الثاني: الاصلاح الاقتصادي 208

الفصل الرابع: الصراع السياسي وأزمة التحول الديمقراطي في الجزائر 212

المبحث الأول: التركيبة الحزبية في الجزائر بعد إقرار التعددية السياسية 213

المطلب الأول: الاتجاه الوطني 213
1. جبهة التحرير الوطني (FLN) 213
2. الحركة الوطنية من أجل الديمقراطية في الجزائر (MDA) 218
المطلب الثاني: الاتجاه العلماني 219
1. جبهة القوى الاشتراكية (FFS) 220
2. حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD) 223
المطلب الثالث: الاتجاه الإسلامي 226
1. حركة النهضة الإسلامية (MNR) 229
2. حركة المجتمع الإسلامي (MSP) 234
3. الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) 237
1.3 التيارات المشكلة للجبهة الإسلامية للإنقاذ 241
أ. التيار الإصلاحي 242
ب. التيار السلفي المتشدد 242
ج. تيار "الجزأرة" 242
د. التيار الجهادي المتطرف 243
2.3. الهيكل التنظيمي لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ 244

المبحث الثاني: صراع المعايير وآليات التأثير بين الدولة والمجتمع بعد إقرار التعددية السياسية . 246

المطلب الأول: استراتيجيات وآليات النظام السياسي الجزائري 246
1. الزبونية السياسية 246
2. ربط المجتمع الاقتصادي بالسياسي 248
3. اختراق المجتمع المدني وخلق مؤسسات بديلة 250
4. توريط الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الإدارة المحلية 252
5. شرعنة إيقاف المسار الإنتخابي 253
المطلب الثاني: استراتيجيات وآليات الجبهة الإسلامية للإنقاذ 254
1. التعبئة الجماهيرية والقدرة على الحشد 254

2. الانخراط في سلك التعليم 256
3. السيطرة على المساجد 257
4. اختراق النقابات والحركات الطلابية 259
المبحث الثالث: إجهاض العملية الديمقراطية وانعكاساتها في العملية السياسية 264
المطلب الأول: قراءة في المشهد الانتخابي الجزائري 1990-1991 264
1. إنتخابات المجالس الشعبية المحلية والولائية 264
2. الانتخابات التشريعية 26 كانون الأول/ ديسمبر 1991 267
المطلب الثاني: توقيف المسار الانتخابي والإدارة بأدوات الأزمة 269
1. أسباب توقيف المسار الانتخابي 270
2. تداعيات توقيف المسار الانتخابي في الواقع الجزائري 272
أ. الإرهاب والعنف السياسي 272
ب. إقتصاد الحرب وتعثر مشاريع الإصلاح 273
ج. عدم اليقين السياسي والمؤسساتي 275
المطلب الثالث: انعكاس الصراع بين الدولة والمجتمع في العملية الديمقراطية 275
1. حدود التفاعل بين الدولة والمجتمع المدني (1989-1992) 275
2. عوامل فشل إعادة هيكلة العلاقة بين الدولة والمجتمع 277
أ. الطبيعة التسلطية للنظام السياسي 277
ب. حداثة المجتمع المدني 278
3. إجهاض التجربة الديمقراطية وإعادة إنتاج النظام التسلطي 278
الخاتمة 282
قائمة المراجع 289
قائمة الجداول 308
قائمة الأشكال 308
قائمة المحتويات 309
ملخص باللغة الإنجليزية 315
ملخص باللغة الفرنسية 316

ملخص الرسالة

تناقش هذه الرسالة موضوع: **"الصراع والهيمنة في الجزائر من منظار علاقة الدولة بالمجتمع (1989-1992)"**، حيث تم تتبع مسار العلاقة بين الدولة والمجتمع في مرحلة سياسية حاسمة من تاريخ الجزائر المعاصر. من خلال تحديد أطراف الصراع السياسي بدقة، مع تحليل الاستراتيجيات التي تبنّاها كل طرف لتحقيق غاياته، بغير معزل عن مختلف المتغيرات والعوامل الخارجية والداخلية المؤثرة. وصولاً في النهاية إلى تحديد الأسباب الحقيقية التي أدت إلى إجهاض العملية الديمقراطية في الجزائر وفشلها.

وقد انطلقت الدراسة من فرضية رئيسية مفادها **وجود ارتباط قوي بين نمط العلاقة بين الدولة والمجتمع والثقافة السياسية للأفراد والجماعات؛ فكلما ترسّخت مبادئ التداول السلمي على السّلطة وارتفعت معدّلات الثقافة السياسية التشاركية، كلما ارتفع مستوى التمكين المتبادل بين النخب الحاكمة ومجتمعاتها.**

خلصت الدراسة إلى أن أحد أهم أسباب فشل التجربة الديمقراطية في الجزائر هو غياب الفكرة والإرادة السياسية للنخب الحاكمة من جهة، وغياب الوعي والثقافة السياسية عند باقي الفواعل المجتمعية لمواكبة هذه التحولات. في حين أن حالة العنف السياسي وعدم الاستقرار السياسي التي ميّزت هذه المرحلة كان ترجمة للتنافس على صياغة المعايير وتحقيق الضبط الاجتماعي، ونتيجة موضوعية لحجم التناقضات بين مصالح الأطراف السياسية وفهمهم الضّيق لمقاصد الديمقراطية. حيث وُظّفت الديمقراطية بطرق ملتوية من طرف كل القوى السياسية الفاعلة، سواءً كان ذلك من جهة النظام السياسي الحاكم ممثلاً في حزب جبهة التحرير الوطني، أو في باقي الفواعل المجتمعية، وبشكل خاص الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

بالرغم من هامش الحرّية المُعتبرة التي خبرها المجتمع المدني الجزائري خلال السنوات القليلة للانفتاح الديمقراطي في مواجهة سطوة النّخب الحاكمة، إلاّ أن العلاقة بين الدّولة والمجتمع لا تزال مختلّة، وتميل نحو استمرار سيطرة الدّولة وتغوّلها، في ظل استمرار النظم الحاكمة في اعتمادها على مختلف القيود والضوابط القانونية والادارية والعقابية، والتي حالت دون تمتّع هذه التنظيمات باستقلالية حقيقية عن أجهزة الدّولة ومؤسّساتها، وهو ما يبقي حرّيتها في حدود ما ترسمه السّلطة السّياسية.

الكلمات المفتاحية: علاقة الدولة بالمجتمع، الصراع والهيمنة، جويل ميغدال، الجزائر.

Abstract

This thesis deals with state-society relations in Algeria between 1989 and 1992, a period considered crucial in the country's contemporary history. It defines the actors of the political conflict and analyzes the strategies adopted by each party to achieve its objectives. This analysis aims to determine the real reasons that led to the collapse of the democratic process in Algeria a few years later.

The primary hypothesis of the study indicates a strong correlation between the pattern of relationship between state-society and the political culture of individuals and groups; The higher the rates of participatory political culture and the consolidation of the principle of peaceful transition of power, the higher the level of mutual empowerment between the ruling elites and their societies.

The study concluded that one of the most important reasons that led to the failure of the democratic experiment in Algeria was the lack of awareness and political culture among social actors to keep pace with the transformations policies, in addition to the lack of political will of the ruling elites to move forward with democratic consolidation.

The political violence and instability characterized by this period reflect the struggle of political actors for social control. It is an objective result of the magnitude of the contradictions between the interests of political parties and their narrow understanding of the aims of democracy. Where democracy was employed in a twisted way by all active political forces, whether on the side of the ruling political system represented by the "National Liberation Front" or the rest of the social actors, in particular, the "Islamic Salvation Front".

Despite the significant margin of freedom experienced by Algerian civil society during the few years of democratic openness, the relationship between the state and society remains dysfunctional. This relationship tends towards the pursuit of state control and dominance in light of the continuation of ruling regimes in their dependence on various legal restrictions and rules. Administrative and punitive measures prevented these organizations from enjoying absolute independence from state institutions, keeping their freedom within the limits of political power.

Résumé

Cette thèse traite des relations entre l'État et la société en Algérie entre 1989 et 1992, dans une période considérée comme cruciale dans l'histoire contemporaine du pays.

L'hypothèse principale de cette étude repose sur une forte corrélation entre le modèle de relation entre l'État-société d'un côté et la culture politique des individus et des groupes de l'autre; Plus les taux de culture politique participative et de consolidation du principe de transition pacifique du pouvoir sont élevés, plus le niveau d'autonomisation mutuelle entre les élites dirigeantes et leurs sociétés est élevé.

Cette étude définit les acteurs du conflit politique et analyse les stratégies adoptées par chaque partie pour atteindre ses objectifs. Cette analyse a pour objectif de déterminer les véritables raisons qui ont conduit à l'effondrement du processus démocratique en Algérie quelques années plus tard.

L'étude a conclu que l'une des raisons les plus importantes qui ont conduit à l'échec de l'expérience démocratique en Algérie était l'absence de prise de conscience et de culture politique parmi les acteurs sociaux pour suivre le rythme des transformations politiques, en plus du manque de volonté politique des élites dirigeantes à aller de l'avant avec la consolidation démocratique.

L'état de violence politique et d'instabilité qui a caractérisé cette période est une traduction de la lutte des acteurs politiques pour le contrôle social. C'est aussi un résultat objectif de l'ampleur des contradictions entre les intérêts des partis politiques et leur compréhension étroite des finalités de la démocratie. Où la démocratie était employée de manière tordue par toutes les forces politiques actives, que ce soit du côté du système politique au pouvoir représenté par le "Front de Libération Nationale" ou du reste des acteurs sociaux, en particulier le "Front Islamique du Salut".

Malgré l'importante marge de liberté qu'a connue la société civile algérienne durant les quelques années d'ouverture démocratique, la relation entre l'État et la société demeure encore dysfonctionnelle. Cette relation tend vers la poursuite du contrôle et de la domination de l'État à la lumière de la poursuite des régimes au pouvoir dans leur dépendance vis-à-vis de diverses restrictions et règles juridiques. Les mesures administratives et punitives ont empêché ces organisations de jouir d'une indépendance absolue vis-à-vis des institutions de l'État, qui maintenaient leur liberté dans les limites fixées par le pouvoir politique.

University of M'hamed Bougara, Boumerdes

Faculty of law & Political Science

Department of Political science & International Relations

Subject:

Struggle and Hegemony in Algeria from State-Society Relations Approach (1989-1992)

Prepared by:

- Nassim Ait Idir

Supervisor:

- Prof. Fethi Boulares

Defence Jury

Djamel Derouiche	Prof	University of M'hamed Bougara	President
Fethi Boulares	Prof	Higher National School of Politics	Supervisor
Masaoud Chaanane	Prof	University of Algiers 3	Examiner
Linda Sebbache	Lecturer "A"	University of M'hamed Bougara	Examiner
Amena Serir Abdellah	Lecturer "A"	University of M'hamed Bougara	Examiner